جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

التقرير الاستراتيجي السنوي التاسع 9

التقرير الاستراتيجي للمنطقة العربية 2023

الجزء الثالث

شمال إفريقيا والقرن الإفريقي

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

التقرير الاستراتيجي السنوي التاسع 9

التقرير الاستراتيجي للمنطقة العربية

2023

الجزء الثالث

شمال إفريقيا والقرن الإفريقي

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association
http://www.stgcenter.org/ STG.CENTER CenterSTG

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي

التقرير الاستراتيجي السنوي (9)

تقرير عام 2023

الاصدار التاسع 2024

الطبعة الأولى

إشراف عام

أ. محمد سالم الراشد

الإشراف التنفيذي

د. أشرف الشوبري

تحرير

أ. فايز الجولاني

فريق العمل والمتابعة

بلال مصطفى دياب

الإخراج الفني

مصطفى الغول

Stgcenter.org

info@stgcenter.org

@STG.CENTER

@stg.center

@stg.center

@Stg_center

+905535152346

+902125156875

+902126213555

حقوق الطباعة والنشر والتوزيع محفوظة لجمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
الأبحاث والتقارير لا تعبر بالضرورة عن رأي مجموعة التفكير الاستراتيجي

بسم الله الرحمن الرحيم

من نحن؟

مؤسسة نفع عام مستقلة وغير ربحية مسجلة بتركيا، رائدة وشريك دولي في التفكير التنموي الاستراتيجي، تعمل على تطوير مستوى التعليم والتدريب و الوعي التنموي والتفكير الاستراتيجي في المنطقة العربية و الإسلامية بما يسهم في تنمية وتطوير المجتمعات العربية والاسلامية فضلا عن الإسهام في صناعة مستقبل أفضل، وتتعاون في سبيل ذلك مع جامعات ومعاهد ومراكز تعليمية وتدريبية وبحثية بجانب عدد من الاساتذة الجامعيين المفكرين والخبراء والباحثين، وتقوم بالتنسيق بينهم وتوجيه الإنتاج المعرفي بهذا الشأن ، وتنشأ المؤسسات والأوقاف والمعاهد والمدارس وبرامج تأهيل الشباب وتطرح المبادرات في مجال الدراسات العليا التنموية وعلوم المستقبل.

الرؤية:

مجموعة رائدة في التفكير الاستراتيجي في المنطقة العربية والإسلامية، وشريك دولي في التفكير الاستراتيجي.

الرسالة:

تطوير مستوى الوعي والتفكير الاستراتيجي بما يسهم في التعامل مع الأزمات والأوضاع الراهنة وكذالك الإسهام في تنمية جيل من الشباب وصناعة مستقبل أفضل، وذلك من خلال بناء القدرات وتوفير وتنسيق وتوجيه الإنتاج المعرفي ودراسات تقدير الموقف والاستشارات لمختلف الجهات الرسمية والمؤسسات والأفراد في نطاق المنطقة العربية والإقليمية

الأهداف:

- تنسيق وتشبيك ونقل الخبرات بين مراكز البحوث والتفكير
- إعداد ونشر تحليل وتقرير استراتيجي دوري لحالة المنطقة
- الإسهام في دعم القرار والتخطيط بالمنطقة
- إعداد مشروع فكري حضاري جامع لصناعة المستقبل العربي
- نشر الإنتاج الفكري والمعرفي.
- تنمية العلاقات الخارجية مع الجهات ذات الصلة.
- توفير قيادات استراتيجية
- توفير مختصين محترفين في مجال الإدارة الاستراتيجية.
- تطوير وتأهيل الشباب والطلاب.
- دعم التفكير الاستراتيجي واقتراح السياسات والمبادرات وتقدير الموقف.
- تعزيز التنسيق والتعاون وتبادل الخبرات بين مراكز الدراسات والأعضاء في المجموعة.
- بناء شراكات إقليمية ودولية مع مراكز الدراسات وخبراء وباحثين.
- دعم وإسناد مشاريع المراكز الأعضاء
- تنمية التفكير الاستراتيجي لجيل الشباب المفكرين.

التقرير الاستراتيجي 2023..

شمال إفريقيا
والقرن الإفريقي

م	المحتويات	الكاتب	ص
1	المقدمة	أ. محمد سالم الراشد رئيس مجموعة التفكير الاستراتيجي	9
2	مصر.. تحديات داخلية وإقليمية في 2023	مجموعة التفكير الاستراتيجي د. محمد سليمان الزواوي	11
3	السودان: حرب عبثية وانهيار المشروع الديمقراطي وشبح تفكك الدولة	مجموعة التفكير الاستراتيجي د. مهدي دهب حسن دهب	28
4	التقرير الإستراتيجي السنوي لإقليم القرن الإفريقي 2023م	مركز دراسات القرن الإفريقي أ - عبد الله إسماعيل آدم د - إدريس أبو بكر أ - طاهر محمد علي	66
5	نهاية حقبة الاستثناء التونسي	مجموعة التفكير الاستراتيجي د. رمزي الفاروق العلوي	97
6	تقرير الحالة الجزائرية 2023	مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية أ.هجيرة بن زيطة	122
7	حالة المغرب 2023	مجموعة التفكير الاستراتيجي أ. محمد الهلالي	164
8	ليبيا خلال العام 2023 جدلية الاستمرارية والتغيير	مجموعة التفكير الاستراتيجي د.نزار كريكش	195
9	موريتانيا خلال العام 2023 تحولات السياسة وآفاق المأمورية الثانية للرئيس الغزواني	مجموعة التفكير الاستراتيجي أ. محمد سالم	223

مقدمة

الحمد لله رب العالمين «علم الإنسان ما لم يعلم».

مع نهاية عام 2023م واستقبال عام جديد بعده، ما زال العالم ونظامه الدولي والإقليمي يعيش حالة الاضطراب والصراع، وكأنما نذر الصدام الكوني تزداد، حيث شكّل طوفان الأقصى الذي فاض في السابع من أكتوبر من عام 2023م وكان نقطة تحول في الاستقطاب والصراع الاستراتيجي في المنطقة، إذ تحولت القضية الفلسطينية كقضية مركزية للعالم ومستقبل، وليس فقط كقضية مركزية للعالم الإسلامي.

لقد أحدث طوفان الأقصى متغيرات ومستجدات على المستوى السياسي والاستراتيجي والقانوني والإنساني.

إذ أن بنيان النظام العالمي الذي بني على مجموعة من الأنظمة والقوانين الدولية بات على وشك الانهيار، بل فعلياً سقطت كل مقومات هذا النظام القانونية والأخلاقية في وقوف الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين في الحرب اللاأخلاقية التي يمارسها الكيان الصهيوني المحتل لفلسطين مدعوماً من آلة الحرب الأمريكية وحلف الناتو، كما أثبت عجز المنظمات الدولية بل قوى دولية مثل روسيا والصين عن قدرتها في تغيير واقع الاعتداء والظلم على شعب غزة المحاصرة وسقطت كل أقنعة العالم الغربي المتحضر وفشلت كل الأنظمة العربية والإسلامية عن تغيير أو تفكيك الحصار المضروب على ما يقارب أكثر من مليوني إنسان محاصر في غزة، إن أهم متغير تم رصده خلال هذا العام هو المتغير الأخلاقي الحضاري للقيم العالمية وللنظام العالمي الذي نشأ بعد الحرب العالمية الثانية وقادته الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون، وبالرغم من ذلك فإن مؤشرات إيجابية رصدت في المنطقة العربية، حيث استمرت المصالحات الإقليمية وأهمها الاتفاق السعودي الإيراني ومحاولات تخفيض حدة الصراع الداخلي في ليبيا واليمن وسوريا، وكذلك التوترات بين الجزائر والمغرب، مع تطور العلاقات التركية الخليجية والمصرية، أضف إلى أن حدة الاستقطاب الطائفي في المنطقة قد خفت نسبياً، إلا أن اشتعال الحرب في السودان بين الجيش وقوات الدعم السريع المدعومة من أطراف خارجية زاد من التوترات في منطقة القرن الأفريقي، بالإضافة إلى احتمالات توسع الحرب في البحر الأحمر والشرق الأوسط، باستمرار العدوان الإسرائيلي على غزة.

وقد أدى ذلك إلى ارتباك في استمرار عملية التطبيع مع الكيان الصهيوني وزاد من خطر انزلاق الولايات المتحدة قبل عام من الانتخابات في حرب في الشرق الأوسط بدعمها الكيان الصهيوني، ومن

جهة أخرى شهد عام 2023م تزايد التنافس بين السعودية والإمارات على قيادة المنظومة العربية، إلا أن قطر تفرّدت بدبلوماسيتها النامية كوسيط في مجموعة من الملفات أهمها قيادة التفاوض بين حماس والكيان الصهيوني بشأن إطلاق سراح الأسرى الصهاينة في حرب غزة، مما أوجد لها مكانة دولية مهمة، في حين شكّلت المقاومة الفلسطينية بقيادة حماس دوراً حيوياً في إعادة القضية الفلسطينية كقضية رئيسية من جديد، بل شكّلت أملاً للشعوب العربية وإعادة الدور والمكانة في مواجهة العدو الصهيوني، وبث الحيوية من جديد فيه، إلا أن تحديات التهجير في الضفة وغزة ما زال مهدداً كبيراً يلقي بظلاله على الحالة الفلسطينية والعربية، مع تزايد التحديات الأمنية، في ضوء تفكك وفشل المنظومات العربية في عمل استراتيجي موحد.

ويسرنا في جمعية التفكير الاستراتيجي أن نضع بين يدي الجمهور العربي والنخب والباحثين والمتخصصين تقريرنا الاستراتيجي التاسع والذي أنتجه مجموعة من الخبراء والباحثين أصدقاء الجمعية ومراكزها في المجموعة، وهو جهد تشاركي لتطوير أفق التفكير والوعي الاستراتيجي لقطاعات الشباب وجمهور المتخصصين والباحثين في الجامعات والمراكز البحثية في المنطقة العربية، إضافة إلى مجموعة كبيرة من الأنشطة والمشاريع والمبادرات والمخيمات والدورات التي قامت بها الجمعية لإيجاد بيئة وعي استراتيجي وازنة، في تهيئة جيل من الشباب العربي والإسلامي ليقوم بدور في تنمية البلدان والأوطان بوعي واتزان أمام فوضى المستجدات والمتغيرات الاستراتيجية العالمية والإقليمية والمحلية التي تضرب المنطقة بعواصفها.

وأخيراً أتقدم بجزيل الشكر لجميع الإخوة الباحثين الذين قاموا بإنتاج هذا التقرير وللإخوة الذين تابعوا خطة تنفيذ هذا التقرير في الجمعية، والذي يتمثّل في 5 إصدارات رئيسية (تقرير الحالة العربية (3 أجزاء) – تقرير الحالة الإقليمية والدولية – تقرير الحالة العامة).

متمنياً لجميع الباحثين والمتابعين والقراء والمؤسسات الأهلية والحكومية أن تستفيد من هذا التقرير السنوي، وأن يخيّم السلام والأمان في ربوع الأوطان والأبدان بحفظ الرحمن الكريم المنان.

محمد سالم الراشد
رئيس مجموعة التفكير الاستراتيجي

مصر..
تحديات داخلية وإقليمية في 2023

د. محمد سليمان الزواوي

مجموعة التفكير الاستراتيجي
اسطنبول – تركيا 2024

مقدمة:

تدخل مصر عام 2024 وهي مثقلة بالأزمات الاقتصادية والسياسية وتداعياتها الاجتماعية، في ظل بيئة إقليمية مشتعلة، وتطورات عالمية تمثل تهديدًا إضافيًا للتحديات التي تواجهها الدولة المصرية في العام 2024. فإلى جانب تراجع مصر في عدد من المؤشرات العالمية، فإن أزمة الديون تعد هي الأكثر خطورة، والتي تهدد بمزيد من التراجع لقيمة عملتها المحلية، وهو ما سيساهم في ارتفاع التضخم وزيادة معاناة الأفراد والشركات والمؤسسات، كما سيؤدي إلى تدهور الوضع الاقتصادي لملايين العائلات التي كانت تنتمي إلى الطبقتين المتوسطة، والفقيرة التي ازدادت أعدادها بالملايين في العقد الماضي. وقد تطورت حالة من أزمة الثقة بين المواطن المصري والسلطة الحالية، والتي استنزفت وعودها ولم تعد قادرة على الدعاية لبقائها في السلطة أكثر من ذلك، فلم تعد الوعود تلقى آذانًا صاغية من مختلف طبقات الشعب، وظهرت علامات على تدني شعبيتها ووجود حالة من السخط العام، وكذلك في ظل ما هو متوقع من انخفاض الجنيه أمام الدولار وفي ظل الاستحقاقات من الديون وفوائدها، والتي يبدو أنها ستزيد من الضغوط على استقرار الوضع الداخلي.

كما تؤدي الأحداث الإقليمية وعلى رأسها العدوان على غزة إلى زيادة الضغوط على الدولة المصرية سواء الضغوط الشعبية من أجل إدخال المزيد من المساعدات إلى القطاع المحاصر، أو ضغوط دولية من أجل إجبار مصر على قبول أعداد كبيرة من النازحين، في ظل إرادة إسرائيلية بدعم أمريكي بتفريغ القطاع من سكانه وتصدير أزماته إلى الدولة المصرية. وتظل أزمة سد النهضة هي الأزمة المؤجلة والتي من المتوقع أن تنفجر انفجارًا غير مسبوق مع وجود أول حالة من الجفاف أو الجفاف الممتد على الهضبة الإثيوبية، وفي تلك الحالة فإن الصراع يبدو حتميًا في حالة قيام أديس أبابا بحجب المياه وعدم تصريفها بالمعدلات المطلوبة وبالحصص المتفق عليها تاريخيًا مع مصر. كما أن الأزمة السودانية، والتي لم تحظ بتغطية كبيرة في وسائل الإعلام، تعد هي الأخرى أزمة غير مسبوقة في تاريخ البلاد، كما سيكون لها تداعيات كارثية على الداخل المصري وعلى نفوذها الإقليمي، لاسيما مع تطور الأوضاع في السودان إلى مزيد من

التدهــور وتدخــل المزيد من المليشيات الإقليمية في الصــراع طمعًا في ثروات السودان وفي موقعه الجغرافي.

كمــا تراجعــت مكانة مصر فــي عدد من الملفــات، فلم تعد مصر صانعــة للسياسات الإقليميــة ولا متخــذة للقرار حيث انتقــل مركز صنع القرار على المستــوى الإقليمي إلى منطقة الخليج، كما أن المتغيرات الاقتصادية مثل تنفيذ مشروع «ممر بايدن» من المتوقع أن يلقي بظلاله على العلاقات المصرية الخليجية، بما سيكون له من أثر سلبي على قناة السويس التي تعتبر أحد أهم شرايين الاقتصاد المصري التي تضخ مليارات الدولارات له سنويًــا، وفي تلك الحالة فإن المنطقة مفتوحــة للكثير من الاحتمالات، وسيكون ذلك بناء علــى مــدى قدرة إيران وحلفائها على إطالة أمد الحرب فــي غزة، بما يمكن أن يؤدي إلى تعطيــل مشروع «ممر بايــدن»، والذي يهدف بالأساس إلى احتــواء كل من الصين وإيران، وقــد ترى مصــر أن التعاون مع بعض القوى الإقليمية المعاديــة لمشروع «ممر بايدن» قد يبدو منطقيًا للحفاظ على قناة السويس وإيراداتها الحيوية للاقتصاد المصري.

التحديات الداخلية

الأزمة الاقتصادية

تمر مصر بأزمة اقتصادية عميقة تهدد بتفاقم حالة الإحباط العام وربما تسفر عن تأجيج اضطرابات اجتماعية واسعة النطاق؛ فقد انتقلت مصر من حالة الاعتماد على الأموال الساخنة والاقتراض الداخلي والخارجي إلى بيع الأصول وتدخلات خارجية في السياسات العامة والسياسات النقدية والمالية، كما ستؤدي حاجتها المزمنة إلى الاستدانة، لاسيما من صندوق النقد، إلى إجبار السلطة على التحرير الكامل لسعر صرف الجنيه في نهاية المطاف، بالرغم من تعهدات سابقة للرئيس المصري، بما يمكن أن يصل بسعره أمام الدولار الواحد إلى أكثر من 70 جنيهًا، وما سيترتب عليه من تداعيات وخيمة.

كما ستجبر مصر على إجراء إصلاحات هيكلية في اقتصادها، وإبطاء أو إيقاف مشاريع البنية التحتية التي تديرها الحكومة وتقليص ممتلكات الشركات المملوكة للجيش. ورغم أن كلتا الخطوتين مهمتان للصحة الاقتصادية للبلاد على المدى الطويل، إلا أنهما ستتسببان في ضرر كبير للقاعدة الداعمة لحكم السلطة الحالية، إلى درجة قد تجلب معها حالة من عدم الاستقرار السياسي في البلاد[1].

فقد أدت سنوات من الحكم المنفرد للسلطة الحالية وعدم وجود معارضة حقيقية أو دور حقيقي لمؤسسات وأجهزة الدولة إلى انفراد تام للرئاسة في عملية صنع وتنفيذ القرارات الاقتصادية، والتي شهدت توسعًا غير مسبوق في البنية التحتية الفارهة وبناء المدن الجديدة والمشاريع العملاقة ذات العوائد المنخفضة طويلة الأمد، بعدم دراسة عميقة لجدواها الاقتصادية أو الحاجة الماسة إليها، في حين تُركت القضايا الاقتصادية ذات الأولوية والتي تمس معيشة المواطن اليومية تتفاقم بدون تدخل يذكر من الدولة، بل عملت السلطة على رفع الدعم عن مختلف السلع والخدمات والطاقة، وأخلفت الحكومة وعودها المتعلقة بعدم ارتفاع الأسعار أو ثبات سعر الصرف، كما أدى التوسع في الاستدانة إلى ضغوط هائلة على الموازنة العامة للدولة، حيث باتت كل الميزانية مرهونة لأقساط الديون وفوائدها وخدمتها، وباتت عملية الاستدانة المتكررة أمرًا حتميًا لا مفر منه، حتى أصبحت جزءًا من السياسة

(1)International Crisis Group. **Egypt in the Balance?** 31 May 2023. on: https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/north-africa/egypt/eygpt-in-the-balance.

الاقتصادية للدولة ومرضًا مزمنًا لاقتصادها[1].

فقد أعلن وزير المالية المصري محمد معيط في نهاية يوليو الماضي أنه يُتوقَّع أن يبلغ معدل الدَين إلى الناتج المحلي الإجمالي 97 في المئة بزيادة هائلة تصل إلى 16.8 في المئة مقارنةً بما كان عليه في يونيو 2022، وسوف تبلغ الاحتياجات المصرية من التمويل الخارجي في السنة المالية 2024/2023 وما بعدها إلى ما لا يقل عن 41.5 مليار دولار أميركي، من دون احتساب 14 مليار دولار أميركي هي قيمة الديون المستحقة للحلفاء الخليجيين، إلى جانب وجود 59 هيئة اقتصادية مملوكة للدولة تحقق خسائر سنوية تقدر بـ 170 مليار جنيه، في حين تحصل على قروض مدعومة من الدولة بقيمة 251 مليار جنيه سنويًا، كما هناك الشركات المملوكة للجيش والمعفية من الضرائب، بما يتيح لهذه المؤسسات الداعمة للسلطة التمتع بميزات إضافية ولا تخضع للرقابة المالية، وتظل بعيدة عن إشراف أجهزة الدولة الرقابية[2].

وأدى النقص الحاد في الدولار إلى كبح الواردات وتسبب في تراكم البضائع بالموانئ وسط قيود على خطابات الاعتماد مع تداعيات على الصناعة المحلية، وارتفعت أسعار عدد من المواد الغذائية الأساسية بوتيرة أسرع بكثير من معدل التضخم في المدن المصرية الذي تسارع إلى معدل قياسي بلغ 38 في المئة في سبتمبر الماضي، حيث تحتاج مصر إلى الدولار لسداد ديونها الخارجية العامة متوسطة وطويلة الأجل، وعليها أن تسدد ما لا يقل عن 42.26 مليار دولار من الديون الخارجية عام 2024[3]. كما أدى النموذج الاقتصادي الذي اتبعته الحكومة منذ 2013 بتكليف الجيش بتنفيذ المشروعات العملاقة عن طريق الاستدانة وتعهيد تلك المشروعات إلى شركات بالوكالة إلى تفاقم البطالة وإفلاس شركات القطاع الخاص وتفاقم الفقر واختلال التوازن المجتمعي. ونظراً لانخفاض أسعار صرف الجنيه وارتفاع تكاليف خدمة الديون، ومع انسحاب المستثمرين والعجز الهيكلي في الحساب الجاري، رفع البنك المركزي أسعار الفائدة لاحتواء التضخم الناتج والحد من تدفقات رأس المال إلى الخارج، وتتوقع موازنة 2023–2024 أن تستوعب عمليات السداد 56 % من إجمالي الإنفاق الحكومي[4].

(1) ماجد مندور، مؤسسة كارنيجي، **انهيار الموازنة: معالجة أزمة الديون في مصر**، 21 سبتمبر 2023، على:
https://carnegieendowment.org/sada/90582.

(2) المصدر السابق.

(3) إندبندنت عربية، كيف تواجه مصر التحديات الاقتصادية في 2024؟، 27 ديسمبر 2023، على الرابط التالي:
https://shorturl.at/cyzT6

(4) مجموعة الأزمات الدولية، مصدر سابق.

كما أدت أزمة الثقة في أداء الاقتصاد المصري والخوف من تكرار أزمة لبنان في مصر إلى إحجام المصريين في الخارج، والتي كانت تمثل تحويلاتهم أهم مصدر للعملة الصعبة في مصر، عن تحويل أموالهم إلى البنوك المصرية، وباتت تأخذ طريقها إلى السوق السوداء، والتي تحاربها الدولة بكل ما تملك من وسائل أمنية وقانونية؛ فقد تراجعت تحويلات المصريين العاملين في الخارج بمعدل 26.1 في المائة ليقتصر على نحو 17.5 مليار دولار، خلال الأشهر التسعة الأولى من العام المالي 2023، مقابل 23.6 مليار دولار، خلال الفترة نفسها من العام المالي 2022[1]. كما أن قناة السويس تواجه مخاطر صعبة هي الأخرى بعد حرب غزة وتضامن الحوثيين مع القضية الفلسطينية بمهاجمة السفن الإسرائيلية في باب المندب، بما أدى إلى تراجع حركة التجارة وزيادة مصاريف التأمين، ولجوء السفن إلى الالتفاف حول إفريقيا لتجنب المخاطر الأمنية والمالية المرتفعة، ومع استمرار الحرب على غزة بدون أفق لنهايتها، فمن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى أضرار جسيمة على مدخولات قناة السويس، والتي تواجه بدورها تحديًا آخر متمثلاً في مشروع «ممر بايدن» والذي يهدف إلى احتواء الصين وإيران بعمل ممر بديل لمشروع «الحزام والطريق الصيني»، وكلا المشروعين في النهاية يهددان قناة السويس.

وقد أدى الإنفاق الحكومي غير الرشيد والذي لا يمتلك بوصلة للأولويات أو الإنفاق في المشروعات الأكثر احتياجًا إلى أن أصبحت مصر فعليًا دولة فقيرة تعتمد على الدعم الأجنبي والقروض، وفي مقابل تلك الصورة القاتمة، لا تزال السلطة الحالية تدير مشروعاتها كما لو كانت دولة عظمى في مشروعات تهدف إلى تلميع صورة البلاد أكثر من استهدافها لتحقيق نمو اقتصادي، بالرغم من أن الكثير من تلك المشروعات توقفت في المنتصف الآن، وهو تحد آخر تواجهه البلاد واقتصادها؛ حيث باتت تلك المشروعات بمثابة البالوعة التي تجتذب المليارات من أموال الاقتراض بدون أن تنتهي لتحقيق هدف تلميع صورة ا لبلاد، ولا هي بدأت في التشغيل ومن ثم تحقيق أية أرباح تذكر. فقد وصفت البوصلة الاقتصادية للبلاد بأنها مدفوعة بالأبهة والبهرجة والدعاية والإنفاق على الكماليات وليس الضروريات الأساسية لعدد متزايد من السكان[2].

ويعتمد السيسي، حسب مراقبين، على عامل «الإبهار» المتمثل في المشاريع الضخمة وشراء الأسلحة لتعزيز شرعيته. ولدفع ثمن هذا الإسراف، مارست الحكومة الضغوط على المواطنين من

(1) الشرق الأوسط، تراجع عجز حساب المعاملات الجارية المصري 61 ٪ في 9 أشهر، 25 يوليو 2023، على: https://shorturl.at/nrU13.

(2)Robert Springborg. Project on Middle East Democracy. Snapshot – Follow the Money to the Truth about Al-Sisi's Egypt. January 2022 ،7، on: https://shorturl.at/fmFTX.

خـلال خفض الدعم على الطاقة والسلـع الأساسية، وفرضت المزيد مـن الضرائب ورسوم الخدمات «العامـة». ويعانـي المصريون من ركود الأجور، وارتفاع الأسعـار، وارتفاع معدلات البطالة، حيث يعيش نحـو 30 مليـون مواطـن على دخل يقل عن 3.20 دولار في اليوم. ومن أجـل تعظيم الإيرادات، يضغط النظـام أيضًـا على القطـاع الخاص، بما في ذلك من خلال استيلاء الجيشـ على العديد من الشركات الخاصـة المربحة. ويتعين على مصر في عهـد السيسي أن تعتمد بشكل متزايد على الائتمان الأجنبي من أجل البقاء الاقتصادي[1].

كمـا تخطـى التضخم حاجز الـ40 % وفق الروايـة الرسمية، كما بلغت الزيادة فـي بعض الأحيان مـا بيـن 200 – 400 %، بمـا يشمل السكر والأرز واللحوم والألبان والزيـوت، وهي سلع استهلاكية لا يستغنـي عنهـا المواطن المصري، فضلاً عـن أسعار الكهرباء والغاز والميـاه والمواصلات التي قفزت هـي الأخـرى بنسب مهولة. ومن المتوقع ارتفـاع الدين الخارجي المصري خـلال الفترة من 2022 – 2027 بنحـو 217.7 مليـار دولار أمريكي، ليصل حجم الدين إجماليًـا بنهاية عام 2027 إلى 506.58 مليار دولار أمريكي، كما أن القاهرة مطالبة بالتزامات خارجية لسداد أقساط وفوائد تلك الديون حتى نهايـة 2026، هـذا إن لـم تلجأ للاستدانة مرة أخـرى، وذلك على النحو التالـي: 11.327 مليار دولار حـان موعـد سدادها بنهاية 2023، و10.9 مليـار دولار في النصف الأول من 2024، و13.3 مليار في النصـف الثانـي من نفس العام، أما في العام 2025 فمطالبـة بسداد نحو 9.3 مليار دولار في النصف الأول و5.8 مليـار دولار فـي النصف الثاني، مقارنة بـ6.6 مليار دولار واجبة السداد في النصف الأول مـن 2026 بخلاف 10.2 مليار دولار في النصـف الثاني منه، حسب بيانات البنك المركزي المصري. وتحتـل الـدول الخليجية صدارة الجهات الدائنة لمصر حيث تمتلـك نحو 25.1 % من إجمالي الديون الخارجية على الدولة، يليها صندوق النقد بنحو 15 % (أي أن دول الخليج والصندوق يمتلكان 40 % مـن إجمالـي ديون مصر الخارجية) بجانب 11.8 مليار دولار مستحقة للبنك الدولي للإنشاء والتعمير، و4.7 مليار دولار لبنك الاستثمار الأوروبي، و3.1 مليار لبنك التصدير والاستيراد الإفريقي، و2.7 مليار دولار لبنك التنمية الإفريقي[2].

---

(1) Ibid.

(2) نون بوست، **الاقتصاد المصري.. سياسات خاطئة وعناد سلطوي**، 9 يناير 2024، على:
https://www.noonpost.com/.../170795

ويظـل الملف الاقتصادي هـو الأكثر إيلامًا للسلطة الحالية، بمستحقـات أقساط الديون وفوائدها والذي سيؤثر على كافة الملفات الأخرى في عام 2024 وما يليه، بتآكل قدرة الدولة المصرية على إدارة علاقات إقليمية ذات طبيعة ندية لا سيما مع الدول الخليجية الدائنة، والتي باتت تتدخل في السياسات المالية والنقدية، إضافة إلى صندوق النقد الذي يملي هو الآخر شروطه من أجل استلام مصر المزيد من دفعات الاستدانة، ومن المتوقع أن يتم تحرير صرف العملة بصورة كاملة في أوائل عام 2024، وما يمكن أن يتلوه من تداعيات اقتصادية واجتماعية غير مسبوقة على الداخل المصري.

أزمة ثقة متزايدة

لقـد خاضـت السلطة الحاليـة في مصر عـدة اختبارات للثقة علـى المستوى الشعبـي، بدأت من الوعـد بإنشاء «قناة السويس الجديدة» والهالة الإعلامية الضخمة حولها واستنزاف قدرات المصريين بالاستدانـة منهم بعوائـد أثبتت أنها واهية بعد ارتفاع التضخم، والتي ثبت أنها مجرد تفريعة بغير ذات جـدوى اقتصاديـة مماثلة للدعاية حولها، ثـم بعد ذلك التنازل عن أراض مصريـة وهي جزيرتي تيران وصنافيـر والتـي استماتـت السلطـة في الدفاع عـن حق الطرف الآخـر وليس حق الدولـة، وتلا ذلك بيـع للأصول السياديـة والمشروعات الكبرى، إلى جانب تدني الأداء علـى مستوى السياسة الخارجية وخفوض صوت مصر إقليميًا، بالإضافة إلى الأداء المتواضع في ملف التفاوض حول سد النهضة وعدم اعتبـار إثيوبيـا لحجم ومكانة مصر، وكذلك الفشل في تحقيق الوعـود الاقتصادية المختلفة. فبالرغم مـن فـوز السيسي برئاسة جديدة في ظـل انتخابات اتسمت بالشكلية وعـدم التنافسية، إلا أن الشعب المصـري بـات فاقدًا للثقة في وعـود وقرارات السلطة الحالية في مصر، بشـأن الانتعاش الاقتصادي وعـدم ارتفـاع الأسعار أو سعر صرف الدولار أمام الجنيه، وكذلك وجود «مصر أخرى» في عام 2020. فمـا حدث هو تآكل التأييد الشعبـي للسياسات الحالية، وهذا بات مشاهدًا في التعليقات على الأخبار والتصريحـات الرسمية فـي الصحف والمجلات ومواقع التواصل الاجتماعـي حتى المنصات الموالية للدولة والتابعة لها، حيث إن تعليقات القراء تعد هي الوسيلة الوحيدة للحصول على بيانات الرأي العام في ظل السلطوية والإغلاق التام للمجال العام ولحرية التعبير والتوسع في الاعتقالات للمعارضين، بل تعالت أصوات المنتقدين للأداء الحكومي من داخل معسكر السلطة ذاتها.

كما جاءت الانتخابات في حقبة السيسي بصورة هزلية، وبإخراج أكثر فقرًا من ترتيبات نظام مبارك، حيث عزف الناخبون والمنافسون عن المشاركة على حد سواء، في الانتخابات الرئاسية المتعاقبة منذ 2014، وكذلك في انتخابات العام الحالي 2024، بعدما تم التضييق على أبرز منافسيه، وهو المرشح

السابـق أحمد الطنطـاوي والذي تم منعه من الحصول على التوكيلات المطلوبة لخوض المنافسة، كما تـم اعتقال أعـداد كبيرة من المقربين منه ومن حملته الانتخابية، كما يواجه اتهامات قد تفضي به إلى السجـن هـو الآخر، وانضمامـه إلى عدد كبير مـن المعارضين ورؤساء الأحـزاب والناشطين من كافة التوجهات السياسية. وبالرغم من وعود السلطة بإجراء حوار مجتمعي سميت بـ «الحوار الوطني»، إلا أن مخرجات تلك الحوار لم تسفر عن شيء يذكر، ولم تخفف السلطة قبضتها تجاه المعارضين، كما اتضح أن تلـك الحوارات كانت تهدف إلى إحداث إجـراء شكلي لاستكمال متطلبات بعض القروض الأوروبية، والتي شرطتها بانفتاح سياسي.

وكل تلـك الوعـود الزائفـة ومزاعم الصبـر الذي سيتلوه انفراجـه ومشاهدة مصر أخـرى أدت إلى تـآكل مصداقية السلطـة الحالية، التي ترتبط ارتباطًا عضويًا بالجيش الذي ينفذ معظم المشروعات العملاقـة، ممـا أدى إلى تحول في نظرة الشعب للجيش مـن مؤسسة قتالية تحافظ على الأمن القومي للدولـة إلى مؤسسـة انخرطت بصورة متزايدة فـي منافسة الأفراد والمؤسسات فـي الاقتصاد وإدارة مشروعـات الغذاء مثـل الأسماك والجمبري وكذلك عمليات البناء والمقـاولات وإدارة محطات الوقود وغيرها. وهذا الارتباط بين السلطة الحالية وإخفاقاتها من جهة بمصالح الجيش وما تلاه من إخفاقات وديـون وتـردي اقتصادي من جهة أخرى من المفترض أن يؤدي إلى تراجع الجيش عن انخراطه في كل مـن السياسـة والاقتصاد على حد سواء فـي المرحلة القادمة؛ حيث تجري حاليًـا مفاوضات من أجل تطبيـق شـروط صندوق النقد بخروج الجيش من المنافسة الاقتصادية، ومن ثم تعمل السلطة على بيع أسهم تلك الشركات المملوكة للجيش.

وفي عام 2011 كان موقف الجيش حاسمًا في التدخل لصالح ثورة الشعب والإطاحة بنظام حسني مبـارك، كمـا كان موقـف الجيش كذلك حاسمًا في القيام بانقـلاب 2013، في حين إن موقف الجيش يجـب كذلك أن يكون حاسمًا في حالة تـردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بصورة لا يمكن إدارتها كمـا كان فـي السابق، وفي حالة خروج الناس في تظاهرات ضـد الأوضاع المعيشية هذه المرة، وليس مـن أجل الحريات والتحول الديموقراطي والحكم الرشيـد، وفي تلك الحال فإن استجابة الجيش ربما تكون حتمية من أجل الحفاظ على الأمن القومي للبلاد ومنعها من السقوط في حالة من الفوضى وعدم الاستقـرار طويلة الأمد. كما تفيـد المؤشرات الحالية إلى عدم رضا الدول الخليجية الضامنة للسلطة الحاليـة والمساندة لهـا عن الأداء الحالي بصفتهم أصحاب مصالح وديـون تخطت المائة مليار دولار، كمـا كان هنـاك تباين في وجهات النظر في عدد مـن القضايا الإقليمية، وعلى رأسها الصراع في ليبيا

والسـودان وقضيـة سد النهضة، ومن ثـم فإن حدوث اضطرابات اجتماعيـة واسعة ربما تمهد الطريق أمـام التغيير في طريقة إدارة الدولـة وتنحي الجيش عن الحكم المباشر، وربما اتباع النهج الباكستاني في إدارة البلاد.

التحديات الإقليمية

الأزمة في السودان

تعـد الأزمـة السودانيـة واحدة من أهم الأزمـات التي تحيط بالدولـة المصرية حاليًـا من الناحية الإقليمية، بتداعيات محتملة على المدى البعيد على الأمن القومي المصري، وعلى قضية سد النهضة علـى وجـه التحديد. فبالرغم من تمركز عمليات التمرد في مناطـق الخرطوم ودارفور وكردفان وشرق وشمـال السودان وأم درمـان، وبعدها عن مناطق سد النهضة، إلا أن اتساع نطاق العمليات سيؤدي إلى تهديـد قدرة الجيـش السوداني على السيطرة على الجنوب. فإلى جانـب أزمة اللاجئين التي تشهدها مصر وتدفق أعداد كبيرة من السودانيين إلى البلاد، وبالرغم من قدرة المجتمع على استيعابهم كأشقاء حتـى الآن، إلا أن الضغـط على البنية التحتية والمرافق العامة، إلى جانب اللاجئين الآخرين من سوريا وغيرها، والذين يصل عددهم إلى تسعة ملايين[1]، سيؤدي إلى ارتفاع أسعار مختلف السلع والخدمات علـى المدى المنظور، كما أن انهيـار الدولة في السودان وما يحمله من استدامة التنافس على السلطة والحـرب غيـر النظامية وأعمال النهب والسرقة تهدد بوجـود الدولة ذاتها، فبعد انفصال الجنوب فمن المتوقـع أن تتحـول السودان إلى جيوب متناحرة وكنتونات بتدخـلات إقليمية من الجزيرة العربية ومن منطقـة الساحل ومن منطقة القـرن الإفريقي، كما أن المليشيات الإثيوبية كذلك تمثل تهديدًا للسودان وأراضيها الخصبة في منطقة الفشقة وغيرها من الناحية الجنوبية الشرقية للبلاد.

ففـي حـال حدوث تصاعـد الأزمة الإثيوبيـة المصرية وفي حال تحـول الوضع إلـى العسكرة، فإن احتمالات تدفق المليشيات الإثيوبية إلى السودان ستكون كبيرة للغاية، وكان ينبغي على الدولة المصرية أن تعلـن تدخلهـا العسكري منذ اللحظة الأولى لتمرد ميليشيات الدعـم السريع، إلا أن حسابات مصر الإقليميـة وأوضاعها الاقتصادية واختلاف وجهات النظر الأمنية حيال القضية السودانية مع الإمارات

(1) سكاي نيوز عربية، لحصر التكاليف.. مصر تبدأ تدقيق أعداد «اللاجئين» على أرضها، 9 يناير 2024، على: https://shorturl.at/nES34.

على وجه التحديد أدى إلى شلل يد مصر عن التدخل بما يحتمه عليها إملاءات أمنها القومي، وبالرغم من التدخلات المحدودة التي قامت بها عناصر استخباراتية مصرية في بعض المناطق الشمالية، إلا أن التدخل المصري ودعمها للجيش السودان ظل خجولا للغاية، بسبب الحسابات مع الإمارات من جهة، وكذلك بسبب تخوف الدولة المصرية مما تصفه بالاتجاهات الإسلامية داخل الجيش النظامي السوداني، وهو ما عرقل قدرة الجيش المصري على التدخل الحتمي من أجل عدم تطور عملية انهيار الدولة في السودان.

وفي حالة تطور انهيار الدولة في السودان وتحولها إلى جيوب متناحرة ومتقاتلة وتدخّل مختلف المليشيات، فإن ذلك سيمثل انقطاعًا لمصر عن عمقها في مناطق منابع النيل، وسيؤدي إلى عرقلة الجهود المصرية لتطوير خطط عسكرية لمواجهة التحديات المحتملة الناتجة عن وجود حالة جفاف أو جفاف ممتد، ومن ثم انخفاض واردات المياه من إثيوبيا، وفي تلك الحالة فإن تواجد عمليات عسكرية مصرية في منطقة سد النهضة، والتي ستكون في تلك الحالة محاطة بميليشيات معادية من مختلف الاتجاهات، ستتعرض إلى مخاطر متزايدة، بعكس وجود دولة مستقرة في السودان، وقدرة للجيشين المصري والسوداني على التمركز شمال منطقة السد، وإدارة الجانبين لعمليات سيطرة وقيادة لضمان تدفق المياه من سد النهضة في حالة وجود جفاف أو انخفاض حاد في فيضان النيل.

الأزمة المؤجلة: سد النهضة

تعد قضية سد النهضة واحدة من أهم التحديات الإقليمية للدولة المصرية في السنوات القادمة، فبعد انتهاء الملء الأخير لسد النهضة فإنه في حالة وجود جفاف ممتد فإن الصراع الحقيقي مع إثيوبيا سيبدأ، فبعد ما يقارب عشر سنوات من المفاوضات، لم تتضرر مصر من سد النهضة حتى الآن، فقد كان التفاوض على ملء الخزان في سبع سنوات وليس خمسة كما قررت إثيوبيا في السابق، فإن فشل إثيوبيا في مرات متتالية في ملء الخزان أدى إلى تهدئة الصراع، كما جاء الفيضان في السنوات الماضية مرتفعًا، مما مكّن مصر من ملء بحيرة ناصر الصناعية، وهي الأكبر في العالم، ولم تتعرض مصر إلى أية تداعيات تذكر نتيجة لملء سد النهضة، ولكن التحدي الحقيقي سيبدأ مع وجود حالات جفاف أو جفاف ممتد في هضبة الحبشة. ومع مماطلة إثيوبيا في المفاوضات وعدم قبولها لوجود آلية قانونية لملء وتشغيل الخزان، تظل القضية رهن الانفجار، ومنع إثيوبيا لمصر والسودان في المشاركة في عملية الملء والتشغيل سيعني اندلاع حرب حتمية في حالة منع إثيوبيا لتدفق المياه من مصر وتخزينها خلف السد في حالة وجود جفاف ممتد.

وبالنظر إلى الأوضاع الاقتصادية المصرية وتردي شبكة تحالفاتها الإقليمية، لاسيما بعد احتمالات البدء في تنفيذ مشروع «ممر بايدن» وانحياز دول الخليج إلى الجانب الأمريكي والإسرائيلي من أجل حماية أمنهم القومي، فإن مصر ستجد نفسها وحيدة في تلك الحالة، وسيتوجب عليها القيام بعملية عسكرية ضد السد؛ سواء بضربه مباشرة أو باحتلاله وتمركز قوات خاصة في منطقة السد، كما يمثل التحدي الآخر كذلك عقد اتفاق مع إقليم بني شنقول لشرعنة العمليات العسكرية المصرية، وكل تلك الإجراءات تتطلب شبكة تحالفات قوية ووجود دولة مصرية ذات قدرة على قيادة عملية لها تداعيات إقليمية. ومع ما أسلفنا من تحديات انهيار الدولة في السودان، فإن قيام مصر بأية عمليات عسكرية ستكون منعزلة وتعمل في بيئة معادية، بدون مساندة من الجيش السوداني، وفي ظل وجد ميليشيات مختلفة التوجهات في منطقة جنوب شرق السودان.

وفي حال تزامن الجفاف الممتد وشح المياه مع حالات الفشل الاقتصادي والاجتماعي المتوقع وزيادة التضخم وتآكل مدخرات المصريين وارتفاع الأسعار والناتج عن سياسات السلطة الحالية، فإن حدوث اضطرابات اجتماعية على نطاق واسع في البلاد سوف يرجح كذلك من سيناريو تدخل الجيش لإعادة تصحيح المسار السياسي، وربما يذعن الجيش في تلك الحالة إلى تسليم السلطة إلى مدنيين، كما كانت الحالة بين عامي 2011 و2012، لتهدئة الأوضاع الداخلية والتفرغ للعمليات المتوقعة إزاء سد النهضة، والتي ستتطلب أولاً إعادة اللحمة الاجتماعية وتوحيد الصف الداخلي.

الأثر الإقليمي لحرب غزة

جاء العدوان على غزة ليظهر ضعف مكانة السلطة الحالية على المستوى الإقليمي وعدم قدرتها على إجراء أية عمليات ردع للعدوان على المدنيين، كما ظهر فشلها التام في إجبار الاحتلال على إدخال المساعدات التي وعدت بها سابقًا إلى غزة، وتراجعت شاحنات المساعدات بعدما رفض الكيان الصهيوني إدخالها في بداية العدوان، كما أدى تعاون السلطة الوثيق مع إسرائيل في حصار حماس والتصريح بما يفيد بالموافقة على القضاء على حركة حماس وعلى تهجير الفلسطينيين من أراضيهم إلى انتقادات شعبية واسعة، أدت هي الأخرى إلى تراجع الثقة في الأداء السياسي الخارجي للبلاد، وفي التضامن مع الشعب الفلسطيني، والذي حصل على تعاطف الكثير من الشعوب الأجنبية، كما لم تخرج تصريحات من الخارجية المصرية تتناسب مع حجم المذابح والتطهير العرقي وجرائم الحرب المرتكبة في بقعة من الأرض تعد خط الدفاع الأول عن الأمن القومي المصري أمام خطط التوسع الإسرائيلية.

كمـا أن احتمـالات توسـع رقعـة الحرب لتشمـل كلا من جنوب لبنـان والعمق السـوري واستهداف القيـادات الإيرانية والقيـادات الفلسطينية بالخارج سوف تؤدي إلى مزيـد من الضغوط على السياسة الخارجيـة المصريـة، والتي أوقفت وساطتها مـع الكيان الصهيوني عقب اغتيـال القيادي الفلسطيني صالح العاروري، بما سيعزز انحسار تأثير ما يسمى بـ «محور الاعتدال» بقيادة مصر والسعودية، وارتفاع أسهم «محور المقاومة» بقيادة إيران، لاسيما مع إطالة أمد الحرب ونطاقها. كما أن حرب السفن التي يقودهـا الحوثيـون في باب المندب برعاية إيرانيـة تزامنًا مع العدوان على غـزة، سيكون لها تأثيراتها العميقـة علـى إيرادات قناة السويس، بما سيزيد من الضغط علـى الاقتصاد المصري المنهك بالفعل، بما يمكن أن يزيد من احتمالات حدوث توترات سياسية واجتماعية.

كمـا أن تداعيـات حرب غزة يمكـن أن تهدد بتوسيع رقعـة الصراع، لاسيما مع النوايـا الإسرائيلية المعلنـة بإرسـال لاجئي غـزة إلى مصر، وكذلك احتمالات وقوع مناوشات بيـن الجانبين كما حدث في حالـة قصـف دبابة إسرائيلية لأحد الأبراج الحدودية المصرية، بمـا يمكن أن يؤدي إلى تغير في توجه مصـر وتحالفاتهـا الإقليمية والدولية، مع زيادة اعتماد القاهرة علـى واردات السلاح الروسية والتعاون الوثيق بين الجانبين على بناء أربع مفاعلات نووية في الضبعة، ووفقاً لوثيقة استخباراتية أمريكية سرية للغايـة تـم تسريبها عبر تطبيق Discord، كانت مصر تخطط سراً في فبراير 2023 لتصنيع 40 ألف صاروخ لروسيا لدعمها في حرب أوكرانيا[1].

كمـا يخشـى العديـد من المصرييـن أن تغادر أعداد كبيرة مـن الفلسطينيين غـزة ويبقون في شبه جزيـرة سينـاء، حيث تشير بعض التقارير إلى أن رئيس الـوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو قد يحاول استخـدام تخفيف عبء الديون لإغراء مصر بقبول إعادة التوطين هذه. وقد رفض السيسي ذلك علنًا، معتبـرًا أنـه سيعرض الأمن والسيادة المصرية للخطر من خلال احتمال تحويل شبه الجزيرة إلى نقطة انطـلاق للهجمـات الفلسطينية ضد إسرائيل، مما يدعو إلى الانتقـام المتبادل. وربما يخشى السيسي من أن يؤدي مثل هذا الوضع إلى زيادة تورط مصر في الصراع، في حين يشير آخرون إلى أنه قد يؤدي حتـى إلـى قيام إسرائيل بتحدي سيطـرة مصر الإقليمية على سيناء، التي احتلتهـا إسرائيل في الفترة من 1967 إلى 1982. وفي تعليقه على مثل هذا السيناريو، قال السيسي إن الشعب المصري «سيخرج ويحتج بالملايين... إذا طُلب منه القيام بذلك».[2]

(1)IISS. Egypt's economic crisis and uneasy position in the Middle East. November 2023 Volume 29 Comment 37. on https://shorturl.at/agh23.
(2)Ibid.

ولكـن علـى أرض الواقع، وبعـد وقت قصير من تجمـع المتظاهرين في ميـدان التحرير في أواخر أكتوبـر الماضي للاحتجاج على قضية غـزة، بدأوا يرددون «عيش، حرية، عدالة اجتماعية»، وهو شعار ثـورة 2011 التـي أطاحت بمبارك. ولم تتم معالجة هذه القضايـا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الحاسمة بشكل حاسم حتى الآن، ولم ينس المصريون مطالبهم منذ 12 عامًا. لكن الكثير ممن عايشوا ثـورة 2011 وانقـلاب 2013 وتداعياتهمـا، ربما يخشـون المزيد من الاضطرابـات المرتبطة بالعمل الثـوري أو التغييـر الجذري[1]. ومن ثم فـإن العدوان على غزة قد أعاد القضيـة الفلسطينية مرة ثانية إلى الواجهة بعد أن كانت قد تراجعت بسبب الثورات العربية، وباتت هي محور التحالفات والصراعات الإقليميـة ومنطقـة تلاقـي كل من إيران وسوريا وحـزب الله والحوثيين من جهـة، وإسرائيل والولايات المتحدة وحلفائها من جهة أخرى، وتطورات الحرب في غزة ستشكل خريطة التحالفات الإقليمية ربما لعقود قادمة.

(1)Ibid.

خاتمة:

تعرضـت الدولـة المصرية فـي العقود الأخيرة إلى حالة من التراجع فـي كافة المجالات السياسية والاقتصاديـة والاجتماعيـة والثقافية، فبعد أن كانت محور السياسـات العربية باتت اليوم على هامش خريطـة التحالفـات الإقليمية، وكذلك تحولـت من دولة فاعلة وقائدة وصانعة القـرارات الإقليمية إلى دولـة عـبء وعلى هامش صناعة القـرار السياسي، كما أدى عدم مواكبة السلطـة المتعاقبة للتطورات والتحديـث الاقتصادي والتقني إلى أن أصبحت أصولهـا وموقعها الجغرافي إلى مطمع للقوى الناشئة، فيما تحولت موازين القوة من المعايير الجيوسياسية، مثل المساحة والسكان وحجم الجيش إلى معايير تقنية، تعتمد على الحروب الخاطفة والحروب بالوكالة وتجييش المليشيات والحروب عالية التقنية مثل استخدام الطائرات المسيرة وأدوات التجسس والاستطلاع.

ويبـدو أن عـام 2024 سيكون حاسمًا فيما يتعلق بعدة ملفـات هامة، على رأسها الملف الاقتصادي وقدرة الدولة على سداد أقساط ديونها وتلبية الاحتياجات المعيشية وتحدي سعر الصرف المرن للجنيه وتبعاتـه الاقتصادية المتمثلة في ارتفاع الأسعار والتضخم والتحول في مستوى معيشة المواطنين. كما أن تحديـات حـرب غزة ستكـون كذلك حاسمة فيما يتعلق بتشكل التحالفـات الإقليمية، في ظل صعود أسهـم محـور المقاومة في مقابل محور «ممر بايدن»، والذي سيعمـل على تشكيل التحالفات الإقليمية بناء على المصالح الجيواستراتيجية لحلفاء أمريكا في الخليج، وعلى رأسها السعودية والإمارات، حيث سيعمـل ذلـك الممر على تهميش قنـاة السويس وتشكيل نـواة لنظام إقليمي جديـد سيكون بديلاً عن النظام الإقليمي العربي، وهذا النظام سيتشكل من دول الخليج وإسرائيل برعاية أمريكية، فيما ستكون الاستثمارات في مجالات الطاقة الجديدة والمتجددة والهيدروجين الأخضر هي محور تلك التحالفات، لتصديـر الطاقـة إلى أوروبـا، ونقل البضائع والسلع من آسيا إلى أوروبـا عبر ذلك الممر، الذي سيتوج بمدينـة «نيـوم» السعوديـة، التي ستضخ فيها المملكـة نصف تريليون دولار كاستثمـارات، ستكون على مرمـى حجـر من الكيان الصهيوني، بمـا يؤكد على أن ذلك المحور سيتشـكل برعاية أمريكية وضمانة بتحقيق تحالفات طويلة الأمد بين الجانبين.

وفي حالة تشغيل ممر بايدن، فإن أكثر المتضررين ستكون الدولة المصرية التي ستهمش فيها قناة السويس كأحد أهم مصادر العملة الأجنبية، بما سيمثل مزيدًا من الضغط على قدرة مصر على مواكبة

التحديـات الناتجـة عـن سوء إدارة الاقتصاد في العقد الأخير والتوسع فـي الاستدانة بما أدى إلى بيع الأصول وتحكم الدائنين في السياسات المالية والنقدية للبلاد، والضغط من أجل تحرير سعر الصرف وإخـراج الجيش من المنافسة الاقتصادية، وكلها شـروط أملاها صندوق النقد من أجل الاستمرار في ضـخ أمـوال الاستدانة للخزانة المصرية، برعاية من دول الخليج. كمـا أن التطورات الإقليمية الأخرى لا تصـب كذلـك في صالـح الأمن القومي المصري، مثـل الأوضاع في السودان التـي في طور التفاقم والتدهور ولا توجد حلول في الأفق القريب، بتدخلات الإمارات كذلك على عكس مصالح الأمن القومي المصري، كما أن الوضع في أزمة سد النهضة وإن كان مجمدًا حتى الآن بعد الملء الأخير، إلا أن الوضع مرشح للانفجار في حالة حدوث حالة جفاف ممتدة، وهنا لن تجد الدولة المصرية مناص من الدخول في مواجهة عسكرية مع إثيوبيا، في ظل بيئة إقليمية غير مواتية، وأوضاع اقتصادية غير مسبوقة.

المراجع

1. International Crisis Group، **Egypt in the Balance?** 31 May 2023، on: https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/north-africa/egypt/eygpt-in-the-balance.

2. ماجد منـدور، مؤسسة كارنيجـي، **انهيار الموازنـة: معالجة أزمة الديون في مصـر**، 21 سبتمبر 2023، على: https://carnegieendowment.org/sada/90582.

3. إندبندنـت عربية، **كيف تواجـه مصر التحديات الاقتصادية في 2024؟**، 27 ديسمبر 2023، على الرابط التالي: https://shorturl.at/cyzT6

4. الشـرق الأوسـط، تراجع عجز حساب المعاملات الجارية المصري 61 % في 9 أشهر، 25 يوليو 2023، على: https://shorturl.at/nrU13.

5. Robert Springborg، Project on Middle East Democracy، Snapshot – Follow the Money to the Truth about Al-Sisi's Egypt، January 7، 2022، on: https://shorturl.at/fmFTX.

6. نون بوست، **الاقتصاد المصري.. سياسات خاطئة وعناد سلطوي**، 9 يناير 2024، على: https://www.noonpost.com/170795/.

7. سـكاي نيـوز عربية، لحصر التكاليـف.. مصر تبدأ تدقيق أعداد «اللاجئيـن» على أرضها، 9 يناير 2024، على: https://shorturl.at/nES34.

IISS، Egypt's economic crisis and uneasy position in the Middle East، November 2023 Volume 29 Comment 37، on https://shorturl.at/agh23.

السودان..
حرب عبثية وانهيار المشروع الديمقراطي وشبح تفكك الدولة

د. مهدي دهب حسن دهب

مجموعة التفكير الاستراتيجي
اسطنبول – تركيا 2024

المقدمة:

شهد السودان في عام 2023م تطورات وجودية خطيرة هددت بقاء الدولة السودانية، حيث تعمقت الخلافات بين القوى المدنية المطالبة باسترداد العملية السياسية والانتقال الى دولة مدنية ديمقراطية وتمثلها قوي الحرية والتغيير المجلس المركزي، وبين المؤسسة العسكرية بقيادة البرهان وأعضاء المجلس السيادي من العسكريين مدعوما من قبل تيار كان قد انشق عن قوى الحرية والتغيير وأسسوا تيار الكتلة الديمقراطية بالتحالف مع بعض الحركات المسلحة الموقعة لاتفاقية سلام جوبا وهو تيار ضعيف لا يمتلك شعبية على المستوي السياسي وغالبيتهم من من خرجوا من أحزاب سياسية أو انشقوا عن حركات مسلحة.

ومنذ ديسمبر 2022م أنطلقت حوارات بين المدنيين (المجلس المركزي لقوى الحرية والتغيير) والعسكريين بشقيهم قوات الجيش (البرهان) وقوات الدعم السريع (بقيادة حميدتي) من أجل معالجة إختلالات الأوضاع التي نتجت عن الانقلاب وكانت من أهمها إعادة العملية السياسية على مسار الانتقال الديمقراطي والخروج من حالة العزلة الدولية التي فرضت على الحكومة العسكرية و التي تشكلت في أعقاب انقلاب 25 اكتوبر 2021م، ومواجهة تدهور الأوضاع الأمنية والإقتصادية.

وذلك عبر حوار حول اتفاق إطاري يمهد إلى إنتقال السلطة للقوي المدنية، وكانت من أخطر الملفات وأكثرها تعقيداً في الاتفاق والتي قادت البلاد إلى أتون الحرب في 15 ابريل 2023م ملف الترتيبات الأمنية وعملية دمج المليشيات والحركات المسلحة في الجيش الوطني، حيث وضعت قوات الدعم السريع والجيش شروط تعجيزية عمقت الخلافات بين الطرفين على الرغم من أنهم قاموا بالتنسيق مع القوى المدنية بعقد مؤتمر حول عملية دمج واستيعاب هذه القوات.

وبشكل مباغت اندلعت حرب شعواء صبيحة 15 ابريل بين قوات الدعم السريع والجيش استبحات فيها كل الحرمات، و سرعان ما امتدت على مناطق أخري في السودان مثل مدن الأبيض ومروي و كسلا والقضارف والدمازين والدويم، وقامت مقرات الدعم السريع بتسليم الأسلحة للجيش والاستسلام في هذه المدن وخرجت من معسكراتها لتركز عملياتها في الخرطوم، وإحتلت القصر الرئاسي والوزارات

وغالبية معسكرات الجيش بالعاصمة ما عدا جزء من القيادة العامة وسلاح المهندسين بمدينة امدرمان وقاعدة وادي سيدنا والمدرعات التي سقطت لاحقاً، الأمر الذي أدى الى تفاقم الاوضاع الانسانية وتزايد حركة النزوح واللجوء الي الولايات الأمنة و دول الجوار لتصبح اكثر مناطق العالم نزوحاً خلال عام 2023م، كما تفاقمت الأوضاع الاقتصادية سوءاً وانعدم الأمن في العاصمة وانتشرت جرائم السرقات والاغتصاب والقتل العشوائي للمدنيين.

ولأول مرة ظهرت بوادر انقسامات على أسس عرقية بصورة جدية في السودان لم تشهد حتى في حقبة الحرب الأهلية بجنوب السودان، حيث ظهرت حواضن اجتماعية لقوات الدعم السريع التي وجدت تأييداً من زعماء القبائل والعموديات في ولايات وسط وغرب وحنوب وشمال دارفور حيث أصبح القبائل العربية فيها تدعمها بقوة على رأسها قبائل عطاوة (قبائل الرزيقات والسلامات والهبانية والمسيرية والحوزامة)، بينما دعم الجيش التيار الاسلامي و«بعض السياسيين الواقعيين» وشريحة من الذين يعارضون الدعم السريع في غرب السودان و بعض الحركات المسلحة التي وقعت على اتفاقية سلام جوبا بقيادة جبريل ابراهيم ومني اركو مناوي ومجلس عموديات البجا في شرق السودان، في الوقت الذي رفع تيار عريض شعار لا للحرب بقيادة قوى الحرية والتغيير المجلس المركزي، وهو الأمر الذي أدى إلى انعدم الأمن في بالبلاد في خلال 8 أشهر من الصراع بين طرفي الحرب.

وبحلول شهر ديسمبر تقاسمت قوات الجيش والدعم السريع كافة الولايات مع تقدم واضح لقوات الدعم السريع التي أصبحت تسيطر عملياً على كل الولايات في دارفور وأجزاء من ولايات كردفات وولاية الخرطوم، ولاية الجزيرة وأجزاء من ولاية النيل الابيض وأجزاء من ولاية كسلا والقضارف، وأصبحت سيطرة الجيش في ولايات نهر النيل و الشمالية والقضارف وكسلا والبحر الأحمر وسنار والنيل الازرق(7 ولايات من أصل 18 ولاية في السودان).

صاحبت الحرب بين طرفي الصراع ظواهر خطيرة مثل التمييز على أسس عرقية ومناطقية وأصبح خطاب الكراهية تستشيري بين الحواضن الاجتماعية لطرفي القتال و تحول الخطاب السياسي إلي خطاب اقصائي بشكل واضح، وبعد أن كانت قوات الدعم السريع تتبني خطاب يطالب بتفيذ الاتفاق الإطاري أصبحت تروج إلى الفضاء على إرث دولة 1956م المروثة من قبل الاستعمار وترى أن هذه الدولة قامت على مظالم تاريخية على بعض المناطق وسيطرة نخب جهوبة شمالية على مفاصل الدولة السياسية والاقتصادية، وهو الأمر الذي انعكس على كافة الأوضاع السياسية والاقتصادية في السودان وأحدثت تحولات جذرية، حيث شكلت الحرب علامة فارقة في المشهد السياسية والاجتماعية

والاقتصاديـة في السـودان في اعقاب اندلاعها في 15 ابريـل 2023م، و القت بظلالها على الأوضاع الأمنيـة التـي تدهور نتيجة لانهيار منظومة الدولة الأمنية بسبب الحرب واحتدام القتال في كافة انحاء البـلاد، كما أن الأوضاع الاقتصادية ازدادت تدهوراً نتيجة للعمليات العسكرية ووقف المصانع وبالتالي ضعـف الانتاج وتدهور العملة السودانية بسبب التضخـم، كما تفاقمت الاوضاع الاجتماعية والانسانية وارتفاع معدلات الهجرة والنزوح، فضلاً عن تدهور العلاقات الخارجية بسبب الحرب مع بعض الاطراف الاقليميين والدوليين.

المحور الأول: التطورات الأمنية والحرب في السودان

أمنياً كان العنوان الأبرز الذي شكل الأحداث في السودان الحرب العبثية التي إندلعت يوم 15 ابريل بيـن شريكي الحكـم (قوات الدعم السريع والجيش)، ولم يكن يتوقع ذلـك أكثر المتشأمين حول مآلات الأحـداث فـي هذا البلد الذي ظل يكافح منذ ديسمبر إبريل من أجل تنسم عبق الحرية والديمقراطية، فالحـرب التـي اشتعلت اعـادت السودان سنوات إلى الـوراء لتعويض الخشائر الماديـة والبشرية التي نكبـت بها الشعب السوداني، ففي صبيحـة 15 ابريل تقاتل رفقاء السلاح بعد أن كانت تجمعهم مصالح وتنسيـق علـى أعلى متسوى بحكم أنهما يتبعان لمؤسسة الجيش، كما انهما سبق ان اتفقا على اجهاض الحكومـة الانتقاليـة في 25 اكتوبـر 2021م، قبل أن يتراجع قائد الدعم السريـع ونائب رئيس مجلس السيادة محمد حمدان دقلو واعلانه الانحياز لخيار الشعب للحكم المدني وتأييد الاتفاق الاطاري معرباً عـن ندمـه المشاركة في الانقلاب ضد الحكومة الانتقالية، الأمر الذي خلق فجوة كبيرة بينه وبين قائد الجيشـ الفريق البرهان والذي انتهي بهذه النهايـة المسأوية والقتال بين مكونات وطنية اهدرت موارد السودان العسكرية والبشرية، ويذكر أن الحرب تسبب بعد 6 أشهر من الحرب في مقتل 9000 شخص وتهجير أكثر من 5.6 مليون من ديارهم وتدهور الأوضاع المعيشية لنحو 25 مليون إنسانياً وتوقف نحو 19 مليون طفل من الدراسة وقف احصائيات الأمم المتحدة في أكتوبر2023م[1].»

(1) عادل عبدالرحيم،الأمم المتحدة: 9 آلاف قتيل حصيلة الحرب في السودان منذ أبريل،وكالة الأناضول، تم استرداده في يوم 13 أكتوبر2023م، الساعة 10:37 من موقعhttps://www.aa.com.tr/ar

الرصاصة الأولى تنطلق من المدينة الرياضية:

اندلعت المواجهات الأولى بين قوات الدعم السريع والجيش في جنوب الخرطوم بمنطقة المدينة الرياضية التي تقع بالقرب منها أكبر معسكرات الدعم السريع في ما كان يسمي ب»سوبا –أرض المعسكرات» حوالي لساعة التاسعة صباح 15 ابريل، ليعم القتال بعدها العاصمة الخرطوم وكافة انحاء السودان خاصة بالمناطق التي فيها تواجد كبير لقوات الدعم السريع، وتباينت حدة الاشتباكات حسب حجم القوات المشاركة في القتال وحسب المنطقة والحاضنة الشعبية لطرفي الصراع، ففي الوقت الذي اشتدت المواجهات في العاصمة الخرطوم ومطار مروي في الولاية الشمالية ومدينة الأبيض استسلمت بعض المعسكرات التابعة للدعم السريع في ولايات القضارف وكسلا ونهر النيل مع مواجهات محدودة بمدينة بورتسودان، كما احتدم القتال في الجنينة عاصمة ولاية غرب دارفور وفور برنقا وزالنجي ونيالا بجنوب دارفور.

ولكن هذه التطورات الدراماتيكية للأوضاع الأمنية في السودان دفع المتابعين إلى طرح سؤال من أطلق الرصاصة الأولى؟

الإجابة على هذه السؤال يتطلب قدر عالي من البصيرة السياسية والنظر بحياد لمجريات الأحداث في الأيام والساعات الأخيرة قبل وقوع الكارثة:

أولاً: رواية الجيش حول حرب 15 ابريل:

في تصريحات صحافية قال قائد الجيش السوداني عبد الفتاح البرهان إن قوات الدعم السريع هي من بادرت بالهجوم على مقرات الجيش في بيت الضيافة(مقر إقامة رئيس مجلس السيادة) وعبّر عن تفاجئه بمهاجمة الدعم السريع منزله في التاسعة صباحا بتوقيت السودان، واتهم البرهان قوات الدعم السريع بالتحرش على الجيش في منطقة المدينة الرياضية (جنوبي العاصمة الخرطوم)، التي انطلقت منها شرارة اشتباكات يوم السبت 15 أبريل، وحسب قائد الجيش، فإن قوات الدعم السريع تسللت إلى مطار الخرطوم عبر صالة الحج والعمرة، وقامت بإحراق بعض الطائرات، وتعاملت معها القوات المسلحة[1].

(1) الجزيرة، البرهان وحميدتي يتحدثان للجزيرة.. كيف بدأت الاشتباكات؟ ومن يسيطر على الميدان،تم استرداده في يوم 15 اكتوبر2023م،الساعة 12:21، من موقع https://www.aljazeera.net/news/2023/4/15

ثانياً: رواية الدعم السريع:

اتهم قائد الدعم السريع محمد حمدان دقلو (حميدتي) بشكل مباشر قائد الجيش البرهان بالتسبب في الحرب بمحاصرة قواته والاعتداء عليها وهم أجبروا على القتال، وأكد أن قواته لم تهاجم أحدا، وأن قتالهم هو رد فعل على الحصار والاعتداء عليهم وأنهم فوجئوا بقوات كبيرة من الجيش تحاصر قواته في أرض المعسكرات، وأكدت قوات الدعم السريع في بيان صدر صبيحة 15 ابريل تصريحات قائدها مشيرة بإنها «تفاجأت بقوة كبيرة من القوات المسلحة تدخل إلى مقر وجود القوات (التابعة للدعم السريع) في أرض المعسكرات «سوبا» بالخرطوم، وتضرب حصارا على القوات الموجودة هناك، ثم تنهال عليها بهجوم كاسح بكافة أنواع الأسلحة»[1].

ثالثاً: المجلس المركزي لقوى الحرية والتغيير:

يتهم تيار من السودانين قوى الحرية والتغيير بأنها الذراع السياسي للدعم السريع بحكم التقارب بين الطرفين بعد أن تبني حميدتي مواقف رافضة للانقلاب واعلانه تاييد نقل السلطة للمدنيين والموافقة على الاتفاق الإطاري، ولكن في واقع الأمر كانت تربطهما براجماتيا سياسية كادت أن تفضي إلى حكم ديمقراطي لولا اشتعال الحرب في أبريل، ولكن إحقاقاً للحق لم تؤيد قوى الحرية والتغيير بشكل علني قوات الدعم السريع في حربها ضد الجيش بل تبنت شعار «لا للحرب» والتأكيد على توحيد الجيوش ودمجها منعاً للفوضي مستقبلا، مما دفع الدعم السريع وقياداته مهاجمتها علناً في المنابر الإعلامية، وبحكم هذه العلاقة كانت قوى الحرية والتغيير شاهداً على الساعات الأخيرة للحرب رمضان-ابريل وتحدث قياداتها حول اسباب الحرب ومن اطلق الرصاصة الأولى، واتهم القيادي «بحقت المركزي» ورئيس حزب المؤتمر السوداني، عمر الدقير،عناصر النظام البائد بأنها السبب الرئيسي وراء إطلاق الرصاصة الأولى في الحرب وقال أن الجيش وقوات الدعم السريع كلاهما تفاجئوا بالحرب ولم يتوقعونها حيث تم الزج بها في أتونها من كتائب تتبع للحركة الإسلامية، وقال إن الحديث عن أن الحرية والتغيير هي الذراع السياسي للدعم السريع فرية، وأضاف: «قيادات الجيش والدعم السريع لم تكن راغبة للدخول في الحرب ولكنها دفعت إلى ذلك وقال أن قحت تكثف اتصالاتها مع الجيش والدعم السريع من أجل وقف الحرب[2].

(1) السياق، من أطلق الرصاصة الأولى في السودان؟.. أسرار تروى للمرة الأولى، تم استرداده في يوم 15 اكتوبر2023م، الساعة 12:25، من موقع https://alsyaaq.com/The-beginning-Sudan-war

(2) محرر الراكوبة، رئيس حزب المؤتمر السوداني عمر الدقير يدلي بتصريحات جديدة حول الصراع في السودان، تم استرداده يوم16 أكتوبر2023م الساعة 11:23 من موقع https://www.alrakoba.net/31847430

وذهب في ذات الإتجاه طه عثمان إسحق الناطق باسم المجلس المركزي لقوى الحرية والتغيير وعضو لجنة إزالة التمكين الذي تحدث حول الساعات الأخيرة التي سبقت اندلاع الحرب في السودان، وقال أن رئيس مجلس السيادة والقائد العام للجيش الفريق أول عبد الفتاح البرهان وقع ورقة مبادئ مع قائد قوات الدعم السريع الفريق أول محمد حمدان دقلو «حميدتي» بشأن دمج الدعم السريع في الجيش يوم 8 إبريل الماضي قبل أسبوع من اندلاع القتال في 15 من الشهر نفسه، واتهم طه عثمان عناصر من «المؤتمر الوطني» داخل القوات المسلحة بإشعال الحرب وذلك بتحريك قوة من الجيش السوداني لمحاصرة قوات من الدعم السريع في المدينة الرياضية صباح ذلك يوم 15 إبريل، وذكر أن حميدتي أبلغ البرهان اعتراضه على وجود قوات جوية مصرية في قاعدة مروي الجوية قبيل اندلاع الاقتتال، بحجة أنهت ستهاجم قواته وإنه سيرسل قواته إلى هناك حتى لا يتم مهاجمتها من قبل الطائرات المصرية، وقال طه عثمان إن البرهان رد على حميدتي بأن القوات المصرية متمركزة في قاعدة مروي لأغراض التدريب، وأنه سيطلب منها الانسحاب، مضيفًا أن قائد الدعم السريع قال إنه سيرسل القوات إلى محيط القاعدة وسيسحبها بمجرد أن تنسحب القوات المصرية ليتفاجئ الجميع بالحرب[1].

رابعاً: رواية مني أكو مناوي:

ينتمي مناوي لكتلة الحرية والتغيير الكتلة الديمقراطية المناوئة لقوي الحرية والتغيير وهو حاكم اقليم دارفور الكبري الذي أعلن انحيازه للجيش في حربه ضد قوات الدعم السريع، ويتهم مناوي المجلس النركزي لقوي الحرية باشعال نار الحرب بعرقلة جهود كان يقودها مع جبريل ابراهيم من أجل خفض التوتر بين قيادات الجيش البرهان والكباشي من جهة وبين قيادة الدعم السريع المتمثلة في حميدتي واخيه عبدالرحيم القائد الثاني حيث كانت الخلافات بلغت زروتها في يوم 12 ابريل بعد أن زاد قوات الدعم السريع مقاتليها في العاصمة الخرطوم من حوالى 30 الف مقاتل إلى 100 الف مقاتل وقام بنشرها في مناطق جديدة بالخرطوم كما قام باحتلال موقع مجاور لمطار مروي زاد من حدة التوتر بين الطرفين، وظل مناوي يردد أنه شاهد قيادات من الحرية والتغيير في عشية الحرب بصحبة عبدالرحيم دقلو وهو ما تنفيه قحت[2].

---

(1) الراكوبة، طه عثمان يكشف تفاصيل الساعات الأخيرة قبل اندلاع الحرب (فيديو)،، تم استرداده يوم16 أكتوبر2023م الساعة 11:25 من موقع https://www.alrakoba.net/31849951

(2) سودان تريبون، خمسة أيام حسوما.. مناوي يروي قلق الساعات الأخيرة قبل حرب 15 أبريل، تم استرداده يوم16 أكتوبر2023م الساعة 11:30 من موقع https://sudantribune.net/article277849/

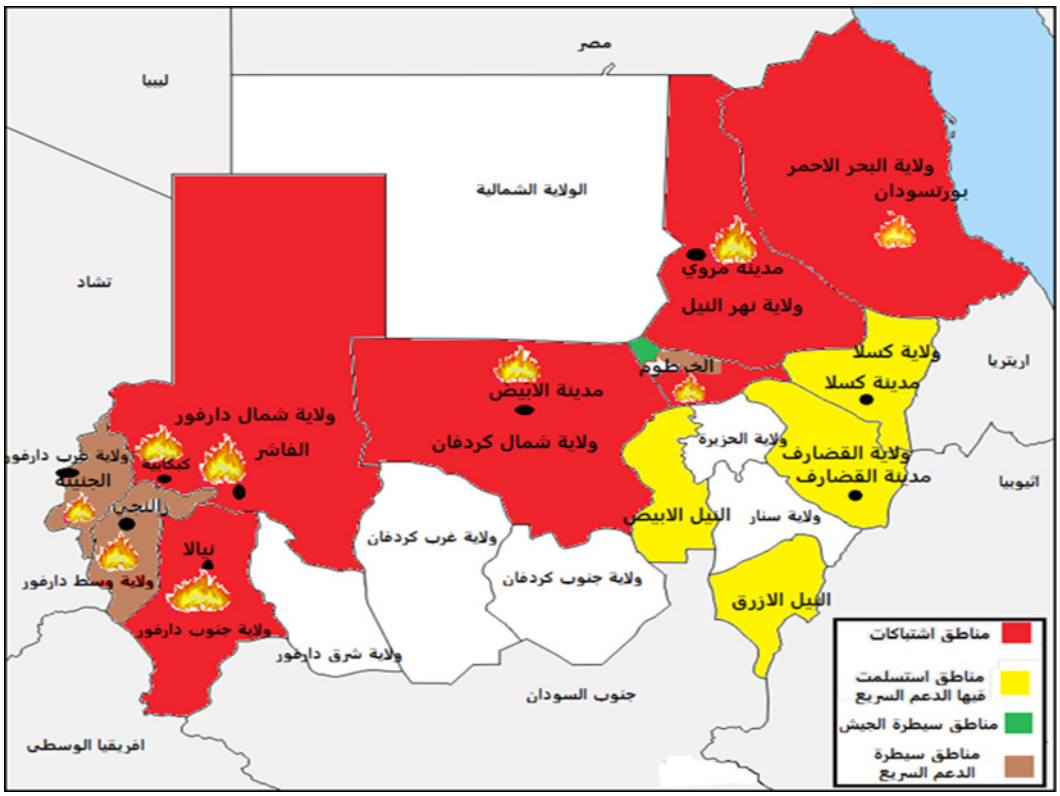

المصدر: من تصميم الباحث

الخريطة رقم 1 (توضح العمليات العسكرية في 15 إبريل)

ومـن واقـع السجـالات في السـودان بخصوص الطرف المعتـدي والمتسبب في الحـرب يتهم تيار مـن السياسيين أنصار الحزب المؤتمر الوطني والاسـلاميين بحكم أنهم الوحيدون أصحاب المصلحة فـي قطـع الطريق أمام الاتفـاق الإطاري الذي كان سيمهد لحكم مدنـي ديمقراطي وذلك بالتنسيق مع مجموعة العسكريين التابعين لتنظيمهم داخل الجيش و بإعادة هيئة العمليات العسكرية التي كانت تتبع إلى جهاز الأمن والاستخبارات العامة التي تم حلها في يناير (كانون الثاني) 2020 ويبلغ قوامها 13 ألف عنصـر وتجنيد عدد من (المقاتلين الإسلاميين) مـن مناطق مختلفة بالبلاد، ويطلق عليها كتيبة البراء وهـي المجموعـة المتهمة في إطـلاق الرصاصة الأولى بمهاجمة معسكـرات الدعم السريع في جنوب الخرطـوم وكانـوا يأملون انتهاء المعركة فـي وقت وجيز و ستنتهي سريعـاً، ويستدلون في ذلك اعتقال قيادات من الجيش وهم في طريقهم الى عملهم في صبيحة الحرب دون ان يكون لديهم علم بالأحداث مما يعني أن هناك حلقة ضيقة تضم مجموعة من العسكريين والمدنيين خططت ونفذت لها[1].

(1) اسماعيل محمد على، من أطلق الرصاصة الأولى في السودان؟، تم استرداده يوم 16 أكتوبر2023م الساعة 11:38 من موقع https://www.independentarabia.com/node/456041

السيطرة الميدانية لطرفي الصراع (الدعم السريع والجيش)

منذ اندلاع القتال بين الدعم السريع والجيش صبيحة 15 ابريل في المدينة الرياضية جنوب العاصمة الخرطوم سرعان ما أمتدت المواجهات لتشمل مناطق واسعة من السودان، حيث اندلاعت المواجهات في داخل العاصمة بمحيط مطار الخرطوم الدولي و القصر الجمهور الذي حوصر باعداد كبيرة من المركبات العسكرية التابعة للدعم السريع، كما احتدمت المواجهات بين الطرفين بمعسكر الدعم السريع في ضاحية سوبا جنوب شرق الخرطوم و كذلك بمنطقة طيبة الحسناب جنوب غرب حيث يوجد أكبر معسكرات الدعم السريع وجبل أولياء قاعدة ود النجومي الجوية وبالخرطوم بحري في محيط معسكر سلاح الاشارة التابعة للجيش وسلاح المهندسين بأمدرمان وقاعدة وادي سيدنا الجوية،، كما أمتدت المواجهات في مدن أخري مثل مدينة الأبيض ومطار مدينة مروي ومدن الفاشر ونيالا وزالنجي والكبكابية والجنينة، وهي مناطق تقطنها الحاضنة الاجتماعية لقوات الدعم السريع والمتمثلة في عرب عطاوة وكبرى قبائلها الرزيقات والتعايشة والسلامات والحوازمة والمسيرية والهبانية، ونتيجة لهذه العمليات فقدت قوات الدعم السريع معظم معسكراتها في داخل الخرطوم بسبب استهداف الطيراني الحربي للجيش لها قبل أن تستعيدها بالتدرج بمرور الوقت، كما سلمت بعض المعسكرات التابعة للدعم السريع اسلحتها للجيش في ولاية القضارف وكسلا والنيل الأزرق والنيل الأبيض كما شهدت مدينة بورتسودان مواجهات محدودة لينتهي القتال بسيطرة الجيش على المدينة دون اضرار تذكر.

ولكن مع مرور الوقت بدى واضحاً سيطرة الدعم السريع على أجزاء واسعة من العاصمة، حيث سيطر على جزء من القيادة العامة وكل الوزارات الحكومية وجزء من مطار الخرطوم وسلاح المدرعات والتصنيع الحربي ومصنع الذخيرة بالشجرة ومنطقة جياد الصناعية وقاعدة ود النجومي والقصر الرئاسي(القصر الجمهوري) وكل احياء الخرطوم وشرق النيل ومنطقة بحري ما عدا سلاح الاشارة ومعسكر حطاب التابع للجيش، كما سيطرة على مصفاة الجيلي النفطية، وفي امدرمان سيطرة على منطقة الصالحة وبيت المال وامبدة ومبني الإذاعة والتلفزيون مع تواجد للجيش في سلاح المهندسين ووادي سيدنا العسكرية، ونجحت قوات الدعم السريع في ذلك لاتباعها نمط حروب المدن واستراتيجية عدم التمسك بالأرض لا سيما المعسكرات واتسمت استراتيجية الدعم السريع بالتفكير الواقعي بحكم تفوق الجيش عليها بسلاحي المدفعية والطيران والخبرات القتالية والأمكانيات الكبيرة التي وفرت لها مؤسسة الصناعات الدفاعية التي جعلت الجيش السوداني تكتفي ذاتياً من كافة انواع الاسلحة

التقليدية ومن بعض المركبات العسكرية القتالية واللوجستية.

بينما اتبع الجيش السوداني استراتيجية امتصاص الصدمة و استراتجية النيران الكثيفة عبر استخدام نيران سلاح الطيران الذي تسبب في اضرار جسيمة على البنية التحتية، حيث اتُهم الجيش بأنه يخطط على عملية تدمير واسعة الخرطوم وتركها مدينة مهشمة تماما لا تصلح لاتخاذها مقرا لأي حكومة سودانية في المدى المنظور للدعم السريع أو أي جهة أخرى مناوئة له، وهو ما من شأنه أن يغير طبيعة جغرافيتها السياسية ويخلط الكثير من التوازنات التي رسخت فيها على مدى عقود، واستهدفت عمليات القصف معالم أساسية في الخرطوم وبنى تحتية والمناطق الحيوية وشملت وزارة العدل، ديوان الضرائب، برج الهيئة العامة للمواصفات والمقاييس، برج شركة النيل للبترول، استخدمت فيها البراميل المتفجرة في قصف بعض الأسواق ومناطق مأهولة بالسكان[1].

سقوط ود مدني مرحلة جديدة في مسار الحرب:

منذ أن خرج الفريق البرهان من قبوه في القيادة العامة في يوم 25 اغسطس 2023م، كانت الحرب تدورر روحاها في العاصمة بين الدعم السريع والجيش مع عمليات في مناطق نفوذ الدعم السريع في غرب السودان لاسيما في غرب ووسط وجنوب دارفور وهي مناطق كانت تخضع لقوات الدعم السريع عملياً بع دمشاركتها في حرب الدولة بالمنطقة ضد مليشيات العدل والمساواة ابريل 2015م في معركة قوز دنقو.

وفي 18 ديسمبر الجاري اقتحمت قوات الدعم السريع مدينة ود مدني بشكل مفاجئ بعد عمليات عسكرية استمرت 5 أيام بشرق مدني وجاء الدخول المفاجئ لقوات الدعم السريع للمدينة بعد ان احتفل المواطنين والجيش قبل يوم واحد من دخول المدينة بانتصار الجيش على القوات المهاجمة في منطقة حنتوب بشرق مدني، ويقال ان عملية دخولهم للمدينة تمت بسلاسة بعد انسحاب الفرقة الأولى المتمركزة بالمدينة جنوباً الى ولاية سنار، وهي خطوة فاجئت حتى قيادات الجيش على رأسهم البرهان وكباشي وأعلنوا فتحت تحقيق حول الأحداث التي صاحبت عملية اقتحام الدعم السريع للمدينة الاستراتيجية وبعد مضي ثمانية أشهر من القتال في العاصمة السودانية، وبالتالي فإن نقل قوات الدعم

(1) بكري الصائغ، البرهان بعد هروبه لبورتسودان أمر بحرق العاصمة: «أنا ومن بعدي الطوفان»، تم استرداده يوم16 أكتوبر2023م الساعة 11:43 من موقع https://www.alrakoba.net/31852643

السريع للحرب إلى ولاية الجزيرة والنيل الأبيض وسنار وأجزاء من ولاية كسلا والقضارف لها دلالات وتفسيرات ستؤثر على صيرورة الأحداث خاصة بعد دخولها مدينة ود مدني الاستراتيجية ولعل أهمها:

- تعتبر مدني ثاني أكبر المدن بعد الخرطوم، العاصمة البديلة بعد سقوط الوزارات في الخرطوم على يد قوات الدعم السريع واستقبلت المدينة أكبر عدد من النازحيين.
- السيطرة على مدني في الواقع تعتبر نقلة نوعية وهي تعني السيطرة الجغرافية على نطاق واسع ونقل الصراع إلى وسط وشرق وشمال السودان بعيداً عن دارفور حيث تعقدات الصراع.
- ستكتسب قوات الدعم السريع على ميزة تفاوضية وورقة ضغط يعزز من موقفها التفاوضي.
- ضرب استقرار الحكومة التي استطاعت ان تسترد المنظومة الالكترونية لبيانات العاملين بالدولة والمنظومة الالكترونية للبنوك واستطاعت ان تدفع الاجور والرواتب للعاملين في الدولة، كما استردت بيانات السجل المدني ونقلها إلى مدينة ود مدني والسيطرة على هذه المدينة ستشل دولاب العمل الحكومي مرة أخرى.

ولكن بالنظر إلى هذه العملية من زاوية استراتيجية أخرى فإن احتلال قوات الدعم السريع لمناطق واسعة قد تضعفها، حيث أن هذا يعني قتالها وسط وبيئة غير معتادة عليها في الشرق والوسط والشمال وستقاتل بعيداً عن حاضنتها الاجتماعية الدارفورية،، كما أن كلما زادت قوات الدعم السريع من تمددها سيكون ذلك خصاً عليها وقد يضعفها لان نسبة التركيز وانتشار القوات على الأرض ستقل في هذه المناطق و سيسهل ذلك من اصطياد الجيش لها وضربها واستعادة المناطق التي فقدها.

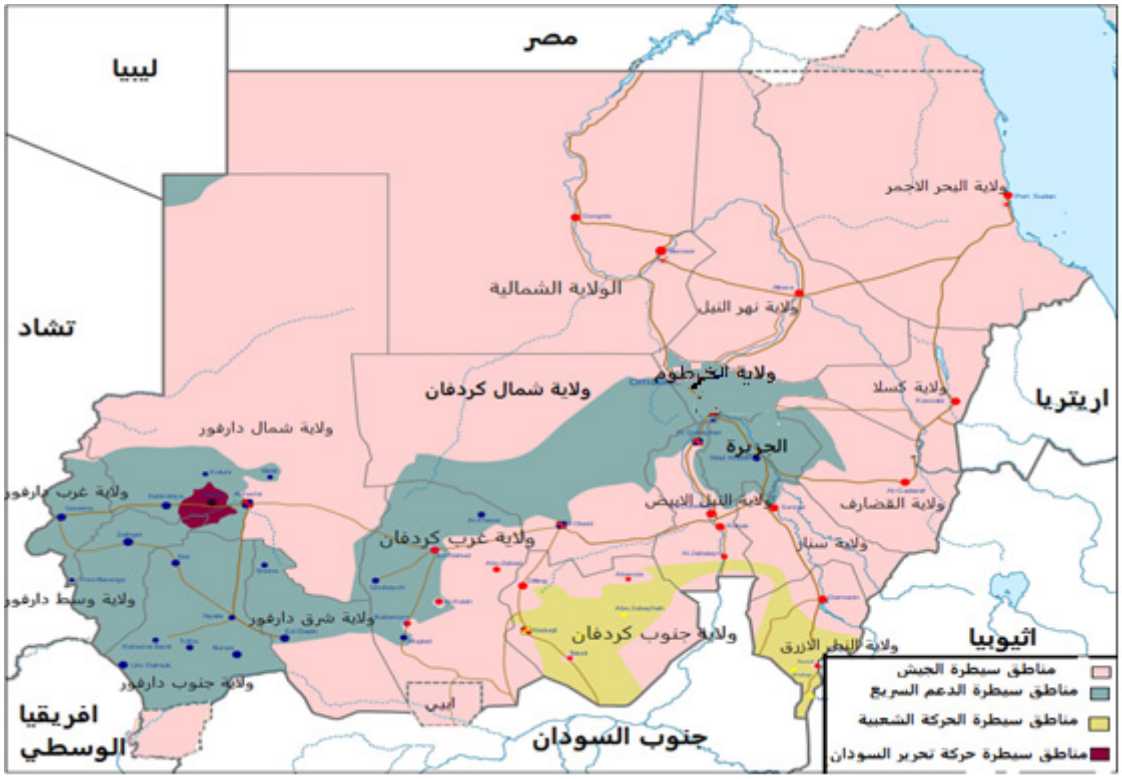

خريطة رقم (2) توضح مناطق سيطرة الميدانية لأطراف القتال حتي 20 ديسمبر 2023م

المصدر: من تصريف الباحث لخريطة على الويكبيديا

تحركات قبيلة الزغاوة تربك حسابات الدعم السريع وتنقل الصراع الى مرحلة جديدة:

هجوم قوات الدعم السريع على مدني طرح استفاهمات عديدة عن سبب الهجوم المفاجئ للمدينة الامنـة وربـط البعض ذلك بخرق الجيش لاتفاق يقال انها تمت بجدة بعدم الهجوم على المناطق الآمنة التـي تسيطـر الطرفين عليها وربط ذلك بهجـوم سلاح الطيران لمدينة نيـالا واستهدافها بعد الاتفاق والتـي تسيطـر عليها الدعم السريع، وكردة فعل على ذنبهم نفذوا هجومها على عاصمة ولاية الجزيرة، ولكـن بقـراءة متأنية لمجريات الأحـداث فإن الأمر لا يبدو كذلك حيث أن الهجوم على مدينة ود مدني كان مرحلة جديدة من الصراع واستراتيجية بديلة للدعم السريع من أجل نقل الصراع إلى وسط وشرق وشمـال السودان بعيداً عـن دارفور وكردفان حيث تقعدات الصراع فيهـا، وبهذه النقلة الجديدة هدف الدعم السريع بالابتعاد عن دارفور لاسيما شمال دارفور حيث نفوذ الحركات المسلحة الموقعة لاتفاقية

جوبا للسلام وعلى رأسهم حركتي العدل والمساواة وحركة تحرير السودان بقيادة مني أركو مناوي وهي حركات تتبع لقبيلة الزغاوة ولديها عداوة تاريخية مع الدعم السريع التي كانت تقاتل القبائل العربية بما كان يعرف بالجنجويد، ومؤخراً أعلن قيادات من الزغاوة(مناوي وجبريل) وقوفهم مع الجيش كما تحركت قبيلة الزعاوة النافذة في دولة تشاد ضد الرئيس محمد دبي واجبروه غلى وقف الدعم الذي كان يأتي لقوات الدعم السريع عبر تشاد ونظموا مظاهرات ضد الرئيس كما احتج ابناء الزغاوة في الجيش واستطاعوا ممارسة ضغوطات عليه وايقاف الدعم اللوجستي الذي كان يأتي لقوات جميدتي عبر مطاري أمرجرس و انجمينا، كما يبرهن ما ذهبنا اليه في سعي الدعم السريع لنقل الصراع بعيداً عن دارفور عدم مهاجمتها لمدينة الفاشر معقل الحركات المسلحة المناوئة لها في دارفور وترددها في الدخول فيها خشية غضب قبيلة الزغاوة الطموحة و ذات التأثير في المنطقة.

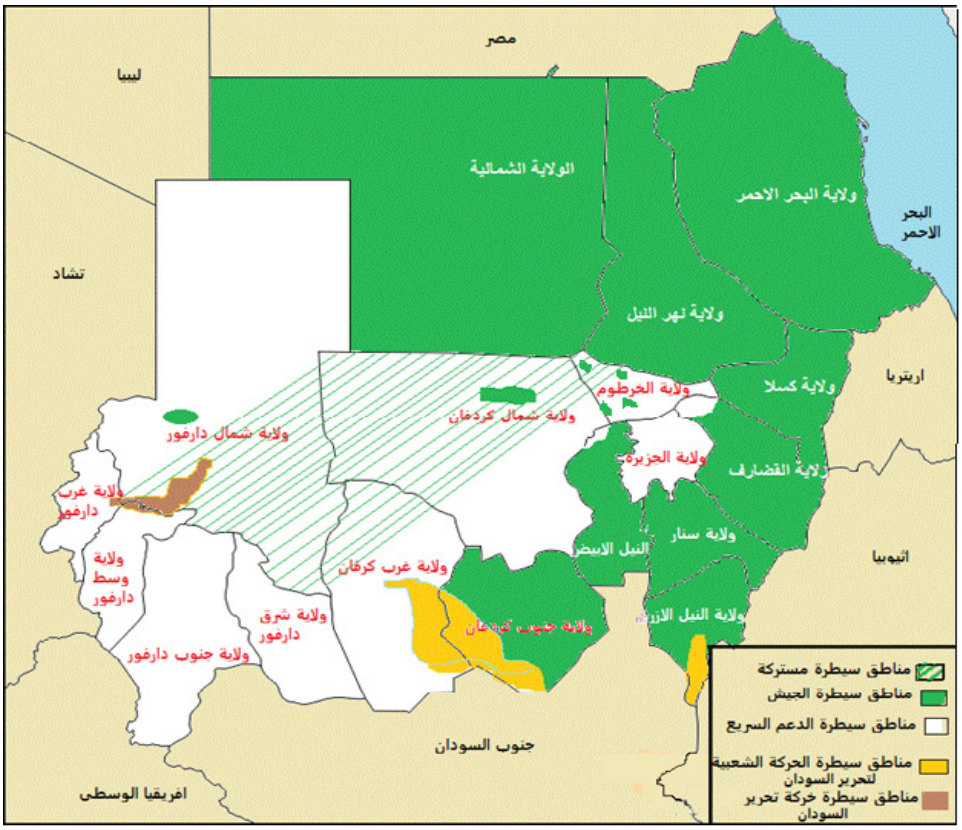

خريطة رقم (3) توضح مناطق سيطرة الفعلية لأطراف القتال حتي 25 ديسمبر 2023م

المصدر: من تصميم الباحث

مبادرات السلام لوقف الحرب:

طرحت العديد من المبادرات لحل الأزمة السودانية دون ان تسفر على أي تقدم يذكر تجاه حل شامل يحقق السلام ووقف دائم لاطلاق النار بين الطرفين نتيجة لتشددهم بالتمسك بمطالب تعجيزية ولكن اهم هذه المبادرات هي مبادرتي منبر جدة التفاوضي و مبادرة هيئة الايقاد للتنمية .

منبر جدة التفاوضي:

إنلطقت المفاوضات في 6 مايو 2023 مدينة جدة بدعوة من المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية وركزت علي قضايا أساسية هي:

- تحقيق وقف فعال قصير المدى لإطلاق النار.
- العمل على تسهيل وصول المساعدات الإنسانية الطارئة، واستعادة الخدمات الأساسية.[1]
- وضع جدول زمني لمفاوضات موسعة للوصول لوقف دائم للأعمال العدائية.
- دمج الجيوش الخاصة للجيش حسب البنود المتفقة عليها الجميع والمدرجة في الدستور الوطني.
- اشراك القوى السياسية واعلان حوار سوداني شامل غرضها طرح مشكلة السودان وليس السلطة و تكوين برلمان انتقالي.
- تكوين لجان متخصصة للمتابعة التنفيذ ولجنة الانتخابات.
- اعلان انتخابات رئاسية.

وأسفرت المفاوضات، التي عقدت في مدينة جدة السعودية عن سلسلة من اتفاقيات وقف إطلاق النار خلال المراحل الأولى من الحرب، لكنها انهارت بعد وقت قصير من دخولها حيز التنفيذ أو لم يتم احترامها بجدية.

(1)وكالة الانباء السعودية، بيان مشترك بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية بشأن المحادثات الأولية بين ممثلي القوات المسلحة السودانية وممثلي قوات الدعم السريع في مدينة جدة،»!!، تم استرداده يوم20 أكتوبر2023م الساعة 14:20 من موقع https://www.spa.gov.sa/w1897669

مبادرة منبر الايقاد للتنمية:

أقـرت قمـة ايقاد آليـة موسعة الموسعة لحل الأزمة في السودان فـي 4 ديسمبر 2023، بدعوة من مفوضية الاتحاد الأفريقي،وأكدت الآلية على الأتي:

- دعم استقلال السيادة السودان ووحدته وسلامته الإقليمية.
- التأكيـد علـى اجراء حـوار شامل تمثيلـي للسودانيين وقيـادة السودانيين بيـن جميع أصحاب المصلحة السودانيين، بما في ذلك المتحاربين والحركات المسلحة الأخرى والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والجماعات النسائية والشبابية ولجان المقاومة والنقابات العمالية والجمعيات المهنية،
- التوافق على الفور على وقف شامل وغير مشروط لإطلاق النار.
- العودة إلى السلمية ونقل السلطة إلى المدنيين[1].
- حماية المدنيين، تماشيا مع القانون الإنساني الدولي والإنسان الدولي.

المحور الثاني: الأوضاع الاقتصادية وفق الاحصائيات والتقديرات الرسمية:

دخـل السودان في العـام 2023م في بوضع اقتصادي أفضل مما كان عليها منذ اواخر 2021 حتي شهـر فبراير 2023م حيث كانت مؤشرات التضخـم أخذة في الانخفاض، حسب الاحصائيات الرسمية لهـذه الفتـرة، قبـل أن تعاود لتدهـور المريع نتيجة الحـرب العبثية التي ضربت البـلاد وشلت مفاصل الاقتصـاد، وعلـى الرغم من غياب الاحصائيات بهذه الخصوص بعد شهر أبريل نتيجة الحرب وتوقف المؤسسـات المتخصصـة للرصد والاحصاء، إلا ان تقارير المنظمـة المختصة الاقتصادية والانسانية تؤكـد مـا ذهبنا إليه، فضلاً عن المؤشرات الاقتصادية للاوضاع من انتفاق على الحرب واضرار لحقت بالبنيـة التحتيـة الاقتصادية تكشف حجم المعاناة والتدهـور الاقتصادي في السودان ولأول مرة يواجه اكثر من 25 مليون سوداني خطر المجاعة وانعدام الأمن الغذائي:

(1) اسكاي نيوز، إيقاد: طرفا القتال بالسودان التزما بالالتقاء لوقف العدائيات، تم استرداده يوم12 ديسمبر2023م الساعة 14:25 من موقع https://amp.skynewsarabia.com/middle-east/1676640

التضخم في السودان عام 2023م:

في مطلع شهر يناير 2023م أشار البنك المركزي السوداني إلى أن سياسته النقدية تستهدف استقرار المستوى العام للأسعار وخفض معدل التضخُّم إلى 25 % بنهاية العام 2023، ونمو في القاعدة النقدية بمعدل 57 %، ونمو عرض في النقود بمعدل 28 %[1]، إلا أن تقلبات واضطرابات العملية السياسية في السودان كانت لها دوراً للحيولة دون ذلك، حيث بدأ العام 2023م بسعر مستقر للجنيه السوداني مقابل الدولار كان يتأرجح بين 580 إلى 590 جنيه في البنوك الرسمية وبسعر مقارب في السوق الأسود ولكن مع تطور الحرب وصلت قيمة الجينه السوداني مستويات غير مسبوقة وتجاوز حاجز الـ 1000 جنيه(مليون جنيه بالحسبة القديمة).

(جنيه سوداني)

الاسعار / البيان	2023/01/31		2023/02/28		التغير ٪	
	سعر الشراء	سعر البيع	سعر الشراء	سعر البيع	سعر البيع	سعر الشراء
البنوك التجارية	581,6345	586,1281	588،7338	593,3022	1,2	1,2
الصرافات	577,5005	583,0362	580,4174	585,0601	0,51	0,35

الجدول رقم 1 (يوضح متوسط صرف الدولار مقابل الجنيه السوداني لدي البنوك التجارية والصرافات في شهري يناير و فبراير 2023)

سعر صرف الجنيه مقابل العملات الأجنبية:

شهد سعر الصرف الجنيه السوداني مقابل العملات الأجنبية تقلبات متأثرة بالأحداث السياسية في البلاد، ولكن من الملاحظ أن معدلات التضخم وصل في فبراير 2023م إلى أدني مستوى لها حيث بلغ 63.3 % بنسبة مقارنة بشهر مارس 2022م والذي كان نسبته 263.2 %[2]، ولكن بعض الاضطرابات الأمنية في أبريل وتوقف عملية الانتاج والاستيراد والتصدير بلغ التضخم مستويات قياسية حيث بلغ نحو 400 % وفق تقديرات يحول خواتيم العام 2023م.

(1) العربية، بنك السودان المركزي يحظر تمويل المتاجرة في العُملات الأجنبية وشراء الأسهم، تم استرداده يوم20 أكتوبر2023م الساعة 14:40 من موقع https://www.alarabiya.net/aswaq/economy/01/01/2023

(2) بنك السودان المركزي، إدارة الاحصاء،النشرة الإقتصادية،العدد02/2023م،ص 4.

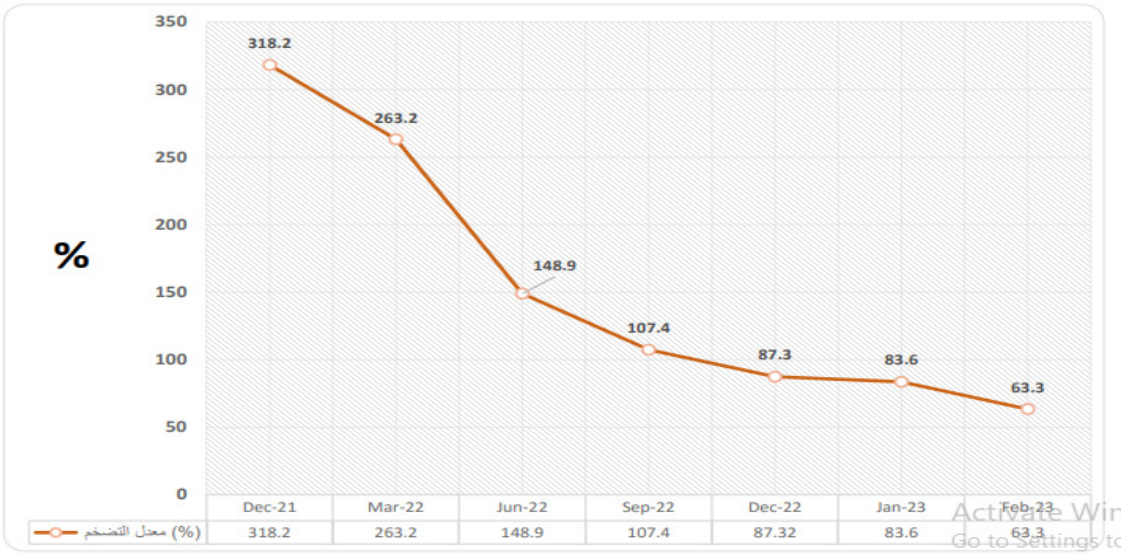

المصدر: بنك السودان المركزي، إدارة الاحصاء،النشرة الإقتصادية،العدد02/2023م،ص 4

الشكل رقم 1 (يوضح معدلات التضخم من الفترة ما بين ديسمبر-2021 فبراير 2023)

سعر صرف الدولار مقابل الجنيه السوداني في البنوك والصرافات:

منـذ يناير 2023م حتـي أواخر شهر أغسطس ظل سعر الصرف الرسمـي في البنوك والصرافات مستقـراً وتأرجـح ما بين 570 إلى 590 جنيه مقابل الدولار في معظـم الأحيان مع ارتفاع متسارع منذ شهـر سبتمبـر مع قياسي في أواخر شهر ديسمبر، حيث استقر سعر الدولار في البنوك المحلية بسعر عالـي نسبياً مـع اختلافه من بنك إلى أخر فعلى سبيل المثال حدد بنك أم درمان سعره بـ1020 جنيها فـي يـوم 26 ديسنبر بينما سعر بنك الخرطـوم الدولار بـ830 جنيها وبنك فيصـل بـ827 جنيه مقابل الـدولار[1]، ولعـل السبب في اختلاف الأسعـار في البنوك يعود إلى زيادة الطلـب على الدولار من قبل التجـار والمستوردين والمستهلكين في ظل نقص فـي المعروض من العملات الأجنبية في هذه الفترة. في مدن سيطرة الحكومة[2].

(1) الأمصار، سعر الدولار في السودان اليوم الثلاثاء 26 ديسمبر 2023، تم استرداده في يوم 27 ديسمبر 2023م الساعة 20:15 من موقع https://www.alamssar.com/314924

(2) نظراً لتأرجح أسعار صرف واختلافها من بنك لاخر منذ شهر ابريل لعدم وجود سعر موحد من البنك المركزي نتيجة للحرب فقد اتبع الباحث منهجا لتحليل والرصد يقوم على اعتماد سعر بنك الخرطوم باعتبارها اكبر وأعرق البنوك السودانية ورصد متوسط للسعر صرف الدولار في الأسبوع الأول من كل شهر.

البيان	يناير	فبراير	مارس	ابريل	مايو	يونيو	يوليو	اغسطس	سبتمبر	اكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
سعر الشراء	578	581	590	590	597	567	567	583	615	633	750	830
سعر البيع	358	588	594	598	602	572	571	585	620	638	760	850

الجدول رقم2 (يوضح متوسط سعر الصرف في البنوك والصرافات مطلع كل شهر وفق رصد بنك السودان المركزي)

ومن الجدول أعلاه يلاحظ أن في شهري يونيو ويوليو استقر سعر الدولار عند أقل سعر سجل له خلال العام، ولعل السبب في ذلك قلة الطلب عليه نسبة لتوقف النشاط الاقتصادي بسبب الحرب، من ناحية، ومن ناحية أخري لوفرة الدولار بكميات كبيرة في السوق الأسود بعد سرقة احتياطي النقد الأجنبي من البنوك، وفي هذا السياق شهدت بعض المناطق انخفاضاً كبيراً لقيمة الدولار بسبب وفرتها ويشاع ان قيمته وصل إلى 25 جنيه مقابل الدولار في بعض ولايات دارفور بعد نقل العملات المسروقة من البنوك ومن مدخرات المواطنيين بولاية الخرطوم والجزيرة.

البيان	يناير	فبراير	مارس	ابريل	مايو	يونيو	يوليو	اغسطس	سبتمبر	اكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
سعر الشراء	581	592	602	600	600	580	580	605	700	840	980	1060
سعر البيع	558	594	605	603	603	585	585	610	705	850	990	1070

المصدر: من تصميم الباحث استناداً على بيانات البنك المركزي الشهري لسعر الصرف

الجدول رقم 3 (سعر البيع والشراء للدولار في السوق الموازي(السوق الأسود) عند بداية كل شهر)

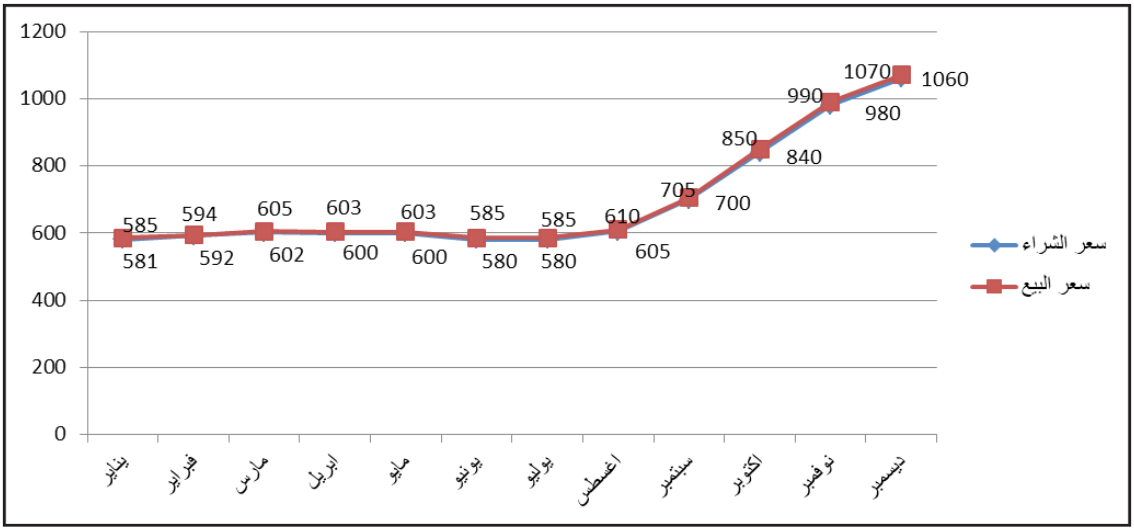

المصدر: من تصميم الباحث استناداً على بيانات البنك المركزي الشهري لسعر الصرف

الشكل رقم 2 (سعر البيع والشراء للدولار في السوق الموازي(السوق الأسود) عند بداية كل شهر)

بلغ سعر صرف الدولار في السوق الأسود في يوم 26 ديسمبر2023م 1085 جنيها للشراء و1095 جنيهـا للبيـع، بينما كان سعر الريال السعودي 288 جنيها والدرهم الإماراتي 293 جنيها، هذا يعني أن الجنيـه فقـد نحو نصف قيمته خلال ثمانية أشهر، حيث كان سعـر الدولار 570 جنيها في شهر أبريل الماضي، مما يزيد هذا التدهور من معاناة المواطنين، الذين يواجهون ارتفاعا مستمرا في أسعار السلع والخدمات، وتضخما يتجاوز 400 %.[1]

جدول رقم(4)

يوضح سعر شراء الدولار في البنوك مقارنة بالسوق الموازي خلال يناير 2023م- ديسمبر 2023م

البيان	يناير	فبراير	مارس	ابريل	مايو	يونيو	يوليو	اغسطس	سبتمبر	اكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
سعر الشراء في البنوك	578	581	590	590	597	567	567	583	615	633	750	830
سعر الشراء في السوق الأسود	581	592	602	600	600	580	580	605	700	840	980	1060

المصدر: من تصميم الباحث

وبمقارنـة أسعـار صرف الدولار بالبنوك والسوق الموازي يلاحـظ الفرق الكبير بينهما على الرغم مـن سياسـة تعويم الجنيه، ولعل السبب في ذلـك أن معظم البنوك السودانية بعد اندلاع الحرب فقدت أرصدتهـا مـن النقـد الاجنبي، واصبح تضـع اسعار تقريبيـة دون الالتزام بالتعاملات مـع العملاء في عمليات البيع والشراء.

(1) أخبار السودان، اخبار الاقتصاد، تم استرداده يوم 27 ديسمبر2023م الساعة 20:30 من موقع ttps://www. 1467183/sudanakhbar.com

الشكل رقم (3)

يوضح سعر شراء الدولار في البنوك مقارنة بالسوق الموازي خلال يناير 2023م- ديسمبر 2023م

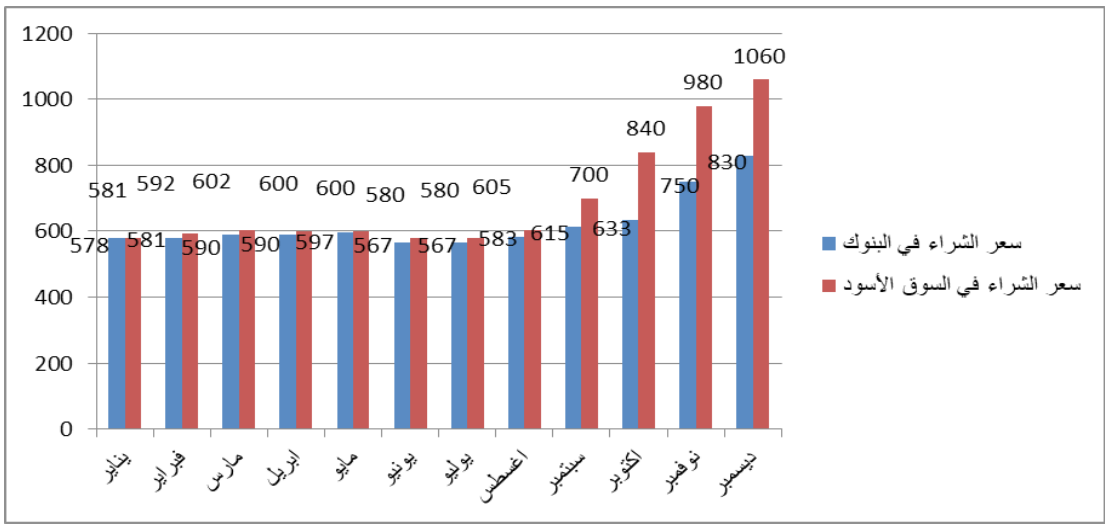

المصدر: من تصميم الباحث

الشكل رقم (4)

يوضح سعر شراء الدولار في البنوك مقارنة بالسوق الموازي خلال يناير 2023م- ديسمبر 2023م

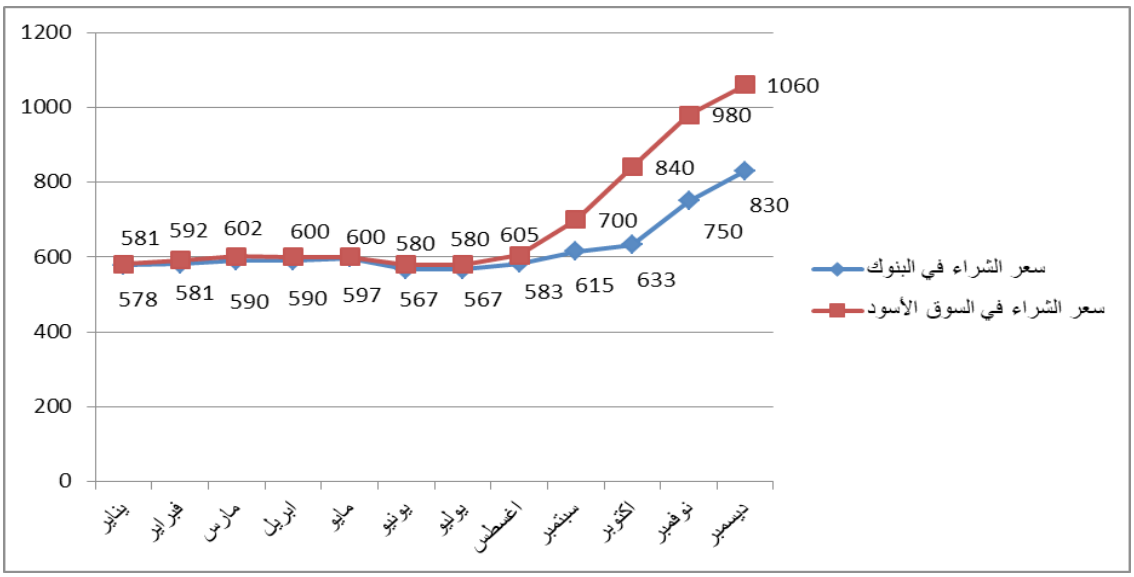

المصدر:من تصميم الباحث

وخلاصة القول فإن عواقب الحرب كانت وخيمة على السودان خاصة فيما يتعلق بالأنشطة الاقتصادية التي انهارت وتوقفت كلياً بسبب سرقة الأصول من المؤسسات الاقتصادية وتضرر البنية التحتية، كما صاحبت الحرب علميات نزوح كبيرة أثرت على قطاع الخدمات المحدودة بالولايات، مما أدي إلى تأزم الأوضاع والظروف المعيشية للمواطنيين بعد أن فقد نحو 2.5 مليون شخص وظائفهم في القطاع الخاص بسبب الحرب، وتوقع صندوق النقد الدولي انكماش الاقتصاد السوداني بنسبة 18.3 في المائة خلال العام الحالي[1].

المحور الثالث: التطورات الاجتماعية:

على الصعيد الإجتماعي شهد السودان تحولات كارثية منذ منتصف العام 2023م، حيث سجلت البلاد أعلى معدلات النزوح والهجرة وانعدام الأمن الغذائي والصحة نتيجة الحرب العبثية المفاجئة التي عمت السودان، كما احتدمت المواجهات القبلية في بعض مناطق السودان في غرب دارفور مستغلين الهشاشة الأمنية وغياب سلطة الدولة، وشهدت الأرياف نزوحاً كبيراً من المدن الكبرى نتيجة المواجهات بين قوات الدعم السريع والجيش، وافرقت بعض المناطق بالكامل من السكان كما هو الحال معظم احياء العاصمة الخرطوم، بينما اكتظت بعض المدن بالنازحين مثل مدينة بورتسودان وعطبرة ووادي حلفا والقضارف وودمدني قبل اقتحامها من قبل قوات الدعم السريع في 18 ديسمبر الجاري، الأمر الذي أدي إلى تفاقم الأوضاع الإنسانية في كامل انحاء السودان، وبعد مضي ثمانية أشهر من القتال أصبحت الأوضاع الإنسانية في السودان مدمراً، حيث أدي القتال إلى نقص في الخدمات والسلع الأساسية مثل الغذاء والوقود والنقد و الرعاية الصحية، كما تعطلت خدمات الاتصالات أو أصبحت غير كافية لتلبية الاحتياجات، كما عادت التوترات الطائفية والعرقية إلى الظهور من جديد، حيث تقدر خطة الاستجابة الإنسانية للأمم المتحدة لعام2023 المحتاجين في السودان بحوالي 25 مليون شخص، وتشير إحصائية إخرى إلى أن نحو 20 مليون شخص الآن في السودان يواجهون انعدام الأمن الغذائي الحاد أي 42 % من سكان البلاد، وهناك ستة ملايين شخص يواجهون خطر المجاعة، في الوقت الذي مات فيه 498 طفلا على الأقل بسبب الجوع[2].

(1) اسكاي نيوز، اقتصاد السودان ينكمش 12 ٪ بسبب تداعيات الحرب، تم استرداده يوم 27 ديسمبر2023م الساعة 21:10 من موقع https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1659342

(2) هيومن رايت وتش، السودان: قادة منظمات دولية يحذرون من التقاعس عن مواجهة الفظائع،تم استرداده يوم 18 سبتمبر2023م، الساعة 17:40، من موقع https://www.hrw.org/ar/news/15/09/2023/sudan-global-leaders-warn-inaction-face-atrocities

كما يعاني السودان من هشاشة القطاع الصحي نتيجة للأضرار التي لحقت بالبنية التحتية الصحية، حيث تعرضت العيادات والأطباء لإطلاق النار في كافة مناطق العمليات العسكرية، مما أدى إلى خروج 80 % مـن المستشفيـات الكبرى في البلاد عن الخدمة منـذ أبريل،كما تأثر قطاع الصحة من عمليات النهـب والسرقـة لمعدات الطبية والأدوية، و عندما اندلعت القتال فـي العاصمة السودانية، أُجبِر أكثر من خمسة ملايين شخص على الفرار من منازلهم، وقد ينضم إليهم قريبا مئات آلاف الآخرين بعد نقل العمليات العسكرية إلى مناطق الوسط والشرق.

النزوح واللجوء في السودان

فاقمت الحرب أوضاع النازحين في السودان وكلما احتدت المواجهات زاد تعدادهم ومعاناتهم، منذ منتصـف ابريل قدرت الأمـم المتحددة عدد النازحين الفار من القتال بنحو 7.1 مليون شخص نازحين داخلياً داخل السودان، منهم 3.8 مليون نازح جديد نتيجة لأعمال العنف التي اندلعت في منتصف أبريل بين قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية. ويتواجد معظم النازحين داخلياً في ولايات نهر النيل وشرق دارفور وشمال وجنوب دارفور والجزيرة وسنار وولاية النيل الأبيض[1].

ووفقـاً لتقديـرات الأمم المتحدة يقدر عدد النازحين قسـراً يومياً بنحو 24،000 شخص في جميع أنحـاء البـلاد، كما تشير التقديرات إلى أن أكثـر من 5.5 مليون شخص نزحوا داخلياً في السودان منذ بدايـة الصـراع، ولجـأ نحو 1.3 مليون شخص إلـى الدول المجاورة، قبل أنـدلاع الحرب في 15 أبريل كان هنالـك عـدد كبير من النازحيـن داخليًا يبلغ نحـو 3.7 مليون شخص معظمها فـي ولايتي دارفور وكردفـان. بالإضافة إلى ذلك يوجـد أكثر من 195،000 لاجئ وطالب لجوء في دول الجوار السوداني، وكان غالبيتهم يعيشون في العاصمة الخرطوم وما حولها، وقد انتقلوا إلى أماكن أخرى أكثر أماناً داخل السودان، مثل مخيمات اللاجئين القائمة في ولاية النيل الأبيض،.

و منـذ 15 ديسمبـر تضاعف عدد النازحين في السودان بعد أن انتقـل الصراع إلى ولاية الجزيرة بمدينـة ود مدني والمدن الكبيرة فـي الولاية مثل مدينة الكاملين ورفاعة والحصاحيصا والمناقل، مما

(1) IOM. INTERNATIONAL ORGANIZATION FOR MIGRATION. Internal Displacement in Sudan Nearly Doubles Since Onset of Conflict. It was retrieved on October 15 at 8:30 from the website:https://www.iom.int/news/internal-displacement-sudan-nearly-doubles-onset-conflict

أدى ذلك إلى نزوح قسري لنحو 250،000 إلى 300،000 شخص في غضون أيام قليلة داخل السودان وخارجه والدول المجاورة[1].

الجدول رقم (5)

يوضح عدد النازحين واللاجئيين في السودان منذ ابريل 2023م

البيانات	العدد
النازحين داخلياً	5،42 مليون
اللاجئين السودانيين إلى دول الجوار	966،166
لاجئين دول الجوار العائدون إلى دولهم	369،183
اللاجيئن من دول أخرى إلى دول الجوار	22،092

المصدر: من تصريف الباحث حسب البيانات الرسمية للمفوضية السامية لشؤون اللاجئيين التابعة للأمم المتحدة

ظواهر اجتماعية غير معتادة في المجتمع السوداني:

صاحبت الحرب في السودان ظواهر وجرائم غير معتادة فى المجتمع السوداني مع اضمحلال سلطة بالمناطق المتأثرة بالحرب، حيث انتشرت سرقات المنازل ونهب مؤسسات الدولة وانتشرت الاعتداءات الجنسية والاغتصاب بشكل كبير .

ظاهرة السرقة ونهب الممتلكات:

استشرت هذه الظاهرة في العاصمة الخرطوم وفي جميع المناطق التي شهدت اشتباكات بين الجيش وقوات الدعم السريع، لكن لا توجدت احصائيات رسمية حول عدد ومعدلات هذه الجرائم ولكن الشئ المؤكد أنه لم يسلم منزل أو مصنع او مؤسسة دولة وإلا تم كسر أبوابها ونهب ما فيها من أصول وأموال، وقد سجلت هذه الظواهر في كافة المناطق التي دارت فيها مواجهات بين طرفي القتال وفر منها المواطنيين، ولم يسلم من السرقة حتى من بقي في منزله حيث سسجلت حالات تهديد بالسلاح وسرقة المقتنيات من قبل عصابات منظمة، ومن الملاحظ أن هذه السرقات كانت تتم بعد انتهاء المواجهات واقتحام المقاتليين للمنازل بحثاً عن اعداءه من الطرف الأخر أو بعد استخدام المنازل

(1) UNHCR، Africa ،Sudan: December 2023،Operational Update، Sudan ، It was retrieved on October 19 at 10:35 from the website www.unhcr.org

كنقاط ارتكاز وقنص من أحد طرفي القتال، بذلك تعرضت ممتلكات الشعب للنهب من قبل قوات الدعم السريع في مناطق سيطرتها كما شهدت ايضاً بعض المناطق التي كانت خاضعة للجيش عمليات سرقة مثـل ما حدث بمنطقـة شمال الخرطوم بحري بمنطقة كرري التي كانـت تتمركز فيها قوة تتبع للحركة الشعبية قطاع الشمال بقيادة نائب رئيس مجلس السيادة مالك عقار التي انضمت للجيش عقب توقيع اتفاقيـة سـلام جوبـا، وبالتالي مارست كافة الأطـراف جرائم سرقات ونهب مـع اختلاف فقط نوعية السرقـة حسب حاجة كل طرف، وفي هذا الخصوص ركزت قوات الدعم السريع على سرق السيارات خاصة سيارات الدعم الرباعي والسيارات الكبيرة التي يمكن ان يتم استخدامها بتعديلها لحمل مدافع أو للعمليات اللوجستية والأمداد، بالاضافة إلى السيارات الفاخرة التي ظهرت في أسواق الجنبنة وزرق وزالنجي بأسعار زهيدة يقودها صغار سن كانوا مشاركين في القتال بالخرطوم.

وما تبقي من الأشياء في مناول المواطنين كانت تنهب من قبل سكان الأحياءالفقيرة و العشوائيات بالعاصمة الخرطوم بعد أن تقطعت السبل وتدهورت الأوضاع المعيشية في البلاد نتيجة الحرب، وعلى إثـر ذلـك ظهرت أسواق فـي العاصمة وبدارفور تباع فيهـا المسروقات بأسعار زهيـدة سميت بأسواق «دقلـو» حيـث بلغت اسعار بعض السيارات حوالي 100 الـف جنية سوداني أي ما يعـادل 100 دولار أمريكي لسيارة تبلغ قيمتها على الأقل 5000 دولار، وانتقلت هذه الظاهرة إلى كافة المدن التي سقطت تحت يد قوات الدعم السريع في نيالا وزالنجي والفولا وود مدني والحصاحيصا تنبول و القري الكبيرة فـي البطانـة، وهو الأمر الذي أضر بالإقتصاد الوطني ووقف الانتاج والمصانع بعد نهب آلياتها وارتفاع أسعار السلع نتيجة لندرتها ليواجه نحو 25 مليون سوداني خطر المجاعة.

والجدير بالذكر أن عدد من منظمات حقوقية وانسانية قامت بتوثيق بحسب شهادات للسكان سواء في العاصمة أو في إقليم دارفور بخصوص ارتكاب عناصر مسلحين جرائم سرقة ونهب وعنف جنسي، كذلـك أدانـت منظمات أممية ما تعرضـت له مقارها ومخازنها من «أعمال نهـب»، لاسيما بعدما أعلن برنامـج الأغذية العالمـي في يونيو الماضي تعرض مخازنه وأصوله للنهـب في مدينة الأبيض عاصمة شمال كردفان[1].كما أعلن بعض رجال الأعمال عن تعرض ممتلكاتهم للسرقة، حيث أعلن وكيل سيارات تويوتـا بالسـودان عـن سرقة أكثر من ألف سيـارة جديدة من مخازن الشركـة ومعارضها، وكذلك قطع الغيار[2].

(1) العربية، نهب وسرقات في السودان.. وأسواق غريبة تعرض بضائع ولا أرخص، تم استرداده يوم 28 سبتمبر2023م، الساعة 19:20، من موقع https://www.alarabiya.net/arab-and-world/sudan/2023/08/22/
(2) المصدر السابق نفسه.

جرائم الاغتصاب:

مـع سيـر المعارك واستمرار القتال في السودان سجلت المئـات من جرائم الاعتداء الجنسي تحت تهديـد السـلاح بالعاصمة وبعض مناطق دارفور، ولـم يستثني منها أحد سوا كانت بنت قاصرة أو بالغة متزوجة كانت ام عذباء، دون ان يكون هناك أي وازع ديني أو أخلاقي، ولعل السبب في ذلك غياب الأمن وضيـاع هيبـة الدولة، بالإضافة إلى تفشي الأمية لدي المحاربيـن وصغر سنهم، كما أن غالبية القوات كانت من الفئة العمرية الشابة ومن المراهقيين، ووقعت بعض حالات الاغتصاب بشكل جماعي وأحياناً أمـام أفـراد الإسرة ممـا أدى إلى مضاعفة المعاناة النفسية لضحايـا الإغتصاب، وهو الأمر الذي دفع بعض النساء البحث عن وسائل سلامة لمنع الحمل والوقاية من الأمراض المنقولة جنسياً.

وفـي إحصائية نشرت في 8 أغسطس الماضي وصلت عدد الاعتـداءات الجنسية المتصلة بالنزاع الدائـر فـي السـودان إلى 128 حالة، بحسب ما وثقته وحدة مكافحة العنـف ضد المرأة التابعة لوزارة العمـل والتنمية الاجتماعيـة، ويقيني أن هذه الإحصائية هي فقط للحـالات المعلنة والذين استطاعوا الحديث عن مأساتهم، ولكن المؤكد أن الأعداد مضاعفة نظراً لطبيعة المجتمع السوداني الذي يتستر عـن مثـل هذه الحالات خشية العار والفضيحة وتآثر الضحايا على عـدم الإفصاح عن معاناتهم، الأمر الذي يتطلب تدخل جدي من قبل المجتمع الدولي والمنظمات المختصة لتقديم الدعم النفسي للضحايا ومعالجة الأثار المترتبة عن جرائم الإغتصاب[1].

توزعـت جرائـم الاغتصاب التي وثقتها الوحدة إلى 60 حالـة في العاصمة الخرطوم، و43 في نيالا عاصمة ولاية جنوب دارفور من بينهن 12 حالة عنف جنسي في معسكر كلمة للنازحين قرب نيالا و25 حالـة فـي الجنينة عاصمـة ولاية غرب دارفور، وذكر الضحايا أن الجناة فـي جميع هذه الحالات كانوا عناصـر من قوات الدعم السريع، وكشفت مديـرة الوحدة سلمى إسحق الخليفة، عن أن الدعم السريع استهـدف في غالبية الوقائع الموثقـة الشابات والمراهقات من سن 12 إلى 29 عاما. إلا أن السيدات الأكبـر سنا لـم ينجون أيضا، فقد وثقت هيئة محامي الطوارئ اغتصاب سيدة خمسينية من قبل أفراد من الدعم السريع في مدينة النخيل غرب أم درمان بحسب المحامية رحاب مبارك[2].

ولعـل السبـب في إنتشار هذه الظاهرة الغريبة عن المجتمـع السوداني مشاركة بعض المقاتلين مع

(1) سارة تاج السر، جرائم «الدعم السريع»... اغتصاب في زمن الحرب، العربي الجديد، تم استرداده يوم 2 اكتوبر2023م، الساعة 16:30، من موقع https://www.alaraby.co.uk/investigations
(2) المصدر السايق نفسه

قـوات الدعـم السريع من دول الجوار من تشاد والنيجر وافريقيـا الوسطي تختلف عاداتهم عن عادات وقيم الشعب السوداني وتختلف عن قيم الحاضنة الشعبية للدعم السريع التي تنتمي إلى القبائل العربية في غرب السودان.

المحور الرابع: التطورات السياسية:

علـى المستـوى السياسي شهد الحياة السياسية في السودان حراكاً كبيراَ كان له دوراً أساسياَ فيما حدث في السودان والذي انتهي بأعلى مراحل الفعل السياسي وأكثرها سخونة وهي الحرب التي كانت من مخرجات التفاعلات السياسية في البيئة السياسية والمنظومة العسكرية في البلاد، بعد أن إختلفت المطالـب السياسيـة وتعثرت في بيئة النظـام السياسي برفض مطالب التغييـر والتحول الديمقراطي بتعطيـل اتفاقـاَ اطارياَ كانت ستفضي إلى حل الخلافات السياسيـة ونقل البلاد إلى تجربة جديدة في مسار الديمقراطية، وبتالي فإن العملية السياسية في السودان بدأت الدخول في نفق مظلم بسبب فشل النخـب السياسية والنخب الحاكمة والمؤسسـات السياسية والاجتماعبة في الوصول إلى توافق وطني حـول كيـف تحكم وتدار الدولـة، كما أن النظام السياسـي نفسه في أعلى قمة هرمـه فشل في القيام بوظائفهـا الأساسية من توفير رغد العيش و تحسين الأوضاع الاقتصادية والقيام بواجباتها في تحقيق العدالة وتوفير الأمن.

القي حرب منتصف ابريل في السودان بظلالها على المشهد السياسي وعلى القوي السياسية، ومع اشتعالها قام قائد الجيش ورئيس مجلس السيادة الفريق البرهان بإجراء بعض التعديلات بإعفاء نائب رئيـس مجلـس السيادة وقائد الدعم السريـع الفريق محمد حمدان دقلو وأعضـاء أخريين في مجلس السيـادة مـن من ظل في منصبه بعد انقلاب 25 اكتوبر مثل الهادي ادريس والطاهر حجر و بعض وزراء و ولاة الولايـات نتيجـة لمواقفهـم السياسية ورفضهـم لقرار الحرب أو لقربهم مـن حميدتي مثل وزير الثروة الحيوانية جار النبي المقرب من قائد الدعم السريع. كما القت الحرب بظلالها على التحالفات السياسيـة المؤثـرة في الساحة السياسية السودانية مثل قوى الحريـة والتغيير التي أعلنت عن توسيع التحالـف باستعياب بعض القوي السياسية المحسوبة على التيار الاسلامي مثل المؤتمر الشعبي الذي كان أسسه المفكر الاسلامي السوداني الراحل الدكتور حسن الترابي وجماعة انصار السنة المحمدية وتنصيـب رئيـس الوزراء السابق رئيساً للتيار البديل الذي اطلق عليها (تقدم) اختصارا لتنسيقية القوي الديمقراطية المدنية

إعفاءات في مجلس السيادة ومجلس الوزراء:

إتخـذ الفريـق البرهان منذ شهر مايو الماضي العديد من القـرارات التي جعلته يهيمن على القرار السياسـي، حيـث أصدر رئيس مجلس السيادة قرار قضي بإعفاء نائب مجلس السيادة الفريق حميدتي وتعيين مالك عقار عضو المجلس نائباً له إعتباراً من يوم 19 مايو2023م [1]، كما قام بتكليف الدكتور جبريل إبراهيم (وزير المالية) رئيساً لمجلس الوزراء الانتقالي إعتباراً من اليوم 19 مايو 2023[2].

وفـي يـوم 1 نوفمبر2023م أعلن الفريق البرهان عـن تعديل وزاري محدود قضى بتكليف عدداً من الوزراء وزارة للطاقة والتعدين ووزير للتجارة والتموين ووزير لوزارة النقل ووزير لوزارة العمل والإصلاح الإداري[3]، وتضمن قرار التعديل الوزاري إعفاء عضو مجلس السيادة الهادي ادريس من منصبه مطالباً بأطراف اتفاقية سلام جوبا من الحركات المسلحة بديلاً له[4]، وفي 20 نوفمبر أعفي البرهان الطاهر حجـر عضـو مجلس السيادة بعد رفضه لمخرجات مؤتمر لبعضـ الحركات المسلحة الموقعة لاتفاقية سـلام جوبـا أعلنـت فيه خروجهـم عن الحيـاد والوقوف بجانب الجيشـ في حربه ضد قـوات الدعم السريع[5].

رفض أعضاء المجلس السيادي المعفيين هذه القرارات وبإعتبارها قرارات غير دستورية وليس من إختصاصـ رئيسـ المجلس السيادي إعفاءهم من المجلس وفق الوثيقـة الدستورية واتفاق سلام جوبا الـذي منحهم حق العضوية بالمجلسـ السيادي الانتقالي وأعلنوا عن عزمهم باعادة المدنيين المعفيين بعد انقلاب الجيش في 25 اكتوبر 2023م إلى المجلس السيادي وإعفاء البرهان من منصبه.

(1) سويز انفو، مرسوم: البرهان يكلف مالك عقار بمنصب نائب رئيس مجلس السيادة، تم استرداده يوم 15 اكتوبر2023م الساعة 18:09 من موقع https://www.swissinfo.ch/ara/reuters

(2) سودان برس،تكليف الدكتور جبريل إبراهيم بمهام رئيس الوزراء، تم استرداده يوم 15 اكتوبر2023م الساعة 18:15 من موقع https://sudan-press.net/archives/83312

(3) الراكوبة، البرهان يعين وزراء جُدد، تم استرداده يوم 5 نوفمبر 2023م الساعة 12:20 من موقع https://www.alrakoba.net/31863639

(4) العربية، البرهان يعفي الهادي إدريس من منصبه عضواً في مجلس السيادة السوداني، تم استرداده يوم 5 نوفمبر 2023م الساعة 13:10 من موقع https://www.alarabiya.net/arab-and-world/sudan/03/11/2023

(5) الترا سودان، البرهان يعفي الطاهر حجر من منصبه في مجلس السيادة، تم استرداده يوم 21 نوفمبر 2023م الساعة 13:20 من موقع https://ultrasudan.ultrasawt.com

تحالفات مدني جديدة:

أسست قوى الحرية والتغيير المجلس المركزي تحالفاً جديداً في يوم 26 أكتوبر 2023م ويعرف اختصاراً بـ (تقدم) (تنسيقية القوي الديمقراطية المدنية)، وهو يعتبر أوسع تحالف منذ تشكيل تحالف قوى ثورة في عام 2018م، من أجل تجديد دمائها بإستيعاب التحول الاجتماعية والسياسية بعد ثورة ديسمبر ليشمل التحالف إلى جانب قوى الحرية والتغيير وأطراف الاتفاق الإطاري الموقع في الخامس من ديسمبر 2022 ورئيس الوزراء السابق عبدالله حمدوك ممثلي لجان المقاومة وشخصيات سياسية ومدنية وقادة رأي عام وتجمعات مهنية وحركات موقعة على اتفاق السلام السوداني في جوبا عاصمة جنوب السودان في أكتوبر 2020، بالإضافة إلى قوي يمينية تؤمن بإنتقال الديمقراطي مثل حزب المؤتمر الشعبي[1]. وقدم التحالف الجديد موجهات لإنهاء الحرب وبناء السلام المستدام، واستعادة مسار التحول المدني الديمقراطي.

ومن موجهات التحالف في الإجتماع التحضيري الذي انعقد في لعاصمة الاثيوبية اديس ابابا تشكيل هيئة قيادية مكونة 60 عضوا برئاسة حمدوك للتحضير لمؤتمر تأسيسي في ديسمبر؛ ومنح القوى غير الحزبية من لجان المقاومة والنقابات والاجسام المهنية وتنظيمات ومبادرات المجتمع المدني والتنظيمات النسوية 70 % من تشكيلة الهيئة، وأعلن عن دعم منبر جدة التفاوضي؛ وكافة المبادرات الإقليمية والدولية الساعية لايقاف الحرب، والاتفاق على مرتكزات أساسية عبر عملية سياسية شاملة تتضمن إنهاء الحرب وتأسيس دولة سودانية مدنية موحدة تقف على مسافة واحدة من كافة الأديان والثقافات و تجرّم كافة أشكال التمييز وعقد اجتماع تشاوري حول الحرب في ديسمبر، وبالفعل عقد المكتب التنفيذي لـ «تقدم» الإجتماع بالعاصمة الكينية نيروبي في الفترة من 17-20 ديسمبر 2023 ناقش خلاله التطورات في الساحة الوطنية مع دخول الحرب شهرها التاسع واتساع رقعتها وتمددها من الخرطوم لولايات دارفور وكردفان، وأخيراً لولاية الجزيرة وتخوم ولايات أخرى، وأكد الاجتماع أنه لا بديل لإنهاء هذه الكارثة وانتشال وطننا من شفا حفرة الحرب الأهلية والفوضى الشاملة والتقسيم إلا بوقف القتال فوراً وبدون تأخير واعتماد خيار الحل السياسي التفاوضي، وشدد الاجتماع بأنه لا حلول عسكرية مشروعة للأزمة السودانية وأكد أن طرفي النزاع يتحملان مسؤولية الانتهاكات التي نتجت عن هذه الحرب،و قرر التنسيقية الاتصال بقيادة القوات المسلحة والدعم السريع من أجل الوقف غير

(1) الراكوبة، انقلاب السودان: عامان من الصراع والنتيجة حرب مدمرة، تم استراده يوم 12 ديسمبر 2023م الساعة 16:45، من موقع https://www.alrakoba.net

المشـروط لإطلاق، و التواصل مع المجتمع الاقليمي والدولي لدعم جهود الاستجابة للكارثة الإنسانية ومعالجتها ودعم جهود الحل السلمي التفاوضي، كما رحبت «تقدم» بتشكيل مجلس حقوق الانسان لجنة برئاسـة محمـد شاندي للتحقيـق في الانتهاكات والتجاوزات التي وقعت منـذ اندلاع الحرب، كما تقرر تشكيـل لجنـة تحضيرية تتولى مهام التنسيـق والتنفيذ للأنشطة التي ستقود للمؤتمـر التأسيسي، بما فيها مهمة البناء في ولايات السودان المختلفة وفي المهاجر، لتنظيم أوسع جبهة مدنية ديمقراطية من السودانيين والسودانيات المتطلعين لإنهاء الحرب وتحقيق غايات ثورة ديسمبر المجيدة[1].

كمـا شـدد التحالف على ضرورة تبني عملية سياسية تفاوضيـة لا تستثني أي فصيل سياسي سوى المؤتمـر الوطنـي والحركة الاسلامية وواجهاتها و كل مـن دعم و يدعم حرب الخامس عشر من أبريل، مطالبـاً بوضع أسـس محددة لعملية الاصلاح الأمني والعسكري وصـولا الى جيش وطني مهني واحد؛ وخروج الجيش والأمن والشرطة والدعم السريع من النشاط السياسي والاقتصادي، والتصدي للكارثة الانسانية الناجمة عن الحرب والعمل على تسهيل وصول المساعدات إلى ما لا يقل عن عشرين مليون شخص من المتأثرين بالحرب[2].

ووجد الأعلان عن التحالف ترحيباً من قطاعات عريضة رافضة للحرب بإعتبارها طوق نجاة تخرج البلاد من أتون الحرب واستعاددة المسار الديمقراطي خاصة أن التحالف يشمل القوى المدنية الفاعلة في ثورة ديسمبر بقيادة حمدوك الذي يحظي بشعبية كبيرة فاقت شعبية قادة الأحزاب السياسية، كما رحـب المجتمع الدولى بـه، حيث رحبت دول الترويكا (النرويج والمملكـة المتحدة والولايات المتحدة) بالاتفاقـات التـي تم التوصـل إليها في أديس أبابا، باعتبارها «خطوة مهمـة باتجاه تشكيل جبهة مدنية مؤيدة للديمقراطية تتسم بالشمول، وتمثل القوى المختلفة».

وحثت وزارة الخارجية الأميركية في بيان نيابة عن دول التريكا على البحث عن «نقاط التقاء وتشكيل إجماع وطني».وأضافت بإن الاجتماعات التي عقدت في إثيوبيا تعبر عن «التزام الشعب السوداني ببناء مستقبل ديمقراطي[3].

(1) طارق الجزولي، تنسيقية القوى الديمقراطية المدنية (تقدم): البيان الختامي لاجتماعات المكتب التنفيذي 17–20 ديسمبر، تم استرداده يوم 23 ديسمبر2023م، الساعة 20:25 من موقع https://sudanile.com

(2) الراكوبة، هل ينجح التحالف المدني الجديد في تحول ينهي أزمة السودان؟، تم استرداده يوم 30أكتوبر2023م، الساعة 11:40 من موقع https://www.alrakoba.net/31862766

(3) الشرق، السودان.. الترويكا ترحب باجتماع القوى المدنية بإثيوبيا وتحض على التوصل لـ«إجماع وطني»، تم استرداده يوم 30أكتوبر2023م، الساعة 11:50 من موقع https://asharq.com/politics/70771

انشقاق في حركة العدل والمساواة:

ضربت حالة من الانشقاقات حركة العدل والمساواة كبرى الحركات الدارفورية والموقعة على اتفاق سلام جوبا متأثرة بموافق قياداتها من الحرب التي تدور في السودان منذ ابريل الماضي، حيث انشق عدد من القيادات النافذة بالحركة في شهر أغسطس الماضي بقيادة سليمان صندل بعد تنظيم مؤتمر إستثنائي بأديس أبابا في الفترة من 28 إلى 30 أغسطس الماضي، كان من مخرجاته إختيار سليمان صندل المسؤول السياسي للحركة رئيسا لحركة العدل والمساواة بديلا عن جبريل ابراهيم الذي تحكم مع أخيه غير الشقيق عبدالعزيز عشر على مفاصل الحركة، وتهميش كل القيادات الأخرى والتماهي مع بعض قيادات الجيش في تعطيل الانتقال الديمقراطي والمساهمة في انقلاب 25 اكتوبر[1].

المحور الخامس: العلاقات الخارجية:

منذ اندلاع حرب أبريل في السودان تغيرت المواقف و اصطفت الدول وانقسمت بين طرفي الصراع في السودان وان كان غير معلناً في بعض الأحوال، ونتيجة للحرب والاتهامات المتبادلة تأزمت علاقات الحكومة السودانية التي تقودها المؤسسة العسكرية مع العديد من الدول في الاقليم لاسيما دول تشاد وكينيا واثيوبيا ودولة الامارات العربية المتحدة نتيجة لتصريحات و اتهامات من قبل بعض المسؤولين وقيادات في الجيش بدعم هذه الدول لقوات الدعم السريع التي أعلنتها القوات المسلحة على انها قوة متمردة، ومن المعلوم أن قوات الدعم السريع كان قد تم تقنينها واعتبارها قوة نظامية تتبع للجيش السوداني منذ عام 2017م عندما تم سن قانون الدعم السريع انذاك، ونتيجة لسياسات الرئيس عمر البشير والبرهان والتي جعلت من الدعم السريع قوة موازية للجيش بدأت بعض القوى الإقليمية في التعاون معها خاصة بعد مشاركة قوات الدعم السريع في عمليات عاصفة الحزم في اليمن وهو الأمر الذي منح قوات الدعم السريع الفرصة لتوطيد علاقاتها مع دولتي الامارات والسعودية، وتلقي الدعم بمباركة السلطات الرسمية في السودان.

منذ انقلاب الشق العسكري في المجلس السيادي على الحكومة الانتقالية في السودان في 25 اكتوبر 2021م، وتعنت العسكريين في تسليم السلطة للمدنيين لتحقيق شعارات ثورة ديسمبر والانتقال

(1) اي ام اربيك، نشقاقات وانقسامات تضرب حركة 'العدل والمساواة' في نزاع السودان، تم استرداده يوم 5 سبتمبر2023م، الساعة 16:30 من موقع https://imarabic.com

الى نظام ديمقراطي واجهت حكومة العسكريين ضغوطات كبيرة من الدول الغربية والمؤسسات الدولية الداعمة للتحول الديمقراطي على رأسهم الولايات المتحدة الامريكية التي فرضت في مارس 2022م عقوبات على أفراد وأجهزة أمنية وشرطية في السودان بتهمة عرقلة الانتقال الديمقراطي وارتكابها لانتهاكات خطيرة تتعلق بحقوق الانسان، كما أوقفت المؤسسات النقدية العالمية دعمها وتعليق عملية رفع الديون عن السودان الذي أصبح في حالة من العزلة الدولية، إلا من بعض الدول التي تربطها مصالح اقتصادية لاسيما مصر الجارة الشمالية التي لديها استثمارات مشتركة مع المؤسسات الاقتصادية و التي تمتلكها المؤسسة العسكرية السودانية، مثل تجارة الحبوب واللحوم وزراعة مناطق واسعة في شمال السودان من قبل الجيش المصري الذي يعتبر جيش السودان شريك استراتيجي له.

العلاقات السودانية الكينية:

ظلت العلاقات السودانية الكينية طبيعية حتى بعد الانقلاب، وكان حجم التبادل التجاري بين البلدين نحو 73 مليون دولار، منها 500 ألف دولار صادرات سودانية إلى كينيا (وفقاً لتقرير بنك السودان لعام 2021– 2022)، بينما بلغت الواردات في هذه الفترة نحو 72 مليون دولار منها 45 مليون دولار واردات من الشاي الكيني الذي يعتمد عليه السودان، كما وقعت السودان وكينيا اتفاقية للتعاون في مجال المصارف بين البلدين في 10 يناير 2023م بين نائب رئيس مجلس السيادة محمد حمدان دقلو(حميدتي)، إلا ان هذه العلاقات تدهورت بشكل مفاجئ بعد اندلاع الحرب في السودان منتصف ابريل، حيث اعتبر نائب رئيس مجلس السيادة (المعين بعد الحرب) مالك عقار دولة كينيا بأنها وسيط غير محايد حتى تترأس قمة الايقاد التي قدمت مبادرة لحل الصراع بين طرفي القتال في السودان، مشيرا إلى وجود علاقات استثمارية واقتصادية بين كينيا وأحد طرفي النزاع في السودان (ويقصد حميدتي قائد الدعم السريع)[1].

كما اتهمت الفريق ياسر العطا كينيا بدعمها لقوات الدعم السريع وقام بتهديد كينيا عسكرياً والاستهزاء بها، الأمر الذي دفع بعض المسؤولين الكينيين إلى الرد عليه، كما عمقت التوترات بين البلدين رفض السودان رسميا في 15 يونيو2023م رئاسة كينيا للجنة الرباعية الخاصة وهي لجنة كانت معنية بحل أزمة السودان وكانت مقدمة من منظمة إيقاد الحكومية بحجة وجود علاقة سياسية واقتصادية وثيقة بين الرئيس الكيني وليام روتو وقائد قوات الدعم السريع محمد حمدان (حميدتي)،

(1) اسيوتنيك، مالك عقار: كينيا دولة غير محايدة في الأزمة السودانية، تم استرداده يوم 5 نوفمبر2023م، الساعة 17:50 من موقع https://sputnikarabic.ae

واتهـام كينيـا بالسعي للانتقاص من سيادة السودان.[1] لتنتهي القطيعة بعد زيارة رئيس مجلس السيادة السوداني وقائد الجيش عبد الفتاح البرهان لنيروبي في 13 نوفمبر 2023 و اتفق خلالها مع الرئيس الكينـي وليـم روتـو على تسريع مفاوضـات جدة وصولا لوقف إطـلاق النار وعقد قمـة طارئة لرؤساء إيقاد[2].

العلاقات السودانية التشادية:

تعتبـر تشـاد من أكثر الدول التي تتداخـل ثقافياً واجتماعياً مع السـودان إلا علاقاتها مع السودان تظـل متقلبـاً مع السودان حسب مجريات الأحداث السياسية الداخلية للبلدين وتورط حكومتي البلدين فيها، و بعد الحرب الأخيرة ونتيجة لتصريحات واتهامات أطلقها مساعد القائد العام للجيش السوداني وعضـو مجلـس السيادة ياسـر العطا في 27 نوفمبر الماضي تدهورت العلاقـات و تصاعد التوتر بين البلدين، حيث اتهم العطا تشاد بفتح مطاراتها لنقل دعم إماراتي بالسلاح والذخيرة لصالح قوات الدعم السريـع[3]، الأمر الذي دفع الحكومة التشادية في يوم 17 ديسمبر2023م إلى طرد أربعة دوبلوماسيين سودانييـن واعتبرتهم شخصيات غير مرغوبـة فيها، وضمت قائمة المبعدين المستشار الأول بالسفارة مختـار بلال عبد السـلام العباس، والملحق العسكري عبد الرحيم العوض التوم، والقنصل في نجامينا الحاج عبد الله الحاج أحمد، ونائب القنصل العام المقيم في أبشيه محمد الحاج بخيت فرح، وذلك بعد أن تكـررت هـذه الاتهامات بشكل مفاجئ على لسان وزير الخارجيـة السوداني علي الصادق، على قناة تلفزيـون محليـة[4]. وردت وزارة الخارجية بطرد 4 دبلوماسيين تشاديين تعاملاً بالمثل ورفض الحكومة السودانية الاعتذار عن تصريحات المسؤولين السودانيين.

العلاقات السودانية الإماراتية:

تدهـورت العلاقات بين دولة الامارات العربية المتحدة وحكومة السودان بقيادة البرهان في أعقاب تصريحـات اطلقهـا مساعـد رئيس مجلس السيادة الفريـق ياسر العطا الذي أعلن أمـام أعضاء جهاز

(1) ايمان كمال الدين، لماذا يرفض السودان رئاسة كينيا لإيغاد؟، تم استرداده يوم 5 نوفمبر2023م، الساعة 18:10 من موقع https://www.aljazeera.net/politics/16/6/2023

(2) سودان تريبيون، أنهيا القطيعة ..البرهان وروتو يتفقان على تسريع مفاوضات جدة وصولا لوقف إطلاق نار، تم استرداده يوم 15 نوفمبر2023م، الساعة 14:23 من موقع https://sudantribune.net/article279342/

(3) سودان تريبيون، تزايد التوتر بين السودان وتشاد بعد طرد انجمينا 4 دبلوماسيين والخرطوم تتهيأ للرد، تم استرداده يوم 17 ديسمبر2023م، الساعة 10:55 من موقع https://sudantribune.net/article280407/

(4) الشرق، السودان وتشاد يتبادلان طرد الدبلوماسيين والخرطوم: لن نعتذر، تم استرداده يوم 17 ديسمبر2023م، الساعة 11:30 من موقع https://asharq.com/politics/74999/

المخابرات العامة في أم درمان الثلاثاء 28 نوفمبر 2023م دولة الامارات وفق معلومات من المخابرات العامة والمخابرات العسكرية ومن الخارجية بأنها تقوم بأرسال طائرات دعما لقوات الدعم السريع، وزعم العطا أن الإمارات أرسلت كميات من الإمدادات إلى قوات الدعم السريع عبر أوغندا وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، قائلا إن «الدعم وصل هذا الأسبوع عبر مطار العاصمة التشادية نجامينا، بعد أن كان يأتي من قبل عبر أم جرس»، وهو الأمر الذي نفاه وزير الدولة الأوغندي للشؤون الخارجية هينري أوكيلو أوري ووصفه بأنها «هراء مطلق»، كما وصف البعض أن الغرض من الاتهامات هو التقليل من انتصارات الدعم السريع المتلاحقة وإرجاعها إلى مساندة طرف خارجي[1].

وحسب مصدر دبلوماسي بدأ التعصيد الدبلوماسي عندما قامت الحكومة الإماراتية بطرد ثلاثة دبلوماسيين من السفارة السودانية في أبوظبي من أراضيها[2]، كردة فعل على تصريحات العطا وأبلغت الحكومة الإماراتية السفير عبد الرحمن شرفي سفير السوداني بأبوظبي رسمياً في يوم 9 ديسمبر 2023م بأن العميد أحمد عبدالرحمن البشير الملحق العسكري ونائبه المقدم مدثر عثمان والملحق الثقافي أشخاصاً غير مرغوب فيهم وطالبت بمغادرتهم البلاد خلال 48 ساعة[3]. وبدورها أخطرت وزارة الخارجية السودانية، السفارة الإماراتية وفي يوم 10 ديسمبر 2023م بإعلان 15 شخصاً من الدبلوماسيين العاملين في السفارة أشخاصاً غير مرغوب فيهم، وطالبت بمغادرتهم السودان خلال 48 ساعة، وجاء الإبلاغ خلال استدعاء القائمة بالأعمال بالإنابة لسفارة دولة الإمارات العربية المتحدة في السودان، دكتورة بدرية الشحي، وأبلغتها قرار حكومة السودان[4].

العلاقات السودانية الأمريكية:

لم تشهد العلاقات السودانية الأمريكية أي تقدم يذكر بعد أن تأزمت العلاقات بينهما في أعقاب إنقلاب الجيش على الحكومة الانتقالية في اكتوبر 2021م، وبعد إندلاع القتال بين الجيش والدعم السريع تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول الجوار من أجل وقف إطلاق النار وإدخال

(1) العرب، استهداف الإمارات إشارة يائسة من الجيش السوداني لتبرير خسائره، تم استرداده يوم 1 ديسمبر2023م، الساعة 10:18 من موقع https://alarab.co.uk

(2) عيان، السودان والإمارات تصعيد بلغ ذروته.. لماذا؟، تم استرداده يوم 17 ديسمبر2023م، الساعة 12:40 من موقع https://3ayin.com/sudan-emirates

(3) سودان تريبون، الإمارات تطرد 3 دبلوماسيين سودانيين، تم استرداده يوم 17 ديسمبر2023م، الساعة 14:25 من موقع https://sudantribune.net/article280192/

(4) الحرة، في استدعاء عاجل.. السودان يعلن طرد 15 دبلوماسيا إماراتيا، تم استرداده يوم 17 ديسمبر2023م، الساعة 14:33 من موقع https://www.alhurra.com/arabic-and-international/2023/12/10/

المساعدات إلى المدنيين وتحديد مسارات آمنة لهم، ولتحقيق ذلك فرضت الولايات المتحدة الأمريكية على قيادات من طرفي القتال عقوبات عبر وزارة الخارجية والخزانة الامريكية، ففي مطلع شهر مايو فرضت حكومة الولايات المتحدة نوعين مختلفين من العقوبات على اثنين من قادة قوات الدعم السريع بسبب ضلوعهم في انتهاكات حقوقية وجرائم حرب، حيث فرضت وزارة الخزانة الأمريكية عقوبات على عبد الرحيم حمدان دقلو، قيادي بارز في قوات الدعم السريع وشقيق قائد قوات الدعم السريع محمد حمدان دقلو (حميدتي)، كما فرضت وزارة الخارجية الأمريكية أيضا قيوداً على إصدار تأشيرات السفر لسيد عبد الرحمن جمعة أحد قادة قوات الدعم السريع في ولاية غرب دارفور، كما فرضت الولايات المتحدة عقوبات على ثلاث شركات خاصة سودانية وشركة خاصة إماراتية، وصدرت هذه العقوبات بموجب أمر تنفيذي صدر في مايو يستهدف أولئك الذين «يزعزعون» و «يقوّضون» الانتقال إلى الديمقراطية في السودان[1].

ومن ناحية أخرى أعلنت الولايات المتحدة يوم 28 سبتمبر2023م فرض عقوبات على وزير الخارجية السوداني السابق علي كرتي على خلفية اتهامه بعرقلة جهود التوصل إلى اتفاق لوقف النار في البلاد،، حيث قال وزير الخارجية الأمريكي انتوني بلينكن أنهم فرضوا عقوبات على الأمين عام للحركة الإسلامية السودانية علي كرتي وهي جماعة إسلامية تعارض الحكومة الانتقالية في السودان، تتهمها الولايات المتحدة الأمريكية بأنها تقود جهود تسهدف إحباط تقدم السودان نحو التحول الديمقراطي الكامل، وذلك باستهداف الحكومة المؤقتة السابقة التي قادها مدنيون والاتفاقية الإطاري مما ساهم في اندلاع الصراع بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع[2].كما شملت العقوبات الأمريكية على شركتين لدعمهما قوات الدعم السريع وهما شركة GSK ADVANCE لتكنولوجيا المعلومات والأمن ومقرها في السودان،وكانت قوات الدعم السريع قد استخدمتهما للحصول على معدات عسكرية من روسيا منها طائرات مسيّرة، أما الشركة الثانية فهي «أفيا تراد» (Aviatrade LLC) [3]و مقرها

(1) Nicole Widdersheim، US Imposes Sanctions on Abusive Commanders in Sudan، Human Rights Watch، It was retrieved on December 18at 13:40 from the website https://www.hrw.org/ar/news/07/09/2023/us-imposes-

(2) وكالة مونت كارلو الدولية، الولايات المتحدة تفرض عقوبات على وزير الخارجية السوداني السابق لاتهامه بعرقلة جهود السلام في البلاد، تم استرداده يوم 7 اكتوبر2023م، الساعة 12:53 من موقع:
https://www.mc-doualiya.com

(3) منذ أواخر عام 2020 عملت شركة «GSK» السودانية مع شركة «Aviatrade LLC»، وهي شركة إمداد عسكرية، لترتيب شراء قطع الغيار والإمدادات، بالإضافة إلى تدريب المركبات الجوية من دون طيار (UAVs) التي اشترتها قوات «الدعم السريع» سابقاً. ومنذ منتصف عام 2023 استخدمت قوات «الدعم السريع» شركة «GSK» لتسهيل عمليات الشراء الإضافية من شركة «Aviatrade LLC» الروسية بما في ذلك معدات المراقبة وقطع الغيار بأوامر من كبار قادة قوات «الدعم السريع».المصدر: https://aawsat.com

روسيا تقوم بالامدادات العسكرية لقوات الدعم السريع عبر قوات فاغنر الروسية[1].

وفي 4 ديسمبر 2023 أوقعت الولايات المتحدة الأميركية عقوبات على ثلاث من أبرز المسؤولين في نظام الرئيس السوداني المعزول عمر البشير، وشملت العقوبات رئيسي جهاز المخابرات السابقين الفريق صلاح عبد الله «قوش» والفريق محمد عطا المولي عباس، بالإضافة إلى طه عثمان الحسين مدير مكتب الرئيس السابق عمر البشير، وبرر مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأمريكية (OFAC) القرارات ضد المسؤولين السابقين في السودان لدورهم في تقويض السلام والأمن والاستقرار في السودان، وبموجب هذه العقوبات لن يتمكن هؤلاء المسؤولين السابقين من الدخول للولايات المتحدة كما سيتم حظر الأرصدة والحسابات البنكية خاصتهم، كما منعت هذا القرار زوجة صلاح قوش وإبنته من الإقامة في الولايات المتحدة الامريكية بسبب تورطه في انتهاكات فاضحة للحقوق الإنسانية[2].

المحور السادس: رؤية مستقبلية حول تطورات الأوضاع في السودان

لا شك أن الدولة السودانية بعد حرب 15 أبريل 2023م لن تعود كما كان عليها من قبل، حيث أنها اوقرت الصدور وجعل المجتمعات التي تعايش ما يقارب الخمسمائة منذ تأسيس السلطة الزرقاء ينظر إلى الأخر بصورة اقصائية بعد أن تصاعدت النعرات القبيلة والعنصرية والجهوية والاستقطاب القبلي الحاد، كما قطعت الحرب الطريق أمام التحول الديمقراطي وانهيار مشروع الدولة المدنية، ولأول مرة يواجه السودان مخاطر التفكك والتجزئة بعد أن استخدم طرفي الصراع أساليب لتأليب الجماهير ضد الأخر بالتحشيد والتعبئة المناطقية وتصوير الصراع السياسي بينهم وكأنها صراع هيمنة ونفوذ لمجموعات قبيلية ضد الأخر، الأمر الذي أدى إلى تجذر الصراع وتعقدة خلال ثمانية أشهر، وبالتالي قد تحدث في المستقبل إحدى هذه السناريوهات:

السناريو الأول: حسب الوضع الميداني الحالي قد ينتهي الصراع بانتصار كاسح للدعم والسيطرة على البلاد وفرض سياسة الامر الواقع.

السناريو الثاني: الاحتفاظ قوات الدعم السريع على مناطق سيطرتها بغرب السودان وسيطرة

(1) المصدر السابق نفسه.
(2) أخبار السودان، شملت قيادات مؤثرة.. هل تطفئ عقوبات أمريكا جذوة حرب السودان؟، تم استرداده يوم 7ديسمبر2023م، الساعة 18:45 من موقع، https://www.sudanakhbar.com/1459886

الجيش على ولايات شرق وشمال السودان واستمرارية حالة اللا دولة.

السناريو الثالث: انتصار الجيش بإستجماع قواته. في الولايات الشرقية والشمالية مستغلاً تمدد قوات الدعم السريع وضربها واستنذافها.

السناريو الرابع: ظهور طرف ثالث في غرب أو شرق السودان وقتال الدعم السريع واضعافها وقد يمكن من انتصار الجيش او سيطرة الطرف الثالث، خاصة مع وجود الحركة الشعبية لتحرير الشمال بقيادة عبدالعزيز حلو في ولايات كردفان خارج معادلة الصراع الحالي وكذلك حركة تحرير السودان جناع عبدالواحد نور في دارفور.

السناريو الخامس: حدوث انقلاب في أحد طرفي القتال سوا داخل الجيش أو الدعم السريع وحدوث تسوية سياسية.

السناريو السادس: حدوث اتفاق سياسي يفضي الى حكم مدني وتسوية تستصحب معها قوى جديدة وتستوعب اخرين لم يشاركوا في ثورة ديسمبر.

السناريو السابع: تدخل المجتمع الدولي لايقاف الحرب وهذا السناريو بعيد المنال بسبب عدم وجود اتفاق دولي لحل الأزمة في السودان وتباين مصالحها.

الخاتمة:

كان سنة 2023م من أكثر السنوات بؤساً وقسوة في السودان منذ حملة محمد بك الدفتردار قبل مائتين سنة (1822) عندما قام بتنكيل بالشعب السوداني آنذاك بالانتقام لمقتل اسماعيل ابن محمد على باشا في معقل قبيلة الجعليين بمدينة شندي، وقد فاق قتلي وجرحي المدنيين من الحرب العبثية بين البرهان قائد لجيش وحميدتي قائد قوات الدعم السريع حملته فظاعاً بعد أن أدى إلى مقتل نحو 9 ألف مواطن وتهجير المئات الألف إلى دول الجوار ونزوح الملايين داخليا، تدفعهما أحقاد ممزوج بمواقف ايديولوجية، حيث روج قوات الدعم السريع لحشد الدعم والتأييد فكرة لم شتات عرب التيه من غرب السودان وإمتداداتها بغرب أفريقيا مطالبة بانهاء دولة 1956 في السودان لإيجاد موطن قدم لهم في كعكة السلطة التي لم تشملهم في دولة 1956م، بينما كان الجيش مسنوداً من بعقيدة كتائب الإسلاميين وإستدعاءتجربة الجهاد و عسكرة المجتمع وتخوين الأخر.

منذ أن إنطلقت الطلقة الإولى جنوب الخرطوم خيم شبح الضياع والتدمير على كافة الأوضاع في السودان، فعلى المستوي الأمني شهد السودان إنهياراَ أمنياً شاملاً نتيجة لإنهيار المنظومة الأمنية وقطاع الأمن إلا في مناطق قليلة لم تصلها الحرب، حيث اختفت قوات الشرطة تماماً بكل المناطق التي شهدت قتالاً بين الطرفين في الخرطوم والجزيرة وولايات دارفور وكردفان، مما أدى إلى غياب تام للأمن وتفشي جرائم السرقة والإغتصاب، الأمر الذي إنعكس على الواقع الإجتماعي و نزوح 3.8 مليون مواطن خلال الثمانية شهور داخلياَ بعد الحرب، بالإضافة إلى أكثر من 195،000 لاجئ وطالب لجوء في دول الجوار السوداني، وتسجيل أكثر من 128 حالة اغتصاب خلال 4 أشهر من القتال، مع استمرار الصراع القبلي في غرب دارفور.

اقتصادياً توقفت عجلة الانتاج نتيجة للعمليات العسكرية وغياب الأمن ونهب وسرقة الأصول من المصانع وآليات و سيارات وقطع الغيار ومدخلات إنتاج، ولم يسلم أي مصنع من السرقة، كما توقف تصدير الثروة الحيوانية لاندلاع القتال بمناطق الانتاج في كردفان ودارفور، وشلت قطاع الزراعة وتعطل المشاريع الكبيرة لعدم وجود تمويل وإنعدام الأمن، وهو الأمر الذي أدى أوضاع إقتصادية ومعيشية صعبة وأصبح نحو 25 مليون يواجهون خطر المجاعة والعوز مع توقف القطاع الخاصة و الدولة عن دفع الأجور والمرتبات وفقدان سبل كسب العيش.

على المستوى السياسي أدت حالة الإحتقان السياسي و عدم اكتمال البناء السياسي مع غياب

برلمـان ممثـل للشعب، وغياب السلطة المدنية، إلى هيمنة المؤسسة العسكرية على السلطة بعد اعفاء بعض المدنيين من المجلس السيادي، كما أن الحرب دفعت القوى المدنية إلى توسيع تحالف بتأسيس جسـم سياسي يضم الفاعليين من لجان المقاومة والمجتمـع المدني،والتحرك من أجل ايقاف الحرب بالتواصل مع المجتمع الدولي والإقليمي.

خارجياً تدهورت العلاقات السودانية الرسمية مع بعض دول الجوار مثل تشاد وكينيا ودولة عربية مثل الامارات على خلفية اتهامات صادرة من الجيش السودان بدعمهم لقوات الدعم السريع مع تقارب نسبـي مع مصـر، كما استمرت القطيعـة مع الولايات المتحـدة الأمريكية التي فرضـت عقوبات على اشخاص ومؤسسات سودانية لتسببهم في عرقلة مساعي الانتقال الديمقراطي واشعال الحرب.

كشفـت الأزمـة الراهنة في السودان ضعف الوعي الجمعـي عند النخب السياسية والعسكرية، كما كشفـت أيضـاً التفكير البراجماتـي لديها ومتاجرتها بقضايـا يعاني منها الشعـب السوداني وتوظفيها للوصول إلى السلطة، وهو الأمر الذي أدى إلى التشبث بالمواقف و تقويض كل مبادرات إيقاف الحرب عبـر منبـري الايقاد ومنبر جدة ملقياً بظلاله على مستقبل الدولـة السودانية التي تواجه شبح التفكك والتجزئة والإضمحلال.

إقليم القرن الإفريقي 2023م

إعداد:
أ - عبد الله إسماعيل آدم
د - إدريس أبو بكر
أ - طاهر محمد علي

مركز دراسات القرن الإفريقي

المقدمة:

في نهاية عام 2022م تم التوقيع على إتفاق سلام في إثيوبيا لوقف الحرب الضروس التي شهدها شمال إثيوبيا بين الجيش الفيدرالي الإثيوبي وقوات جبهة تحرير شعب تجراي وقد مر عام على الإتفاق رصدنا خلال العام سير تطبيق الإتفاق، تناولنا في هذا التقرير تقييم التطبيق وأهم التحديات التي إعترضت سير التنفيذ. كذلك تناو التقرير أداء الرئيسين الصومالي حسن شيخ محمود، والكيني وليام روتو واللَّذَيْن مضى عام على إنتخابهما، والحرب التي أعلنها الرئيس الصومالي على حركة شباب المجاهدين الصومالية وأسباب تمديد بقاء قوات حفظ السلام الإفريقية في الصومال إلى نهاية هذا العام. حاولنا في هذا التقرير قراءة إتجاه الصراع في القرن الإفريقي في السنوات القادمة وذلك لتوجه إثيوبيا نحو طرح مسألة حصولها على منفذ في البحر بعد تجاوزها قضية سد النهضة.

تناول التقرير بإسهاب بروز الأهمية الإستراتيجية لمنطقة القرن الإفريقي في الإقليم والعالم مجدداً بعد إندلاع العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وهجوم جماعة الحوثي على السفن المتجهة إلى إسرائيل في مضيق باب المندب، أسهب التقرير في عرض التنافس الدولي على منطقة القرن الإفريقي؛ وخُتم بالخلاصات والنتائج والتوصيات.

الحالة الجيوسياسية والأمنية

الأهمية الإستراتيجية لمنطقة القرن الإفريقي

الأحداث التى شهدها إقليم القرن الإفريقي خلال العام 2023م برهنت على أهمية هذا الإقليم للقوى الدولية والإقليمية، وبصفة خاصة الحرب التى يشنها العدو الإسرائيلى على قطاع غزة، فجماعة غير شرعية مثل الحوثي إستطاعت تهديد تجارة إسرائيل وتكبيدها خسائر كبيرة بإيقاف مصالحها مع آسيا، وهذا لفت إلى مدى أهمية منطقة القرن الإفريقي أمنيا وإقتصاديا للإقليم والعالم، ومنطقة جنوب غرب شبه الجزيرة العربية والتي أطلق عليها الدكتور محمد مختار الشنقيطي القرن العربي[1].

تكمن الأهمية الإستراتيجية لمنطقة القرن الإفريقي في تأثيره على كامل إقليم الشرق الأوسط لموقعه الإستراتيجي؛ بل يتعدى هذا التأثير إلى قارتي آسيا وأوروبا، وذلك لتحكمه على أهم الممرات المائية في العالم وهو البحر الأحمر الذى جعل من الإقليم على مر التاريخ مقصدا للقوى الدولية والإقليمية، وأيضا وقوعه في قوس الأزمة في الوقت الراهن والذي يشمل القرن الإفريقي وشبه الجزيرة العربية ومنطقة الخليج العربي.

ففي التاريخ الحديث شهد القرن الإفريقي تنافس البرتغاليين والمماليك ثم العثمانيين في القرنين الخامس عشر والسادس عشر الميلادي، ثم تقاسمه الفرنسيون والإنجليز من مطلع القرن التاسع عشر فاحتلت فرنسا جيبوتي، وبريطانيا عدن، وتعزز التنافس بينهما بإفتتاح قناة السويس عام 1869م، كان هدف فرنسا قطع الطريق على بريطانيا في الإتصال بمستعمراتها في شبه القارة الهندية، فأغرت بريطانا إيطاليا بتأسيس مستعمرات لها في إرتريا وجنوب الصومال (الصومال الإيطالي) من أجل إحتواء التمدد الفرنسي، وإحتلت هي شمال الصومال (الصومال الإنجليزي)، وكينيا، ضمن سياسة الفصل والإحتواء، ثم أصبح القرن الإفريقي جزءً من تجاذبات المعسكرين الشرقي والغربي أثناء الحرب الباردة في النصف الثاني من القرن العشرين، فحلت روسيا في الشطر الجنوبي من اليمن والصومال، وإحتفظت فرنسا بنفوذها في جيبوتي، وجاءت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إثيوبيا ومن خلالها أطلت على البحر الأحمر ومعها إسرائيل التي إرتكزت في الشاطئ الإرتر، واستمر التنافس على الإقليم حتى تفكك الإتحاد السوفييتي.

يخضع الإقليم الآن أيضا لنفوذ القوى الدولية الكبرى وتنافس لإرادات القوى الإقليمية، فدخلت

الصيـن وإيران، وبشكل محدود الإمارات، وتركيا. صـراع الإرادات في الوقت الحالي في المنطقة وهو بين مختلف القوى الدولية والإقليمية الساعية لفرض أو إيجاد موطئ قدم لها في هذه المنطقة الحيوية.

تحديد القرن الإفريقي

القـرن الإفريقـي جغرافياً يشمل الصومال وإثيوبيـا وجيبوتي وإرتريا، وسياسيـاً يضم إضافة إلى الدول المذكورة السودان وكينيا وأوغندا لتداخل الحدود والسكان، واستراتيجياً وهو مفهوم أوسع يشمل اليمن والسعودية، ومصر، تأثُّراً وتأثيراً بما يجري في منطقة القرن الإفريقي بحكم التقارب الجغرافي والتداخـل الثقافـي والعرقـي والتواصل السكاني، ولـذا نجد بعض الدول الكبـرى تربط منطقة القرن الإفريقي بتلك المناطق باستراتيجية موحدة .

يتضح من التعدد والاختلافات في التعريف إن الدلالات السياسية تتعدى الحدود الجغرافية في هذه المنطقة للأهمية الاستراتيجية التي تحتلها هذه المنطقة.

أهمية الموقع الاستراتيجي

أولا – الموقـع الاستراتيجي للقرن الإفريقي؛ ويكمن فـي سيطرته من جهته الشمالية الشرقية على مدخـل البحـر الأحمر من الجنوب (باب المندب) أقصر طرق الملاحة بين قارات إفريقيا وآسيا وأوربا، عبر المحيط الهندي.

يعبر عبر هذا الإقليم قرابة الخمس وعشرين ألف سفينة في العام؛ في المتوسط 57 سفينة في اليوم؛ تحمل أكثر من 20 % من التجارة الدولية و10 % من النفط (ستة ملايين برميل يومياً)، مما جعل من هذه المنطقة في دائرة استراتيجيات القوى الدولية والإقليمية قديما وحديثا.

ثانيـا – القـرب المكافئ من مناطق إنتـاج البيترول في الخليج العربـي ودول شرقي إفريقيا وطرق ملاحتهـا إلى الدول الصناعية الأمر الذي أكسبهـا ويكسبها أهمية جيو اقتصادية بجانب الجيو سياسـي لـدى القوى الدوليـة والإقليمية في سياق من يتحكم في هـذه المنطقة فإنه ستكون له السيطـرة فـي خنق الملاحـة في أهمّ ممر مائي فـي العالم بعبارة أخـرى بإمكانه تعطيل حركة المرور فيها في حالة تعرضه لأي هجوم.

ثالثا – أن هذه المنطقة أيضا تعد ممراً مائياً مهما للتحركات العسكرية وقطعها البحرية من قواعدها الأصليـة فـي الشمال ومناطق انتشارها في أجزاء مختلفة مـن العالم وإن إشراف هذه المنطقة

على خليج عدن وباب المندب والبحر الأحمر جعلها أحد أهمّ الممرات المائية بالنسبة لتحركات القطاعات العسكرية البحرية في العالم حيث تحرص عليها كل القوى الدولية والإقليمية دون استثناء إلى يومنا هذا.

بعد أحداث 11 سبتمبر عام 2001م أولت الولايات المتحدة هذه المنطقة اهتماما كبيراً في حربها المعلنة ضد الإرهاب وأسست قاعدة عسكرية في جيبوتي لهذا الغرض وأصبحت قطعها البحرية وبوارجها الحربية تجوب وتراقب سواحل هذه المنطقة، وأصبح الإقليم موقع إنتشار الأسطول الخامس الأمريكي ومسرح إنتشاره بين الخليج والبحر الأحمر حيث باب المندب ومضيق هرمز، وأصبحت طائراتها تستهدف قيادات تنظيم القاعدة في جنوب شبه الجزيرة العربية؛ وقيادات حركة شباب المجاهدين في الصومال، كما أصبحت سواحل هذه المنطقة في السنوات الماضية غير آمنة لبعض الأوقات لاستفحال أعمال القرصنة فيها خاصة بعد إنهيار الدولة المركزية في الصومال الأمر الذي جعلها في الآونة الأخيرة تكتظ بقطاعات عسكرية أخرى من الصين، واليابان، والألمان، والفرنسيين، والهنود، والإيرانيين، والأتراك، ومصر، وباكستان، وإيطاليا، وغيرهم بحجة تأمين سفنهم العابرة لهذه المنطقة من تعديات القراصنة، وأقام البعض منهم قواعد عسكرية في جيبوتي مثل الصين، اليابان، ألمانيا، والمملكة العربية السعودية، وأمريكا قيادة الأفريكوم – بالإضافة إلى القاعدة العسكرية الفرنسية القديمة

رابعاً – تتمتع هذه المنطقة بأهمية جيو إقتصادية لا تقل في الأهمية عن الجوانب الجيو سياسية والأمنية فيها؛ فهي أهم معبر لأكثر من 30 % من التجارة الدولية وبصفة خاصة الطاقة؛ وكل التبادل التجاري بين آسيا وأوروبا يمر عبر هذه المنطقة، فعزز أهمية إقليم القرن الإفريقي في التجارة الدولية.

خامساً – وجود موانئ كثيرة في المنطقة يمكن النفاذ عبرها إلى الأسواق الكبيرة وفي الوقت ذاته قد تكون موانئ منافسة أو مساعدة لموانئ كبرى في المنطقة أو في العالم

سادساً – إن طبيعة وخصائص المنافذ في البحر الأحمر يسهل التحكم فيها بقوة بحرية محدودة سواءً في الجنوب أو الشمال وذلك لصغرها وكثرة الجزر غير المأهولة فيها.[1] وأنّ كل من إرتريا وجيبوتي واليمن تسيطر على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر بشكل يكاد يكون متوازنا، إلا أن

(1) htts//alakhbar. Info/.? q=node/2001
صلاح الدين الحافظ. صراع القوى العظمى في القرن الإفريقي، سلسة عالم المعرفة. الكويت، ص 81. ط الأولى 1982م.

اليمن في الوقت الحاضر يشكل الحلقة الأضعف في أمن البحر الأحمر بسبب غياب الدولة، وتنازع القوى السياسة فيه، وقد إستفادت منه إيران فعززت وجودها في جنوب البحر الأحمر وخليج عدن، وسنلاحظ ذلك عندما نتناول هجمات الحوثيين على السفن التجارية المتجهة إلى إسرائيل أو المملوكة لها. وللاعتبارات الاستراتيجية والسياسية والأمنية والعسكرية والاقتصادية التي سبق تناولها دخل إقليم القرن الإفريقي منذ فترة طويلة في استراتيجيات وتجاذبات القوى الدولية والإقليمية وما زال حتى الآن ساحة لنفوذ القوى الدولية الكبرى وتنافس لإرادات القوى الإقليمية إضافة إلى ذلك أصبحت سواحل هذه المنطقة غير آمنة لبعض الأوقات لاستفحال أعمال القرصنة التي تمكن التحالف البحري بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية الحد منها، ومع إندلاع الحرب بين المقاومة الفلسطينية وإسرائيل تشجع القراصنة على الظهور مرة أُخرى عندما إختطفوا سفينة متجهة إلى إسرائيل في شهر نوفمبر وهم من الصومال، وسرعان ما دخل الحوثي بإعلانه مهاجمة أي سفينة متجهة لإسرائيل، الأمر الذي جعل الولايات المتحدة الأمريكية تتجه نحو بناء تحالف دولي لمواجهة هجمات الحوثي وهذا سيجعل من شواطئ القرن الإفريقي مكتظةً بالأساطيل البحرية.

الولايات المتحدة في القرن الإفريقي

ظهرت الولايات المتحدة الأمريكية كقوى عظمى في العالم وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية فتقدمت لملء الفراغ الذي تركته بريطانيا في المنطقة الممتدة من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي وماورائهما. تبنت الولايات المتحدة الأمريكية الإستراتيجية الآتية[1]:

- تأكيد تفوقها ونفوذها كقوة عالمية عظمى
- خلق قوى أقليمية حليفة لها في المنطقة
- تأمين مناطق انتاج البترول وطرق ملاحتها في البحر الأحمر وضمان عدم استخدامه كورقة ضغط ضدها أو ضد حلفائها كما حدث في حرب أكتوبر بين إسرائيل والعرب عام 1973م.
- الحفاظ على أمن وتفوق إسرائيل في المنطقة مع الضغط على القوى الإقليمية للإعتراف بها

(1) الأمين عبدالرازق، دور إرتريا في إستقرار منطقة القرن الإفريقي والبحر الأحمر 1999 - 202، الخرطوم 2008، ص 186-192

وإدماجها وفق رؤية الشرق الأوسط الكبير.

- ضرب أي قوة تحاول عرقلة إستراتيجيات وسياسات الولايات المتحدة في المنطقة

ضمن هذه الإستراتيجية دعمت الولايات المتحدة الأمريكية أثناء الحرب الباردة ضم إرتريا إلى إثيوبيا في عهد هيلي سلاسي حليف الغرب لتكون قوة إقليمية بحرية وتلعب الدور المنوط بها في منطقة القرن الإفريقي من ناحية، وإبعاد الجزر الإرترية حتى لا تكون نقاط إرتكاز في حالة نشوب صراع في المنطقة وخاصة بين العرب وإسرائيل، أو بين أي قوة إقليمية أو دولية في المنطقة من ناحية أخرى.

ضمن هذه المعادلة يمكن فهم معاداة الولايات المتحدة الأمريكية للثورات التحررية آنذاك في المنطقة بمافيها الثورة الإرترية؛ ولتنفيذ استراتيجيتها في المنطقة فقد استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجية الإحتواء أو المشاركة أو الجمع بينهما والتحكم في المنافذ والمضايق البحرية المهمة في المنطقة ونقاط إرتكاز في الجزر المهمة في المحيط الهندي – جزيرة دييقو قارسيا – والبحر الأحمر، وأقامت قواعد عسكرية كقاعدة كاقينو إستيشن في أسمرا بإرتريا وكانت قاعدة إتصالات تربط قواعدها العسكرية في المحيط الهندي كما كانت تُستخدم لأغراض عديدة أخرى في الشرق الأوسط وما ورائه [3].

بعد انتهاء الحرب الباردة لم يحصل تغيير يذكر في استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية ماعدا ربط منطقة القرن الإفريقي بمنطقة البحيرات العظمى باستراتيجية موحدة وذلك للاستفادة من الثروات الطبيعية؛ ومحاربة الأصولية؛ والدول المتمردة على استراتيجيتها في المنطقة[1]. وتعاظم إهتمام الولايات المتحدة بالمنطقة في ظل إستراتيجية محاربة التيارات الأصولية في المنطقة؛ خاصة بعد استهداف سفارتيها في تنزانيا وكينيا 1998م وأحداث 11 سبتمبر2001م فتبنت إستراتيجية التدخل المباشر من قاعدتها الجوية في جنوب شرق إثيوبيا (أربا منطي) وكانت موجهة بالدرجة الأولى ضد تنظيم الشباب الصومالي، وكانت تحت قيادة القاعدة الأمريكية في جيبوتي، وبعد إنجاز مهامها بتحجيم حركة الشباب الصومالية من التمدد، والإحتجاجات العنيفة التي شهدها إقليم الأرومو في إثيوبيا بعد عام 2015م حيث تتمركز القاعدة الأمريكية تم تفكيكها وعادت إلى جيبوتي .

خلال عام 2023م عزز الأسطول الأمريكي الخامس وجوده في جنوب البحر الأحمر وخليج عدن

(1) ورشة العلاقات الأمريكية الإرترية، 29/يوليو/2007م، مركز دراسات القرن الإفريقي.

ومركـز قيادتـه في البحرين ومسرح عملياتـه البحر الأحمر، ومضيق باب المنـدب، وخليج عدن وبحر عمان، ونشرت في الربع الأخير من هذا العام (2023م) عدد من السفن أهمها

- السفينة USS G N 727L وهي سفينة إنزال

السفينة LHD5 حاملة الطائرات المروحية وموقع إنتشارها شمال البحر الأحمر.

بتاريـخ 6/أغسطـس/2023م تم نشر أكثر من ثلاثة آلاف جندي فـي البحر الأحمر وهي من ضمن قوة الأسطول الخامس، وهذه القوة في خدمة السفينتان USS Bataan. و USS Cartar

المدمـرة مايسـون USS Mason DDG 87. وقـد أسقطت مسيرتيـن للحوثي في 6 و 12 ديسمبر بالقرب من باب المندب.

المدمرة USS Carney DDG 64

وقد أسقطت خلال شهر ديسمبر من هذا العام عدد 8 طائرات مسيرة للحوثي.

الغواصة النووية USS Florida SSGN 72

موقع إنتشارها جنوب البحر الأحمر والخليج العربي، ومسلحة بصواريخ كروز.

وطبيعـة الوجود البحـري الأمريكي في الوقت الراهن ذو طبيعة دفاعية لكن بمقدوره أن يتحول إلى قـوة هجومية لوجود الأسطول الخامس في المنطقة، وأهم أهداف الوجود الأمريكي في البحر الأحمر وخليـج عـدن يتمثل في ردع إيران وإحتواء نفوذهـا العسكري في جنوب البحر الأحمر، وحماية التجارة الدولية التي تمر عبر مضيق باب المندب وهي تجارة حيوية لأمريكا وحلفائها.

القوة 151 في سواحل القرن الإفريقي

بسـب الهجمـات التي شنها الحوثيـون على السفن التجارية في مضيق بـاب المندب وجنوب البحر الأحمـر خـلال شهري نوفمبر وديسمبـر دعت الولايات المتحدة الأمريكية إلـى تحالف دولي لمواجهة تهديد الحوثي؛ وفي الأصل للولايات المتحدة الأمريكية آلية تعرف بقوة المهام المشتركة (القوة 151) ومن مهامها تعزيز الأمن في منطقة الخليج والبحر الأحمر وبحر العرب، وهي تحت قيادة القوة البحرية المشتركـة (Combined Maritimme Forces) C M F وقـد تشكلـت في الثاني من فبراير من

عـام 2002م مـن 12 دولة، وحاليا تضم 39 دولة، ومقرها في البحرين تحت قيادة الأسطول الأمريكي الخامس، والقيادة فيها بالتناوب بين الدول الأعضاء، فقد كانت مصر تقود هذه القوة، وتسلمت القيادة منها الولايات المتحدة الأمريكية في الثاني من شهر يونيو 2023.

في 2022/4/17 تأسست فرقة العمل المشتركة **153** ومن مهامها:

- تأمين السفن التجارية في البحر الأحمر.
- الحد من الهجوم بالمسيرات والصواريخ.
- مكافحة أعمال القرصنة.

أمـا إعلان الولايات المتحدة الجديد بعد هجمات الحوثي على السفر التجارية بقيام تحالف جديد فهو قد يكون لأجل توسيع التحالف القائم كما سنبين ذلك لاحقا.

إسرائيل ومنطقة القرن الإفريقي

إن الموقع الإستراتيجي للقرن الإفريقي في جنوب البحر الأحمر يكتسب أهمية إستراتيجية بالنسبة لأمـن إسرائيـل وأن إيجاد عمق استراتيجي في البحر الأحمـر سيساعدها في تأمين ملاحتها البحرية التجاريـة والعسكريـة العابرة عبر باب المندب من وإلى إسرائيل، كمـا أنه سيساعدها على فك العزلة المفروضة عليها من الدول الإسلامية والعربية في المنطقة من خلال الإلتفاف الخلفي عليها وتطويقها من خلال خلق علاقة وطيدة مع أحد أهم دول القرن الإفريقي وهي إثيوبيا منذ عهد الإمبراطور هيلي سلاسـي الـذي كان يرى أن إثيوبيا جزيـرة مسيحية تقع وسط بحر إسلامـي وإن كيانها مهدد بالتمدد الإسلامـي مثل الكيـان الإسرائيلي وهنـا تقاطعت مفاهيم الدولتـان الجيوسياسية فـي منطقة القرن الإفريقي وهي مواجهة سياسات الإستراتيجية العربية في البحر الأحمر للحيلولة دون أن يصبح بحيرة إسلاميـة وبنـاءً على ذلك وقعت الدولتان على اتفاقيات تجارية وعسكرية وأمنية وافتتحت أول قنصلية إسرائيليـة في أديـس أبابا عام 1956م[1] ومنذ البداية أظهرت إسرائيـل عداءها للثورة الإرترية إلا أن خطابهـا فـي النهاية تحول بسرعة عندما تأكد لها أن الثورة الإرترية تقترب من الإنتصار فأدركت أنه لا بـد مـن التواصل معها حتى لا تخسر المزايـا الإستراتيجية التي تتمتع بها إرتريا وبالفعل بعد استقلال

(1) مردخاي أبير، إرتريا بالمنظار الصهيوني.

إرتريا تبادلت الدولتان العلاقات الدبلوماسية وقام الرئيس الإرتري بزيارة لإسرائيل، على العموم إن محددات الإستراتيجية الإسرائيلية في المنطقة تقوم على الآتي[1]:

- أن إسرائيل تدرك أن في هذه المنطقة الحساسة يكمن جزء من أمنها الوطني فيها.
- خلق حزام خلفي لتطويق نفوذ الدول المعادية لإسرائيل في المنطقة
- تأمين طرق ملاحتها التجارية والعسكرية العابرة عبر باب المندب
- إيجاد عمق إستراتيجي في البحر الأحمر يمكنها من تسديد ضربة سريعة في باب المندب في حالة تعرضها لأي هجوم
- السعي لإضعاف التوجهات السياسية ذات التوجه الإسلامي والعربي في المنطقة.

هذه المحددات التي مضى عليها عقود (1972 - 1998م) شهدت تراجعا ملحوظا في الحفاظ على أهدافها عقب الحرب الإرترية الإثيوبية في عام 1998م لوقوف إسرائيل إلى جانب إثيوبيا، وتقارب إرتريا مع إيران في العقدين الماضيين، وتعزز باتهام إرتريا لإسرائيل بالوقوف ضدها في أكثر من قضية وآخرها في الخامس من شهر سبتمبر 2023م حين أعطت إسرائيل الضوء الأخضر لمعارضين للنظام الإرتري بإفشال حفل غنائي لأنصار النظام في تل أبيب، وكانت إسرائيل في العشر سنوات الماضية قد سحبت سفيرها من أسمرا ورفعت الرقابة من وسائل الإعلام في توجيه النقد للنظام الإرتري، وشجعت إقامة المهرجانات الغنائية للمعارضين للنظام الإرتري، كل هذه التطورات دفعت النظام الإرتري إلى إدانة إسرائيل في حرب غزة في الجمعية العامة للأمم المتحدة مما يدل على أن النظام الحاكم في إرتريا يمر بفترة علاقة فاترة مع الكيان الإسرئيلي.

أيضا لم تستطع إسرائيل تأمين سفنها التي تعرضت لهجوم الحوثيين لسوء علاقتها بالنظام الإرتري، ففي أثنا حرب غزة وتصاعد هجمات الحوثي أعلنت إسرائيل أنها ستحرك ثلاثة من سفنها الحربية إلى باب المند غير أنها لم توضح الموانئ التي ستتوجه إليها إذا إضطرت للتزود؛ فعلاقاتها مع إرترية متذبذبة، ولا تستطيع إستخدام موانئ جيبوتي ولكن لا يمكننا أن نستبعد إستخدامها للقاعدة البحرية الأمريكية هناك.

(1) المصدر السابق.

منطقة القرن الإفريقي ودول الجوار العربي

الـدول العربيـة بشكل عام كان لها نفوذ في منطقة القـرن الإفريقي وهي جزء من محيطها الحيوي وأي صراع في إقليم الشرق الأوسط تتأثربه وتؤثر فيه منطقة القرن الإفريقي وقد برز ذلك في الثلاثة عقود الأخيرة بشكل جلي في أثناء الصراع في الصومال والحرب على الإرهاب، وتقارب النظام الإرتري مـع إسرائيـل ثم مع إيران، والآن في حرب غزة حيث برز بشكل أكثر أهمية دور القرن الإفريقي في أي صـراع مـع إسرائيل، واتضح لإسرائيل تأثيـر القرن الإفريقي على أمنها الوطنـي، وهذا يدفعنا لقراءة توجهـات إثيوبيـا خـلال هذا العام وطرحها مسألـة إيجاد منفذ بحري لها علـى البحر الأحمر حتى لو إضطـرت لإستخـدام القوة، ففـي 26 /أكتربر/2023م قال آبي أحمد رئيـس وزراء إثيوبيا في خطاب عيـد الجيش أن بلاده سينصب جهدها على الوسائيل السلمية لتحقيق تطلعاتها في الوصول إلى منفذ بحـري في إشـارة ضمنية إلى أنها قد تضطر لإستخدام القوة. وفي 7 من نوفمبر 2023 عُقدت ورشة فـي جامعـة أديس أبابا بحثت كيف يمكن لإثيوبيا أن تستخدم الموانئ، ومعاناة إثيوبيا من عدم الإطلال على منفذ بحري مع قرب موقعها الجغرافي من البحر الأحمر، وخليج عدن، والمحيط الهندي، وأخطر فقـرة فـي الورشة كانت مداخلة القانوني تامرو وندما الخبير في القانون الدولي وهي: مطالبته للدولة الإثيوبيـة أن تعيـد النظـر في إعترافها بإنفصـال إرتريا عنها. ولكن من المهم أن نشيـر إلى أن إثيوبيا ليس بمقدورها تغيير الحدود السياسية لجيرانها لأنها محكومة بقوانين دولية، لكنها قد تجد سند من إسرائيل واللوبي الإسرائيلي في أمريكا للإلتفاف على القوانين الدولية.

فـي الآونـة الأخيرة ظهر في المنطقة تحالفان الأول يضم كل من السعودية والإمارات ومعهم مصر وإرتريـا إلـى حد ما وقـد سمحت إرتريا لدولة الإمارات العربية بإقامـة قاعدة عسكرية في مصوع في أواخـر عـام 2016، والثانـي يضم تركيـا وقطر، والسودان قبـل الحرب التي يشهدهـا الآن كان أقرب إليهمـا وربما سيحـاول الجيش الإبتعاد عن الدخول في أي محاور ضد مصر لإعتماده الآن عليها أمنيا وإقتصاديا وعسكريا.

مصر

إن الإستراتيجيـة المصريـة في منطقة القـرن الإفريقي عبر التاريخ كانت تقـوم على مسألتي أمن البحـر الأحمـر ومياه النيـل، إلا أنّ دورها بدأ ينكمش ويضمحل في المنطقة على الأقل منذ بداية عهد

الرئيس السابق حسني مبارك ومنذ ذلك التاريخ بدأت تختفي بالتدريج قوتها المؤثرة إلا أنها في الفترات الأخيرة أصبحت تحاول أن توجد لها موطئ قدم في المنطقة والهدف من ذلك يبدو فقط للضغط على إثيوبيا في موضوع سد النهضة لتجد منها بعض التنازلات في ذلك الملف وبانتهاء إثيوبيا من الملء الرابع في التاسع من سبتمبر 2023م لم يعد لمصر أي تأثير في القرن الإفريقي، وأما أن يكون لها نفوذ في المنطقة في الوقت الحالي والقريب المنظور إحتمال ضعيف للمخاض العسير الذي تمر به الدولة المصرية سياسيا واقتصاديا وأمنيا لما يجري في جوارها في كل من ليبيا والسودان وقطاع غزة في فلسطين المحتلة.

السعودية

الاهتمام السعودي بالقارة السمراء بدأ في عهد الملك فيصل بن عبد العزيز في ستينات القرن الماضي والذي قام بجولة إفريقية زار فيها الصومال، والسودان، وإثيوبيا، والسنغال، ودول أخرى في القارة، لكن بعد تلك الفترة لم تكترث كثيرا بالمنطقة لكن مؤخرا أدركت أهمية الموقع الإستراتيجي للقرن الإفريقي ومحددات تحركاتها الحالية في المنطقة مبنية على النحو التالي:

- أهمية القرن الإفريقي لأمن البحر الأحمر
- أهمية القرن الإفريقي في محاربتها للتمدد الشيعي في المنطقة
- حاجتها للمنطقة في تحجيم جماعة الحوثي ومنع تمددها في شرق وجنوب وغرب اليمن، ومنعها من السيطرة على مضيق باب المندب وذلك من أجل:

أ – تأمين شواطئها المطلة على البحر الأحمر خاصة الجزء الجنوبي منه .

ب – جعلها منصة مناورة لمقاتلاتها وبوارجها العسكرية ولذلك إتجهت إلى بناء قاعدة بحرية في جيبوتي.

- اقتصاديا اهتمت السعودية بتكثيف استثماراتها في المنطقة وخاصة في الزراعة في إثيوبيا والسودان، والهدف من ذلك هو توفير أمن غذائي لدول الخليج العربي حسب ما ذكر في الإعلام .

- دينيا شعرت السعودية بالتغلغل الإيراني الذي يخصم من رصيدها في المنطقة لذا تسعى لتطويق النفوذ الإيراني في المنطقة وبناءً عليه إعادة قراءة علاقتها مع دول القرن الإفريقي بشكل خاص والقارة بشكل عام على أساس المعركة الطائفية بين الإسلام السني والشيعي .

الإمارات

محددات تحركات الإمارات في منطقة القرن الإفريقي تبدوا على النحوالتالي .

1 – السيطرة علي موانئ المنطقة بدءاً من عدن ومرورا بالصومال وجيبوتي وإرتريا والسودان وقناة السويس في مصر وجعل هذه الموانئ خادمة لميناء دبي كمركز تجاري ومالي من خلال التمدد إلى السوق الكبير في القرن الإفريقي ويعتقد أن احتدم التنافس في هذه المنطقة بدأ مع ظهور ميناء قوادر في باكستان ومن هنا يأتي سعي الإمارات للسيطرة على الموانئ في القرن الإفريقي واليمن فتكون فاعلية وتأثير ميناء قوادر على موانئها محدودة، وقد تتداخل السياسة والاقتصاد في هذه المسألة فتتقاطع مصالح الإمارات مع أمريكا الساعية لعزل النفوذ الصيني في المنطقة .

2 – محاربة أي ظواهر تؤدي الى التغيير في المنطقة والقوى المحتملة للعب الدور في ذلك مثل الإخوان وغيرهم .

3 – محاصرة وتحجيم الدور القطري والتركي في المنطقة.

4 – هدف تكتيكي أملاه عليها انغماسها في الحرب اليمنية فاحتاجت إلى مراكز دعم لوجستي ومراكز تدريب، وقد تراجع هذا المحدد بعد إنسحابها من حرب اليمن، وتقليص وجودها في قاعدة عصب في إرتربا في 2021، وكانت قد إستأجرتها في أواخر عام 2016م بعقد مدته ثلاثين عاما.

إيران ومنطقة القرن الإفريقي

بدأت في الآونة الأخيرة المحاولات الحثيثة لإيران للتواجد في تلك المنطقة الحسّاسة بهدف

1 – الضغط على القوى العربية ذات النفوذ التقليدي في منطقة القرن الإفريقي، مثل: مصر والمملكة العربية السعودية وتحجيم الدور التركي المتصاعد خاصة في الصومال.

2 – إرسال رسائل واضحة إلى القوى الدولية والأقليمية بأن تواجد قطع أسطولها البحري في بحر

العـرب وخليج عـدن وجنوب البحر الأحمر (باب المندب) ؛ بإمكانـه تعطيل حركة المرور في هذه المنطقـة فـي حالة تعرضها لأي هجوم وقد تحق هذا الهدف بفرض جماعة الحوثي كلاعب رئيس في اليمن، وقيامهم الآن بتهديد الملاحة في جنوب البحر الأحمر.

3 – أن هذا التمدد سيسهل لها دعم الأقليات الشيعية الموجودة في اليمن ودول شرق إفريقيا كما في تنزانيا، ومحاولة خلق بؤر شيعية أخرى بدعم بؤر التوتر وسط الكتلة السنية كجماعة الأحباش في إثيوبيا وغيرها[1].

تركيا ومنطقة القرن الإفريقي

عندمـا ظهرت الدولة العثمانية كقـوة دولية في المشهد الدولي في القرن الخامس عشر الميلادي من البداية أدركت الأهمية الإستراتيجية التي تلعبها منطقة جنوب البحر الأحمر (القرن الإفريقي) في أمنهـا القومـي ونفوذها الدولي فدخلت مع الدولة البرتغالية في صـراع وطردت البرتغال من المنطقة ومنذ ذلك التاريخ خضعت الكثير من هذه المناطق لنفوذها وكانت مناطق ارتكازها في عدن، وزيلع (بين جيبوتي والصومال)، ورحيتا (في جنوب شرق إرتريا)، مصوع، وبقوص (في وسط إرتريا)، سواكن التاكا (فـي شرق السودان)، والحجاز. إلى أن حولتها لاحقا إلى الإدارة المصرية في عهد الخديوي إسماعيل باشـا. والناظـر إلى الاستراتيجيـة العثمانية في هذه المنطقة آنذاك يلحـظ الإهتمام الكبير بالقضايا الاستراتيجيـة القائمة علـى التحكم في المداخل والمخارج للبحر الأحمـر والخليج العربي ويأتي على

(1) . مركز دراسات القرن الإفريقي **الأبعاد السياسية والإستراتيجية للعلاقات الإرترية الإيرانية** . ص 1–2
http//www.ena.et/ara-3502482.
نافذة على القرن الإفريقي. العدد الأول 2023/4/1، مركز باب المندب للبحوث والدراسات الإستشارية.
كينيا فوز وليام روتو وإنعكاساته على الداخل وإقليم القرن الإفريقي. مركز دراسات القرن الإفريقي.
(7) https://news. un. org/ar/story/1068782/01/2021.
8__https//www.Suezcanal.gov./Arai/Mediacenter/News/Pages/navigation2023__12__ 17.aspx__
9 – خطاب أتيميس لمجلس الأمن 2023/9/25م
–10https://theglobalobservatory.org/02/2023/peace-agreement-ethiopia-tigray.
–11https://foreignpolicy.com/19/12/2022/tplf-abiy-ethiopia-peace-deal-lat.
–12https://WWW.State.gov/1st-anniversary-of-ethiopas-cessation-of-hostilities-agrement/
–12https://WWW.aljazeera.com/gallery/2/11/2023/photos-one-year-on-peace-holds-in-tigray-but-ethiopia-still-fracturede
–13https://ar.Wikipedia.Org/Wiki
–14https://WWW.africaneWS.com/06/04/2023ethiopia-intrim-executiv-formed-to-run-tigray-region//
–15https://WWW.alarabiya.net/arab-and-Worled/
–16https://hornebservr.com/articles/2359/Ethiopians-PM-Apty-Ahmed-unveil-plans-to-cecure-part
–17https://WWW.ene.et/Wed/aea/W/ara

رأسها السيطرة على الضفتين الشرقية والغربية للبحر الأحمر ومداخله.

بعد تراجع دور الدولة العثمانية في العالم وتحول عوامل القوة إلى الدول الغربية دخلت هذه المناطق تحت الاستعمار الأوروبي ومنذ ذلك الوقت لم يكن للأتراك دور يذكر فيها إلى أن شهدت العلاقات التركية في منطقة القرن الإفريقي في السنوات القليلة الماضية تطوّرا ملحوظا وذلك باهتمامها بحل المشكلة الصومالية لإخراجه من الفوضى الغارق فيها منذ خمسة وعشرون عاما والمساهمة في اعماره كما قامت بالتوازي بعلاقات دبلوماسية واستثمارات كبيرة في مشاريع استراتيجية في إثيوبيا وجيبوتى والسودان، على العموم إن العلاقات السياسية والتجارية لتركيا في المنطقة مسنودة بعوامل ثلاثة:

القوى الذاتية التي تتمتع بها تركيا في الوقت الحالي كقوة سياسية واقتصادية صاعدة في العالم، وأخرى مكتسبة بحكم عضويتها في النيتو. إضافة إلى القبول المعنوي الذي تجده تركيا في المنطقة من بعض القطاعات من المجتمع لعوامل تاريخية وحضارية.

محددات إستراتيجيتها

أولا – خلق نفوذ سياسي قوي في الشرق الأوسط والقارة السمراء.

ثانيا – هدف تجاري لمضاعفة ميزانها الاستثماري والنفاذ إلى أسواق المنطقة وعموم القارة الإفريقية

ثالثا – بناء تحالفات لمزاحمة منافسي مشروعها ومشروع حلفائها في المنطقة

ويتوقع تزايد نفوذها في المنطقة وخاصة إذا نجحت في

- حل المشكلة الصومالية؛ وساهمت في حل الأزمات الأخرى في المنطقة، وقد خطت في ذلك خطوات مهمة خاصة في بناء الجيش الوطني الصومالي.
- ووطّدت علاقتها الدبلوماسية مع جميع دول القرن الإفريقي، وبصفة خاصة إثيوبيا.
- وضاعفت من استثماراتها
- واستطاعت مد جسور التواصل عبر قوتها الناعمة مثل الآليات الثقافية ووكالات التنمية

والهيئات الخيرية والجمعيات المدنية وغيره.

وبالمقابل لتلك الفرص تواجه وستواجه تركيا تحديات وعقبات في المنطقة منها:

- منطقة القرن الإفريقي هي منطقة تلاقي الحضارتين الإسلامية والمسيحية وبما أن دولة تركيا الحالية تُعتبر قوى إسلامية ستواجه صعوبات إن لم تأخذ تلك التوازنات في الحسبان.
- وبسبب الغياب الطويل للدور التركي في المنطقة حتى وقت قريب فإن المعلومات عن تركيا شحيحة لدى قطاع كبير من سكان القرن الإفريقي، وربما أيضاً يغيب عن تركيا بعض تعقيدات الواقع

تهديد الملاحة في جنوب البحر الأحمر

كما تقدم معنا أن بتاريخ 19 نوفمبر حاول قراصنة الإستيلاء على الناقلة الإسرائيلية سنترال بارك وكانت تبحر في خليج عدن، إتضح فيما بعد أنهم من الصومال، في الثالث من ديسمبر هاجم الحوثيون ثلاثة سفن في جنوب البحر الأحمر عن طريق مسيرات، كما إستولو على سفينة مملوكة لإسرائيل، وفي الرابع من ذات الشهر قصفوا سفينة شحن مملوكة لإسرائيل وأغرقوها، ومن بعدها تصاعدت عمليات إستهداف السفن المتجهة لإسرائيل، وأعلنوا أنهم سيستهدفون كل السفن التي تتجه لإسرائيل، مالم ترفع إسرائيل الحصار عن غزة، وتُوقف الحرب التي تشنها على قطاع غزة، وفي خضم هذا التصعيد أعلن وزير الدفاع الأمريكي لويد أوستن في 18 من ديسمبر 2023م من المنامة في البحرين قيام تحالف أطلق عليه تحالف الإزدهار في جنوب البحر الأحمر لحماية الملاحة الدولية، وأن هذا التحالف سيخضع لقيادة القوة البحرية المشترك (قيادة قوة المهام المشتركة القوة 153)، وتقود التحالف الجديد الولايات المتحدة ويشترك فيه كل من:

البحرين، بريطانيا، كندا، هولندا، النرويج، الدنمارك، اليونان

ويلاحظ أن التحالف لا توجد فيه أي دولة من الشرق الأوسط باستثناء البحرين مما يدل على عدم رضا هذه الدول من سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الداعمة لإسرائيل وتأمين تفوقها العسكري في

المنطقة، فترى هذه الدول أن هذا الإحجام عن الإنخراط في تحالف الإزدهار وبصفة خاصة الدول المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن، وهذه الدول أنشأت في عام 2020م مجلس الدول العربية والإفريقية المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن، وربما ترى هذه الدول أن إحجامها قد يدفع أمريكا للضغط على إسرائيل بوقف الحرب التي تشنها على قطاع غزة، وخاصة بضغط من مصر لأنه قد تكون المتضرر الأكبر من التصعيد في جنو البحر الأحمر، فقد ينخفض دخلها من قناة السويس وهو يأتي في المرتبة الرابعة في الأهمية بالنسبة للإقتصاد المصري، وكان رئيس هيئة قناة السويس قد صرح في 2023/12/17، بأن السفن التي عبرت قناة السويس خلال الفترة من 11/19 - وحتى 12/17 بلغ عددها 2128 سفية، وأن 55 سفينة غيرت مسارها إلى رأس الرجاء الصالح . هذا التصعيد في جنوب البحر الأحمر من قبل الحوثي وإحجام مصر والسعودية عن الإنخراط في تحالف الإزدهار قد يدفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى الضغط على إسرائيل بوقف الحرب التي تشنها على غزة لأنه لا يمكنها تجاهل موقف مصر والسعودية لثقلهما في المنطقة، كما أنه ليس بمقدورها القيام بعمل هجوم بري في اليمن لا تشارك فيه مصر والسعودية.

الصومال

شهد الصومال خلال هذا العام 2023م حرباً ضروساً وهي امتداد للحرب التي أعلنها الرئيس الصومالي حسن شيخ محمود عقب إنتخابه العام الماضي، ففي شهر أغسطس 2022م، بدأ الصومال عملية عسكرية ضد حركة الشباب بهدف القضاء عليها.

قد حدد الرئيس الصومالي إستراتيجيته للقضا على هذه الحركة في ثلاثة محاور:

- محور عسكري بشن هجوم على معاقل الحركة وتدمير قوتها العسكرية.
- محور أيدلوجي فكري ويقوم على مكافحة الفكر المتطرف وقد أطلق قناة تلفزيونية لضحض الفكر المتطرف الذي تتبناه الحركة.
- محور إقتصادي بتجفيف كل موارد الحركة المالية.

وقد نجحت الحكومة الصومالية في أهدافها التي حددتها للقضاء على حركة لشباب.

ففي الجانب العسكري إستطاعت تقليص الوجود العسكري المهيمن للحركة، خاصة في ولايات هير

اشبيلي، وغلمدغ، وجنوب غرب، وإقليم بنادر والأجزاء الشمالية الشرقية من ولاية جوبالاند، وفي نهاية شهر أكتوبر أعلن الصومال أنه تمكن من تحييد أكثر من أربعة آلاف من عناصر الحركة، كذلك تحولت المبادأة والواجهة في القتا إلى الأجهزة الأمنية والجيش الصومالي وتحولت الحركة إلى الدفاع وهو تطور عسكري مهم يتحقق لأول مرة في الصومال منذو ظهور حركة شباب المجاهدين كقوة عسكرية، كما بدأت الدولة الصومالية في بسط سلطاتها في أقاليم كانت خارج السلطة المركزية لعقود.

أما في الجانب الفكري فنتائجه قد لا تظهر في القريب لكن هناك مؤشرات على أنها خطوات ناجعة خاصة القرارات التى اتخذت فيما يتعلق بالتعليم كما سيتضح لنا لاحقا.

أما في الجانب الإقتصاد فقد تمكنت الحكومة الصومالية من تجفيف أغلب موارد حركة الشباب المالية خاصة ما يتعلق بالتحويلات المالية عبر الصرافات والهاتف.

أما أهم التحديات التي واجهت الحكومة الصومالية في الحرب المعلنة ضد حركة الشباب فتمثل في خطة القوات الإفريقية الإنتقالية (أتيميس)، بسحب جزء من هذه القوات من الصومال والذي كان سيتم بنهاية هذا العام بسحب 3000 جندي، وكانت هذه القوات قد سحبت 2000 جندي في شهر أغسطس. طلب الصومال من مجلس الأمن تمديد فترة إنتشار الثلاثة آلاف جندي لمدة تسعون يوما تنقضي بنهاية هذا العام 2023م. وقد أيدت أتميس وواشنطن طلب الصومال.

أيضا من التحديات التي واجهت الصومال رفع عدد قواته المسلحة إلى 23 ألف جندي، وأهم عقبة واجهت الصومال تمثلت في حظر التسليح المفروض علية من عام 1992م غير أن هذا التحدي قد تجاوزه الصومال بصدور قرار من مجلس الأمن في مطلع ديسمبر 2023م برفع الحظر؛ وهذا سيمكن الصومال من بناء جيشه الوطني وفق ماهو مخطط له وهو أن يستلم المهام الأمنية بنهاية 2024م من قوات أتيميس، فقد صرح الرئيس الصومالي في شهر أكتوبر أن الصومال خلال خمسة عشر شهرا سيستلم المهام الأمنية من قوات الأتميس.

كان الرئيس الصومالي في فترة رآسته الأولى 2012 - 2017م أطلق مبادرة إذهبو للمدارس وقد حققت نجاحا، وفي دورة رآسته الحالية إتخذ قرارا بمضاعفة ميزانية التعليم أربعة أضعاف (34 مليون دولار) ووظف ثلاثة آلاف معلم، وفي الخطة أن يتم توظيف سبعة آلاف معلم، وهذا البرنامج يندرج ضمن خطة توفير التعليم الإلزامي لكل أطفال الصومال، وتجفيف منابع الإرهاب بتقليل الفاقد التربوي والحد من البطالة، وهي سياسات تتسق مع إستراتيجة الصومال في حربه ضد حركة الشباب.

أمـا سياسيـا فقد بدأ الصومال أولى خطواته في برنامـج الإنتخابات المباشرة ففي 2023/3/3م صادق البرلمان الصومالي على تكوين لجنة لمراجعة وتعديل الدستور، ومن مهامها تعديل المادتين 60 و 91 وتتعلقان بولاية البرلمان ورئيس الجمهورية، من أجل تعديلها لتصبح خمس سنوات، ووفق ما صرح بـه الرئيـس الصومالي في الثامن والعشرين من مايو، بأن الإنتخابات القادمة ستكون إنتخابات مباشرة بنظام الصوت الواحد.

فـي هـذا العام عـاد الصومال إلى النظام المصرفـي الدولي (BAN)، كما إنضـم إلى منتدى دول شـرق إفريقيـا فـي نوفمبر 2023م وكان الرئيـس حسن شيخ محمود في فترة رآستـه الأولى قد تقدم بطلب الإنضمام للمجموعة. وأهمية الإنضمام لهذه المجموعة تكمن في فوائدها الإقتصادية للإقتصاد الصومالي، وسهولة حركة المواطن الصومالي لوجود جالية صومالية كبيرة في دول شرق إفريقيا.

إثيوبيا

مرور عام على إتفاقية بريتوريا للسلام في إثيوبيا

الآفاق والتحديات

تم توقيع إتفاقية بريتوريا للسلام في الثاني من نوفمبر 2022م بجنوب إفريقيا بين الحكومة الفيدرالية وجبهة تحرير شعب تيجراي، حيث إتفق الطرفان على وقف دائم للأعمال العدائية لإنهاء الحرب في إقليم تيجراي، وقد دخلت الإتفاقية حيز التنفيذ في اليوم التالي من التوقيع، كما وقع الطرفان لاحقا إتفاقية تنفيذية اشتملت على الترتيبات الأمنية، وخطة مرحلية مفصلة لعملية نزع السلاح والتسريح واعادة الدمج لمقاتلي جبهة تحرير شعب تيجراي وذلك بتاريخ 12 نوفمبر 2022م في العاصمة الكينية نيروبي، كما تناول الإتفاق التنفيذي مسألة إنسحاب القوات الإرترية والقوات الخاصه لإقليم الأمهرا من أراضي إقليم تيجراي

وافقت جبهة تحرير شعب تيجراي على نزع سلاح قواتها في غضون 30 يوما.

واجه تطبيق الإتفاقية العديد من التحديات، فضلا عن تسببها في إندلاع صراعات في مناطق أخرى من إثيوبيا، كما تسببت في توتر العلاقات بين إثيوبيا وإرتريا اللتين قاتلتا جنباً إلى جنب ضد جبهة تحرير شعب تيجراي وبسبب الموقف الإرتري الرافض للإتفاقية، واندلاع الحرب في إقليم أمهرا بين الحكومة الفيدرالية والقوات الخاصة بالإقليم وهي التي قاتلت مع الحكومة الفيدرالية ضد جبهة تيجراي.

خلفية عن الصراع:

إندلع الصراع في نوفمبر 2020م بالتزامن مع الأزمة التي كانت تمر بها إثيوبيا بعملية إنتقال سياسي معقدة حيث وصل آبي أحمد إلى السلطة في عام 2018م. وفي عام 2019م أعلن آبي أحمد عن إنشاء حزب الإزدهار الإثيوبي ليحل محل الجبهة الديمقراطية الثورية الإثيوبية، الائتلاف الذي حكم البلاد ما يقارب من ثلاثة عقود، فرفضت جبهة تحرير شعب تيجراي الإنضمام إليه ووصفته بأنه رجعي وغير شرعي فتفاقمت الخلافات بين الجانبين. مع تطورات الأحداث والتصعيد المتبادل تحول إنعدام الثقة والإحباط بين الجانبين إلى حرب مدمرة إنغمس فيها الجيش الفيدرالي ومليشيات إقليم

الأمهرا والجيش الإرتري كحلفاء وفي الطرف الآخر جبهة تحرير شعب تيجراي .

لـم يتسـم الصراع في تيجـراي بتعدد الجهات المسلحـة التي شاركت فيه وحسب، بـل إتسم أيضًا بإرتـكاب جرائـم حرب؛ وآثار مدمرة على حياة المدنيين. فقـد أودت الحرب في تيجراي بحياة ما بين 385 إلى 600 ألف شخص، ونزوح أكثر من مليوني شخص.

علـى الرغـم من تزايد ديناميكيات ساحـة المعركة فبدا كلا الجانبين مصممـان على تحقيق النصر العسكري على الرغم من تزايد الخسائر البشرية وتدهور الوضع الإنساني ولهذا فشلت كل المحاولات التي جرت لإيجاد حل للصراع.

فـي 24 مارس 2022م توصلت أطراف النزاع إلـى هدنة إنسانية ووقف لإطـلاق النار استمر من مارس إلـى أغسطس 2022م، وبالرغم من محاولة المجتمع الدولي لتحويل الهدنة الإنسانية إلى وقف شامل لإطلاق نار مستدام، إلا أن الموقف المتشدد لكل من قادة تيجراي والحكومة الفيدرالية أوضحت أنهما ليس لديهما الرغبة لتسوية النزاع عن طريق التفاوض .

على الرغم من تضاؤل احتمالات التوصل إلى إتفاق سلام بسبب الموقف المتصلب من طرفي النزاع فإن الديناميكيات والمتغيرات في الواقع دفعت أيضا كلا الطرفين إلى إعادة التفكير فيما يتعلق بتكلفة إطالة أمد القتال.

بالنسبـة للحكومـة الفيدرالية فـإن تدهور الوضع الإقتصـادي الذي إتسم بإرتفـاع مؤشر التضخم وتصاعد تكاليف خدمة الدين الخارجي، وتعليق دعم الميزانية وبرامج المساعدات الخاجية الذي تبلغ جملته أكثر من 200 مليون دولار من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي أدى إلى تفاقم الوضع، مما دفع بالحكومة الإثيوبية للجنوح لخيار السلام والتفاوض.

في المقابل أيضا إضطرت قيادة جبهة تيجراي إلى إعادة النظر في موقفها ويرجع ذلك أساسا إلى سلسلـة مـن الانتكاسات في ساحة المعركة، فضلا عن الموقف الأمريكي الذي طلب من قيادة تيجراي القبول بالمفاوضات لإيجاد حل للصراع .

في 7 سبتمبر 2022م بعث حاكم إقليم تيجراي د. ديبراطيبن جبري مكائيل برسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة طلب فيها بالتدخل الفوري لإيقاف الإبادة الجماعية التي تجري ضد شعب تيجراي، كما أبدى استعداد الجبهة لوقف إطلاق نار فوري والقبول بعملية سلام يقودها الإتحاد الافريقي، والجدير

بالذكر أن جبهة تحرير تيجراي ظلت ترفض أي دور وساطة للاتحاد الإفريقي.

أطراف وساطة اتفاقية بريتوريا

في 5 أكتوبر قبلت كل من الحكومة الإثيوبية وجبهة تحرير شعب تيجراي دعوة من الإتحاد الإفريقي لإجـراء محادثات سلام في جنوب إفريقيـا، وتم تحديد 25 أكتوبر 2022م لبدء مفاوضات السلام في الوقت الذي كانت تستمر فيه العمليات القتالية بكل ضراوه في جبهات القتال .

جـرت المحادثات بوساطة مبعوث الاتحاد الإفريقي أولوسيغون أوباسانجو والرئيس الكيني السابق أوهـورو كينياتـا مبعوثا لمنظمة الإيغاد، ومبعـوث الولايات المتحدة في منطقة القـرن الإفريقي مايك هامر، والمبعوثة الخاصة للاتحاد الأوروبي في القرن الإفريقي أنيت ويبر، ونائبة رئيس جنوب إفريقيا السابقة فومزيل ملامبو نجوكا.

أهم بنود الإتفاقية:

احتوت الإتفاقية على 15 مادة ومن أهم ماجاء فيها:

- وقف الأعمال العدائية المباشرة وغير المباشرة بما في ذلك الحرب بالوكالة.
- وقف خطاب الكراهية والدعاية المضادة والتعاون مع أي قوة خارجية معادية ضد بعضهما.
- إحترام سلطة الحكومة الفيدرالية والسماح لها بإعادة تشكيل الحكومة في إقليم تيجراي، والسماح لقـوات الدفاع الوطني الإثيوبية وغيرها من المؤسسـات الفيدرالية ذات الصلة بالدخول إلى كافة مدن الإقليم بطريقة شرعية وسلسة وسلمية ومنسقة.
- إلتـزام الحكومـة الإثيوبية أن يجري تمثيل إقليم تيجراي بشـكل صحيح في المؤسسات الفيدرالية وفقا للدستور الإثيوبي.
- إعتـراف الأطـراف بأن إثيوبيا لديها قوات دفاع واحدة فقـط وأن قوات إقليم تيجراي يجب أن يتم تسريحها وإعادة دمجها، ونزع سلاحها في غضون 30 يوما من توقيع الإتفاقية.

إلتزمت جبهة تحرير شعب تيجراي بموجب الإتفاقية بعدم تجنيد أي قوات عسكرية أو القيام بعمليات تدريب أو إنتشار أو القيام بأي نشاط استعدادا لأي نزاع، والالتزام بسيادة الدولة الإثيوبية وعدم تقويضها سواءً بمفردها أو من خلال التعاون مع جهة أجنبية أو داخلية وعدم فرض تغيير في الحكومة بوسائل غير دستورية .

إتفق الطرفان على اتباع القوانين الدولية لحقوق الإنسان وحماية المدنين ضد الانتهاكات، بما في ذلك العنف ضد النساء وكبار السن وتجنيد الأطفال كما أتفق الطرفان على إجراء حوار سياسي لوضع سياسة عدالة انتقالية تهدف إلى المساءلة وتحقيق العدالة للضحايا خلال فترة الصراع التي دامت عامين.

كما نصت الإتفاقية على نشر قوة الدفاع الوطني الإثيوبية على طول الحدود الدولية لإثيوبيا وأنها هي المسؤولة عن حماية وسيادة وسلامة كل الأراضي الإثيوبية من التوغل الأجنبي والتأكد من أنه لن يكون هناك أي استفزاز أو توغل من أي منهما من جانبي الحدود . وكذلك تتولى السلطات الفيدرالية السيطرة الكاملة والفعالة على جميع مجالات الطيران والمطارات والطرق السريعة في إقليم تيجراي.

آلية تطبيق الإتفاف:

لضمان تنفيذ فعال للاتفاقية فقد تم تشكيل آلية مشتركة للمراقبة والتحقيق والتقييم المستمر لتنفيذ الإتفاقية برئاسة الإتحاد الإفريقي ومثل فيها بشخص واحد كل من الحكومة الإثيوبية وجبهة تحرير شعب تيجراي والهيئة الحكومية للإيغاد .

سير تنفيذ الاتفاقية على أرض الواقع:

بعد مرور عام من التوقيع فقد حققت الإتفاقية نجاحا في بعض جوانبها حيث أبدى الجانبان إلتزامها الفعلى ببعض البنود وهو ما يمثل علامة إيجابية وفي مقدمتها إيقاف الأعمال العدائية بين الجانبين، وفي خطوة رئيسية في تنفيذ إتفاقية السلام فقد صوت البرلمان الإثيوبي بالأغلبية لصالح شطب جبهة تحرير شعب تيجراي من قائمة الإرهاب التي صنفت فيه بقرار حكومي في مايو 2021م وكان هذا الإجراء شرطا أساسيا لمشاركة الجبهة في الحكومة المؤقته .

تمكن الجانبان من تشكيل هيئة إقليمية مؤقته لإدارة الإقليم من 27 عضوا، كما وافقت الحكومة الإثيوبية عل تعيين الناطق الرسمي لجبهة تحرير تيجراي وعضو الوفد المفاوض في بريتوريا جيتاشو

ردا رئيسا للحكومة المؤقته، كما تم تعيين كل من الجنرال تاديسي وريدي قائد قوات تيجراي أثناء الحرب نائبا لرئيس الحكومة، ومسؤولاً عن ملف السلام والأمن. وتعيين رئيس أركان الجيش الإثيوبي السابق والقيادي البارز بجبهة تحرير تيجراي الجنرال تطادقان قبر تنسائي نائبا للرئيس ومسؤولاً عن ملف التحول الديمقراطي والحكم اللامركزي .

وبعد استكمال التشكيل الحكومي الذي كان شرطا لاستئناف الخدمات وتحويل مستحقات الإقليم المالية من الحكومة الفيدرالية، قامت الحكومة الفيدرالية برفع الحصار تدريجيا عن الإقليم وتم إعادة الخدمات الأساسية التي كانت متوقفه مثل الاتصالات والكهرباء والخدمات المصرفية. كما تم السماح بدخول المنظمات الدولية العامله في المجال الإغاثي إلى الإقليم، كما تم رفع الحصار البري عن الإقليم، واستئناف الخطوط الجوية الإثيوبية رحلاتها إلى مقلي عاصمة الإقليم.

التحديات التي تواجهها الاتفاقية:

بالرغم من أن الاتفاقية اعتبرت خطوة نحو تحقيق السلام وحققت بعض التطورات الايجابية على الارض فإن كثير من التحديات مازالت تواجهها ومن بينها:

- عدم استكمال عملية نزع السلاح والتسريح واعادة دمج قوات جبهة تحرير تيجراي؛ فبالرغم من أن الجبهة قامت بتسليم جزء ضئيل من الأسلحة الثقيلة فإنها ما زالت تحتفظ بقواتها العسكرية التي يتجاوز عددها ال 200 ألف مقات، فضلا عن الأسلحة الخفيفة والمتوسطة التي تمتلكها، كما أنها سحبت فقط 65 % من مقاتليها من جبهات القتال وذلك لعدم وجود ضمانات كافيه لأمن الإقليم من قبل الحكومة القيدرالية ولاسيما مع استمرار تواجد القوات الإرترية في بعض مناطق الإقليم مما تعتبره تيجراي تهديدا مستمرا لها وقد دعت الخارجية الأمريكية في بيان أصدرته بمناسبة مرور عام على إتفاق بريتوريا في الثاني من نوفمبر 2023 جاء فيه: من أجل تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في تيجراي يجب على القوات الإرترية الإنسحاب الكامل من إقليم تيجراي.

وقد يزداد الوضع سوءا خاصة مع توتر العلاقات والتصعيد المتبادل بين إرتريا وإثيوبيا وقد يتطور إلى حرب جديدة بين البلدين.

- مازالت المليشيات الخاصة بإقليم الأمهرا (فانو) تسيطر على أجزاء واسعه من مناطق غرب تيجراي خاصة المناطق المتنازع عليها، ومن عيوب الإتفاقية أنها لم تضع أي مقترحات لإيجاد حل لهذا الخلاف بين إقليم الامهرا وإقليم تيجراي ومع إندلاع الصراع بين الحكومة الفيدرالية والقوات

الخاصة لإقليم الامهرا بسبب إصرار الحكومة الإثيوبية على تسريح هذه القوات أو دمجها في الجيش النظامي، وهو موقف لم يتم حتي الآن مع جانب قوات إقليم تيجراي مما نتج عنه مخاوف بين الأمهرا من أن تعيد الحكومة الإثيوبية المناطق المتنازع عليها إلى تيجراي وهو قد يتسبب في نزاع جديد ويقوض إتفاقية السلام .

- فشلت الحكومة الإثيوبية حتي الآن في القيام بإلتزامتها بإعادة توطين نحو مليوني نازح داخل إثيوبيا وخارجها بسبب الحرب حيث معاناة هؤلاء ما زالت مستمرة، كما أنها ما زالت تعرقل تشكيل آليه وطنية مدعومه من الاتحاد الإفريقي للعدالة الإنتقالية، والتحقيق في اتهامات الإبادة الجماعية التي حدثت في فترة الحرب.

إرتريا

في التقرير الإستراتيجي للعام الماضي – 2022م – تناولنا إتفاق السلام الذي وقعته الحكومة الإثيوبية، وجبهة تحرير شعب تجراي في بريتوريا وقلنا أن جبهة تحرير شعب تجراي لها هدف سياسي تكتيكي تسعى لتحقيقه من خلال إتفاق بريتوريا وهو يرتكز على تصعيد الخلاف بين رئيس وزراء إثيوبيا آبي أحمد علي، وحليفه في الحرب التي شنت على إقليم تيجراي الرئيس الإرتري أسياس أفورقي. ويبدو أن هذا الهدف تحقق، فقد طرح آبي أحمد قضية المنفذ البحري، فأعتبر أسياس ذلك تهديدا له، وأحس أن رئيس الوزراء الإثيوبي استغله لأهدافه ثم جلس مع عدوه اللدود جبهة تحرير شعب تجراي.

أما بخصوص قضية المنفذ البحري لا يمكن أن نعتبرها بالمطلق قضية تهديد وجودي لإستقلال وسيادة إرتريا، كما لا يمكننا أن نعتبرها بأنها لا تشكل خطرا على سيادة إرتريا وذلك لجملة من المعطيات منها:

أولا: خلفيات الطرح الإثيوبي

مساعي إثيوبيا لإيجاد منفذ بحري ليست وليدة الوقت الراهن ففي الثامن من مايو 2003م وعقب الحرب الحدودية بين إريتريا وإثيوبيا (1998 – 2000م) إتهمت إرتريا إثيوبيا بأنها إستولت على مواقع في الحدود الإرترية في المثلث الحدودي بين إرتريا وإثيوبيا وجيبوتي في جبل موسى علي، وقدمت

شكوى إلى مجلس الأمن بهذا الخصوص.

فــي إبريل عام 2008م وأثنا ذروة النــزاع الحدودي بين إرتريا وإثيوبيا نشرت إثيوبيا قوات في جبل موســى علي في الجــزء الواقع داخل الحدود الإرترية، وهذا الجبل يقع في المثلث الحدودي بين إرتريا وإثيوبيا وجيبوتي (12،28 درجة شمالا 42،24 درجة شرقا) بهدف التموضع في أقرب نقطة من ساحل البحر الأحمر وبالتقرب أكثر من ميناء عصب الإرتري.

فــي عــام 2012 وقعت كل من إثيوبيا وجنــوب السودان وكينيا إتفاقية إستخــدام ميناء لامو الكيني عرف بمشروع Lamu Port and __Lamu__ Southern Sudan__Ethiopia Transport (LAPSSET)

يربط إثيوبيا وجنوب السودان بمنفذ بحري في المحيط الهندي عبر كينيا.

في عام 2018م وقعت إثيوبيا إتفاقيات مع كل من جيبوتي، والصومال، وأرض الصومال، وموانئ دبي التــي تملــك 51 % مــن أسهم ميناء بربرة في أرض الصومال وقد عرضــت موانئ دبي على إثيوبيا 19 % مــن أسهم هذا الميناء. وأيضــا وقعت إثيوبيا مع إرتريا إتفاق يسمح لها بإستخدا موانئ إرتريا، وقد عرض رئيس الوزراء الإثيوبي على إرتريا إمتلاك 30 % من قيمة الخطوط الجوية الإثيوبية والتي كانت تقدر بأكثر من خمسة مليار دولار، ومثله أيضا عرضت على جيبوتي في أن تمتلك حصصا في الخطوط الجويــة الإثيوبيــة، وشركة الإتصالات الإثيوبيــة. وأيضا وقعت في عام 2018 مــع الحكومة الفيدرالية الصومالية إتفاقية تمكنها من إستخدام ميناء هُوبْيو في شمال شرق الصومال.

في شهر سبتمبر 2018م إستقبل مينا مصوع أول سفينة إثيوبية بعد توقف استمر عشرون عاما، ثم تعطلت حركة السفن لتعود إلى ماكانت عليه بسبب الحرب في إقليم تيجراي الإثيوبي.

في شهر ديسمبر من عام 2018م وافق البرلمان الإثيوبي على إعادة تشكيل القوات البحرية مع أن إثيوبيا دلة حبيسة وهذا يدل على أن إثيوبيا مصممة على الحصول على منفذ بحري.

فــي يناير 2022م صــرح رئيس الــوزراء الإثيوبي آبي أحمــد أن أمن البحر الأحمــر لا يتحقق دون مشاركــة إثيوبيا، في إنتقــاد مباشر للدول التي أعلنت تأسيس مجلس الدول المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن، لعدم دعوة بلاده إلى هذا المجلس.

في 21/يوليو/2023م أيضا صرح قائلا: (أنه سيعمل على أن تصل بلاده إلى منفذ بحري عن طريق التفاهم أو بإستخدام القوة ولتحقيق هذا الهدف سنتفاوض مع كلٍ مِن إرتريا وجيبوتي وأرض الصومال.

وأضاف (إن رغبة إثيوبيا في الوصول إلى البحر تعتمد على مبدأ الأخذ والعطاء والمصالح المشتركة مع الدول المجاورة). (نريد الحصول على ميناء بالطرق السلمية غير أنه إذا تعذر ذلك سنستخدم القوة). ثم بدأ هذا التوجه في التبلور في المستويات الدنيا من المسؤولين الإثيوبيين فقد صرح وزير التعليم برهانو نقا بأن إثيوبيا قد تضطر لإيجاد منفذ بحري لها.

وأمام هذا التوجه الإثيوبي ظلت إرتريا صامتة حتى 16/أكتوبر/2023م لترد ببيان صادر من وزارة الإعلام جاء فيه (أن مثل هذه الخطابات مفرطة في الإدعاء، وحذرت من الإنسياق وراء الأطماع).

من خلال ما تقدم يتضح لنا أن إثيوبيا متجهة بقوة نحو إيجاد منفذ بحري وعينها على ميناء عصب الإرتري، فأمام إثيوبيا ثلاث خيارات لتحقيق أطماعها والمتعلقة بالمنفذ البحري:

- منفذ عبر البحر الأحمر وهذا سيضطرها للدخول في نزاع مع إرتريا، وبشكل أقل مع دولة جيبوتي.
- منفذ بحري عبر خليج عدن في المنطقة الشمالية من إقليم أرض الصومال وبالقرب من الحدود الجيبوتية في منطقة (زيلع) أو ميناء بَرْبَرا.
- منفذ بحري عبر المحيط الهندي مرورا بإقليم بونتلاند في شمال شرق الصومال حيث ميناء بوساسو. أو عبر إقليم جوبالاند في جنوب شرق الصومال حيث ميناء كسمايو. ولتحقيق هذا الهدف تشجع إثيوبيا النزعة الإنفصالية لدى هذه الأقاليم الصومالية الثلاثة.

غير أن إثيوبيا هدفها الرئيس هو الوصول إلى البحر الأحمر فبتاريخ 24/ديسمبر/2023 عُقدت ورشة في أديس أبابا تحت عنوان:

الساحل والضفاف في شمال شرق إفريقيا التعاون الجيو سياسي والأمن الإقليمي.

فإرتريا وجيبوتي تقعان في شمال شرق إفريقيا؛ بينما الصومال من دول شرق إفريقيا، فالهدف هو ميناء عصب الإرتري، فإثيوبيا في الوقت الراهن لا يمكنها تهديد جيبوتي التي تعج سواحلها بالقواعد البحرية الدولية.

ثانيا: إثيوبيا محكومة بالقانون الدولي وليس بمقدورها تعديل الحدود الدولية، غير أنها يمكن أن تلتف عليه إذا وجدت تواطؤ من أمريكا وبصفة خاصة إسرائيل التي أصبحت معزولة عن حوض البحر الأحمر بعد هجمات الحوثي.

إرتريا والصراع في السودان:

فـي بدايـة الصـراع في منتصف شهـر إبريل كان موقف النظـام الإرتري من الحـرب التي إندلعت بيـن الجيش السرداني وقوات الدعم السريع متذبذبـا، وعندما بدأت تظهر مؤشرات عدم قدرة الدعم السريع في حسم الصراع عسكريا بدأ الرئيس الإرتري يبدي التأييد والدعم للجيش واستقبل البرهان، وفي مقابلة مع وسائل الإعلام الإرترية في الأول من شهر مايو 2023م قال: إن ربط مسألة دمج الدعم السريع في الجيش بقيام حكومة مدنية كان خطأً وهو ما أدى إلى الحرب. وفي وقت لاحق إنتقد مبادرة الرئيـس الكينـي وليام روتو لحل النزاع ووسمها ببازار سياسي، وشارك في قمة دول جوار السودان في القاهرة.

كينيا

شهـدت كينيـا في الربع الأول مـن هذا العام توترا سياسيا حادا بين زعيـم المعارضة رايلا أودنقا، والرئيـس وليـام روتو الذي لـم يُكمل عامه الأول فـي الرئاسة، وذلك بسبب التضخـم الذي تعاني منه البلاد، ففي شهر مارس شهدت كينيا إحتجاجات عنيفة أودت بحياة العشرات، ففي العشرين من مارس بـدأت موجـة الإحتجاجات، ببسبب الأزمة الإقتصادية، والغـلاء الذي طحن الطبقة الفقيرة، وهي التي دغـدغ وليـام روتو مشاعرها في برنامجه الإنتخابـي، حين صور نفسه أنه ينحدر من الطبقة المكافحة من أجل الحياة الكريمة، وأن منافسة رايلا أودنقا يمثل الطبقة العليا التي لا تهتم بالفقراء.

وبالنظـر إلـى أداء وليـام روتو في عامه الأول في الحكم لم يحقق أي نجاح في البرامج التى طرحها في السباق الرئاسي ومنها:

- الحد من البطالة.
- حل أزمة إرتفاع سعر الوقود مع أن كينيا بدأت في تصدير كميات محدودة من النفط.
- إرتفاع مؤشر الفقر.
- الإخفاق في زيادة الصادرات خاصة الشاي، وفي المقابل إرتفاع الواردات.

- تراجع العملة الوطنية أمام الدولار بسبب تراجع الإحتياطي من العملات الأجنبية، وهو تراجع لم تشهده كينيا لأكثر من عقد.

وفي خضم هذه الأزمات جاءت الأزمة السودانية في منتصف شهر أبريل فعمل على الهروب من الأزمة الداخلية بإفتعال خلاف مع السودان وإختلاق أزمة دبلوماسية معه لصرف الرأي العام الداخلي نحو الخارج، فعرض في الثالث عشر من يونيو 2023 وساطته لحل الأزمة السودانية، رفض السودان وساطة الرئيس الكيني وإتهمه بأنه يسوق لأجندة الرباعية الدولية التي كان يمثلها الألماني فولكر بيريتس رئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لدعم المرحلة الإنتقالية بالسودان ، ولكون كينيا لا تجاور السودان تحرك عبر منبر الإيقاد التي تجمع دول القرن الإفريقي، ففي العاشر من يوليو 2023م عقدت في أديس أبيا قمة لرؤساء هذه المجموعة برآسة وليام روتو رئيس كينيا وآبي أحمد علي رئيس وزراء إثيوبيا، وممثل لمصر، وممثل للسعودية بإعتبارها راعية لمنبر جدة، وغاب عنها رؤساء الصومال، وجيبوتي، وجنوب السودان، وإرتريا، وبالطبع رئيس مجلس السيادة السوداني عبد الفتاح البرهان، طلب وليام روتو عقد لقاء لرؤساء القوة الإحتياطية لشرق إفريقيا في نيروبي في 2023/7/14 (ESAF Eastern Afrca Standby Force وطلب منهم دراسة نشر قوة في السودان غير أن المجتمعين قرروا عدم التدخل وإنفضوا بعد لقاء أولي بإعتبار أن السودان دلة ذات سيادة ومن حقها أن تقرر كيفية إدارة شأنها الداخلي بذاتها، هذا الموقف أغضب الرئيسين الكيني الذي رُفض أولا توسطه، **وثانيا** مقترحه بنشر قوة تابعة للإيساف في السودان، ومثله أيضا رئيس الوزراء الإثيوبي الذي فَسَّر بأن غياب خمسة دول من اللقاء كان بتأثير من السودان مما تسبب في أزمة دبلوماسية بين كينيا والسودان. غير أن مصر أدركت خطورة تحرك وليام روتو وخشيتها من تدويل قضية الأزمة السودانية فتحركت لإحتواء تحرك وليام روتو بعقد قمة في القاهرة لدول جوار السودان في 13/يوليو/2023م والتي إستجاب لها كل رؤساء الدول المحيطة بالسودا وبهذا التحرك قطعت الطريق أمام الرئيس روتو والمتربصين بالسودان.

الخلاصات والتوصيات:

رصد هذا التقرير الموقع الإستراتيجي الذى يتمتع به إقليم القرن الإفريقي والمتمثل في الجيو-سياسي، الأمني، العسكري، الاقتصادي، كما رصد بشئ من التفصيل التنافس الشديد بين القوى

الدوليــة والإقليميــة عبر العصور من حقبة نهاية الدولة المملوكيــة والدولة العثمانية والصراع مع أولى طلائع الإستعمار الأوروبي مع أول ظهور للبرتغاليين والإستعمار الأوروبي وتجاذبات المعسكرين الشرقي والغربــي أثنــاء الحرب البادرة وصراع إرادات القوى الدولية والإقليمية في الوقت الحالي وتأثيرات هذا التنافس على إستقرار منطقة القرن الإفريقي وما ورائها وخلص التقرير إلى النتائج والتوصيات التالية:

- موقف إرتريا من إسرائيل في حرب غزة مؤشر ئيجابي فقد أدانت إرتريا العدوان الإسرائيلي على غــزة فــي الأمم المتحدة؛ والسبب بالدرجة الأولى يعــود لحالة العداء بين إرتربا وأمريكا وأيضا مع إسرئيل، والتقارب الذي تشهده العلاقات الإرترية السعودية، ووجود إرتريا في مجلس الدول المطلة علــى البحــر الأحمر مما دفعها لتكون أكثر إتساقا مع جيرانها مــن الدول العربية، وإدراكها أنها لم تجــن كثيــر فائدة من العلاقات مع الكيــان الإسرائيلي، فاحتواء إرتريا مهــم للأمن الإقليمي للدول المطلة على منطقة البحر الأحمر وخليج عدن.

- الهجمات التي يشنها الحوثي ستخل بالأمن البحري وإنسياب الملاحة في القرن الإفريقي والبحر الأحمــر، وستعــزز مــن دور إيران في جنوب البحر الأحمر وخليج عــدن، وتوسيع محيط أمن إيران الحيــوي إلى خارج منطقة الخليج وبحر العرب، وهو يندرج ضمن سياسة إيران الهادفة إلى تطويق المملكة العربية السعوديه ومصر.

- سعــت إيــران من وقت مبكر لإيجاد موطئ قدم لها في جنــوب البحر الأحمر ولتحقيق هذا الهدف أقامــت علاقــات أمنية مع النظام الإرتري في العقدين الماضيين من أجل إيصال دعمها للحوثيين، واليــوم يُبَــرز لنا ما يحدث في جنوب البحر الأحمر أنهــا نجحت في تحقيق أهدافها، وبرهنت أنها لاعب رئيس في أمن البحر الأحمر.

- تصريح رئيس الوزراء الإثيوبي حول المنفذ البحري خطير وهو موجه ضد إرتريا ومصر، فقد جاء في خطابه أن كل مياه بلاده تصب في البحرين الأحمر والأبيض المتوسط، والمحيط الهندي بينما كل هذه الدول التي تشاطئ هذه البحار لا تمد بلاده بقطرة ماء في إشارة إلى الرأي العام الداخلي بأن لنا الحق في الوصول إلى المصب، في تهديد مباشر لإرتريا والصومال، ومصر.

- مصــر دبلوماسيــا وقانونيــا خســرت معركة ســد النهضــة، ويتطلب منهــا أن تعيــد النظرفي أداء دبلوماسيتهــا وتعيــد ترتيب أولويات أمنها القومي، في القرن الإفريقــي، فإثيوبيا خططت لمشروع حجــز ميــاه نهر النيل الأزرق مــن منتصف الستينيات في القــرن الماضي غير أن الثــورة الإرترية

والصومال كانا الفاعل الرئيس في تعطيل هذا المشروع.

- إسرائيل بعد فشلها في حرب غزة وعجزها في الرد على الحوثي في هجماته على السفن المتجهة إلى موانئها ستعمل وبمشاركة الولايات المتحدة الأمريكية على العودة إلى الشواطئ الإرترية وسيكون الصراع خلال الأعوام القادمة في محاولتها التواجد في الشواطئ الإرترية.
- يتوقع أن تتجه إسرائيل بعد معركة غزة إلى إثيوبيا والتنسيق معها للعودة إلى جنوب البحر الأحمر وستدخل في صراع دبلوماسي مع إرتريا التي تعاني من ضعف في أداء دبلوماسيتها.
- حرب غزة برهنت أن تطبيع إسرائيل مع الأنظمة لن يفيدها مادامت المجتمعات ترفض التطبيع معها وأن هذا سيدفعها إلى تغيير إستراتيجيتها في شمال إفريقيا وجنوب الصحراء والتي كانت تتبنى سياسة شد وبتر الأطراف، والتي عمقت العداء لإسرائيل في المنطقة، وقد بات واضحا أن إسرائيل لا تتمتع بأي صديق بين شعوب إقليم القرن الإفريقي.
- طرح إثيوبيا مطالبها بأن يكون لها منفذ بحري في خضم تصاعد القتال في قطاع غزة الغرض منه لفت أنظار إسرائيل بأن إثيوبيا هي من تضمن للغرب وإسرائيل السيطرة على جنوب البحر الأحمر.
- حقق الصومال في أول عام من فترة رآسة الرئيس حسن شيخ محمود نجاحا في الحد من سيطرة حركة الشباب الصومالية وحجم خطرها.
- إثيوبيا ستشكل في السنوات القادمة أكبر مهدد للأمن في جنوب البحر الأحمر لأنها ستتحرك بالتوازي مع الدول الغربية وإسرائيل لتحقيق أهدافها.
- الحرب الدائرة في السودان أظهرت إنقساماً كبيراً بين دول القرن الإفريقي وهذا سيعقد من تفاقم الحرب فكينيا وإثيوبيا تساندان الدعم السريع، بينما إرتريا تدعم الجيش.

نهاية حقبة الاستثناء التونسي

رمزي الفاروق العلوي

باحث في علم الاجتماع

مجموعة التفكير الاستراتيجي

اسطنبول – تركيا 2024

تقديم:

لطالما اعتبرت الوقائع الجارية في تونس من الشواهد المفسرة للتجربة الديمقراطية في العالم العربي. ليس في أحداثها الداخلية وحسب، وإنما في بعدها الإقليمي أيضا، حيث مثلت صورة جينية للديناميكية الجيوسياسية بالمنطقة العربية الكبرى وحولها. فانتفاضة الجماهير، واندلاع أحداث الثورة التونسية وما تلاها من سلسلة التفاعلات الثائرة بباقي العواصم العربية شكّلت كتلة وعي للثائر العربي. وبيّنت أيضا وجود بنية تمثّل اجتماعي لمفهوم تقرير المصير عند الشعوب. فقد كانت الانتفاضات أشبه بسلسلة الكتل تجرّ ثورةٌ ثورةً أخرى. فهي تحتاج في كل مرة إلى حزمة من الوقائع والأحداث في الزمن الماضي والمكان نفسه، ترتبط ببعضها البعض مع الحاضر، كشروط لانتفاضة جديدة مرتبط بمكونها العربي في المستقبل.

وإن كان الحاضر هو تفكيك أحداث ووقائع الماضي، فالمستقبل هو الحاضر المفكّك. لهذا نعتبر أحداث الثالث والعشرين من الألفية الثانية اكتمال حقبة «الاستثناء التونسي» كمولد لحراك الوعي العربي نحو واقع جديد. قد ينتقل الحراك هذه المرة من ركام الديمقراطية في تونس إلى همم أهل غزة في مرحلة جديدة لطوفان إرادة الشعوب على أنظمة «لا سمح اللّه» استئناسا بقاموس الحرب الخاص بأبي عبيدة في 2023.

نحاول في هذه الورقات بسط الأخبار بالشرح والربط بين المتغيرات المؤثرة في السياسات الكبرى بتونس، باستخدام أسلوب تفسيري تحليلي، متخذين من الدولة وحدة تحليل. ويكون ذلك منهجيا عبر محورين، الأول تونس الداخل ثم تداعياتها على المحور الثاني تونس الخارج:

في المحور الأول: نتخذ شرعية الحكم كمتغير مستقل، وسياسة تطهير الحياة السياسية كمتغير وسيط، وطبيعة السلطة كمتغير تابع.

أما المحور الثاني: فنبقي على الشرعية «دوليا» كمتغير أصيل أي مستقل، وملف اللاجئين «أفارقة جنوب الصحراء» كمتغير وسيط، وتموضع السلطة في الخارج كمتغير تابع.

ملخص:

مثلت سنة 2023 بداية اصطدام السلطة مع المؤشرات الدالة على تراجع الزخم الجماهيري المناصر للرئيس. فالنظام السياسي في بنائه الجديد الذي بشر به الرئيس لم يجد قبولا عند الشعب. ومع أول انتخابات تشريعية للغرفتين، تمّ تسجيل أضعف نسبة مشاركة في تاريخ تونس، لم تتجاوز 11.5 % من السجل الانتخابي. إنكار السلطة لهذا الواقع جعلها تظهر في شكل ضعيف، حيث طلبت من الجماهير النزول للشوارع لمساندتها لتطهير البلاد، لكنها لم تجد تجاوبا في الشارع التونسي كما كانت تتخيل. وهو ما سبّب لها حالة اضطراب وارتياب كبير وإنكار للتخلي الجماهيري، تلته جملة إجراءات انطلقت بخطاب وجّه إلى القضاء لتطهير البلاد من المتآمرين على مشروع الرئيس، وآخر للإدارة يتهمها بالتخاذل المتعمد من دون أي أدلة. فقد اعتبرت السلطة أنها تتعرّض لمؤامرة من قبل كل الجهات، لتظهر في حالة من الاضطراب الزوراني، فتستبدل إطارات الدولة التكنوقراط البراغماتية بأخرى قائمة على الولاءات والموالاة لها.

ثم واجهت فشل مشروع الصلح الجزائي الطوعي مع رجال الأعمال، لتلتجئ إلى التطويع عبر القضاء مرة أخرى. ثم يتزايد الخوف من أي مبادرة سياسية معارضة، وتتهمها بالتآمر على أمن الدولة، وتعتبر أي اجتماع للمعارضة تكوين وفاق يهدد السلم الاجتماعي وإحداث البلبلة.

الاعتقاد بالمؤامرة يصل بالسلطة حد الحساسية المفرطة والشعور بالإهانة تجاه أي خطاب إعلامي وصحفي محايد. وما لم يدعم الشرعية الجديدة، فهو مأجور بالضرورة، ويشمله التطهير. وهكذا تقيّد حرية التعبير عبر نسج جملة من مراسيم القوانين تحكم قبضتها على العمل الصحفي. إنها الرغبة في السيطرة على كامل الحياة السياسية، وذهان الكبرياء المتحمس للذات بالميل والإفراط في تجربة التفرد الذاتي كمرجعية مستمرة للجميع. وهكذا تختزل الدولة في شخص الزعيم بدلا من المؤسسات، وتنصهر المؤسسات والأجهزة في شخصية الفرد الواحد. وبالتالي يصبح اضطرابا في مزاج الرجل وهو اضطراب للدولة ذاتها، لتصبح تونس في حكم اضطراب شخصية البارانويا.

أما المقاطعة السياسية التي انتهجتها النخب الحزبية، فكانت بمثابة فسح المجال للسلطة وشرعيتها، بترك المساحات السياسية فارغة لنظامه السياسي الجديد. فرغم ضعفها إلا أنها وبفضل هذا الخيار الاستراتيجي أصبحت مثبتة لامحالة.

هـذا الخيـار الذي راهن على خلق مسار ثالث لم يستجـب للأسباب الحقيقية التي أعطت لقرارات الرئيس دفعا جماهيريا في بدايته. أي أنّ الأخيرة لم تخاطب الدوافع السياسية لهذه الفئة من الشعب، بـل استنزفـت كل جهودها في طريق يقسم الشعب إلى نصفين. لـم تحسن قراءة المرحلة استراتيجيا، وراهنـت على الضغط الدولي، بدلا من تقويض التغيير القسري من الداخل عبر الاعتماد على تجميع الجماهير على تمشّي جديد أو تعديل المسار الشرعي من داخل المسار نفسه.

تداعيـات الديمقراطيـة كان لهـا السيـاق الداخلي. وهو الخروج مـن الاستثناء إلـى الشرعية عبر منطقهـا السياسـي الفارق لهذه السنة وهو تطهير البلاد. أمـا السياق الدولي، فتجسّد في ملف هجرة «أفارقـة جنـوب الصحراء» بتونس، كمحـرك تفسيري ثان لتداعيات الديمقراطيـة في الخارج، ولتلعب السلطة عبر هذا الملف سياسة فك العزلة الدولية مع الخارج.

أخذ الملف ثلاث وجهات وثلاث مراحل. ثلاث وجهات هي المتغيرات الثابتة: أولا الملف الأوروبي للهجـرة السرية، وثانيا برامج صندوق النقـد الدولي، وثالثا مقومات الديمقراطية المشروطة لمواصلة الدعـم الاقتصـادي لتونس. أما المراحـل الثلاث التي مرت بها السلطة التونسيـة فتتمثّل في: مراوغة تصريحـات الرئيـس التي سببت أزمة مع الدول الافريقية، والمناورة لإسقاط عصا الديمقراطية مقابل تسوية ملف الهجرة السرية من تونس. وثالثا المقايضة بصفقة «الدعم المالي والكف عن الديمقراطية مقابل البحر».

حوّلـت السلطـة أزمـة تصريحاتها بتبني نظريـة الاستبـدال الديمغرافي للشعـب التونسي بالعرق الأفريقـي، عبـر مراوغة الدفاع عن الحق في الهجـرة إلى أوروبا، لتصدير الأزمة من الداخل إلى البعد الإقليمـي، وتحويـل هـذه القضية مرة أخـرى إلى ملف ابتزاز -فـي مناورة أولى لفـك العزلة الدولية- تغـازل عبره الطمع الأوروبي. وهكـذا تتهافت عليها القيادات الأوروبية لعقد صفقة تحت عنوان مذكرة عمـل مشتـرك، ثم تعمل علـى المقايضة بإسقاط الضغط المسلط عليها جـراء العسف بالديمقراطية والحريـات، مقابـل دعم ملفها بصنـدوق النقد الدولي، وتسوية ملف أمن الحـدود البحرية. كما لوحت ضاغطة بتحويل بوصلتها إلى شركاء جدد شرقا «بريكس بلاس» في حال لم تتم تسوية الصفقة.

1 - تونس في حكم البارانويا

1-1 طريق مفتوح من ديمقراطية بها خلل إلى نظام هجين:

يحكم تونس اليوم الإنكار القسري لمسار الديمقراطية، والتحوّل من مسار شرعية الجماهير الثائرة إلى مسار شرعية الزعيم الواحد، الذي لا يجب تعطيله والتشكيك في نواياه. فهذا بالضرورة تآمر وتقويض لخلاص تونس من تعثرات الديمقراطية لعشر سنوات مرت منذ قرار الرئيس الأسبق. ما يحدث في تونس اليوم يجعلنا نراجع سؤال الثورة، ونتساؤل عن معنى أحداث 17 ديسمبر 2010، وكيف يمكن لنا فهمها عبر مسار 25 جويلية 2021.

بداية السنة 2023 هي أعتاب الانتقال من الحالة الاستثنائية -بعد تجميد البرلمان المنتخب والمنبثق من شرعية الهيئة العليا لحماية أهداف الثورة 2011 ودستور 2014 عن المجلس التأسيسي- إلى شرعية الدستور الجديد 25 جويلية 2022 النابع من قرارات رئيس الجمهورية قيس سعيد، بتأييد جماهيري. فقد اعتبر الرئيس أن البلاد عرضة لخطر داهم وفقا للفصل 80 من الدستور 2014، وهذا الخطر هو البرلمان والفساد السياسي الذي يهدد أهداف الثورة الحقيقية -حسب تصوره- لا تلك التي أفرزت نظاما سياسيا يمثّل مطامع الأحزاب بدل إرادة الشعب.

أرسى هذا الانتقال عبر أول انتخابات تشريعية تصورا بديلا للنظام السياسي القديم، وهو تصور الرئيس للبناء الجديد الذي تناقضت إجراءاته مع عنوانه تحت مسمى «البناء القاعدي» للديمقراطية القاعدية. وفق ما وصلنا من مفسري النظرية، فهو يشترط صعود الشرعية من الشارع إلى الحكم، ويمر عبر كتابة الدستور الجديد في حوار وطني داخل الأحياء - أي أصغر التقسيمات الترابية - ما يعني به الحوار الحقيقي مع الشعب الحقيقي لا الأحزاب، بدلا من الحوار الوطني الذي حاز على جائزة نوبل للسلام سنة 2015. لكن الرئيس ناقض نفسه، وتمت كتابة الدستور في غرف القصر، بل وألغى أيضا كل ما قدمته اللجنة الاستشارية في الكتابة. قدم الدستور لاحقا في استفتاء ليكون من عند الشعب، بنسبة مشاركة من أضعف النسب في تاريخ الاستفتاءات الدستورية.

المسار الجديد من الاستثناء إلى الشرعية والذي روِّج له بالجماهيرية المناصرون لقرارات 25 جويلية، دشن في أول انتخابات أشرفت عليها الهيئة العليا المستقلة للانتخابات -بعد تغيير قانونها الأساسي عبر مرسوم رئاسي والذي بمقتضاه تغير اعضاءها ورئيسها وكانت تسمية البدائل من الرئيس

الجمهورية – اول تجربة انتخابية بأقل شرعية لغرفتها الأولى في تاريخ تونس عبر انتخابات سجلت قبول بمعدل 11.3 % بين دورتين، وتم التأكيد على هذا الضعف في الإقبال بنفس النتائج في انتخابات الغرفة البرلمانية الثانية في نهاية هذه السنة. بعد أن كانت المشاركة تصل إلى حدود 52 % في 2011 ثم 67.7 % في 2014 و41.7 % في 2019، أي اننا امام شرعية دستورية تفتقر لحاضنة شعبية.

التداعيات المفسرة لهذا التراجع الكبير هو مواقف الفاعلين الأساسيين في الحياة السياسية طيلة عشر سنوات وأهم مؤثريها، وتتمثل أهم هذه المواقف موقف المقاطعة للانتخابات بل والمسار برمته من قبل أغلب الأحزاب، التي كانت تعرف تصويتا من الناخبين وتعلقت بها مسؤولية تعثر المرحلة. ولم تجد الانتخابات سواء مشاركة حزب «حركة الشعب» القومي العروبي – الذي تراجعت فيها عدد مقاعدها التي السابقة. ويعتبر أيضا الخروج من الحياد لشريك الاجتماعي «الاتحاد العام التونسي للشغل» إلى موقف استنكار للمسار السياسي، واعتبره غير شرعي ودعا الى خريطة طريق جديدة، والتخلي السلطة عن تعنتها. ومن بين أهم وأكبر تداعيات ضعف المسار امتناع أهم المنظمات الشفافية في تونس من المشاركة في مراقبة الإجراءات الانتخابية، من أبرزها منظمة «أنا يقظ» معتبرين ان المسار يفتقر لشروط استكمال الشرعية. وشابت نتائج الانتخابات أخطاء جسيمة في الإعلان عن ارقامها مما يوحي ضعف الشفافية. لكن كل هذا لم يمس من مقومات استكمال المسار. وعلقت السلطة عبر رئيس الهيئة المنصب ومن بعض مناصرين من النخب الوظيفية أن 11 % هم الناخبين الذين يمثلون التونسيين النزهاء التي لم تأتي بهم أموال السياسية الفاسدة. إلّا ان هذا الخطاب بمثابة الاعتبار ضمني ان 41.29 % الذين صوتوا للرئيس في 2019 من أصل كل سجل الناخبين 30% من نفس الأصل أتت بهم أموال سياسية إذا ما اعتبرنا حسابيا ان 11.3 % هم التونسيين النزهاء.

خيار اللااعتراف بالمسار كان بمثابة فتح طريق سريع للشرعية الرئيس. حيث أعادت النخبة السياسية الحزبية في تونس سيناريو التسعينات في إدارة الأزمة الديمقراطية.

حيث اتخذت خيارات التعامل مع عودة السلط القائمة عن الديمقراطية عبر المراهنة على تقويض المسار من خارجه، بانتهاج المقاطعة والمطالبة برسم خيار آخر. ليفتح طريق سريع نحو الشرعية الجديدة لامحالة. في حين هذا الخيار لم يستفيد من دروس الماضي و الركائز الاستراتيجية لمسارات القوة القسرية وإدارة المرحلة لإحباطها. فمن زاوية سوسيو–سياسية الخيار الذي انتهجته المعارضة لمسار الرئيس لم تحمل مقومات الاستجابة للإشكاليات المرحلة، التي تتمثل في ان مسار 25 جويلية استقبلتها احتفالات من جماهير عفوية – وان كانت هذه الجماهير مضلل بها – يبقى دائما الواقع اقوى

مـن الحقيقـة. أي أن ما تعنيـه الشرعية الجماهيرية ارتكزت عليها قـرارات تجميد البرلمان. باعتباره خطر داهم وفقا للفصل 80 دستور 2014 ولا ينتهي الى بإلغاء البرلمان نفسه، مما يعطل العمل بفصول الدستـور المنظمـة للحالة الاستثنائية. وبالتالي العودة للشعب عبر الفصل 3 من نفس الدستور، والذي تم عبر الاستفتاء 25 جويلية 2022.

ما يبين أيضا أنه لولا الغضب الجماهيري على القيادات السياسية الحزبية التي مثلت مرحلة العشر سنـوات بعـد الثورة ما استطاع الرئيس حل مجلس بلدي ناهيـك عن برلمان وطني. هذا التمكين الذي تحصـل عليـه الرئيس قيس سعيد أعـاق أي محاولة من مؤسسات الصلبة فـي التدخل. كما حدث مع المؤسسة العسكرية 2010 اصطفافها مع الشعب. الانتفاضة الجماهيرية حينها كانت محل إجماع، ولم تكن بها اختلاف وانقسام الشعب الي طرفين كما حدث في 25 جويلية 2021.

حيـث لـم تراعي النخبة الممثلـة لشرعية المسـار الديمقراطي للأحـزاب، ما انتهـى إليه الشعب التونسي من ثمار الديمقراطية الذي قدمت له. أي ديمقراطية دون النفاذ لغاياتها – العدل في التنمية بـكل أشكالـه – أي ديمقراطية بهـا خلل وفق المؤشـرات الدولية تعني للشعـب ديمقراطية فاسدة ولا حيلولـة فـي إصلاحها بعد أن تمكن النفوذ المـال السياسي من السيطرة على أدوات الديمقراطية عبر التحالفات والشعور كامل بانسداد فرص الإصلاح، وساهم هذا ايضا في تملل عدد كبير من السياسيين بعـد تطبيق الفصـل 80 وقبل إصدار امر رئاسي 117 في 22 سبتمبر 2021 لتدابير الاستثنائية التي أطلقت مرحلة التغيير القسري.

2-1 فسح المجال وترك مساحات السياسية فارغة:

كل التظاهـرات التـي قادتها مجموعة «مواطنـون ضد الانقلاب» كخيار اتحـدت تحت يافطته أهم الأحـزاب الكبـرى بقيادة «أحمد نجيب الشابـي». كانت تمثل جزء من الشعب يهاتـف ويخاطب نفسه، المظاهرات والاحتجاجات كأنها رسائل الى الخارج لا الداخل لتبين للمجتمع الدولي ان تجميد البرلمان نقطـة خـلاف لا طلب شعبي. أي هي تحركات لم تتفاعل او لـم تستجيب مع الأسباب التي تحرك لها النصـف الاخـر. تلك الفئة كبرى مـن الشعب لم تعد تعتقد بالديمقراطية التـي قدمت لها، مع الإشارة أيضـا انهـا لم تتخلى على شعـارات الثورة التي ضمنهـا الرئيس في خطاباته، ليتمهـا مع سيكولوجية الجماهير الغاضبة لازالت تعتقد بتضحيات الثورة.

لا سيمـا أن الخطابـات ومرافعات الدفـاع عن الديمقراطيـة التي قدمتها قيـادات «مواطنين ضد الانقـلاب» لا تلامس سوى النخب او فئة من الطبقـة الوسطى، التي تآكلت حجما ونوعا. فلم تعد هذه الطبقـة هـي الأوسع مجتمعيـا. كما أنها أكثر فئة تخشـى على مكاسبها الاجتماعيـة والاقتصادية من السلطة القائمة. في حين أن الدفاع عن الديمقراطية المعطوبة أقرب الى شعارات وأوهام انتخابية عند الطـرف الآخـر من الجماهير – تمثل الفئة دون الطبقة الوسطى – والتي تعتبر أغلب مناصري قرارات الرئيس، توسع حجمها وعددها في العشر سنوات الأخيرة على حساب الطبقة الوسطى وهي فئة ليس لها مكاسب تخسرها.

في حين ان ما بينته لنا نتائج سبر الآراء في أيام الدعوة للاستفتاء ودعوات المقاطعة تقارب النسب بيـن مـن عبـروا عن المقاطعة ومن صوتوا بنعـم. فحسب معهد «سيغما كونساي» مـن صوتوا بنعم في الاستفتـاء يقدر نسبتهـم من أصل الجسم الانتخابي 22.5 %. ومن عبـروا عن مقاطعتهم للانتخابات مـع مـن صوت ضد 23 %. ومنه فقد كانت خيـرات النخب الحزبية طريق مفتوح للرئيس قيس سعيد. كمـا يمكن ان يكون الخيـار مغاير تماما لو انخرط الفاعلين السياسيين بحملات ضد الدستور. خاصة وتعتبر تلك الأيام الحاسمة فهي اما القطع مع مرحلة الاستثناء نحو تصور الرئيس أو استرجاع المسار مع الحوار.

والجديـر بالذكـر في هـذا السياق ان المعادلـة السياسية تبين لنا ما انتهجتـه النخب الحزبية في تونـس كانـت لا تستجيب لسؤالات المرحلة. أولا عند توجهها للجماهيـر، لا يمكن تغيير مسار يشرّعه عدد كبير في الشوارع وصاحب المنصب الأعلى في هرم السلطة –مع عدم الانتباه لكل مؤشرات حياد القـوة الصلبـة– بخيار لا يمثل البديل الذي يجتمع عليـه الشعب التونسي. فالتغيير كان يتطلب تقويض نقطة ارتكاز مسار الرئيس وهي اللعب على تناقضات المرحلة. ولم تنتهج النخبة في معالجة شعور الغل الذي انتاب فئة كبرى من التونسيين، باستراتيجية طويلة المدى. تنطلق بالاعتراف بمأخذها ومخاطبة الجماهيـر في مخاوفهم، بل قامت بتغذية هذا التناقض عبر جعل السياسيين المكروهين أنفسهم رواد خيارها.

وثانيـا لـم تستجب لشـروط النواميس السياسية عنـد توجهها للخيـارات الاستراتيجية في تغيير مسـارات القوة القسرية. التي يمكـن استخلاصها من التجارب في العالم، فمثال انقلاب العسكري في تركيـا علـى «نجم الديـن اربكان» لم يثني «رجب الطيـب أردوغان» من الانخراط فـي شرعية المنقلب بحزب جديد في انتخابات تحت مسار لاشرعية الديمقراطية له.

حيـث تخبطـت النخب في هذه الجبهة وتلك، بين تبرير أنصـار قيس سعيد بإيجاد تفاسير للضعف الفظيع لمسار الرئيس، وتراجع التأييد الشعبي له أو بالأحرى ظهور ان ما كان يتلقاه من تأييد لم يكن من المناصريـن «للبنـاء القاعدي» او حتى لشخصه انما هو غضب جماهيري على النخب الحزبية. فضلت أي مسـار الا البقـاء على نفس الحال. وبين تخبط جبهة «المواطنين ضد الانقلاب» وقوى المرادفة في استنـزاف الجماهيـر التي استبطنت مرحلة النضال بلا نتائج في عهد نظام زين العابدين بن علي. فلا الأول استوعـب الدرس ان هذا الخيار الاستبدادي بمثابة زقاق لا طريق فيه سوى النهاية السقوط في مزبلـة التاريخ حسـب تعابير الذي اعتاد على ترديدهـا. ولا الثاني استوعب درس التسعينات وأهمية القـراءة التي تعتمد على الواقع بـدلا من الأصل في الأمور، أي واقع سوسيولوجيا الجماهير السياسية التي تمثل نقطة ارتكاز أي تغيير او تعديل مسار، لا المراهنة بالمجتمع الدولي على حساب سيكولوجية الشعوب والجماهير الغاضبة التي أفرزت ثورة عجزت نضالات 20 سنة في عهد بن على من تحقيقها.

3-1 التغيير القسري:

1.3.1 - استراتيجية التغيير والاستبدال الزوراني:

إن كان السياق الكلّي الذي حكم تونس في 2023 هو الخروج من الاستثناء الى الشرعية –الشرعية التي رفضها أغلب النخب التونسية عبر الشخصيات المعنوية التي تمثلها والشخصيات الوطنية البارزة– فـإن المنطـق السياسي الفارق للأحداث فـي السنة الأخيرة هو سياسة «الرهـاب من الفشل» للسلطة القائمـة. ولئـن كانت قد تخطت مرحلة الاستثناء، فإن المؤشـرات السريعة لفقدان الزخم الجماهيري والخيبـات التـي أتت بعدها، حيث لاقت دعوة الرئيس للشعب بالخروج لتطهير البلاد دون أي استجابة، والنتائـج الأدنى فـي تاريخ الانتخابات بتونـس لغرفتيها التشريعية. كذلك الأزمـات الاقتصادية للمواد الأساسية المهددة للاستقرار الاجتماعي، خلق ارتياب والشك المستمر، وحساسية مفرطة بالإهانة من أي تصريحـات موجهـة للرأي العام تشكك او تنسب رواية السلطة ولعـل مرسوم 54 المشؤوم الذي تم تفعيلـه بعـد التعديل نهاية 2022 ليتم وينزل سخطـه طيلة سنة 2023 دليلا واضح. واثار أيضا غريزة الحكـم بالإحساس العنيد بالحق ومرجعية الـذات الي حد تسبب في الاعتقاد بالمؤامرات اللاعقلانية الواهمـة والمتعلقة بالتهديدات المحتملة لفشـل. التصور الذي آمنت به السلطة ذاك «البناء القاعدي» والبحـث الحثيـث عن أي ادلة او حتى مقترحـات قد تثبت مخاوفهم لتهدئ من وطئه الاضطراب ليكون

بمثابة المخدر-افيون الحكم- والكل يريد الإطاحة بي طمعا في الحكم. حتى وان كان محض خطاب حاشية السلطة أو حتى مناشير فايسبوكية.

هذا التشخيص هو ترجمة لجملة الإجراءات التي اتخذتها السلطة في تطبيق لخطاب الرئيس بالدعوة للتطهير الشامل لكن هذه المرة لم تكن للجماهير، سيحمل وزرها الجهاز التنفيذي. صورة لتفكيك وإعادة البناء لجينوم الدولة لكن بشكل عنيف. أي قلب الموازين. استراتيجية لم تنتهجها الثورة وان كانت أهم صفاتها ولكن انتهجتها الشرعية الجديدة.

2.3.1 - إدارة بين الولاءات والمولات:

انطلقت هذه الاستراتيجية التي يحكمها القلق الشديد والمخاوف بصورة اوضح وبشكل مباشر بعد اعلان عن نتائج الانتخابات. بصورة توحي انها على شاكلة اجندة منتظمة. لامست قطاعات ومجالات بشكل تسلسلي. حيث استبدلت الإدارة مفاصلها من أفراد تكنوقراط ببراجماتية محض، عينها الرئيس في القصر او بعد قرارات 25 جويلية الى صنفين من البدائل.

صنف ابدا موالاته للمسار وأوامرها، حتى وإن تناقضت الأوامر مع مبادئ وقواعد الحوكمة الإدارية -التي بدأت تعتاد عليها مع الثورة- فلا استقلالية للإجراءات -فقد اخترقها المال الفاسد- ولا قواعد لتمشي التراتبي لتنفيذ القرارات التي تبين سلامة التنفيذ. فقد أصبحت قواعد الحوكمة وسيلة تعطيل الملفات لصالح فاعلين سياسيين واقتصاديين بعينهم. للحوكمة الجبرية السرعة التي لطالما انتظرها الشعب.

وصنف الثاني من استبدال بأفراد موالية سياسيا للرئيس، ولعلها صورة تفسيرية لهذا الصنف، ومثالا التسميات الجديدة التي شملت منصب رئاسة الحكومة من «بودن» سليلة إطارات الدولة الى «الحشّاني» الصديق المقرب، ومنصب وزير الداخلية الذي أحيل من «شرف الدين» ابن الدولة إلى كمال الفقي رفيق الرئيس، سبق ان وضعه على ولاية تونس. وما يبينه ايضا من شملهم هذا الصنف من تسميات في المناصب السياسية ولّات ومعتمدين.

إدارة بين الموالاة والولاءات. تم تبرير هذا الاستبدال بأنه سبق لرئيس من تنبيه الجميع عبر تصريحاته عديدة، سواء أصدرها في أوامر او بثها في فيديوهات نشرها على صفحته بمواقع التواصل الاجتماعي المطالبة بتنزيل إرادة الشعب التي اختزلت في قرارات الرئيس، وإرساء ما طالبه منهم من مشاريع.

3.3.1 - الصلح الجزائي الادماج الطوعي او التطوع الجبري:

إن كانت هذه التعينات شابهتها تعينات قديمة في السنة المنقضية فالعنوان الجديد للتغييرات الكبرى هـو الـذي طال الفاعليـن الأساسيين في عالم الاقتصـاد والسياسة. وسقوط أكبـر ايقونات الاقتصاد طالت ايديها سياسيات الدولة لخدمة مصالحها. اعتقال كمال اللطيف الشخصية التي وصفت بحكومة الظـل، والـذي استعصى على الحكومات السابقة من اعتقاله وما حاوطته من هامة اسطورية وما يمكن ان يحـدث مـن تداعيات وطنيـة ودولية في حال المساس به. في 12 فيفري تـم اعتقال الرجل بصورة معاكـس لمـا روج دائما. حيث ساد الإجراءات سكينة وصوت مخمـود بعد تطويق الاعلام بقوانين تمنع تنـاول فحو القضايا الجارية خـارج العناوين الرسمية. ليكون هذا الاعتقـال بمثابة استراتيجيا نفسية للتسليـم وشـل أي تحرك معاكـس. لتليه الكثير من الأسماء الفاعلة الأخـرى كأحد أكبر رجال الاعمال فـي تونـس وصهر الرئيس السابق «بن علي» وهو ما يعتبره الكثير من رموز الريع الاقتصادي في تونس، بتهمة الاستحواذ على أملاك مصادرة. وطالت الاعتقالات أسماء عديدة اخرى لكبار رجال الاعمال امن أبرزهـا عبد الرحمان الزواري ونجيب بـن إسماعيل وماهر بن شعبان والنائب السابق والرجل الاعمال الناجح محمد فريخة –الذي شاركه الرئيس الجمهورية يوم اطلاقه لقمر صناعي تونسي الصنع– بتهمة غسيل أموال. وطالت الحملة العديد من الإطارات البنكية منهم مدير عام سابق لأكبر بنك حكومي و12 اخريـن بتهمة تمتيع رجال اعمال بقروض بلا ضمانات. والقائمة لم تنتهي، حتى اعتادت مسامع الناس على اعتقالات في حق رجال اعمال ولم يعد محل تتبع ولا انبهار.

سبقـت هذه الاجنـدة دعوة رئيس الجمهورية لرجـال الاعمال بالتقدم الطوعي فـي برنامج الصلح الجزائي لمن اعتبرهم بالمتورطين في الفساد او اختلاس المال العام، لصالح خدمت مشاريع بالمناطق الفقيـرة. ليكـون الفرق بين سنة 2022 والسنة 2023 هو خـوف السلطة من نهاية الولاية التي حدّدت للجنـة الصلح الجزائي دون تحقيـق وجمع الأموال التي عهدت بها، لتمويل الشركات الاهلية، وهي اهم الوعـود الانتخابية للمرشـح الرئاسة حينها قيس سعيد. لذا تحول الأخير استراتيجيا من دعوة طوعية للصلح الجزائي الى التطويع الجبري للرجال اعمال عبر تعديل مرسوم اللجنة المحدثة وتحويل الملف الى عصا القضاء. وتقدر التعويضات انها ستضخ 5 مليار دولار.

اعتادت السلطة هذا الأسلوب «السلطوي الوثوقي» عبر اصدار دعوات رئاسية وتنبيه ان ما يصرح بـه هـو ما يريده الشعـب وفي حال عدم التعاون تلحقهـا إجراءات قسرية. يعتبـر البعض من الجمهور

السياســي ان السلطــة تعمل على تفكيك مقومــات الفساد، الذي نادت به اغلــب المكونات في المسار الديمقراطــي سابقا. لكنها فشلت فــي تحقيقه، ويجب ان تعتبر هذه الاجراءات مكاسب حقيقة. كذلك تدعم صورة الرجل النزيه المخلص لوعوده. في حين هذه الإجراءات لم تكن نابعة عن قوة المؤسسات الضامنة لاستدامة مكافحة الفساد. انما هي إجراءات رهينة الرجل المخلّص. إرساء مثل هذه الأسلوب من الحوكمة يأسس الي منظومة سياسية جاهزة للتسلط الاستبدادي –فلا جائر اليوم من جور السلطة– ولا شرعيــة دستوريــة مؤسسيــة تتـّبعهــا الإدارة في شكل حوكمــة سياسية تحقــق إرادة آلية ووظيفية لمكافحة فساد المستدامة مستقلة عن السلطة السياسية. حتى وان كان الفساد من الرئيس نفسه.

اشتغــل المســار الديمقراطي السابق لمســار الرئيس في فترة عشر سنوات تحــت هذه الغاية لكنه هــو نفســه مكن ايقونات الفساد المالي من التسلل لهــذا المسار ويتحالف مع مكوناته الحزبية ويقوض الديمقراطيــة ويصيبهــا في عمق غايتها التنمويــة. أي انها ارست ديمقراطية شــكلا بلا مضمون. في حيــن حققت السلطوية تفكيك «الكرتــلات الاقتصادية» ويسجل لرصيده شرعية جديدة –دون مقومات مؤسساتية –»شرعية الإنجاز».

4.3.1 - الكل يتأمر على امن الدولة:

الإدارة السياسيــة للسلطــة اتخذت في مكافحة الفساد الخيــارات القصوة وهو « البتر « في ظاهره علاج والتعافي، لكن في باطنه يبقي على الورم، بل قد تغذيه المظالم الممكنة لهذا الخيار. لتشابه هذه الإرادة مــا سلكته السلطة مــن قرارات المعبئة بالارتياب المتكرر والمتحمســ لذات نحو ضبط الحياة السياسية عبر هجمات معاكسة لكل تحرك سياسي في الساحة، بخيارات قصوة تبينه إجراءات محملة بذهان الكبرياء.

الســواد الأعظــم لهــذه الاجراءات هذه السنة هــي عاصفة الاعتقالات، والنصيــب الأكبر كان تحت عنــوان «التآمــر على امن الدولة» بامتياز. لتطال أكثر مــن أربعين ناشط سياسي وصحفي، أهم الذرائع كانــت بأدلــة عقد وفاق (أي اجتماعات) والتواصل مع سفــارات اجنبية متصلة بنفس فحو الاجتماعات بغايــة تهديــد السلم الاجتماعــي او احداث البلبلة. طالــت القيادات التي عارضــت الرئيس ومساره او جيشــت وحشدت الجماهير لنفس الغرض. وتعتبــر اهم هذه الاعتقالات التي استهدفت من كان لديهم القــدرة على التحشيد الجماهير. اهم هذه الأسمــاء جوهر بن مبارك قيادي «مواطنون ضد الانقلاب»

هيئـة الحراك المناهض لمسـار الرئيس. وتليه أسماء كل من لديهم القدرة على خلق مبادرات سياسية مغايـرة للمسـار الجديد من أمثال عصام الشابي، غازي الشواشي، شيماء بن عيسى، خيام التركي أبرز قيـادات الديمقراطيين. وقائمـة تطول كل من كان لديه مؤشرات عاليا كمرشح للرئاسة في الانتخابات القادمة مثل عبير موسي ولطفي لمرياحي مؤخرا. واعتقالات بالجملة لقيادات الحزب الإسلامي حركة النهضة. واعتبر العديد ان اعتقال الذي خلف بعده جمود وانحباس في كل اشكال الحركات الاحتجاجية اعتقال زعيم التاريخي «راشد الغنوشي».

الخلـط الواضـح في ملف الاعتقـالات بين النشاط الـذي يعمل على تشكيـل إرادة مغايرة للمسار الرئيـس، والتفسير التأمري الغير مثبت قضائيـا. وإدراك الاحداث بميل واسع للعدائية اتجاه أي نفس معارض، هي حالة من الحساسية المفرطة للسلطة وضغينة العالية لأي خيار دونه.

5.3.1 - إعلام لا يعبر عن الشرعية إعلام مأجور:

لقـد طال انزعاج الرئيس وإسـاءة التفسير السلوكيات المحايدة للصحافـة، بأن الوقوف على نفس المسافـة مـن الجميع هو تحامل علـى الإرادة الشرعية. وعدائية في باطنهـا وان كانت ودية في انتقاء عبراتها. واعتبر تطهير البلاد يشمل هذا القطاع. خاصة بعد انخراط العديد من المؤسسات الاعلامية في خط تحريري يمثل طيف سياسي بعنه او يميل الى خلق راي عام يجانب التصور السياسي للسلطة، فيعتبـر مأجـور بضرورة وغير وطني. ليعطي تصوره العام للسياسـة الإعلامية، انه غير مسموح لها ان تمثـل رأي مجموعـة مـن التونسيين بل يجب ان تكـون اعلام جمهوري. ليكون تنزيـل مشروع المرسوم 54 المنضـم للجرائـم المتصلة بأنظمة المعلومات والاتصال بعـد تعديله بما يضمن ضبط التصريحات الإعلامية. حيث تتيح للسلطة القدرة على منعها من الخوض في مواضيع السياسية يمكن ان تشكل راي عام لا يتفق مع الشرعية او يشكك في نواياها.

ليتحول الرئيس بنفسه الى المؤسسات الإعلامية الحكومية من إذاعة وتلفزة ووكالات انباء وصحف ويعبـر فيهـا صراحتا ان هـذه المؤسسات هي ملك الدولة ويجب ان تعبر عـن شرعيتها لا الحياد لها. ويتخـذ قـرارات بتغير مدير عام وكالة تونس افريقيا للأنباء. وموجة اعتقالات لصحفيين او اخضاعهم امـام التحقيـق بتهم إجرامية من أمثال «إلياس الغربي، هيثم المكـي، زياد الهاني، برهان بسيس، سنية الدهماني والقائمة تطول. لتدعو بعدها نقابة الصحفيين لسلسة من الوقفات الاحتجاجية ضد مرسوم

54 ووصفتـه بالمشـؤوم. وهددت بتوسيع الاحتجاجات لما اعتبرته مضايقـات الأمنية وانتكاسة لحرية التعبيـر فـي تونس. مصرحيـن في ندواتهم الإعلاميـة ان تدخل رئيس الجمهورية فـي الاعلام سابقة خطيـرة يجـب ان تتبعهـا يوم غضـب وطني يشارك فيـه كل الصحفييـن. أثر هذا بوضـوح في تراجع البلاتوهات السياسية وتراجع اراداتها المالية مع تخوف المستشهرين من التعامل مع هذه المؤسسات. فأحكمت الدولة من فرض ضبطها على الاعلام.

مـن الجديـر بالذكر في هـذا السياق ان سياسة التبديـلات والاعتقالات والاقالـة بالجملة تقودها مخـاوف وعـدم ثقة مفرطة، سيطرة على طبيعة القرارات التي أملت على السلطة الرغبة في السيطرة علـى جميع جوانب، ليـس الجانب الوظيفي للسلطة فحسب بل جميع جوانب الحياة السياسية بأكملها. الخوف من مؤشرات فشل أنتج قيادة مذعورة تبحث عن ضمان البقاء في السلطة. تبين أيضا الشغورات بأعـداد ضخمـة لعدت مناصب سياسية فـي الدولة عن سرعة التخلص من اشخاص، أكثر من وجود بدائل أجدى بها. أي انها سمات لاستراتيجية التسرع بدافع الخوف من إطارات قد لا تحمل مولات او مشكـوك فـي ولاءها. ما أنتج تراجع مقصود لدور المؤسسـات في العملية السياسية، والدستورية وهو بالضرورة تراجع في الديمقراطية عبر التقليل من السلط اللا محورية لصالح سلطة الرئيس محور كل شيء.

هـذا التعطـل في الدولة كان بمثابة اضطرابات وعدم استقرار رغم الخروج من الاستثناء، وكانت له تداعيـات في خدمات الدولة ساهمت في تدهـور التنمية، وهي ترجمة لحساسية مفرطة من الهزيمة. الاعتقـالات المتوهجـة بالضغينة وتشويـه أي محاولة لخلق إرادة تعارض مسـار 25 جويلية، هو ذهان الكبرياء المتحمس الى تجربة الذات، الافراط في تفرد الذاتي كمرجعية مستمرة للجميع. دون ذلك هو تفسيـر للتآمـر على الرئيس طمعا في منصبه لا غير. ولا يحتاج للإثبات قضائيا، هي هجمات تتقصده راسـا لأن الجميـع خونة. مما يبرر شرعيا عند الرئيس الهجوم المضاد لمن لا ثقة فيهم. انها الصفات السبع للاضطراب الزوراني او البارانويا.

عندمـا تختـزل الدولة في شخص الزعيم بدلا من مؤسسـات وانصهار المؤسسـات والأجهزة في شخصيـة الفـرد الواحد بالتالي يصبح اضطرابـات وميجاز الرجل هو اضطـراب الدولة ذاتها لتصبح تونس في حكم اضطراب شخصية البارانويا.

2 - تصدير الازمات وفك العزلة عبر مقايضة الديمقراطية بملف الهجرة:

1.2- تداعيات الديمقراطية في الداخل على الخارج:

لم تنتهي التحديات للسلطة التونسية المغامرة في الداخل وحسب. بل في كل مرة تم التطرق فيها من الخارج عن مخاوف لانهيار الديمقراطية، رد الرئيس دائما في تصريحاته انها تدخل في الشأن الداخلي الـلا مسمـوح بها. حتـى وان كانت هذه المخـاوف الخارجية تصدر عن الدول التي تتـكل عليها البلاد فـي الاقتراض من اموالهم وترتكـز عليها السياسة الاقتصادية للبلاد. مخـاوف متعلقة أساسا بمؤشر «الاستقـرار المستـدام» حيـث تعتبر القوى الخارجيـة الديمقراطية اهم شروطهـا الصحية لاسترجاع أموالهـم. وفـي حال التدهـور، يصبح مؤشـر عكسي على عدم القـدرة التعافي الاقتصـادي والتنموي المستـدام لهذه البلدان. فمصلحتهـم الوحيدة قدرة المقترض على تسديد الديون. فالجهات المقرضة تضع شروط السلامة التنموية تعتمد على مؤشر الديمقراطية. لما تعنيه هذه المؤشرات من نضج في التصرف الشامل. وتُتابعها عبر مؤسسات تعمل على قياس هذه القدرة، وعلى هذا تصنف عبرها البلاد ان كانت مؤهلة للاقتراض من عدمه. ويتم التنصيص على هذه المؤشرات كشرط في عقود الاقتراض كضمانـات متبادلـة بين الطرفين. في حال فقدان هذه الضمانات ومـن بينها الديمقراطية تعبر الدول المقرضة عبر الصناديق عن مخاوفها النابع عن مخاوف اتجاه التصرف السليم في أموالهم لا غير. أي مؤشر الديمقراطية هو مقياس لاسترداد امواهم لا شكل من اشكال حق تقرير المصير في الداخل.

وعبـر هـذه المعادلة تعيشـ تونس واقعا جيو-سيسي جديد، قد تحتم علـى البلاد ازمة مالية بدون بديـل. بـل هو تحرك داخل منظومة دولية الى البحث عن خيارات اخرى لا يملي اولا يحترم الضمانات المنصوص عليها. وفي هذا الإطار تتنزل ملف تونس دولي لسنة 2023.

ملـف المهاجرين «افارقة جنـوب الصحراء» يعتبر المحرك التفسيري الثاني كحدث فارق للتحولات السياسيـة من تداعيات الديمقراطية في الداخل علـى الخارج. وهبوب مكرهات الخارج على الداخل. وهـو أيضـا عنوان 2023 لتونس في محيطها الدولي وصورة أخرى يمكن ان تتيح لنا تشخيص النموذج الجديد للحكم.

هنا اعتبرت العديد من المراكز الدراسات البحثية الدولية غموض الكبير للسياسة الخارجة للبلاد التونسية. ما يقلل من قدرت الإجراءات الاستباقية ذات الطابع الحاسم مع ملف تونس، لصالح إجراءات

أخـرى، إجـراءات تأطيريـه قائمة على المتابعـة من جهة والتقييديـة من جهة أخـرى، وهنا المقصود بتصنيـف تونـس ضمن الدول لا مسمـوح لها بالاقتراض من المؤسسات الدوليـة، التي تمثل قروض لا تمس من سيادة الـدول المقترضة مقارنة بالقروض التي تمنحها دولا بصفة مباشرة. فالصنف الأخير مـن القروض يمكن ان تدرج بها شروط سياسية تأخذ شكل من اشكال الابتزاز المقنن دوليا، في شكل اتفاقيـات سياسيـة مرافقـة لعقد الاقتراض كملحق مستقـل شكلا ومشرط ضمنيـا. أي السقوط في الابتـزاز المتبـادل، مما قد يصنف تونس سياسيا ودوليا في قائمة الدول القابلة للاستغلال، وهو فعليا ما وصفه الكثير عن إدارة ملف المهاجرين الافارقة بتونس.

2.2 - الدعم المالي والكف عن الديمقراطية مقابل البحر:

تعتمد الدولة التونسية في إدارة الملف الهجرة السرية من ارضيها الى أوروبا على تناقضات السياق الدولـي والنفـاق الأوروبي خاصة مع صعود اليمين المتطرف في أوروبـا. تناقضات بين ما يعلنونه من مبـادئ دوليـة وإنسانيـة وما يرمون إليه مـن غايات ومطامـع اقتصادية وسياسية. وهـم شركاء تونس التقليديـين كمـا وصفهم الرئيس قيـس سعيد. أي بين القيود الديمقراطيـة للشراكة الدولية مع أوروبا وبيـن مـا يسعون للحصول عليه من خدمات سياسية. ليلعب ملف الهجـرة التمرين الجيوسياسي الأول لسلطـة التونسي الغامضة الى حد الان في اعين السياسات الدبلوماسية الغربية. وليأخذ الملف ثلاث مراحـل وثـلاث وجهات فتشكل المعادلـة اربـاكا أوروبيا خاصـة بعد إحالة الولايـات المتحدة الضامن لقروض التونسي ملف هذا البلد للاتحاد الأوروبي.

ثـلاث المتغيـرات الثابتة وهي ملف الأوروبي للهجرة السريـة وبرامج الصندوق النقد الدولي وثالثا مقومات الديمقراطية المشروطة لمواصلة الدعم الاقتصادي. وثلاث مراحل مرت بها السلطة التونسية من المراوغة الى المناورة فالمقايضة.

انطلـق هـذا التمرين بتصريحـات الرئاسية المتسرعة بوجـود مؤامرة التغيـر الديمغرافي الكبير الـذي يهـدد البلاد عبر تعبئة البلاد بأفارقة جنوب الصحـراء، خطاب مشحون بعقلية المؤامرة وصورة الضحية. ما خلق ازمة ديبلوماسية كبرى بين تونس ودول افريقيا جنوب الصحراء الكبرى. مما اضطر بالخارجيـة التونسيـة والرئاسـة الى اعداد حملة تصحيـح وجهة نظر تصريحـات الرئيس، وذلك عبر الاستعانـة برئيـس غينيا بيساو «عمر سيسوكو امبالو» المخضرم في لقـاء ظهر فيه الرئيس كأنه يبرر

ويستجدي المساعدة. ما اعتبره الدبلوماسيين القدامة بأنها سابقة ديبلوماسية مهينة لتونس. لكن هذا الخطاب استحسنته واستمالة اليمين المتطرف في أوروبا الذي يتبنى نفس النظرية «الاستبدال الكبير». لتهيئ لقيس سعيد تصدير الازمة، من ملف داخلي او تونسي افريقي الى ملف إقليمي مع الاتحاد الأوروبي. تصدر فيه تونس نفسها محور معالجته كمراوغة فاجئ بها الفاعليين وغيرت من الساحة السياسات الدولية لتونس. ليتسارع اليها اول الوافدين الطامعين في قيادة السفقة الحكومة الايطالية برئاسة «جورجيا ميلوني»، بثلاث زيارات من الحجم الثقيل رفقها فيها نظيرها الهولندي «مارك ورته» ورئيسة المفوضية الأوروبية «أورسولا فون دير لاين». ينطلق بعدها مناورة الرئيس قيس سعيد، بإعداد الى مذكرة عمل مشترك مع دول أوروبية تهافتت اليها فرنسا وألمانيا وأخيرا بريطانيا ليتحصل من خلالها الرئيس على اعتراف دولي بشرعية مساره، اعتراف يأخذ منحى الشرعية الدولية ويسقط به الشروط الديمقراطية. بل أوسع من ذلك صفقة «الدعم المالي والكف عن الديمقراطية مقابل البحر « فتتحول الى مقايضة يشترط فيها الرئيس تعديل ملف تونس بصندوق النقد الدولي، زائد الدعم المالي والأمني من أوروبا وبريطانيا والحفاظ على التمويل الأمريكي.

تسجل من خلالها السلطة التونسية نقطة، تأكد فيه النفاق الأوروبي وتعافي الاقتصادي، مع تسديد تونس لكل دفعة ديونها السنوية. فيلغي المخاوف الحقيقة للغرب اتجاه أموالهم. تمكن الرئيس قيس سعيد الى هذا التموضع الجيوسياسي أيضا عبر التلويح بتحويل بوصلة تونس من الشريك التقليدي الى الشريك الشرقي عبر منظومة «البريكس بلاس» التي لازالت قائمة مالم تتم الصفقة كاملة مع أوروبا . وبين إصراره الكبير عبر رفض الهبة الأوروبية خارج إطار الصفقة الكبرى. عزز هذا الإصرار الخصومة التي ابدتها فرنسا لتحركات الايطالية ولسياسة الخارجية تونسية، خاصة بعد الاجراءات التي اتخذها في الداخل بإزاحة النخب الفرنكوفونية من القصر بعد ان تعافي من وعكته الصحية وما راج حينها من تعرضه لمحاولة اغتيال.

- **متلازمة الديمقراطية والتنمية حتميّة فشل المسار الراهن:**

احكام سيطرة السلطة القائمة في تونس على السياسيات في الداخل والخارج عبر اللعب على التناقضات المرحلة -تناقضات بين الفاعلين والمتطلبات الغائية- سواء في الداخل حيث كانت المفارقات السياسية بين النخب الحزبية المنادين بالديمقراطية، ونتائج حكمها في العشر سنوات استفحل فيها الفساد، فساد يحتمي بالديمقراطية نفسها. او في المحيط الدولي الذي عزز شرعية السلطة بالاعتراف دولي للمسار الجديد. ما يعني ان تونس انهت مرحلة المسار الديمقراطي إلى حقبة جديدة وصفت عبر مؤشرات تراجع الديمقراطية بالنظام الهجين. أي نهاية الحقبة الاستثناء التونسي كديمقراطية الوحيدة في المنطقة لتلتحق بمصير باقي الشعوب المنتفضة الثائرة.

لكن لا يختلف أحد في ان الشعب التونسية الثائر كان بلا قيادة ولا أيديولوجيا. وكان طلبه الشعبي بالديمقراطية -الديمقراطية كوسيلة لكن لعنوان غائي أكبر وهو تحقيق العدالة التنموية- أهم شعارات الثورة «شغل حرية كرامة وطنية». أي جينياً للشعب رغبة في تقرير مصيره وتحقيق المواطنة، كترجمة سياسية للكرامة الوطنية. قدم من أجلها تضحيات جسام من شهداء وجرحى. ولا يمكن نزع هذه الرغبة فهي مسجلة في حمضها النووي تاريخها 17 ديسمبر، رسخت في الذاكرة الجماعية للشعب التونسي. مرّرت بين الأجيال، واستقرت في الوعي الجمعي، وسيعيد توهجها في كل فرصة، عبر الحوار والتفاعل الاجتماعي. وهو ما يفسر أيضا تبني قيس سعيد للثورة بمعناها الشعبي.

العدالة الاجتماعية التي انتكست النخب الحزبية في تحقيقها. أو بوادر ذلك -طيلة 10 سنوات- يفسر لنا تاريخ 25 جويلية ان النخبة السياسية لم تراعي شروط إرساء اهداف الثورة المكيّفة مع تحديات التنموية للمسار الديمقراطي، وانكبت في المناوشات السياسية. فالديمقراطية كانت تمرين صعب على فئة من الشعب، لم تستطيع تحمل مشاق ارسائه بالشاكلة مفرغة من تلازمها التنموي. وساندت الرئيس غضبا وانتقاما من النخبة الحزبية. وما أفشل هذا الغرس -غرس الديمقراطية في جسم الدولة والشعب- هو سماح النخب الحزبية باختراق فيروس الفساد السياسي واحتكامه على آليات تقرير المصير، لصالح فئة صغيرة (فئة رجال المال والاعمال) وتهميش مطالب الشعب الثائر.

وبهذا يمكننا القول إن أي تعطيل آخر في تحقيق هذه العدالة، سيجعل من الشرعية الجديدة أمام مواجهة مباشرة مع الجماهير الثائرة المتشبعة بالسياسية هذه المرة، عبر مراكمة التجارب.

ونقصد هنا الوقائع والاحداث التي نرصدها اليوم -نموذج الحكم الراهن في تونس- نموذج هجين

بين انتخابات حرة غير موجهة لغرفتيها التشريعية وغياب صلاحيات محورية -صيغة استشارية- لهذه الغـرف. مـا يعنـي لا وجود لديمقراطية صاعدة مـن القاعدة الى المركز بشـكل تقريري يرسي عدالة تنموية. وبهذه اعتبارات هذه الأخيرة، لا يمكن تحقيق تنمية للمجتمع دون حرية ولا يمكن تحقيق العيش الكريـم وديمقراطية بـدون الارتكاز على التنميـة الاقتصادية. وعليه المسار الجديـد سيصطدم بهذه المتلازمـة «متلازمـة الديمقراطية والتنمية»، والذي لم تشتغل عليـه أيضا النخب الحزبية التي قدمت لها ثورة على طبق.

لذلـك يمكننـا القول لم ينته المسـار الثائر في تونس ولكن انتهت حقبـة الاستثناء التونسي لتلتحق بمصيـر مشابـه لباقي الشعوب العربية، والتـي بدورها عبرت عن وعي جماهيري فـي الربيع العربي، وستراكم الوقائع والاحداث، لتسترجع إرادتها وفق متطلبات واقعها بأكثر نضج.

المصادر

- تقارير المنضمات الدولية

- Tirana Hassan. «WORLD REPORT 2023 Our Annual Review of Human Rights Around the Globe». Human Rights Watch website. 31 Dec 2023

، https://www.hrw.org/ar/world-report/2023.

- ADNAN MAZAREI. »DEBT CLOUDS OVER THE MIDDLE EAST» International Monterey fund website ، Sep 2023. Debt Clouds over the Middle East by Adnan Mazarei (imf.org).
- PRESS RELEASE. » Tunisia's Economic Recovery Slows Down amid the Drought». The word bank website. NOVEMBER 6. 2023. Tunisia's Economic Recovery Slows Down amid the Drought (worldbank.org).
- eiu report. «Democracy Index 2022». Website eiu. Feb 2023. Democracy Index 2022 final (eiu.com).
- Report Human Rights Watch. » Tunisia: Wave of Arrests Targets Critics and Opposition Figures President Charges a «Conspiracy» But Provides No Evidence».
- Website Human Rights Watch. Feb24.2023. Tunisia: Wave of Arrests Targets Critics and Opposition Figures | Human Rights Watch (hrw.org).
- United Nations Development Program. Human Development Report1990. Defining and Measuring human development. New York: Oxford university press.1990. p10

مراكز دراسات

- The Heritage Foundation. «Jumpstarting Mediterranean Cooperation with Italian-American Leadership.» The Heritage Foundation website. 12 January 2024. https://www.heritage.org/defense/commentary/jumpstarting-mediterranean-cooperation-italian-american-leadership. Accessed 13 January 2024.

- The Heritage Foundation. «Giorgia Meloni's Warm Welcome in Washington Bodes Well for U.S.–Italian Relations.» The Heritage Foundation website، 1 Aug. 2023، https://www.heritage.org/europe/commentary/giorgia-melonis-warm-welcome-washington-bodes-well-us-italian-relations؛ https://www.heritage.org/europe/commentary/giorgia-melonis-warm-welcome-washington-bodes-well-us-italian-relations. Accessed 13 Jan. 2024.
- Mezran، Karim، and Sabina Henneberg. «Four Possible Scenarios for Tunisia's Political Crisis.» The Washington Institute website، 14 Mar. 2023،

https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/four-possible-scenarios-tunisias-political-crisis؛ https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/four-possible-scenarios-tunisias-political-crisis. Accessed 13 Jan. 2024.

- هنينبـرغ، سابيـن. «وجود الـزن في تونس: على أي مسار وصـل وأين يتجه؟» موقع معهـد واشنطن، 2 آب 2023، https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/wjwd-alsyn-fy-twns-aly-ay-mdy-wsl-waly-ayn-ytjh؛ https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/wjwd-alsyn-fy-twns-aly-ay-mdy-wsl-waly-ayn-ytjh. Accessed 13 Jan. 2024.
- هنينبرغ، سابين. «كيف يمكن للولايات المتحدة ويجب عليها الاستمرار في دعم تونس؟» موقع معهد واشنطن، 7 أيلول 2023، https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/kyf-ymkn-llwlayat-almthdt-wyjb-lyha-alastmrar-fy-dm-twns؛ https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/kyf-ymkn-llwlayat-almthdt-wyjb-lyha-alastmrar-fy-dm-twns. Accessed 13 Jan. 2024.
- مـزران، كاريـم. «سياسة الولايات المتحـدة الخارجية تجاه تونس: المعضلات والآفـاق.» موقع معهد واشنطن، 8 تشريـن الثانـي 2023، https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/us-foreign-policy-tunisia-dilemmas-and-prospects؛ https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/us-foreign-policy-tunisia-dilemmas-and-prospects. Accessed 13 Jan. 2024.
- Mezran، Karim، and Sabina Henneberg. «Leveraging Flows: The Surge in Irregular Migration from Tunisia to Europe.» Carnegie Endowment for International Peace website، 12 July 2023، https://carnegieendowment.org/2023/07/12/leveraging-flows-surge-in-irregular-migration-from-tunisia-to-europe-event-8129؛ https://carnegieendowment.org/2023/07/12/leveraging-flows-surge-in-irregular-migration-from-tunisia-to-europe-event-8129. Accessed 13 Jan. 2024.

- Mezran، Karim. «Europe's Foreign Policy Ambitions in 2024 Should Be Regional.» Carnegie Europe website، 12 Jan. 2024، https://carnegieeurope.eu/strategiceurope/89949. Accessed 13 Jan. 2024.
- Mezran، Karim. «The Impact of the Ukraine War on the Mediterranean.» Carnegie Endowment for International Peace website، 20 Dec. 2022، https://carnegieendowment.org/sada/89869. Accessed 13 Jan. 2024.
- SABINA HENNEBERG، SARAH YERKES. «How the United States Can and Should Continue to Support Tunisia.» CarnegieEndowment.org، 4 May 2023، https://carnegieendowment.org/2023/05/04/how-united-states-can-and-should-continue-to-support-tunisia-pub-89681.
- Hamza Meddeb. «How the United States Can and Should Continue to Support Tunisia.» Carnegie-MEC.org، Diwan، 4 May 2023،

  https://carnegie-mec.org/diwan/89558.
- Tharwa Boulifi. «How the United States Can and Should Continue to Support Tunisia.» Accessed May 4، 2023. https://carnegie-mec.org/diwan/89558.
- Adel Abdel Ghafar. « China and North Africa Between Economics، Politics and Security، Mar 23 2023 www.bloomsbury.com/us/china-and-north-africa-9780755641871/.
- IKRAM BEN SAID. «Confronting an Assault on Democracy in Tunisia «. Accessed March 14، 2023. https://carnegieendowment.org/sada/89262.
- RICHARD YOUNGS، ELENA VENTURA، KEN GODFREY، ERIN JONES، ZSELYKE CSAKY، KINGA BRUDZIŃSKA، EVELYN MANTOIU، RICARDO FARINHA، CAROLIN JOHNSON، ELLEN LEAFSTEDT. «GLOBAL RESOURCES European Democracy Support Annual Review 2022. Accessed JANUARY 30، 2023. European Democracy Support Annual Review 2022 – Carnegie Europe – Carnegie Endowment for International Peace.
- Sabina Henneberg and Sarah Yerkes. «Tunisia Can «Bounce Back» from Authoritarianism with Proper Support». Accessed May 16، 2023. Tunisia Can «Bounce Back» from Authoritarianism with Proper Support (justsecurity.org).

وكالات انباء

- Simon Speakman Cordall. «Is Kais Saied Losing His Grip on Tunisia?». Accessed JANUARY 30، 2023. Is Kais Saied Losing His Grip on Tunisia? (foreignpolicy.com).
- Kathryn Palmer. «Stranded in Tunisia». Accessed OCTOBER 20، 2023. Migrants Stranded in Tunisia Face Discrimination from Kais Saied's Government (foreignpolicy.com).
- Eric Goldstein. «Tunisia Doubles Down on Democratic Rollback». Accessed MAY 1، 2023. «Tunisia Doubles Down on Democratic Rollback – Foreign Policy.
- Alissa Pavia. «Tunisia Was Right to Reject the IMF Deal» Accessed APRIL 19، 2023. Tunisia's Kais Saied Was Right to Reject IMF Bailout Loan Deal (foreignpolicy.com).
- Jorgelina Do Rosario. «Tunisia faces rising pressure، record IMF delay over lack of reforms». Accessed October 9، 2023. Website Reuters. Tunisia faces rising pressure، record IMF delay over lack of reforms | Reuters.
- عادل بن إبراهيم بن الهادي الثابتي. «الاتحاد الأوروبي يدعم تونس بـ 150 مليون يورو لتعزيز التنمية». موقع وكالة أناضول، 12 ديسمبر 2023، الاتحاد الأوروبي يدعم تونس بـ 150 مليون يورو لتعزيز التنمية (aa.com.tr).
- عـادل بـن إبراهيم بن الهـادي الثابتي. « حكومة تونس تعلن سداد ديونهـا الخارجية المستحقة في 2023». موقع وكالة اناضول، 17 جانفي 2024، حكومة تونس تعلن سداد ديونها الخارجية المستحقة في 2023 (aa.com.tr).
- RUSSIAN NEWS AGENCY. «Russian، Tunisian top diplomats affirm inclusive relations in talks». Website TASS ، 21 Dec 2023. Russian، Tunisian top diplomats affirm inclusive relations in talks – Russian Politics & Diplomacy – TASS.
- يسرى ونيس. « سعيد : يجب تطهير تونس ومحاسبة من خرق القانون». وكالة أناضول، 04 أوت 2023، سعيد : يجب تطهير تونس ومحاسبة من خرق القانون (aa.com.tr).
- بسـام بوننـي. « اعتقـالات تونس «تؤكـد الوصول إلى نقطة اللاعـودة». موقع ب ب س عربـي، 23 شباط 2023، اعتقالات تونس «تؤكد الوصول إلى نقطة اللاعودة» – BBC News عربي.

الصحف الدولية

- Laurence Norman. «Europe Tries to Bridge Its Migration Divide». Website the word street journal. July 18 2023. Europe Tries to Bridge Its Migration Divide – WSJ.
- Lisa O'Carroll. «What is the controversy over the EU migration deal with Tunisia?». Website The guardian . Mon 18 Sep 202. What is the controversy over the EU migration deal with Tunisia? | Tunisia | The Guardian.
- Rached Ghannouchi. «Tunisia can rebuild its democracy. Only its president stands in the way». Website The Washington Post. 25 April 2023. Opinion | Rached Ghannouchi, jailed Tunisia leader, calls for reconciliation – The Washington Post.
- Claire Parker. «Migrants flee Tunisia amid arrests and racist attacks on sub-Saharan Africans». Website The Washington Post. 08 March 2023. Migrants flee Tunisia amid racist attacks on Sub-Saharan Africans – The Washington Post.
- Anthony Faiola. «Tunisia is not outside democracy.' country's top diplomat says». Website The Washington Post. 06 July 2023. 'Tunisia is not outside democracy,' says country's top diplomat – The Washington Post.
- صغيـر الحيـدري. « أوروبـا تتحرك للتفاهم مع دول أفريقية بشأن الهجرة بعد تعثـر الاتفاق مع تونس». 08نوفمبر 2023، موقـع انتبنـدت عربيـة، أوروبا تتحرك للتفاهم مع دول أفريقية بشأن الهجـرة بعد تعثر الاتفاق مع تونس | اندبندنت عربية (independentarabia.com).
- حمـدي معمـري. « لماذا اختار «اتحـاد الشغل» الصمت إزاء الوضع في تونـس؟» 10 أكتوبر 2023، موقع انتبندت عربية، لماذا اختار «اتحاد الشغل» الصمت إزاء الوضع في تونس؟ | اندبندنت عربية

independentarabia.com.
- محرز الماجري. « هل يصمد اقتصاد تونس من دون قرص النقد الدولي في 2024» 9 أكتوبر 2023، موقع انتبندت عربية، هل يصمد اقتصاد تونس من دون قرض «النقد الدولي» في 2024؟ |

اندبندنت عربية independentarabia.com
- Lauren Jackson. '' Tunisia's Influence in Europe «. Website The new York Times. 04 April 2023. Tunisia's Influence in Europe – The New York Times (nytimes.com).
- Vivian Yee. Ahmed Ellali. «Support for Tunisian President Looks to be Slipping after Parliament Vote». Website The new York Times . Jan 30.2023. Support for Tunisian President Slipping After Parliament Vote – The New York Times (nytimes.com).

- مقـال صحفـي بعنـوان « قيس سعيـد يدعو لتطهيـر الإدارة التونسيـة... والمعارضة تحذر مـن تصاعد الخطاب الإقصائـي وتطالـب بحكومة إنقاذ وطني». صادر عن موقع صحيفة القدس، 4 أغسطس 2023، قيس سعيد يدعو لتطهير الإدارة التونسية... والمعارضة تحذر من تصاعد الخطاب الإقصائي وتطالب بحكومة إنقاذ وطني alquds.co.uk .
- فرونسـ 24/ أ ف ب. «تونسـ: التحفـظ علـى رجل أعمال وصهر بن علـي بشبهة «الاستيلاء علـى أموال شركات مصادرة». موقع فرونس 24، 08 نوفمبر 2023، تونس: التحفظ على رجل أعمال وصهر بن علي بشبهة «الاستيلاء على أموال شركات مصادرة» france24.com
- بسمـة بـركات. « قائمـة الموقوفيـن والمحاكمات للسياسييـن والحقوقيين منـذ انقلاب سعيّد فـي تونس». موقع صحيفة العربي الجديد، 16 فبراير 2023، قائمة الموقوفين والمحاكمات للسياسيين منذ انقلاب سعيّد في تونس alaraby.co.uk.
- المنجى السعيداني. « تونس: اعتقالات بتهمة «التآمر على أمن الدولة»». موقع صحيفة الشرق الأوسط، 12 فبراير 2023، تونس: اعتقالات بتهمة «التآمر على أمن الدولة» aawsat.com

الصحف التونسية

- مهدي العش. نتائج الاستفتاء، «بين أسئلة المصداقيّة والمشروعيّة وموازين القوى السياسيّة». موقع نشريه المفكرة القانونيـة، 28 سبتمبـر 2022، مـن الصندوق إلى الأرقام: تحليل نتائج استفتاء 25 جويلية في ستة رسوم بيانية – إنكفاضة (inkyfada.com).
- نسيـم القسطلـي ومالك الخضراوي. «من الصنـدوق إلى الأرقام: تحليل نتائج استفتـاء 25 جويلية في ستة رسوم بيانيـة». موقـع انكفاضة، 28 جويليـة 2022، من الصندوق إلى الأرقام: تحليل نتائـج استفتاء 25 جويلية في ستة رسوم بيانية – إنكفاضة (inkyfada.com).
- مقال صحفي بعنوان «تاياني: سوف أذهب إلى تونس لتوقيع اتفاقية لزيادة التواجد النظامي للمهاجرين في إيطاليا» الصادر عن موقع بابنات، 21 سبتمبر 2023. تاياني: سوف أذهب إلى تونس لتوقيع اتفاقية لزيادة التواجد النظامي للمهاجرين في إيطاليا (babnet.net).
- مقـال صحفـي بعنـوان «قيس سعيد : القضاء أهم وظيفـة ويجب تطهير البلاد» الصادر عـن موقع الصحفي تونس سكوب، 02 جانفي 2023، قيس سعيد : القضاء أهم وظيفة ويجب تطهير البلاد (tuniscope.com).
- مقـال صحفـي بعنـوان «استدعاء هيثم المكي مـن قبل الفرقة الجهويـة للأبحاث العدلية بصفاقـس» الصادر عن موقـع صحيفة الشروق التونسية، 01-12-2023، استدعاء هيثم المكي من قبل الفرقة الجهوية للأبحاث العدلية بصفاقس | جريدة الشروق التونسية (alchourouk.com).

تقرير الحالة الجزائرية 2023

أ.هجيرة بن زيطة

مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية

الملخص:

شهدت الساحة السياسية عام 2023 مبادرتين سياسيتين أطلقت حركة البناء الوطني أولاها أوسمتها بعنوان «المبادرة الوطنية لتعزيز التلاحم الوطني وتأمين المستقبل». بدأت كفكرة لتتبلور أكثر فأكثر خلال اجتماعات موسعة بمقر الحركة، لتتوج بانعقاد ندوة وطنية يـوم السبـت 19/08/2023 بالمركز الدولي للمؤتمرات «عبـد اللطيف رحال» بالجزائر العاصمة، وشاركت فيها غالبية الأحزاب الأربعة المشكلة للأغلبية الرئاسية: حركة البناء الوطنـي، جبهة التحرير الوطني، التجمع الوطني الديمقراطـي، جبهة المستقبل، إضافة إلى حزمة أحزاب أخرى: صوت الشعب الفجر الجديد، حزب الكرامة، تجمع أمل الجزائر، التحالف الوطني الجمهوري وجبهة الجزائر الجديدة، كما ضمت المبادرة نقابات عمالية أبرزهـا: الاتحاد العام للعمـال الجزائريين، ونقابات مستقلـة، ومنظمات وطنية كمنظمة المجاهديـن، ومنظمـة أبناء شهداء، والكشافة الإسلاميـة الجزائرية، وقوى من المجتمع المدني.

دونت مخرجات الندوة في وثيقة تضمنت أهداف المبادرة العشرة:

1) تحصين ثوابت الأمة ومقومات هويتها

2) الدفاع عن المصالح العليا

3) تعميق الحوار في القضايا والقرارات الوطنية الهامة

4) بناء رؤية متكاملة لكسب رهانات الأمن القومي

5) تحقيق الانسجام الوطني في المواقف الدولية

6) إسناد توجهات رئيس الجمهورية في السياسة الخارجية ومؤسسة الجيش

7) الحفاظ على استقلالية القرار السياسي والاقتصادي الوطني

8) تعزيز الجبهة الوطنية في الداخل

9) تقديم الرؤى والمقترحات العملية للسلطات العليا في كل ما من شأنه دعم الجبهة الداخلية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية

10) العمل على تحقيق تطلعات المواطن وتحسين ظروفه المعيشية.

أما المبادرة الثانية فخرجت من رحم جبهة القوى الاشتراكية (الأفافاس) وأعلن عنها الأمين العام لهـا السيـد يوسـف أوشيش يوم 02/09/2023 عبر نـدوة صحفية بمقر الحـزب، جعل لها مطلقوها شعـارا هـو «عقـد تاريخي من أجل استكمـال المشروع الوطنـي»، واعتبروا أن الهـدف منها يكمن في تحريـك الركود السياسي وبلـورة مقاربة توافقية بعيدا عن الانقسامـات الإيديولوجية وأكدوا أنها غير موجهة ضد أي طرف كان.

وقد زار وفد من الأفافاس بقيادة أمينها الوطني أهم الأحزاب الفاعلة في الساحة السياسية شارحا مبادرتـه وداعيـا للانضمام اليهـا على غرار الارسيدي وحـزب العمال، حمس، جبهـة المستقبل، جيل جديد، الأفلان والأرندي..

وقد تباينت **الردود والتفاعلات** مع المبادرتين بين مؤيد ومعارض ومشكك:

ففيمـا تعلـق بمبادرة البناء أشاد الموقعون علـى الوثيقة الختامية بها واعتبروهـا سابقة في العمل السياسـي حيـث أنها جمعت في ثناياها أحزابا ومنظمات مجتمعية مختلفة الألوان والتوجهات كما جاء على لسان الأمين العام لجبهة التحرير الوطني السيد أبو الفضل بعجي.

بينمـا قالـت حركة مجتمـع السلم على لسان رئيسها السيد عبد العالـي حساني شريف أن السلطة في البلاد لا تحتاج إلى وسطاء ووكلاء لفتح حوار مع الجميع واعتبرت أنها غير معنية بالمبادرة بسبب شكوك في أن تكون المبادرة ذات غايات مرتبطة باستحقاق الانتخابات الرئاسية المقبلة المقررة أواخر عـام 2024، ورفضـ «جيل جديد» المشاركة لنفـس السبب، فيما أعلنت جبهة القـوى الاشتراكية أنها بصدد تحضير مبادرة سياسية تستهدف إطلاق حوار وطني جدي.

رأى متابعـون ومحللـون سياسيون بأن المبادرة قد ماتت بعد وقت وجيز من إطلاقها لأسباب عديدة لعـل أهمهـا عدم تجاوب وتفاعـل السيد رئيس الجمهورية معها، وحين سئل عـن رأيه وموقفه منها في إحـدى المقابـلات التلفزيونية تفادى الحديث عنها بشكل خاصـ وأجاب بشكل عام، حيث أكد انفتاحه على جميع المبادرات التي تقدم الإضافة ولا تمس ببيان أول نوفمبر 1954.

هذا إضافة إلى تعرضها لهجوم من الداخل حيث أنه عقب مرور أيام قليلة بعد انعقاد الندوة هاجم رئيس حزب صوت الشعب السيد لمين عصماني المبادرة ورئيس حركة البناء عبد القادر بن قرينة رغم أن الحـزب مشـارك في المبادرة أساساً، واعتبر المبادرة مجرد مطية من حركة البناء لتحقيق مكاسب سياسية مستقبلية، كما اتهمها باختطاف المبادرة رغم أنها ملك لكل الأحزاب المشاركة فيها ولا تخص الحركة وحدها.

أمـا ما تعلق بمبـادرة جبهة القوى الاشتراكية فلم يكن التفاعل معها واسعـا باستثناء الأمينة العامة لحزب العمال السيدة لويزة حنون حيث اعتبرت مبادرة الأفافاس إطارًا يسمح بفتح نقاش جدي، واكتفت بقية التشكيلات السياسية بمشورات استقبال وفد الأفافاس على مواقع التواصل الاجتماعي.

كما نظمت 4 أحزاب فاعلة مؤتمرات لها عرفت انتقالا قياديا لمعظمها:

- بعـد تأخـر طويل عن موعده، أقـام 3254 مندوبا مؤتمر حزب جبهة التحريـر الوطني (الأفلان) ابتداء من يوم 11/11/2023 تحت شعار «نتجدد ولا نتبدد» بالمركز الدولي للمؤتمرات «عبد اللطيف رحـال» بالجزائر العاصمة، مر في أجواء تتسـم بالهدوء على عكس سابقيه من مؤتمرات الأفلان، زكي لمنصب الأمين العام السيد عبد الكريم بن مبارك الذي تصدر اسمه قائمة المرشحين، هذه التي خلت علـى عكـس التوقعات من اسم السيد أبـو الفضل بعجي الأمين العام المنتهيـة عهدته والذي أعلن في افتتاح المؤتمر عن عدم ترشحه لعهدة متجددة.

خـلال المؤتمـر ألقـى الأمين العام خطابـا على مسامع أعضـاء اللجنة المركزية الجـدد أشاد فيه «بالأجـواء الأخوية» التـي صاحبت انعقاد المؤتمر، أكد فيه تشبث حـزب جبهة التحرير الوطني بقيمه ومبادئـه التـي أسس من أجله، كما ثمن عاليا مسار الإصلاحات التـي يقودها السيد رئيس الجمهورية بالبلاد.

فيما يخص القضية الفلسطينية فقد عرفت خلال عام 2023 حدثا مهما معلميا غير مسبوق أعاد ترتيب كل التوازنات ألا وهو أحداث السابع من أكتوبر والمعروفة كذلك بـ»معركة طوفان الأقصى»

لكـن وقبـل التعريج على كيفية تعاطـي الدولة الجزائرية مع هذا الحدث المهـم، علينا أولا أن نبرز جملـة من الوقائع المتعلقة أساسا بمتابعة تنفيذ اتفاق الجزائر للمصالحة بين الفصائل الفلسطينية أو مبادرة لم الشمل كما أطلق عليها السيد رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون.

ففي مشهد تاريخي توسط السيد الرئيس كلا من رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية ورئيس حركة «فتـح» السيـد محمود عباس ورئيـس المكتب السياسـي لحركة المقاومة الإسلاميـة «**حماس**» السيد إسماعيـل هنيـة وهما يصافحان بعضيهما - بعد سنوات مـن القطيعة والصدام - عقب تلبيتهما دعوة الجزائـر للمشاركـة بالاحتفالات المخلـدة للذكرى الستيـن للاستقلال، وهو ما اعتبـر كإشارة محفوة للاستمرار في مسار تفاوضي بين الفصائل رعته الجزائر

أمـا فيمـا يخص الوضع الهيكلي فقد شهد العام 2023 حالة مـن اللااستقرار على مستوى الجهاز التنفيذي للدولة، حيث عرف هذا الأخير ثلاث تعديلات وزارية جزئية.

وفيما يلي الجدول التفصيلي لتقرير الأحداث:

الصعيد		الأحداث والمؤشرات
السياسي	الحكومة	- تعديل حكومي يطول 11 حقيبة ويستحدث وزارة - 16/03/2023 - إقالـة أيمـن بـن عبـد الرحمـان وتعييـن نذيـر العرباوي وزيـرا أولا خلفـا له - 11/11/2023 - تعديل وزاري على حكومة العرباوي - 28/11/2023
	العمل الحزبي	- لقاء تبون - عبد الرزاق مقري 15/03/2023 - لقاء تبون - عبد العالي حساني شريف 05/06/2023 - لقاء تبون - عبد العالي حساني شريف 07/11/2023 - لقاء تبون - عبد الكريم بن مبارك 28/11/2023 - لقاء تبون - لويزة حنون 11/12/2023 - لقاء تبون - مصطفى ياحي 20/12/2023.
		- مؤتمر حركة مجتمع السلم 16/03/2023. - مؤتمر حركة البناء الوطني 06/05/2023. - مؤتمر جبهة التحرير الوطني 11/11/2023. - مؤتمر حركة النهضة الجزائرية 12/05/2023. - مؤتمر جبهة العدالة والتنمية 01/01/2023. - تنازل الطيب زيتوني عن منصبه في الأمانة العامة للتجمع الوطني لصالح مصطفى ياحي، شهر تشرين الأول/أكتوبر للتفرغ لمنصبه الحكومي.

		مبادرة الأفافاس – المبادرة الجديدة التي جاءت تحت شعار «عقد تاريخي من أجل استكمال المشروع الوطني». 02/09/2023. – الهدف منها تحريك الركود السياسي وبلورة مقاربة توافقية بعيدا عن الانقسامات الإيديولوجية. – الدعوة إلى الانضمام إلى هذه المبادرة مفتوحة للجميع. – حنون تعتبر مبادرة الأفافاس إطارًا يسمح بفتح نقاش جدي. حركة مجتمع السلم ترى أن السلطة في البلاد لا تحتاج إلى وسطاء ووكلاء لفتح حوار مع الجميع. – زار وفد من الأفافاس بقيادة الأمين الوطني يوسف أوشيش أهم الأحزاب الفاعلة في الساحة السياسية شارحا مبادرته وداعيا للانضمام اليها على غرار الارسيدي وحزب العمال، حمس المستقبل جيل جديد، الأفلان والأرندي. **مبادرة حركة البناء الوطني** – المبادرة الوطنية لتعزيز التلاحم الوطني. – إنعقدت يوم السبت بالمركز الدولي للمؤتمرات «عبد اللطيف رحال» بالجزائر العاصمة. – تشارك في المبادرة غالبية الأحزاب الخمسة المشكلة للحزام الحكومي: حركة البناء الوطني، وجبهة التحرير الوطني، والتجمع الوطني الديمقراطي، وجبهة المستقبل، وصوت الشعب، إضافة إلى حزمة أحزاب موالية للسلطة: الفجر الجديد، والكرامة، وتجمع أمل الجزائر، والتحالف الجمهوري، وجبهة الجزائر الجديدة. – كما تضم المبادرة نقابات عمالية أبرزها: الاتحاد العام للعمال الجزائريين، ونقابات مستقلة، ومنظمات وطنية كالمجاهدين (قدماء محاربي الثورة)، وأبناء شهداء الثورة، والكشافة الإسلامية، وقوى من المجتمع المدني.

		- تتضمن وثيقة المبادرة 11 هدفاً، أبرزها: تحصين ثوابت الأمة ومقومات هويتها، والدفاع عن المصالح العليا، وتعميق الحوار في القضايا والقرارات الوطنية الهامة، وبنـاء رؤيـة متكاملـة لكسـب رهانات الأمـن القومـي، وتحقيق الانسجـام الوطني فـي المواقـف الدولية، وإسناد توجهـات رئيس الجمهورية فـي السياسة الخارجية ومؤسسة الجيش، والحفاظ على استقلالية القرار السياسي والاقتصادي الوطني، وتعزيـز الجبهة الوطنية في الداخل، وتقديم الـرؤى والمقترحات العملية للسلطات العليا في كل ما من شأنه دعم الجبهة الداخلية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والعمل على تحقيق تطلعات المواطن وتحسين ظروفه المعيشية. - عدم تجاوب الرئيس مع المبادرة عجل بوفاتها قبل أن تصل إلى غايتها.
	مؤشرات إقتصادية	- معدل النمو السنوي: 4،7 % الصادرات خارج المحروقات: 7 مليار دولار. احتياطي الصرف: 70 مليار دولار. المديونية الخارجية: 0 دولار. - أصـدر بنك الجزائر النظام المتعلق بشـروط الترخيص بتأسيس مكاتب الصرف واعتمادها ونشاطها، وفق ما جاء في العدد 69 من الجريدة الرسمية. - ويعتبـر هذا التنظيـم أول نص تطبيقي للقانون النقـدي والمصرفي الجديد رقم 23-09 الصادر في 21 جوان/يونيو 2023.
		- حجم اقتصاد مجموعة «بريكس» حوالي 26 تريليون دولار، بما يمثل حوالي 25.6 بالمئة من حجم الاقتصاد العالمي في 2022. - بريكس تشكل نحو ربع مساحة اليابسة في العالم. - 41 % من سكان العالم. - تتشـارك المجموعة -التي تضم قوى متفاوتة الحجم الاقتصادي ومتباينة النظام السياسي- التوجه حيال بديل لنظام عالمي تهيمن عليه القوى الغربية، يخدم مصالح الدول النامية بشكل أفضل.

	فشل مساعي الانضمام للبريكس	- لمنظمة البريكس هي عبارة عن تكتل اقتصادي وسياسي عالمي بدأت فكرة تأسيسها في عام 2006 وتسعى للتحول إلى قوة اقتصادية عالمية على غرار دول مجموعة السبع الصناعية. - تقدمت نحو عشرين دولة بطلب رسمي للانضمام إلى المجموعة، لتقبل في الأخير عضوية كل من الأرجنتين وإثيوبيا وإيران والمملكة العربية السعودية ومصر والإمارات العربية المتحدة خلال القمة المنعقدة بجوهانسبورغ الجنوب إفريقية أيام 24-22 أوت 2023. - تبون: الجزائر قدمت طلبا لأن تكون عضوا مساهما في بنك بريكس جويلية 2023. - أوضح الرئيس تبون في لقائه الدوري مع الصحافة الوطنية الذي بث مساء يوم الخميس على القنوات التلفزيونية، 22 ديسمبر 2022 أن سنة 2023 ستتوج بدخول الجزائر إلى منظمة «بريكس». - سيفتح انضمام الجزائر لمجموعة «بريكس» -يقول الرئيس تبون- آفاقا واعدة للاستثمار في الجزائر والشراكة معها في مختلف المجالات الاقتصادية لاسيما في مجال المناجم والبنى التحتية. - قال الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون إن الانضمام لمجموعة «بريكس» بشكلها الحالي لم يعد ضمن اهتمامات الجزائر.
	الزيادة في الأجور	- الأجور خلال 2020 إلى 2024 شهدت 5 زيادات. - أسدى السيد رئيس الجمهورية تعليمات خلال اجتماع لمجلس الوزراء عقد يوم 25/12/2022 تنص على: • زيادة الرواتب، على مدى السنتين 2023 2024 ليتراوح مستواها سنويا ما بين 4500 دينار إلى 8500 دينار حسب الرتب، وهذا ما يجعل الزيادات التي تُقر خلال السنوات الثلاثة 2022، 2023، 2024، تصل إلى نسبة 47 بالمائة. • رفع الحد الأدنى لمنح التقاعد في الجزائر إلى (15000 دج) خمسة عشر ألف دينار لمن كان يتقاضى أقل من (10000 دج) عشرة آلاف دينار وإلى 20 ألف دينار لمن كان يتقاضى (15000 دج) خمسة عشر ألف دينار، لينسجم

الاجتماعي	الزيادة في الأجور	مع الحد الأدنى للأجور الذي عرف بدوره، زيادة من 18000 ألف إلى 20000 ألف دينار منذ العام 2021. • رفع منحة البطالة من 13 ألف إلى 15 ألف دينار صافية، من كل الرسوم بالإضافة إلى تكفل الدولة بأعباء التغطية الصحية للبطّالين خلال فترة استفادتهم من المنحة. – في معرض رده على سؤال نائب بالمجلس الشعبي الوطني في جلسة عامة خصصت لطرح الأسئلة الشفوية يوم 05/01/2023، أوضح السيد يوسف شرفة: • أزيد من مليون و900 ألف معني سيستفيد ابتداء من شهر جانفي الجاري، من القيمة الجديدة لمنحة البطالة المقدرة بـ15 ألف دينار. الزيادات في الأجور على مستوى الوظيفة العمومية «ستمس مليوني و800 ألف موظف. أما بالنسبة لرفع معاشات التقاعد فإنها «ستمس مليوني و980 ألف متقاعد.
		– أدى اضطراب جوي يوم 25/05/2023 وتساقط كميات معتبرة من الأمطار بعدة مناطق عبر ولاية تيبازة، إلى تسجيل عدة انسدادات وغلق لبعض الطرقات جراء تدفق السيول. – استفادت 17 عائلة متضررة من الفيضانات التي مست نهاية ماي وبداية جوان الماضيين، مناطق بقالمة. – الضحيتين هما طفل عمره 9 سنوات ببلدية خميستي في ولاية تيبازة، توفي متأثراً بجراحه بعد تعرضه لانهيار جدار الملعب الجواري، وفتاة في السابعة كانت مفقودة وجرى انتشال جثمانها بواد مشتة في ضاحية البسباسة ببلدية بوحشانة التابعة لولاية قالمة. – نصّبت وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، هذا الخميس، خلية مركزية على إثر التقلبات الجوية. – عقد السلطات المحلية لولايات سكيكدة، قالمة و سوق أهراس جلسات عمل خصصت للمصادقة على التقارير النهائية الخاصة بالأضرار التي مسّت الفلاحين جرّاء التقلبات الجوية والفيضانات المسجلة خلال شهري ماي وجوان لسنة 2023.

	الكوارث الطبيعية	– دعـت ولايـة تيبازة 140 عائلـة لإيداع ملـف الاستفادة من الإعانـة المالية التي أقرتهـا السلطـات العمومية لصالح ترميم سكناتها التي تضـررت جراء الفيضانات التي اجتاحت شهر ماي الماضي المناطق الشرقية للولاية، حسب ما أفادت به اليوم الأربعاء ذات المصالح. – كان رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون قد قرر عقب ترأسه مجلسا وزاريا بتاريـخ 28 مايو الماضـي أي مباشرة بعد تسجيل تلك الفيضانات التي أودت بحياة تلميـذ يبلغ مـن العمر 9 سنوات وتسببت في خسائر معتبـرة في الهياكل القاعدية، تخصيص غلاف مالي يقدر بـ10 مليار دينار. – قال الرئيس تبون، أن الدولة لن تتخلى عن أبنائها الذين تتعرض ممتلكاتهم للإتلاف في ظروف استثنائية قاهرة، تخلفها الكوارث الطبيعية، وأن البعد التضامني للدولة مبدأ ثابت. – بعد سنتين كانتا قاسيتين على الجزائريين من حي هول الحرائق وكم المساحات الشاسعة التي شملتها وتعداد الأرواح التي حصدتها. – نهاية جويلية شهدت عديد الولايات شرق الجزائر حرائق هائلة أدت إلى مصرع 34 شخصا وأتت على مساحات شاسعة من الغابات والأشجار المثمرة. – يشهد شمال الجزائر وشرقها سنويا حرائق غابات، وهي ظاهرة تتفاقم عاما بعد آخر بسبب تأثير التغير المناخي الذي يؤدي إلى جفاف وموجات حر شديد. – سخرت الدولة في محاولتها لاحتواء الحرائق ما يزيد عن 8 آلاف رجل إطفاء، و530 شاحنة من مختلف الأحجام. – كما ساهمت في ذلك قوات من الجيش الشعبي الوطني، والسكان المحليون بما توفر لديهم من إمكانيات. – حسب إحصاءات لوزارة الداخلية صدرت شهر أوت، عن حرائق الجزائر 2023، فقد بلغ تعداد ما جرى رصده 140 حريق على مستوى 17 ولاية أغلبها بالجهة الشمالية الشرقية للبلاد. – تم تفعيل خلايا أزمة على مستوى المجموعات الإقليمية على المستوى الجهوي وعلى مستوى قيادة الدرك الوطني، من أجل متابعة كل صغيرة وكبيرة فيما يخص هذه الحرائق.

		- نصبت خلايا بلدية وولائية بغرض إحصاء المتضررين من حرائق الغابات، أنهت عملها مطلع شهر أوت. - أشرف وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، السيد إبراهيم مراد اليوم الأربعاء 26 جويلية 2023 على تنصيب اللجنة المتعددة القطاعات لدراسة ملفات تعويض المتضررين من حرائق الغابات.
		- خلال اجتماع مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 28 أوت 2022 المتعلقة بمباشرة عملية تعويض المتضررين من حرائق الغابات التي مست مؤخرا بعض ولايات من الوطن، شرعت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ابتداء من يوم الخميس 01 سبتمبر 2022 في عملية تعويض المربين والفلاحين المتضررين.
		- قال عباس زكي عضو اللجنة المركزية لـ«فتح»، بعد استقباله من قبل إبراهيم بوغالي رئيس الغرفة الأولى للبرلمان الجزائري، إن حركته «ملتزمة بمبادرة لم الشمل وتحقيق الوحدة الفلسطينية لإقامة الدولة المستقلة»، مؤكدا أنها «حتمية لا بد من تحقيقها لاستجماع كل القوى ومواجهة الاحتلال». - قال هنية في كلمة له خلال مؤتمر انتخاب رئيس جديد لحركة مجتمع السلم الجزائرية: «أعيد التأكيد على أن حماس متمسكة بإعلان الجزائر ومعنية بتطبيقه كاملا غير منقوص، ولقد قدمنا لإخواننا هنا آلية تساعد على تطبيق إعلان الجزائر لأن وحدتنا سر قوتنا وشعب تحت الاحتلال يتحرر بالوحدة وبالمقاومة».
		- أدانت الجزائر بشدة المحاولة الانقلابية في النيجر منذ الساعات الأولى لاحتجاز الرئيس بازوم. - وقع انقلاب في النيجر في 26 جويلية 2023، حيث احتجز الحرس الرئاسي في النيجر الرئيس محمد بازوم وأعلن قائد الحرس الرئاسي الجنرال عبد الرحمن تشياني نفسه قائدًا للمجلس العسكري الجديد. - تفاعلت الجزائر مع الحدث سريعا حيث أصدرت بيانا عبر وزارة الخراجية دعت فيه لوضع حد فوري لما أسمته «الاعتداء غير المقبول على النظام الدستوري والانتهاك الخطير لمقتضيات سيادة القانون».

		- أعلنت الجزائر صراحة دعمها للسيد محمد بازوم كرئيس شرعي لجمهورية النيجر. - تمسكت الجزائر بالحل السياسي التفاوضي واعتبرت أنه هو الذي من شأنه إعادة النظام الدستوري والديمقراطي. - أعلن وزير الخارجية الجزائري في مؤتمر صحفي يوم 29/08/2023 عن مبادرة من 6 نقاط تقدم بها الرئيس عبد المجيد تبون، لتسوية الأزمة في النيجر، وتقترح المبادرة مرحلة انتقالية بمدة زمنية لا تتجاوز ستة أشهر "لبلورة وتحقيق حل سياسي يضمن العودة للنظام الدستوري والديمقراطي في النيجر"، وأن تتم الترتيبات السياسية اللازمة تحت "إشراف سلطة مدنية تتولاها شخصية توافقية". - اعتبرت الجزائر محاولات التدخل العسكري عواملا تعقّد وتزيد من خطورة الأزمة. أعلنت الجزائر عن تلقيها ردا ايجابيا يوم 02/10/2023 عن طريق مراسلة رسمية من وزارة الخارجية النيجرية تفيد بقبول الوساطة الجزائرية، ما اعتبرته الأخيرة تعزيزا للحل السلمي الذي تمسكت به. - فوجئ الجميع ببيان صادر عن وزارة الخارجية النيجرية يوم 03/10/2023 نفت من خلاله قبولها عرض الوساطة الجزائري. - كانت لوزير الخارجية الجزائري جولة إلى عدد من دول "الإيكواس" لإجراء مشاورات مع نظرائه بهذه البلدان بشأن الأزمة في النيجر. - استقبل وزير الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج، السيد أحمد عطاف، يوم 26/12/2023 بمقر الوزارة، وزير الشؤون الخارجية والتعاون والنيجريين بالخارج، السيد باكاري ياوو سانغاري. - نقلت الإذاعة الجزائرية عن مصادر- لم تسمها- بأن الجزائر رفضت طلبا بالسماح للطائرات الفرنسية باستخدام مجالها الجوي، تحسبا لعملية عسكرية وشيكة بالنيجر.

العلاقاتالدولية	العربي الإفريقي الدولي (اللقاءات والزيارات)	-جاءت هذه العضوية غير الدائمة بعدما صوّت 184 بلداً من أصل 193 (95 في المائة من الأصوات) في السادس يونيو 2023، بـ "نعم" لانتخاب الجزائر عضواً غير دائم في مجلس الأمن لفترة 2024-2025. - تعد هذه المرة الرابعة في التاريخ التي تشغل فيها الجزائر مقعداً غير دائم في مجلس الأمن. - أولويات الجزائر كعضو بمجلس الأمن: تعزيز التسويات السلمية للأزمات، مطلب إصلاح مجلس الأمن، مسؤولية حمل آمال العرب والأفارقة.
		- البرتغال 22/05/2023. يومين - روسيا 13/06/2023. 3 أيام - قطر 15/07/2023. يومين - الصين 17/07/2023. 5 أيام - تركيا 21/07/2023. يومين - وكان من المقرر أن تكون للسيد الرئيس زيارة لدولة فرنسا أواخر شهر جوان 2023 لكنها أجلت لأسباب 5 أوضحها السيد وزير الخارجية أحمد عطاف في لقائه مع من بودكاست "ذوو شأن" على منصة أثير التابعة لقناة الجزيرة القطرية والمتعلقة بكل من ملف الذاكرة والتنقل والتعاون الاقتصادي والتجارب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية وإعادة متعلقات رمزية للأمير عبد القادر.
		- جورجيا ميلوني، رئيسة الوزراء الإيطالية 23/01/2023. - يووري موسيفيني، الرئيس الأوغندي 12/03/2023. - جوزيب بوريل مسؤول السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي 13/03/2023. - محمود عباس، رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية 18/09/2023. - أحمد الحشاني، رئيس الحكومة التونسية 04/10/2023. - رجب طيب أردوغان، الرئيس التركي 21/11/2023.

الشأن الدبلوماسي والدولي

فلسطين

عرفت الساحة الفلسطينية عام 2023 حدثا مهما معلميا غير مسبوق أخلط كل الحسابات والتوازنات ألا وهو أحداث السابع من أكتوبر والمعروفة كذلك بـ«معركة طوفان الأقصى»، احتل منذ لحظة حدوثه صـدارة المشهد الإعلامي في العالم بأسره وكان أحد المحاور المدرجة في لقاءات وخطابات الزعماء والقادة وبالأخص العالم العربي الذي تنتمي اليه الجزائر.

تفاعلـت الجزائـر بشكل واسع مع الحدث حكومة وشعبا ومنظمات، وسنأتي للتفصيل في ذلك، لكن وقبل التعريج على كيفية تعاطي الجزائر مع هذا الحدث البارز، علينا أولا أن نسرد جملة من الأحداث والمواقـف التي سبقت الحدث، والمتعلقة أساسا بمتابعة تنفيذ اتفاق الجزائر للمصالحة بين الفصائل الفلسطينية أو مبادرة «لم الشمل» كما أطلق عليها السيد رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون.

فخلال مؤتمر صحفي أقيم عقب استقبال الرئيس الفلسطيني محمود عباس يوم 6 ديسمبر 2021 بقصـر المراديـة، أعلن الرئيس الجزائري اعتـزام بلاده استضافة مؤتمر جامـع للفصائل الفلسطينية هـادف لـرأب الصدع الحاصل بينها. لم تتأخر الفصائل الفلسطينية بدورها طويلا بعد ذلك في اعلان ترحيبهـا بالمبادرة الجزائريـة وأملها بأن تسهم في إنهاء الانقسام وتحقيـق الوحدة، وأعلنت تباعا عن سفر وفودها للعاصمة الجزائرية للتباحث في تفاصيل المبادرة ولمشاركة رؤاها وبرامجها.

استمـرت الجـولات التفاوضية طيلة النصف الأول من العام 2022، الى أن نقل التلفزيون الجزائري توسط الرئيس عبد المجيد تبون في مشهد تاريخي كلا من رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، رئيس حركـة فتـح السيد محمود عباس ورئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية «حماس» السيد إسماعيـل هنيـة وهما يصافحان بعضيهما – بعد سنوات مـن القطيعة والصدام – عقب تلبيتهما دعوة الجزائر للمشاركة بالاحتفالات المخلدة للذكرى الستين للاستقلال والمقامة يوم 2022/07/05، وهو ما اعتبر كإشارة محفزة للاستمرار في المسار التفاوضي بين الفصائل.

أشهر قليلة بعدها وبالضبط يوم الخميس 13 أكتوبر 2022 وقع 14 فصيلا فلسطينيا وعلى رأسهم فتـح وحماس بقصر الأمم على «إعلان الجزائر» وهـي الوثيقة التي انبثقت عن مؤتمر الجزائر، اتفقوا فيها على 9 مبادئ أهمها اتخاذ خطوات عملية لتحقيق المصالحة الوطنية عبر إنهاء الانقسام والإسراع

بإجراء انتخابات عامة رئاسية وتشريعية في قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس عاصمة الدولة الفلسطينية، وفق القوانين المعتمدة في مدة أقصاها عام من تاريخ التوقيع على الإعلان، ويتولى فريق عمـل جزائري-عربي الإشـراف والمتابعة لتنفيذ بنود الاتفاق بالتعاون مـع الجانب الفلسطيني، وتدير الجزائر عمل الفريق.

ثـم بـدأ العمل على إنجاح بنود الإعلان، ومر عام كما ينص هـذا الأخير تخلله قيام الجزائر بجهود حثيثـة بغية النجاح في رأب الصـدع الفلسطيني. صدرت خلال المدة المتفق عليها عديد التصريحات المشجعة الصادرة عن عدد من القيادات الفلسطينية، منها تأكيد السيد إسماعيل هنية رئيس المكتب السياسـي لـ«حماس» أن حركته «متمسكة بإعلان الجزائر ومعنية بتطبيقه كاملا غير منقوص» مضيفا «ولقـد قدمنـا لإخواننا هنا آلية تساعد على تطبيق إعلان الجزائـر لأن وحدتنا سر قوتنا وشعب تحت الاحتلال يتحرر بالوحدة وبالمقاومة»، وفي السياق نفسه أوضح السيد عباس زكي عضو اللجنة المركزية لـ«فتح» بعد استقباله من قبل رئيس المجلس الشعبي الوطني السيد إبراهيم بوغالي، أن حركته «ملتزمة بمبـادرة لم الشمل وتحقيق الوحدة الفلسطينيـة لإقامة الدولة المستقلة»، مؤكدا أنها «حتمية لا بد من تحقيقها لاستجماع كل القوى ومواجهة الاحتلال».

لكنهـا كانـت في آخـر المطاف مجرد «جعجعة بلا طحيـن» كما وصفها أحـد المحللين، ورجع أهم طرفان في المعادلة الفلسطينية «فتح»و«حماس» لتبادل الاتهامات وتحميل كل طرف منهما الآخر سبب الانقسـام. فجاء في تصريح للقيادي بـ«حماس» خالـد مشعل شهر أوت 2023 أن السبب في الانقسام الحاصـل يعـود للصراع على الحكم وتقسيم «الكيكة»، وقول عضو المجلس الثوري لحركة «فتح» حافظ البرغوثـي «حماس دائماً ما تحرف البوصلة عن القضية الرئيسة وما يعـود بالفائدة على أبناء شعبنا، خدمة لأجندات شخصية وحزبية».

هـذا ما تأسف لـه الرئيس الجزائري، وأكد أن الجزائر لم تدخر جهـدا للتقريب بين الفصائل بغية إنهـاء الانقسـام، معربا عن أمله في تحقـق المصالحة بما يخدم القضيـة الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني.

طوفان الأقصى

مباشرة بعد شروع الكيان الصهيوني في حربه على غزة، سارعت الجزائر عبر بيان لوزارة خارجيتها بإدانـة سياسـات وممارسات الكيان الصهيوني «المخلـة بأبسط القواعد الإنسانيـة ومراجع الشرعية الدوليـة»، وطالبت فيه بتدخل عاجل وفوري للمجموعة الدولية لحماية الشعب الفلسطيني. أتبعت هذا البيـان بـ6 بيانات أخرى، اثنان منهـا صدرا عن رئاسة الجمهورية، وتسري كلها في نفس سياق الإدانة والتنديد والمناداة بوضع حد للأوضاع المأساوية التي يعيشها سكان غزة.

الندوة السياسية

انضوت 14 حزبا جزائريا تحت مظلة هيئة أنشئت في أعقاب الحرب الصهيونية على غزة، سميت «الهيئـة الجزائرية للأحـزاب الداعمة والمناصـرة لفلسطين»، وعقدت ندوة سياسيـة يوم 20 نوفمبر 2023 بزرالـدة غـرب الجزائر العاصمة، تحت عنـوان «فلسطين المقاومة والصمـود في قلب ووجدان جزائـر الشهداء» وشعار «كلنا شركاء لطوفان الأقصى حتى التحرير والاستقلال»، كانت الندوة بحضور ممثلين للفصائل الفلسطينية، تداول خلالها المشاركون على المنبر مؤكدين جميعهم وقوف الجزائر بكل مستوياتهـا مـع الشعب الفلسطيني وحقه في المقاومة والتحرر من الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي. انبثـق عـن الندوة إصدار إعـلان سياسي يعد بمثابة اقتـراح لخارطة طريق لآلية دعـم صمود الشعب الجزائـري، ويتـدرج الإعـلان لمستويات ست:-1 المبـادئ والمفاهيم -2 السياسـي والدبلوماسي -3 التضامني والاغاثي -4 الشعبي والإعلامي -5 البرلماني والحزبي -6 المجتمع المدني.

وأقوى ما جاء في البيان من نقاط:

- الدعوة لرعاية تسيير قوافل رفع الحصار عن غزة بالسفن وتقديم المساعدات.
- استمرار الجسر الجوي الجزائري للتضامن مع الشعب الفلسطيني.
- استعجـال تزويـده بأعـوان الحمايـة المدنيـة وبالمستشفيـات الميدانية لتخفيـف العبء عن المستشفيات الفلسطينية.
- استقبال الجرحى والمصابين الفلسطينيين في المستشفيات الجزائرية.
- تنظيـم تليطون وطنـي لإشراك الشعب في جمـع التبرعات والتضامن مـع الشعب الفلسطيني بدعم من كل القنوات الفضائية.

- اعتماد شهداء طوفان الأقصى في قائمة ذوي الحقوق لدى وزارة المجاهدين.

مقترحات ومقترحات مضادة

تعالـت أصـوات دولية منهـا عربية لإدانـة الفعل المقـاوم الفلسطيني ممثلا في هجومـات السابع مـن أكتوبـر التي قادتهـا حركة المقاومة الإسلاميـة حماس دون استنكار للفعـل الإجرامي الصهيوني، والمطالبة بإطلاق الأخيرة سراح المجودين في حوزة الحركة دون قيد أو شرط. وهو ما رفضت بسببه الجزائـر المشاركـة في قمة القاهرة للسلام التي دعيت للمشاركة بهـا والتي عقدت أسبوعين بعد بدء العدوان على قطاع غزة.

وقدمـت الجزائـر بـدلا من ذلك خلال اجتمـاع لوزراء الخارجيـة العرب يوم الخميـس 09 نوفمبر بالرياض المحضر للقمة العربية الطارئة عددا من المقترحات العملية هي:

منـع استخـدام القواعـد العسكرية الأميركية وغيرها فـي الدول العربية لتزويـد إسرائيل بالسلاح والذخائر.

- تجميد العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية العربية مع إسرائيل.
- التلويح باستخدام النفط والمقدرات الاقتصادية العربية للضغط من أجل وقف العدوان.
- منع الطيران المدني الإسرائيلي من الطيران في الأجواء العربية.
- تشكيل لجنة عربية بمستوى وزاري تسافر فوراً إلى نيويورك وواشنطن وبروكسل وجنيف ولندن وباريس من أجل نقل طلب القمة العربية بوقف العدوان الإسرائيلي على غزة.

غير أن أربع دول عربية في الأخير وقفت ضد هذه المقترحات وعطلت مرورها واعتمادها.

استقبال الجرحى

أبـدت الجزائـر استعدادا لاستقبال الجرحى القادمين من قطاع غـزة، وأعلنت أنها ستستقبل 400 طفـل فلسطيني مصاب، تتـم معالجتهم بالمستشفيات المدنية والعسكريـة لولايات الجزائر العاصمة، وولاية وهران وولاية قسنطينة.

وصلت أول دفعة من المصابين يوم 21 ديسمبر 2023، وهما فتاتان شقيقتان الأولى تبلغ 22 سنة مـن العمـر مع ابنهـا الرضيع، والثانية تبلغ من العمر 16 سنة قدمتـا للجزائر عن طريق طائرة رئاسية جزائرية أقلعت من مطار العريش المصري.

الجسر الجوي

أطلقت الجزائر أسبوعين بعد بدء العدوان جسرا جويا إلى مطار العريش شرقي مصر، من أجل إرسال مساعدات إنسانية «عاجلة ومهمة» إلى قطاع غزة عبر معبر رفح، يتكون الجسر من العديد من الطائرات التابعة للقوات الجوية الخاصة بالجيش الوطني الشعبي الجزائري. وبالفعل أقلعت العديد من الطائرات من مطار بوفاريك العسكري محملة بآلاف الأطنان من المساعدات الجزائرية التي احتوت على أدوية، مواد غذائية، أفرشة وخيم.

لكن هذه المساعدات لم يدخل منها لغزة سوى بضع شاحنات، حيث واجهت عبورها لمستحقيها عديد العقبات أهمها الحصار المسلط على قطاع بالكامل من القوات الصهيونية.

المسيرة الوطنية

استجابة لنداء 16 حزبا ومنظمة، خرجت أعداد غفيرة من الجزائريين عبر كافة ربوع البلاد في المسيرة الوطنية لنصرة فلسطين يوم الخميس 19 أكتوبر 2023، رافعين الأعلام الفلسطينية ويافطات تحمل شعارات تستنكر الصمت الدولي عن الذي يحدث بغزة، وتدعم المقاومة الفلسطينية، وتجدد موقف الجزائريين الداعم للقضية الفلسطينية.

الجلسة البرلمانية الاستثنائية

بدورها المؤسسة التشريعية ممثلة بالمجلس الشعبي الوطني، لمم تتخلف عن ركب الزخم الرسمي والشعبي المناصر للقضية الفلسطينية، وأقامت عديد المناشط في هذا السياق، أهمها تخصيصها جلسة عامة استثنائية حول التطورات الخطيرة للعدوان على قطاع غزة، حضرها عدد من الوزراء على رأسهم وزير الخارجية السيد أحمد عطاف، رفع النواب خلال الندوة شعارات من قبيل «فلسطين الشهداء.. بالروح بالدم نفديك يا غزة.. يا قسام يا حبيب اضرب اضرب تل أبيب..»، وخلال كلماتهم المتعاقبة أعربوا عن إدانتهم للجرائم «البشعة» الحاصلة بغزة، كما أكدوا وقوف الجزائر بكل مؤسساتها مع الفلسطينيين.

جهد مجتمعي

تسابقت أعداد من الجمعيات الجزائرية من بينها جمعية البركة، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وجمعية الإرشاد والإصلاح لحث الجزائريين على التبرع لسكان قطاع غزة، وتجدر الإشارة أن هذه

الجمعيــات تسير من سنوات طويلة قوافل وإمدادات تحمــل كافة أنواع الدعم المادي للفلسطينيين في قطاع غزة، وحتى في الضفة الغربية والقدس، وشيدت هناك العديد من المنشآت والمباني والمدارس.

المغرب

استمــرت في العام 2023 حالة القطيعة التي تعرفها علاقة البلدين الجارين الجزائر والمغرب منذ عام 2021، ولم تنجح المبادرات المختلفة التي سنأتي على ذكرها في وضع حد لها.

الجزائر وزلزال المغرب

ضرب المغرب زلزال هو الأعنف في تاريخها يوم الجمعة 8 سبتمبر 2023، قدرت شدته بـ 6.8 على سلــم ريشتــر، ألحق هذا الزلزال خسائر كبير في الأرواح قدرت بـ 2960 شخصا وآلافا من المصابين، وخسائر كبيرة في الممتلكات وعلى الاقتصاد المغربي حيث وحسب أرقام رسمية مغربية بلغ عدد القرى التي طالها الدمار 2939 قرية، كما أن ما لا يقل عن 59 ألفا و674 منزلا انهارت جراء الزلزال، 32% منها انهارت بالكامل.

في الساعات الأولى بعد الزلزال القوي الذي هز المغرب، سارعت الجارة الجزائر إلى تعزية أهالي الضحايــا وعرضت السلطــات الجزائرية تقديم يد المساعدة لجارتها الغربيــة واضعة كافة الإمكانات الماديــة والبشريــة في حال وافقت الأخيرة على ذلك وأعلنــت فتح مجالها الجوي المغلق منذ مدة أمام الرحلات التي تنقل مساعدات إنسانية وجرحى جراء الكارثة.

كمــا جهزت ثلاث طائــرات عسكرية في مطار بوفاريك العسكري للتوجــه للمغرب، حملت طائرتان منها بالأدوية والأفرشة والخيم، وطائرة ثالثة بـ 8 عناصر من الحماية المدنية المرفقة بكافة التجهيزات الخاصة للتعامل مع الكوارث.

تطلع المتابعون لأن تكون هذه الفاجعة التي ألمت بالمغرب ويد الجزائر الممدودة للمساعدة، فرصة للإنقاص على الأقل من التنافر الذي تشهده علاقة البلدين، لكن هذه التطلعات بقيت في خانة الأماني، ولــم تمتــد يد المغرب لتمسك يد الجزائر حيث أنها لم تقبل العرض الجزائري، ولم يجب وزير خارجية المغــرب ناصــر بوريطة حتى على اتصال وزير الخارجية للجزائري حسبما صرح به الأخير في تصريح تلفزيوني له على منصة أثير.

دعوة الملك لفتح الحدود

فـي خطـاب له بمناسبـة عيد العرش أكـد ملك المغرب محمـد السادس حرص بـلاده على إقامة علاقـات وطيـدة مع الدول الشقيقـة والصديقة، وخاصة دول الجوار التي تدخـل في إطارها الجزائر، حيـث قال: «نؤكد مـرة أخرى، لإخواننا الجزائريين، قيادة وشعبـا، أن المغرب لن يكون أبدا مصدر أي شر أو سوء»، كما أعرب عن رغبة بلاده في أن تعود الأمور إلى طبيعتها ويتم فتح الحدود الرابطة بين البلدين، هذه الحدود التي دخل إغلاقها عامه 29 بعد ما عرف بتفجيرات فندق «أطلس أسني» بمراكش المغربية، عندها فرض الملك المغربي الراحل الحسن الثاني التأشيرة على الجزائريين لدخول البلاد، ما دفع الجزائر حينها إلى غلق الحدود البرية بين البلدين.

ليسـت هـي المرة الأولـى التي يوجه فيها العاهـل المغربي رسائـل للجزائر من هـذا النوع، وأحد المشتـركات فيهـا جميعها هـو الرد البارد من الطرف الجزائري الذي يشـكك في النوايا الحقيقية من وراء هذه الدعوات.

اتهامات في الاتجاهين

استمـر الطرفان في توجيه اتهامات ثقيلة لبعضهما البعض، فالجزائر اتهمت المغرب رفقة أطراف أخرى بإطلاق حملة إعلامية وحملات على المنتديات الاجتماعية بهدف ضرب استقرار بلدان الساحل خلق جو مشحون في العلاقات بين الجزائر ودول الساحل، وباستهداف الموقع الالكتروني لوكالة أنبائها عبـر هجـوم سيبراني، ووصلت الاتهامات حد تصريح وزير الداخليـة الجزائري إبراهيم مراد أن بلاده تواجـه حربـا باستخدام المخدرات مشيـرا لتورط المغرب في ذلك، أما المغـرب فاعتبرت على لسان ممثلها في الأمم المتحدة عمر هلال الجزائر «أم المصائب» في المنطقة، وأضاف: «لا يمكن للمرء أن يذرف دموع التماسيح، ويهاجم في الوقت نفسه بلداً لا يزال يعيش مأساة» في إشارة إلى دعم الجزائر للجبهة البوليساريو التي تعدها وتصنفها المغرب كجماعة إرهابية.

جامعة الدول العربية

شارك الوزير الأول الجزائري أيمن بن عبد الرحمان ممثلا للرئيس الجزائري عبد المجيد تبون في الدورة الثانية والثلاثين لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة المنعقدة أشغالها بمدينة جدة السعوديـة في 19 مـاي 2023، وألقى على مسامع القادة المشاركين بالقمـة خطابا نيابة عن الرئيس الجزائري تطرق فيه لجملة النقاط:

- التذكير بالظروف الإقليمية والدولية بالغة التعقيد، لاسيما الأزمة الأوكرانية

- تجديد الدعوة لتعبئة الطاقات التمويلية العربية لاسيما صندوق النقد العربي والصناديق العربية القائمة، لمساعدة الدول الاعضاء المحتاجة لهذه المساعدات لتمكينها من تجاوز الظروف الدولية العصيبة.

- الترحيب بعودة سوريا لشغل مقعدها في جامعة الدول العربية.

- مطالبة المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته التاريخية والسياسية والقانونية والأخلاقية والإنسانية تجاه الشعب الفلسطيني.

- الارتياح لبوادر الانفراج التي حدثت في العلاقات العربية مع دولتي تركيا وإيران.

- تثمين كل الجهود المبذولة لتسوية الأزمة في اليمن بصفة نهائية.

- ضرورة تعزيز التضامن مع الصومال وجيبوتي في مواجهة الجفاف الذي تشهده منطقة القرن الإفريقي للعام السادس على التوالي، والتنويه لضرورة التدخل العاجل لتفادي كارثة إنسانية محدقة بهذين الشعبين وكافة شعوب المنطقة.

- دعوة الأطراف السودانية المتقاتلة إلى تغليب المصلحة العليا للوطن والاحتكام إلى فضائل الحوار لحل الخلافات وتجنيب الشعب السوداني مخاطر الانزلاق في دوامة العنف الدموي الذي يشكل خطرا على السلم الاجتماعي ووحدة البلاد.

- التأكيد على حتمية إصلاح وعصرنة العمل العربي المشترك وفق نهجٍ جديد يتجاوز المقاربات التقليدية ليضع في صلب أولوياته انشغالات وهموم المواطن العربي.

- ضرورة تعزيز التضامن بين الدول الأعضاء، والعمل كمجموعة موحدة تستنير بمبدأ وحدة المصير مما يضمن الحفاظ على مصالحها المشتركة، مذكرا اياهم بالقدرات والإمكانيات التي تسمح لهم بتبوء مكانة مرموقة.

مالي

كانـت الجزائـر حريصـة فـي علاقتها مع مالي علـى التقريب بين وجهات النظـر المتباينة بين الأطراف المالية المختلفة تجسيدا لاتفاق الجزائر، وهو اتفاق تم بوساطة جزائرية وقعت عليه كل من الحكومة المركزية المالية والحركة العربية للأزواد، التنسيقية من أجل شعب الأزواد، تنسيقية الحركات والجبهـات القوميـة للمقاومة، الحركة الوطنية لتحرير الأزواد، المجلـس الأعلى لتوحيد الأزواد، وذلك بالجزائر العاصمة في الفاتح من مارس 2015، وينص على:

- احترام الوحدة الوطنية.
- إلغاء العنف.
- احترام حقوق الإنسان.
- تعزيز سيادة القانون.
- تمثيل لجميع مكونات الشعب المالي في جميع المؤسسات العسكرية منها والمدنية.
- إعادة تنظيم القوات المسلحة والأمن.
- إلتزام الأطراف بمكافحة الإرهاب.
- تسهيل عودة وإدماج اللاجئين.

واجهـت تجسيد هذا الاتفاق عديـد الإشكالات والمعيقات، لعل من أهمهـا الانقلاب العسكري في مالـي عـام 2020 الذي قـاده الكولونيل عاصمي غويتـا، وتهديد تنسيقيـة أزواد بالانسحاب من اتفاق السـلام نظرا لعدم تنفيذ باماكو بنوده طيلـة السنوات الماضية، هذا ما دفع بالجزائر لتكثيف جهودها أكثر فأكثر في محاولة منها لمنع انهيار الاتفاق وتصاعد أعمال العنف والاقتتال مجددا والتسريع عوضا عن ذلك من وتيرة تنفيذ اتفاق السلم والمصالحة.

فأرسلت لهذه الغاية وزيري خارجيتها المتعاقبين السيدين رمطان لعمامرة وأحمد عطاف إلى باماكو شهري جانفي وأفريل أين التقيا المسؤولين في مالي وممثلين عن الحركات المالية الموقعة على الاتفاق وأكدا لهم رغبة الجزائر الملحة في المضي قدما نحو تجسيد مضامين الاتفاق على أرض الواقع.

كمـا استقبلت فـي تاريخين منفصليـن الأطراف الموقعة علـى الاتفاق، ونتحدث ابتـداء عن ممثل الحكومة المركزية السيد عبدولاي ديوب وزير الخارجية المالي الذي قدم للجزائر شهر جانفي مرفوقا

بالوزيـر المالي المكلـف بالمصالحة الوطنية واتفاق السلم العقيد الركـن اسماعيل واغي، وعن رؤساء وممثلـي الحركات السياسية لجمهورية مالي وعلـى رأسهم السيد بلال أغ شريف، الأمين العام للحركة الوطنية لتحرير أزواد.

هـذا واستغلـت فرص المحافل الدولية لمزيد من التنسيق مـع السلطات المالية، حيث التقى وزيرا خارجيـة البلديـن في أكثر من محطة، كما أجرى الوزيـر الأول الجزائري السيد أيمن بن عبد الرحمان بسـان بطرسبـورغ محادثات مع السيد عاصمي غويتا، رئيس دولة مالي ورئيس المرحلة الانتقالية على هامش مشاركتهما في قمة روسيا-إفريقيا الثانية شهر جويلية 2023 كانت متابعة تنفيذ اتفاق الجزائر على رأس محاورها.

بدورهـا الحكومة المركزيـة المالية أبدت استعدادا للتعاون من خـلال إرسالها وفدا حكوميا يقوده وزيـر المصالحـة الوطنيـة السيد إسماعيل واغي إلى كيـدال للقاء ممثلي الموقعيـن على اتفاق السلم والمصالحـة المنبثـق عـن مسار الجزائـر، واستغل الوزير المالي هـذه السانحة فـي التأكيد على «أن الاتفـاق مهـم للغاية والحكومة المالية ستعمـل في إطار الاتفاق كل ما في وسعها من أجل أن تستطيعوا أن تزدهـروا ونستطيـع بلوغ أهدافنا معـا» مؤكدا «إن وجودي هنا اليوم دلالة قويـة لأبين لكم أنه مهما كانت الصعوبات التي نمر بها فنحن واعون بأننا يجب أن نكون معا وبأنه يجب أن نمد يدنا حتى نتمكن بالمضي نحو السلم والتنمية والأمن بما يعود بالفائدة على سكاننا» مضيفا أنه «من المهم اليوم أكثر من أي وقت مضى أن نتمكن من مكافحة العدو بفعالية وهما: الإرهاب وانعدام الأمن».

حاولـت الجزائـر أن تدعم جهودهـا الدبلوماسية هذه بأخـرى اقتصاديـة، فاستعرضت وبدأت في التحضيـر لإبرام عديـد الاتفاقيات التي تخص المجـالات المتعلقة بالاتصـالات السلكية واللاسلكية، الألياف البصرية، المحروقات، التعليم العالي، التكوين المهني..

وتابعـت بحرص تنفيذ المشاريـع المقررة من قبل الرئيـس الجزائري لفائدة منطقـة كيدال والتي تكفلت بها الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية.

كمـا أعلـن عن إبرام تجمع الصناعات الكهربائية الجزائري اتفاقيـة شراكة استراتيجية مع الاتحاد المالـي للكهرباء والطاقة والطاقـات المتجددة والجديدة بباماكو على هامش الصالون الأول لمستثمري الطاقـة فـي دولة مالي SIEMA 2023، كما اتفق وزيري خارجيـة البلدين شهر أفريل على رفع عدد الرحلات الجوية المسيرة من الجزائر العاصمة نحو باماكو.

إلا أن كل هـذه الجهـود والمساعي اصطدمت بتجدد الاقتتال شهر أوت حيث تصاعدت المواجهات بيـن الجيـش والحركات المسلحة بعد إعلان الأخيرة عن سيطرتها على 4 مواقع عسكرية، واغتنام 11 مركبة عسكرية شهر أوت 2023، فضلاً عن السيطرة على بعض المدن مثل مدينة بوريم الاستراتيجية، ثـم قامت حركة تحرير أزواد، شهـر سبتمبر بمهاجمة ثكنة عسكرية في بلدة ليري وتمكنت من إسقاط طائـرة مروحيـة تابعـة للقوات الجويـة المالية لتعلن عن تغييـر اسمها بعد ذلك إلـى «الجيش الوطني لـلأزواد»، وهو ما دفع الجيش إلـى الإعلان عن بدء العملية العسكرية للسيطرة على مدينة كيدال التي أعلن تمكن منها يوم 15 نوفمبر.

ومما زاد الطينة بلة إنهاء مجلس الأمن الدولي بعثة حفظ السلام الأممية في مالي (مينوسما) شهر جوان استجابة لطلب الحكومة المالية، هذا ما نددت به حركات أزواد بانسحاب البعثة، كونه حصل دون التنسيق معها والاكتفاء فقط بالتنسيق مع الجانب الحكومة في باماكو.

وبدأت نتيجة لذلك العلاقات في التوتر شيئا فشيئا بين البلدين الجزائر ومالي، إلى أن استقبل إمام الطريقـة الكنتيـة بمالي الشيـخ محمود ديكو من طرف الرئيس عبد المجيد تبـون بقصر المرادية يوم 19 ديسمبـر 2023 لأسبـاب لم يتم الإعلان عنها، هذه الخطوة التـي اعتبرتها الحكومة المالية القطرة التـي أفاضـت الكأس وقامت على إثرها باستدعاء السفير الجزائـري في مالي محتجةً على ما سمّتها «تصرفـات غيـر ودية» من طرف الجزائر، ومعتبرة ما تقوم به هذه الأخيرة تدخلا في الشؤون الداخلية لبلادهـا تحـت غطاء عمليـة السلام، مما فهم لـدى متابعين بأنه تلميح لإمكانيـة الانسحاب من اتفاق الجزائر.

هـذا مـا استوجب ردا من الجزائـر، حيث استدعت السفير المالي يـوم 21 ديسمبر 2023 لتذكّره بـ«قوة» بأنَّ علاقتها مع مالي مبنية على مبادئ ثلاث «لم تحد ولن تحيد عنها» هي:

- تمسك الجزائر الراسخ بسيادة جمهورية مالي، وبوحدتها الوطنية وسلامة أراضيها.
- القناعـة العميقـة بـأن السبـل السلميـة، دون سواها، هي وحدهـا الكفيلة بضمـان السلم والأمن والاستقرار في جمهورية مالي بشكل ثابت ودائم ومستدام.
- المصالحـة الوطنيـة، وليس الانقسامات والشقاقات المتكررة بين الإخـوة والأشقاء، تظل الوسيلة المثلـى التـي من شأنهـا تمكين دولة مالي من الانخـراط في مسار شامل وجامـع لكافة أبنائها دون أي تمييـز أو تفضيـل أو إقصاء، وهو المسار الـذي يضمن في نهاية المطاف ترسيخ سيادة

جمهورية مالي ووحدتها الوطنية وسلامة أراضيها.

ولـم يفـوت وزير الخارجية الجزائري الفرصـة ليذكر السفير المالـي أن الاجتماعات الأخيرة التي جـرت مـع قادة الحركات الموقّعة علـى اتفاق السلم والمصالحة في مالـي المنبثق عن مسار الجزائر، تتوافق تماماً مع نص وروح اتفاق الجزائر.

لتنتهي بهذا سنة 2023 والعلاقات بين البلدين تشهد حالة من اللاثقة والتوجس مما قد تذهب اليه العلاقات والوضع الداخل بمالي.

النيجر

أفـاق العالـم يوم 26 جويليـة 2023 على انقلاب عسكري في النيجر، قـاده قائد الحرس الرئاسي الجنـرال عبـد الرحمن تشياني الذي عين نفسه على إثر ذلك قائدًا للمجلس العسكري الجديد، اعتقل خلال الانقلاب الرئيس محمد بازوم، كما أعلن مدبروه عن جملة من الإجراءات تمثلت في:

- إغلاق كافة المنافذ البرية والجوية.
- تعليق جميع أنشطة الأحزاب السياسية.
- إقالـة كافة الوزراء ونوابهم وتكليف المديرين العامين بالقيام بإدارة المؤسسات إلى حين ترتيبات لاحقة.
- الحفاظ على الاتفاقيات المبرمة من قِبَل النظام السابق والتعهد بسلامة أعضاء النظام السابق.

لم تتأخر عديد الدول طويلا لتعلن بعد ساعات الحدث الأولى تنديدها وإدانتها ما سمتها بـ«المحاولة الانقلابية»، وعلى رأس هذه الدول الجزائر، حيث أصدرت بيانا شديد اللهجة أتبعته بـ5 بيانات أخرى علـى طـول الشهور المتعاقبة تتعلـق جميعها بانقلاب النيجـر مبرزة من خلالها الحاحهـا على احتواء الوضـع قبـل انزلاقـه إلى سيناريوهات لا تريد لها الجزائر أن تحـدث، ودعت فيه لوضع حد فوري لما أسمتـه بـ«الاعتداء غير المقبـول على النظام الدستوري والانتهاك الخطير لمقتضيات سيادة القانون»، كما أعلنت الجزائر صراحة دعمها للسيد محمد بازوم كرئيس شرعي لجمهورية النيجر.

كان موقـف الجزائـر ملفتـا، حيث أنه لم يقـف في صف المؤيديـن والداعمين للعمليـة الانقلابية

كدولتـي مالـي وبوركينافاسـو، ولا هو مؤيد لجمع الـدول التي رأت بضرورة إنهـاء الانقلاب عن طريق تدخـل عسكري واسع يعيد الرئيس بازوم إلى منصبه، بل تمسكت بالحل السياسي التفاوضي واعتبرت أنـه وحـده الكفيل بإعادة النظام الدستوري والديمقراطي بالنيجـر، ونتيجة لذلك أعلن وزير الخارجية الجزائـري فـي مؤتمـر صحفي يـوم 2023/08/29 عـن مبادرة مـن 6 نقاط تقدم بهـا الرئيس عبد المجيـد تبـون لتسوية الأزمة في النيجر، واقترحـت المبادرة مرحلة انتقالية بمدة زمنية لا تتجاوز ستة أشهـر «لبلـورة وتحقيق حل سياسي يضمن العودة للنظام الدستوري والديمقراطي في النيجر»، وأن تتم الترتيبات السياسية اللازمة تحت «إشراف سلطة مدنية تتولاها شخصية توافقية».

أعطـت الجزائـر الحكام الجدد في نيامـي مهلة شهر للرد على مبادرتها، وهـو ما كان، فقد أعلنت الجزائـر عـن تلقيها ردا ايجابيا يـوم 2023/10/02 عن طريـق مراسلة رسمية مـن وزارة الخارجية النيجريـة تفيد بقبـول الوساطة الجزائرية، ما اعتبرته الأخيرة تعزيـزا للحل السلمي الذي تمسكت به وفتحـا للمجـال أمام توفير الشروط الضرورية التي من شأنها أن تسهل إنهاء الأزمة المستجدة بالطرق السلمية.

يوما بعدها فوجئت الجزائر ببيان صادر عن وزارة الخارجية النيجرية نفت من خلاله قبولها عرض الوساطة الجزائري، وأرجع السيد أحمد عطاف سبب ذلك لرفض المجلس العسكري الجديد أن تمتد الفتـرة الانتقاليـة لستة أشهر فقط، بل أراد لها أن تمتد لثلاث سنوات وهو ما رفضته الجزائر بدورها، هـذا مـا اضطر السلطـات الجزائرية لإرجاء الشروع في المشـاورات التحضيرية التي كان من المزمع القيام بها إلى حين الحصول على التوضيحات التي تراها ضرورية بشأن تفعيل الوساطة الجزائرية.

ومـع ذلـك، لم تتوقـف الجزائر عند ذلك كثيـرا، وواصلت بذل مزيد من الجهد فـي سبيل مسعاها لإيجـاد حل سلمـي للأزمة في النيجر، حيـث استقبل السيد أحمد عطاف يـوم 2023/10/22 بمقر وزارة الخارجيـة، سفيـرة جمهوريـة نيجيريا الاتحادية لـدى الجزائر، التي تترأس بلادها المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، وكذا مجموعة من سفراء الدول الأعضاء في ذات المنظمة، شملت كلاً مـن السنغـال وكوت ديفوار وغينيا بيساو في إطار ترقية مبادرتها سالفة الذكر، وللغاية نفسها، استقبل عـددا من نظرائه الآخرين من دول الإيكواس (التوغو، البنين ونيجيريا) الذين قدموا تباعا في زيارات عمل للجزائر، وكذا السيد ليوناردو سانتوس سيماو، الممثل الخاص للأمين العام لهيئة الأمم المتحدة ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب إفريقيا والساحل.

عـاد الدفـؤ مجددا للعلاقات بين البلديـن بعد الزيارة التي أداها وزيـر الخارجية النيجري الجديد السيـد بـاكاري ياوو سانغاري، الذي حـلّ بالجزائر في الأسبوع الأخير من شهـر ديسمبر في في إطار زيارة عمل، أشاد من خلالها السيد سنغاري بدور الجزائر كوسيط في أزمات النيجر، وأعرب عن أمله في أن تسهم في استعادة المسار الدستوري في بلاده. ولم يكتف وزيري خارجية البلدان بذلك فحسب، بل ناقشا عددا من المشاريع الإنمائية المشتركة على غرار الطريق العابر للصحراء وأنبوب الغاز الذي يبـدأ من نيجيريا ويعبـر النيجر ليصل للأراضي الجزائرية.. وهذا ما اعتبره متابعون حافزا لمزيد من التنسيق والعمل المشترك المثمر بين البلدين.

نيجيريا

فـي ظـل أزمة الطاقة التي تعيشها البلدان الأوروبية بعد انقطـاع إمدادات الطاقة القادمة اليها من روسيـا فـي أعقاب الحرب الروسية – الأوكرانية، كثفت هذه البلدان من مساعيها لإيجاد مصادر بديلة تغطي العجز الحاصل لديها، وكانت أحد الحلول التي اهتدت اليها دولة نيجيريا.

بـات الغـاز النيجيري محـل تنافس كبير بين الجزائـر والمغرب حول من يظفـر بأفضلية نقل الغاز النيجيـري نحـو الضفـة الأخرى، لكن بدى في الأخيـر أن العرض الجزائري هو الأكثـر نجاعة وقابلية للتجسيد.

حيث يبلغ طول أنبوب الغاز العابر للصحراء حوالي 4181 كيلومتراً، يقطع 1040 كيلومتراً منها من حقول الغاز بدلتا نهر النيجر جنوب نيجيريا إلى حدود البلاد الشمالية، ثم 841 كيلومتراً داخل أراضي النيجر إلى الحدود الجزائرية، وتقدر كلفة المشروع 13 مليار دولار، ومن المقرر أن ينقل ما يصل إلى 30 مليار متر مكعب من الغاز سنويا لأوروبا.

وفـي فيفري 2022، أكدت الجزائـر ونيجيريا والنيجر التزامها بإنجاز هذا المشروع الاستراتيجي، حيـث اتفق الوزراء المكلفين بقطاع الطاقة فـي الدول الثلاث في العاصمة النيجرية نيامي، على وضع خارطـة طريق عمل لتجسيد المشروع، وبعد سلسلة من الاجتماعات، تم بالجزائر العاصمة في جويلية 2022، توقيـع مذكـرة تفاهم لتنفيذ مشروع خط أنابيـب الغاز العابر للصحراء، حيـث أكدت الأطراف الثلاث عزمها على بعث الدراسات ومختلف البرامج المسطرة في هذا الإطار.

واجه أنبوب الغاز نيجيريا–النيجر–الجزائر عقبتين حقيقيتين تمثلتا في تمويله وفي تطورات الأزمة

فـي النيجـر حسبما جاء علـى لسان الخبير النفطي ومديـر مكتب «إيمرجي» للأبحـاث الاستراتيجية فـي باريـس السيد مراد برور، سعت الجزائـر لتذليل كل الصعوبات التي تعرقـل انجاز المشروع، فقد اقترحت وفق مصدر حكومي لموقع «العربي الجديد» تمويل المشروع في شقه القائم على أراضي دولة النيجر، مع استفادة نيامي من حقها من الغاز المتدفق عبر ترابها.. وعرضت وساطتها لحل الأزمة في النيجـر وفـق مقاربة ترتكز على إقامة مرحلة انتقالية لا تتجـاوز الستة أشهر يعود النظام الديمقراطي من خلالها للنيجر وتستقر من خلالها الأجواء بما يسمح للمضي قدما في تجسيد مشروع أنبوب الغاز العابر للصحراء.

قاطعـا كل الشكـوك والتخوفات، أكد وزير خارجية نيجيريا السيد يوسف توغار، على هامش الندوة العاشـرة رفيعـة المستوى حول الأمن والسلم فـي إفريقيا التي أقيمت أشغالهـا بوهران منتصف شهر ديسمبـر 2023 أن مشـروع أنبوب الغـاز العابر للصحراء والـذي يربط بين نيجيريـا والجزائر مرورا بالنيجر، يعرف تقدما «كبيرا وملحوظا».

ويرجـح إذا مـا تقدمت وتيرة الأشغال في أنبوب الغاز المرحلة المقبلة فسيدخل حيز الخدمة مطلع العام 2027.

الجزائر عضوا بمجلس الأمن

احتفت الجزائر في 06 جوان 2023 بانتخابها للمرة الرابعة في تاريخها عضوا غير دائم في مجلس الأمـن بـ 18 صوتاً، من مجموع أصوات 192 دولة في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وستبدأ عهدتها التـي ستستمـر لعاميـن في الفاتح مـن جانفي 2024. لتتلقـى التهاني بعدها مـن دول عدة على غرار روسيا، الو.م.أ، بريطانيا، موريتانيا، سوريا..

أعلنت الجزائر أن لها أولويات ثلاث خلالها شغلها هذا المقعد تتمثل في:

- **تعزيز التسويات السلمية للأزمات.**

تتابـع الجزائـر الصراعـات والنزاعات فـي جوارها الساحلي فـي ليبيا،تشاد، مالـي، بوركينافاسو والصحراء الغربية ولا ترى لها من منطلق خبرتها في الوساطة الدولية ومساهماتها «التاريخية الفاعلة» في حل الأزمات حلا أجدى وأقل تكلفة من التسويات السلمية المبنية على لغة الحوار والتمسك بمبدأ

عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

- **المساهمة في إصلاح مجلس الأمن.**

فـي كلمـة للرئيس الجزائري عبد المجيد تبـون تلاها الوزير الأول، السيد ايمـن بن عبد الرحمان خـلال اجتمـاع لجنة العشرة للاتحـاد الإفريقي المعنية بإصلاح مجلس الأمـن أكد على ضرورة تمكين القارة الإفريقية من الظفر بمقعدين دائمين في مجلس الامن ورفع حصة تمثيلها في فئة المقاعد غير الدائمة بهذا المجلس من 3 إلى 5 مقاعد وفقا لما ورد في «توافق إيزولويني» و «إعلان سرت».

وتعد هذه أهم الإصلاحات التي تسعى الجزائر لتجسيدها بعد ما وصفته بالفشل الذريع الذي مني به المجلس في مواجهة التحديات التي تواجه الأمن والسلم العالميين.

- **مسؤولية حمل آمال العرب والأفارقة.**

سجلـت الجزائـر ظلما كبيرا مسلطا علـى القارة الإفريقية، وتعهدت بـ «العمـل دون هوادة من أجل إعلاء صوت القارة ومطالبها المشروعة لمعالجة الظلم التاريخي الذي تعرضت له» كما جاء في تصريح للرئيس الجزائري عبد المجيد تبون.

وتسعـى بذلك الجزائر لأن تكون في طليعة الـدول المرافعة على حقوق الشعوب الافريقية المنادية بضرورة رص صفوفها وتوحيد كلمتها.

كمـا ألـت على عاتقها مسؤولية تعزيز التعـاون بين الأمم المتحدة وجامعة الـدول العربية والاتحاد الأفريقي.

وتدخـل فـي هذا الإطار كذلك القضية الفلسطينية التي اعتبرتهـا الجزائر أولوية الأولويات خاصة بعد الانتهاكات التي سلطت على الفلسطينيين في قطاع غزة خلال معركة طوفان الأقصى.

زيارات الرئيس الخارجية

البرتغال

حـل يـوم 22 ماي 2023 بالعاصمة البرتغالية لشبونة الرئيـس الجزائري عبد المجيد تبون في زيارة دولة دامت 3 أيام مرفوقا بوفد وزاري هام وما يزيد عن 60 رجل أعمال جزائري، في زيارة هي الأولى لرئيس جزائري للبرتغال منذ سنوات طويلة.

ضـم جـدول أعمال هذه الزيارة 4 محطات كانت الأولى استقباله في ساحة الإمبراطور بلشبونة من طرف نظيره البرتغالي السيد مارسيلو ريبيلو دي سوزا، أين عقد الرئيسان بعد ذلك محادثات على انفراد بمقر رئاسة الجمهورية البرتغالية، توسعت فيما بعد لتشمل أعضاء وفدي البلدين.

أكد الرئيس الجزائري عقب اجتماعه مع نظيره البرتغالي في ندوة صحفية مشتركة على «التطابق التـام» فـي وجهات النظر بين الجزائر والبرتغال بشأن مجمـل القضايا الإقليمية والدولية، على غـرار الأوضاع في ليبيا ومالي والساحل والصحـراء الغربية والأراضي الفلسطينية والوضع في أوكرانيا.

في محطته الثانية، قام الرئيس عبد المجيد تبون بزيارة مقر بلدية لشبونة التاريخي حيث وجد فـي استقبالـه رئيس البلدية الذي سلمه مفتاح المدينـة وقدم له شروحات مفصلة حول مختلف المحطـات التاريخية للمنطقة، أبـدى على إثر ذلك الرئيس الجزائـري اعجابه بالمدينة معتبرا إياهـا «عاصمة التاريخ والثقافـة والوسطية»، مبرزا أن «جذورها في التاريخ ورأسها في العولمة وفي أوروبا»، وأضاف أن تاريخ لشبونة «يمتد إلى ما قبل التاريخ وأنها كانت قلعة العرب، كما انها عرفت بأكبر الملاحين في العالم ومن بينهم فاسكو دي غاما».

أمـا المحطـة الثالثة فكانت عندما أشرف رفقة رئيس الـوزراء البرتغالي السيد أنطونيو كوستا، علـى افتتاح أشغـال المنتـدى الاقتصـادي الجزائري-البرتغالي الذي جمع رجـال الأعمال في البلديـن، وهو ما عد فرصـة لزيادة الاستثمارات بين البلدين خاصة البرتغالية منها في الجزائر والتـي لا تتجـاوز 60 مليـون دولار، حيث وعـدت الحكومة البرتغاليـة بمضاعفتها خمس مرات خـلال الأعوام الخمسـة المقبلة. كان من بين مخرجات المحادثـات التوقيع على أربع اتفاقيات شملـت مذكـرة تفاهـم في مجال الحوكمـة الرقمية وعصرنـة الإدارة وبرنامج للتبـادل الثقافي للفتـرة 2023-2025 وكـذا إعلان نوايا لتعزيز التعاون الثنائـي، علاوة على مذكرة تفاهم تتعلق

بالمؤسسات الناشئة والابتكار.

وتعـد الجزائـر من المزودين الرئيسيين للبرتغال بالغاز عبر الأنبـوب الرابط بينها وبين إسبانيا حيـث تغطـي عموما حوالي 40 بالمئة من حاجيات البرتغاليـين من الطاقة، كما تقيم معها عدة شراكات في قطاعات المالية والمحروقات والصناعات الدوائية. ووفق إحصائيات رسمية، توجد 80 شركـة برتغاليـة تنشط فـي الجزائر، بينما وصـل التبادل التجاري إلـى 1.4 مليار دولار في 2022 مع فائض لصالح الجزائر.

أنهـى السيد عبد المجيد تبـون رحلته للبرتغال بزيارته مقر البرلمـان البرتغالي، حيث استقبله السيد أوغستو سانتوس سيلفا.

روسيا

فـي زيـارة دولة امتدت لـ 5 أيام، زار الرئيس الجزائري ابتداء من يوم 13 جوان 2023 فيدرالية روسيـا، مكـث بالعاصمة موسكو 3 أيام ثم انتقل إلى مدينة سـان بطرسبورغ الروسية للمشاركة في أشغال مؤتمر اقتصادي.

استهل زيارته بإجراء محادثات موسعة ضمت الوزراء المرافقين له، مع مضيفه الروسي الرئيس فلاديميـر بوتيـن وأفـرادا من طاقمـه الحكومـي، أسفرت عـن توقيعهما على إعـلان الشراكة الاستراتيجيـة المعمقـة بين البلدين، هذا الإعلان الذي لم يتم الكشف عن فحواه، وجاء ليعوض «اتفـاق الشراكـة الاستراتيجية» الموقع بيـن البلدين عام 2001، كما أسفـرت عن التوقيع على اتفاقيات ومذكرات تفاهم وبرامج عمل بين الحكومتين الجزائرية والروسية.

أتبـع ذلـك تدشينه رفقة مسؤولين روسـ، نصبا تذكاريا ساحة بالعاصمـة موسكو باسم «الأمير عبد القادر» أحد كبار مقاومي الاستعمار الفرنسي (1830 - 1962) ومؤسس الدولة الجزائرية الحديثة، وهو أول قائد عربي ومسلم يحظى بهذا التكريم من الروس.

وكأحد أهم مستهدفات الزيارة، شارك الرئيس الجزائري كضيف شرف في افتتاح أشغال الجلسة العامة لمنتدى سان بطرسبورغ الاقتصادي الدولي وسط حضور كبير لرجال أعمال ومستثمرين وممثليـن لشـركات اقتصاديـة، من بينهم أزيد مـن 80 مؤسسة جزائريـة، وكان له خطاب أمام المشاركين حاول من خلاله الترويج للجزائر كوجهة استثمارية، حيث أكد على أن الجزائر تشهد حاليا «مرحلة مهمة» في مسيرتها التنموية الشاملة من خلال استراتيجيتها الوطنية والاصلاحات

المحوريــة التــي جسدتها الحكومة و التحفيزات العديدة التــي كرست «مناخا محفزا للمتعاملين الاقتصاديين في بلد عازم على تنفيذ خطة استثمارية طموحة خلال السنوات المقبلة لاسيما في مجــالات الطاقة و البنية التحتية و الفلاحــة و المنتجات الصيدلانية و الصناعات المختلفة بما فيما الغذائية و التحويلية»، داعيا إياهم لاكتشاف بيئة الأعمال والمحفزات الاقتصادية الجديدة، مشيــرا إلى أن كل النصوص التطبيقية لقانون الاستثمار منشورة على الجريدة الرسمية، معتبرا محفزاتــه جــد مساعدة على خلق الثــروة. مذكرا إياهم بقرار ابقاء قانــون الاستثمار دون تغيير لمــدة لا تقــل عن 10 سنوات، هذا ما يعد (حسبه) بالضمــان الكافي لكل المستثمرين بما فيهم الاصدقاء من روسيا.

قطر

تلبيــة لدعــوة أمير قطر الشيخ تميــم بن حمد آل ثاني، حل بالعاصمــة القطرية الدوحة يوم 15 جويلية 2023 الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون في زيارة عمل دامت ليومين، وهي الثانية من نوعها منذ تسلّمه السلطة في ديسمبر من عام 2019.

جمعــت الرئيس الجزائــري بالأمير القطري محادثــات مطولة شملت عديــد الملفات والقضايا ســواء مــا تعلق بالعلاقات الاقتصادية التي تعيش حالة من الازدهار حيث تعد قطر أكبر مستثمر عربي في الجزائر، وتقدر نسبة هذه الاستثمارات بنحو 74% وتنشط قرابة 169 شركة جزائرية بدولــة قطر.. أو ما تعلق بأهم القضايا الإقليميــة والدولية ذات الاهتمام المُشترك وعلى رأسها فلسطين.

الصين

خُص الرئيس الجزائري يوم 17 جويلية 2023 باستقبال رسمي من طرف نظيره الصيني بقصر الشعب بالعاصمة الصينية بكين، في إطار زيارة الدولة التي أداها لهذا البلد والتي استغرقت 5 أيام حملت في ثناياها العديد من البرامج والاتفاقات والرسائل.

اجتمــع الرئيســان بعدها لبحــث العلاقات الثنائية بحضــور عدد كبير مــن وزراء البلدين، ليتوج الطرفان محادثتيهما بالتوقيع على 19 اتفاقية ومذكرة تفاهم تشمل مجالات شتى، من بينها:

- اتفاق للتعاون في مجال النقل بالسكك الحديدية.
- مذكرة تفاهم حول إنشاء مركز لتحويل التكنولوجيا.

- مذكرة تفاهم للتعاون في المجال الفلاحي.
- اتفاقية إطار للتعاون في مجال الاتصالات.
- مذكرة تفاهم في مجال الرياضة.
- مذكرة تفاهم حول إنشاء فريق العمل للتعاون الاستثماري والاقتصادي
- مذكرة تفاهم حول تعزيز التعاون التجاري.
- مذكـرة تفاهـم بيـن الأكاديمية الصينيـة للحوكمـة ووزارة الداخلية والجماعـات المحلية والتهيئة العمرانية.
- مذكرة تفاهم للتعاون التقني في مجال حجر الحيوانات والحجر النباتي.
- برنامج تنفيذي في مجال البحث العلمي والفضاء.
- مذكرة تفاهم في مجال التنمية الاجتماعية والتعاون في مجال الطاقات المتجددة والطاقة الهيدروجينية.
- مذكرة تفاهم لتعزيز التنمية الحضرية المستدامة.
- مذكرة تفاهم بين معهد الشؤون الخارجية للبلدين.
- مذكرة تفاهم بين مجلس التجديد الاقتصادي الجزائري والمجلس الوطني الصيني لتعزيز التجارة الدولية.

وتأتـي هـذه الخطوة تعزيزا وتثمينا لتوقيع البلدين شهري نوفمبـر وديسمبر 2022 على الخطة التنفيذيـة للبنـاء المشتـرك لمبـادرة «الحـزام والطريـق» والخطـة الخماسية الثانيـة للتعاون الاستراتيجـي الشامـل 2022-2026 والخطـة الثلاثية للتعاون في المجـالات الهامة 2022-2024.

عقد الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون والوفد المرافق له بعدها لقاءين اخرين منفصلين كان أولهما لقاؤه مع رئيس مجلس الدولة الصيني السيد لي تشيانغ في قصر الشعب بالعاصمة بكين، والثاني لقاؤه بسكرتير لجنة الحزب الشيوعي الصيني في بلدية شنتشن السيد منغ فان لي.

وفـي ثالـث أيام الزيارة، انعقـد منتدى الأعمال الجزائـري الصيني في بكيـن بحضور عدد من

الـوزراء الجزائريـيـن وممثلين عن الحكومة الصينية وحوالي 150 من رجال الأعمال الجزائريين و100 مـن رجـال الأعمال الصينييـن. استعرض خلاله وزير الخارجيـة الجزائري السيد أحمد عطاف الذي ناب عن الرئيس الجزائري في كلمته كم المزايا والمحفزات الاستثمارية التي تزخر بهـا الجزائـر في ضوء الإصلاحـات الاقتصادية التي ترعاها الدولة الجزائريـة، مؤكدا على أن المجـال مفتوح للشراكة والاستثمـار أمام رجال الأعمال الصينيين في كل القطاعات والاستفادة مـن التسهيلات الممنوحة للمتعاملين الاقتصاديين. وقعت شركات جزائرية وصينية عقب انتهاء أشغـال المنتدى على 12 اتفاقية تعاون كما أفاد بذلك التلفزيون الجزائري الرسمي، دون تقديم تفاصيل إضافية عن طبيعة الاتفاقيات الموقعة.

تجـدر الإشـارة إلى أن حجـم التجارة التبادل التجاري بين الصيـن والجزائر قد بلغ سنة 2022 حوالي 7 مليارات دولار، هذا وقد أكد الرئيس الجزائري أن الزيارة «فتحت آفاقا مهمة للاستثمار» بيـن البلديـن بحجم وصل إلـى 36 مليار دولار في عدة مجالات من خـلال مشاريع ضخمة بين البلدين.

كمـا كانت للوفد الجزائري زيـارة لـمصنع مؤسسة «بي. واي. دي» لصناعة السيارات والمركبات الواقع بمقاطعة شنزان، وكذا مقر مؤسسة «هواوي» الكائن بنفس المقاطعة.

تركيا

قادما من بكين، وصل الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون آخر مساء يوم 21 جويلية 2023 إلى إسطنبـول فـي إطار زيارة عمل دامت يومان إلى دولة تركيا، التي يزورها للمرة الثانية منذ توليه الحكم شهر ديسمبر سنة 2019 مرفوقا بعدد من الوزراء والمسؤولين السامين.

استُقبـل السيـد عبد المجيد تبون في ثاني أيـام الزيارة بقصر السلاطيـن بإسطنبول، من قبل نظيره التركي رجب طيب أردوغان حيث أجريا محادثات ثنائية، توسعت بعد ذلك لتشمل أعضاء وفـدي البلديـن، وشملت هذه المحادثات عـدة قطاعات على غرار الطاقـة والصناعة والتجارة والسكن والاشغال العمومية.

أتـت هذه الزيارة في أعقاب عقد الدورة الأولى للجنة التخطيط والتعاون والشراكة الشاملة بين الجزائر وتركيا شهر ديسمبر 2022 والتي ساهمت مخرجاتها في تحسين العلاقة الإستراتيجية بيـن البلديـن والتفاهم حول القضايا الدولية الراهنة والاتفاق علـى دعم السلم والحلول المبنية

على القانون الدولي حسبما جاء في منشور لوكالة الأنباء الجزائرية.

لم يبح الطرفان بمخرجات الزيارة بينما فضلا الاكتفاء بالإعلان عنها والأكيد على نجاحها.

زيارة مؤجلة لفرنسا

كان من المقرر أن تكون لرئيس الجزائر عبد المجيد تبون زيارة لدولة فرنسا أواخر شهر جوان 2023 لكنهـا أجلـت لأسبـاب 5 أوضحها وزيـر الخارجية الجزائرية أحمد عطـاف في لقائه مع الصحفيـة خديجـة بن قنة على برنامجها «ذوو شأن» الذي بث بمنصة أثير التابعة لقناة الجزيرة القطرية، تتعلق هذه الأسباب بـ:

1 - **ملـف الذاكرة:** أبدى الجانـب الجزائري في السنوات الأخيرة اهتمامـا كبيرا بملف الذاكرة ورغبـة فـي حلحلة تراكماته التي بقيت عالقة طيلة العقود الماضية، فانتهز فرصة زيارة الرئيس الفرنسـي إيمانويـل ماكرون للجزائر شهر أوت 2022 لإعلان إنشاء لجنة مشتركة من المؤرخين الجزائرييـن والفرنسييـن تكـون مسؤولـة عن العمل على جميـع الأرشيفات التـي تشمل الفترة الاستعماريـة وحرب الاستقلال، ومعالجـة جميع المسائل المتعلقة بالذاكـرة، وتضم اللجنة من الجانـب الجزائـري خمسة مؤرخين هم لحسـن زغيدي ومحمد قورصو وجمـال يحياوي وعبد العزيز فيلالي وإيدير حاشي(ترأسها المؤرخ عبد المجيد شيخي إلى حد أكتوبر 2023)، أما من الجانـب الفرنسـي المؤرخ بنجامان ستورا، فلورانس أودوفيتـز وجاك فريمو وجان جاك جوردي وترامور كيمونور.

عقـدت اللجنـة المشتركة أول اجتماع لها شهر أفريل 2023 عن طريق تقنية التحاضر عن بعد، قـدم خلاله الطرفـان ورقتي عمل، واتفقا على مواصلة التشـاور والاتصالات بغية وضع برنامج عمل مستقبلي للجنة، أشهرا بعد ذلك جمع بينهما لقاء ثان يوم 22 نوفمبر بقسنطينة الجزائرية أسفـر عـن رفع تقرير يتضمن 11 توصية بأفضل الطـرق المؤدية إلى «مصالحة بين الذاكرتين» تقدما به للرئيسين الجزائري والفرنسي.

لكـن ومـع كل هـذا المؤشرات الايجابية، بـدى أن عمل اللجنة لم يخلو مـن العقبات والحواجز، حيث قال الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون في رسالة وجهها إلى الشعب الجزائري بمناسبة الذكرى الـ78 لمجازر 8 ماي 1945 إنه يأمل أن تحرز المحادثات مع فرنسا حول ملفات الحقبة الاستعماريـة (1962/1830) تقدمـا بعيدا عن أي «مساومـات أو تنازلات» وهو ما فهم على أن

تلميح لبعض مما تريد أن تفرضه فرنسا في مقاربتها لهذا الملف.

2 - **التنقل**: لطالما كانت الاتفاقية الموقعة عام 1968 الناظمة لحركة الأفراد والهجرة الجزائرية إلى فرنسا مثار جدل واستقطاب واسعين داخل الأوساط السياسية الفرنسية، منقسمين إلى فئة ترى بضرورة مراجعة الاتفاقية أو حتى الانسحاب منها ولو تسبب ذلك في الإضرار بالعلاقات مع الجزائر كونها تعطي امتيازات كبيرة للجزائريين مقارنه ببقية المهاجرين من الجنسيات الأخرى، من هؤلاء رئيس الحكومة الفرنسية السابق إدوارد فيليب وزعيمة اليمين المتطرف مارين لوبان. وفئة أخرى أقل حدية في طرحها من بينها زعيم اليسار الفرنسي جون لوك ميلونشون.

هـذا السجـال الـذي كانت تتابعـه الجزائر عن كثـب وتخشى مـن تراجع فرنسـي فيما اتفقت بخصوصه معها في ملف التنقل.

فـي هـذا الصدد قدم حـزب الجمهوريون عن طريـق نائبه أوليفي ماريليكس مشـروع لائحة إلى البرلمـان الفرنسي يوم 07 ديسمبر يطلب من السلطـات الفرنسية التنديد بالاتفاقية، تم رفض مشروع اللائحة هذه بأغلبية 151 صوتا مقابل 114 صوتا مؤيدا.

3 - **التعـاون الاقتصـادي**: وهو الملف الثقيل الثالث حسب توصيـف السيد الوزير، الذي يعرقل تطـور العلاقـات مع «الشريـك الفرنسي»، ويحمـل في طياته «عشـرات» القضايـا الغير متفق بخصوصها، كاشفا على سبيل المثال عن «رفض باريس استحداث صندوق استثمار بـ100 مليون دولار بين البلدين بتعلة أنها ليست في حاجة إلى ذلك.

4 - **التجـارب النوويـة الفرنسية في الصحـراء الجزائرية**: أشار وزير الخارجيـة في لقائه مع الصحفيـة خديجة بـن قنة إلى مطالبة الجزائر بالاعتراف بالأضرار التي ألحقتها هذه التجارب فقـال: «الجزائـر متمسكة بافتكاك اعتراف رسمي من فرنسا يخص جرائمها النووية بالصحراء الجزائريـة وإقـرار تعويضـات عن الاضـرار الناجمة عنها، ولـم نتوصل حد السـاعـة إلى اتفاق نهائي».

وأجرت فرنسا 57 تجربة فجرت خلالها 17 قنبلة نووية في بالصحراء الجزائرية في الفترة ما بين الأعوام 1960 و1966، ما نجم عنها إحداث تأثيرات إشعاعية كبيرة تمتد من غرب أفريقيا إلى جنوب أوروبا كما كشفت عنه وثائق رفعت عنها السرية عام 2013،

قدرت الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان عدد الأشخاص الذين تعرَّضوا لمشكلات بسبب

هذه الإشعاعات بنحو 24 ألف شخص، من بينهم 150 سجينا جزائريا أُخرجوا من سجن سيدي بلعباس لاستعمالهم كـ «فئران تجارب» بعد أن رُبطوا بالقرب من موقع التفجير لدراسة سلوكهم تجاه هذا الكم الكبير من الإشعاعات النووية التي تعرضوا لها، وذكرت مصادر جزائرية أخرى أن عدد الضحايا وصل إلى 30 ألف شخص على الأقل من الذين تعرَّضوا لأمراض ناجمة عن النشاط الإشعاعي.

5 - **إعادة متعلقات رمزية للأمير عبد القادر:** في الزيارة التي كان مزمعا إجراؤها، تم برمجة زيارة للرئيس الجزائري إلى قصر «أمبواز»، وهو قصر سُجِن فيه الأمير عبد القادر مع عائلته، كما دُفِن أفراد من عائلته داخله.

طلب الجانب الجزائري من باب «الرمزيات» تسليمه سيف وبرنوس الأمير عبد القادر، لكن هذا المقترح رُفِض من الجانب الفرنسي بذريعة وجوب إرفاق الخطوة بتشريعات وإجراءات قانونية معقدة للغاية. هذا ما أثار حفيظة الجزائريين كون سيف وبرنوس مؤسس الدولة الجزائرية الحديثة يحملان رمزية كبيرة جداً، معتبرين الأمير من تراث بلادهم.

علاقات متأرجحة مع الشريكة فرنسا

استهل العام 2023 بأزمة بين البلدين، حيث استدعت الجزائر مطلع شهر فيفري سفيرها في باريس السيد سعيد موسي للتشاور، وذلك في أعقاب المذكرة الرسمية التي وجهتها لفرنسا والتي أعربت من خلالها عن احتجاجها بشدة على عملية «الإجلاء السرية وغير القانونية لرعية جزائرية»، والحديث هنا عن الناشطة والصحفية أميرة بوراوي التي «تسللت» إلى تونس ومن ثم صعدت في طائرة حطت بها في فرنسا بمساعدة من السلطات الفرنسية.

تهاتف الرئيسان الجزائري والفرنسي شهرا ونص بعد ذلك واستعرضا جوانب هذه الأزمة المستجدة بينهما واتفقا على تعزيز قنوات الاتصال بينهما بما يمنع «تكرار هذا النوع من سوء التفاهم المؤسف» حسب ما جاء في بيان للرئاسة الفرنسية.

ليستأنف السفير مهامه مرة أخرى على أعقاب هذه المكالمة نهاية شهر مارس 2023 ما فهم على أنه عودة للمياه إلى مجاريها فيما تعلق بالعلاقة بين البلدين.

قادة في ضيافة الجزائر

رئيسة الوزراء الإيطالية

في 22 جانفي 2023 حلت بالجزائر رئيسة الوزراء الإيطالية السيدة جورجيا ميلوني على رأس وفد وزاري هام في زيارة عمل وصداقة دامت يومين

ويجـدر الإشـارة أن هذه الزيارة هي الأولى لهـا إلى الجزائر منذ توليها رئاسـة وزراء إيطاليا شهر أكتوبـر 2022، والثالثـة لرئيس وزراء إيطالي إلى الجزائر خلال عام واحـد، مما اعتبرته وكالة الأنباء الجزائريـة انعكاسا لمتانـة العلاقات التاريخية بيـن الجزائر وإيطاليا، ولـلإرادة المشتركة في تطوير التعاون الثنائي بين البلدين أكثر فأكثر.

وبعـد محادثـات جمعتها مع الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون، وقع الطرفان على إعلان مشترك وأربـع مذكـرات تفاهم وتعاون تشمل عدة قطاعات، مذكرتي تفاهـم بين مجمع «سوناطراك» والمجمع الإيطالـي «إيني»، تخص الأولى تحسين شبـكات الربط الطاقي بين الجزائر وإيطاليا من أجل الانتقال الطاقـي المستـدام، بينما تتعلق الثانيـة بالتعاون التكنولوجـي لخفض إحراق الغـاز والتثمين وتقنيات أخرى لخفض الانبعاثات، أما مذكرة التفاهم فكانت بين الوكالة الفضائية الجزائرية والوكالة الفضائية الايطالية، للتعاون في مجال الأنشطة الفضائية للأغراض السلمية، انتهاء بالرابعة التي كانت بين مجلس التجديد الاقتصادي الجزائري والكونفدرالية الاقتصادية والصناعية الإيطالية «كونفيندوستريا».

أمـا الإعـلان المشترك فكان بمناسبـة الذكرى الـ 20 لتوقيع معاهـدة الصداقة وحسن الجوار بين البلدين الموقعة بتاريخ 27 جانفي 2003.

رأى متابعـون أن هـذه الزيـارة ستسهم بشكل كبير في تمتين علاقـات الشراكة والتعاون التي تجمع البلديـن خاصـة ما تعلق بملف الطاقة، حيـث راهنت إيطاليا عاليا على الجزائـر كمزود لها بالغاز في أعقـاب الحـرب الروسية – الأوكرانية وارتفعـت على إثر ذلك مدادات غاز الجزائر إلى إيطاليا من 21 مليار متر مكعب في 2021، إلى 25 مليار متر مكعب في 2022، ومن المرتقب أن تصل إلى 30 مليار متر مكعب بين 2023 و2024.

الرئيس الأوغندي

كانـت للرئيـس الأوغندي السيد يووري كاغوتـا موسفيني زيارة دولة يـوم 12 مارس 2023 قادته للعاصمة الجزائرية الجزائر دامت 4 أيام.

استقبل بمقر رئاسة الجمهورية من طرف الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون أين جمعتهما محادثات ثنائية «مثمرة» حسبما وصفها الرئيس الأوغندي، خصت عدة قطاعات للتعاون بين البلدين وقد شملت الشؤون الخارجية، الفلاحة، الطاقة، التجارة، الصناعة والتعليم العالي، توجت بتوقيع الطرفين على 5 مذكرات تفاهم تخص القطاعات السالفة الذكر.

أقـام الرئيسيـن عقب ذلك ندوة صحفية عبرا من خلالها عن عمق العلاقة بين البلدين حيث وصف الرئيس الأوغندي الجزائر بالشريك الموثوق لبلده، وتطلعهما للرقي بها إلى مستويات

أعلـى فـي الفترات القادمة، كمـا أكدا توافقهما بخصوص عديد الملفات لاسيمـا ملف الصحراء الغربيـة، حيـث حصـل بخصوصه تطابق كلـي لوجهات النظر حسبمـا جاء في مقال نشـر على موقع التلفزيون العمومي الجزائري.

وكشـف الرئيـس الجزائري خـلال النـدوة أن 150 رجل أعمال جزائـري سيتنقلون إلـى العاصمة الأوغندية كامبالا للتباحث مع نظرائهم الأوغنديين حول سبل التبادل والاستثمار، وهو ما كان، حيث زار وفـد من رجـال أعمال جزائريين أوغندا بقيادة رئيس مجلس تجديـد الاقتصاد الجزائري السيد كمال مولى مطلع شهر أكتوبر 2023.

واستغل السيد عبد المجيد تبون الفرصة لإعلان دعم الجزائر المطلق لأوغندا في تحضيرها للقمة الـ 19 لدول عدم الانحياز المزمع انعقادها بكامبالا نهاية العام 2023 وكذلك مجموعة 77 + الصين، وإشادتها بدور الوساطة الذي تلعبه أوغندا من أجل تطويق الأزمة المتعددة الجوانب بالمناطق الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

رئيس الحكومة التونسية

فـي إطـار انعقاد الدورة الثانية والعشرين للجنة المشتركة الكبرى الجزائرية التونسية للتعاون، وفي أول زيـارة لـه إلـى خارج البلاد منذ تعيينه مطلع شهر أوت 2023، حـل بالجزائر في الثالث من أكتوبر 2023 رئيـس الحكومـة التونسيـة السيـد أحمد الحشانـي رفقة وفـد وزاري هام يضم وزيـر الشؤون الخارجيـة نبيـل عمار، ووزير الداخلية كمال الفقـي، وعدداً من مسؤولي المؤسسـات الهامة من بينها

شركة الكهرباء والغاز التونسية.

أقيمت بقصر المؤتمرات «عبد اللطيف رحال» الدورة 22 للجنة المشتركة الكبرى بين البلدين التي أشرف عليها مناصفة كل من الوزير الأول الجزائري السيد أيمن بن عبد الرحمان رفقة نظيره التونسي أحمد الحشاني، هذه الدورة التي عد مخرجاتها السيد أيمن بن عبد الرحمان بمثابة القفزة الحقيقية في مسار الشراكة الجزائرية – التونسية على خطى التكامل الاقتصادي والتنمية المندمجة، حيث ترتب عنها التوقيع على 26 اتفاقا ثنائيا في مجالات الطاقة، الصناعة، التجارة، النقل، السياحة والاستثمار وكذا الثقافة، الرقمنة، السكن، الشباب والرياضة إضافة إلى التكوين المهني، التربية والتعليم، العمل والرعاية الاجتماعية.

وعلى هامش الدورة، افتتحت أشغال المنتدى الاقتصادي الجزائري-التونسي، وهو فضاء يوفر فرصة عقد لقاءات عمل ثنائية بين رجال الأعمال الجزائريين ونظرائهم التونسيين، لتباحث فرص التعاون والشراكة بين الجانبين في عديد المجالات، هذه اللقاءات التي قسمت إلى مجموعات قطاعية تخصص الأولى لقطاع الخدمات (التجارة، السياحة، النقل، العبور، المؤسسات الناشئة)، والثانية لقطاعات الصناعة والفلاحة بما فيها الصناعة الغذائية، النسيج، مواد البناء، الأشغال العمومية، الصناعة التحويلية، المنتجات الصيدلانية والعتاد الطبي، المناولة، إضافة إلى الطاقة والطاقات المتجددة.

صرح الوزير الأول الجزائري السيد أيمن بن عبد الرحمان في افتتاح المنتدى بأن «الجزائر تعد أكبر شريك اقتصادي لتونس في أفريقيا والعالم العربي، إذ ارتفعت المبادلات التجارية بين البلدين خلال الأشهر السبعة الأخيرة بنسبة 54 %، خارج المحروقات»، مشيراً الى أن «عدد المشاريع الاستثمارية التونسية النشطة في الجزائر، بلغ 42 مشروعاً في قطاعات الزراعة والبناء والخدمات، بقيمة 140 مليون أورو».

وبدوره قال السيد أحمد الحشاني رئيس الحكومة التونسية أنه يتعين على البلدين بلوغ مرحلة «الشراكة الاستراتيجية»، كما أبدى ترحيب تونس برجال الاعمال والمستثمرين الجزائريين، واعدا اياهم «بتوفير كل التسهيلات والتشجيعات اللازمة لتأمين الظروف المتاحة وضمان نجاح مشاريعهم في مختلف القطاعات الواعدة، ولا سيما الطاقة والطاقات المتجددة وصناعة السيارات والصناعات الصيدلانية والسياحة.

وبحسب البيانات الرسمية، تبلغ قيمة المبادلات التجارية بين البلدين أكثر من 1.2 مليار دولار سنوياً، وتشهد منذ عام 2020، نسقاً متزايداً، خاصة في مجال توريد المواد الغذائية والسلع والمنتجات الإلكترونية من الجزائر إلى تونس، التي تستفيد من إمدادات الطاقة من الجزائر عبر اتفاق بأسعار تفضيلية. كما تعد تونس وجهة مهمة لآلاف من السواح الجزائريين، بلغ عددهم عام 2019 نحو مليوني سائح.

الرئيس التركي

تلبية لدعوة من نظيره الجزائري، زار في 21 نوفمبر 2023 الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الجزائر في زيارة رسمية دامت يومين، مرفوقا بعدد من الوزراء والمسؤولين السامين الأتراك، وتعد هذه المرة الثانية التي يزور فيها الرئيس التركي الجزائر في ظل رئاسة السيد عبد المجيد تبون، حيث كان أول رئيس يزور الجزائر بعد شهر واحد من الانتخابات الرئاسية الجزائرية (جانفي 2020)، هذه الزيارات المتكررة اعتبر الرئيس التركي أنها تضيف زخما كبيرا لعلاقات البلدين.

شهدت الزيارة عقد الاجتماع الثاني لمجلس التعاون التركي الجزائري رفيع المستوى بعد الأول الذي كان قد عقد بالعاصمة التركية أنقرة شهر ماي 2022، أسفر الاجتماع الثاني عن توقيع هدت توقيع 12 اتفاقية تعاون بين البلدين، هي:

- اتفاقية تعاون بين وكالة الأنباء الجزائرية ووكالة الأناضول.
- اتفاقية تعاون بين شركتي سوناطراك وبوتاش فيما يخص عقد وشراء الغاز الطبيعي المميع.
- كما تم توقيع بروتوكول تعاون في مجال الأرشيف.
- اتفاقية توأمة بين المؤسسة الاستشفائية المتخصصة في الحروق الكبرى بزرالدة ومستشفى مدينة باتشاك بإسطنبول.
- إعلان وزاري مشترك حول نية التوقيع على اتفاق تجارة تفاضلي جزائري تركي.
- اتفاق تعاون في مجال حماية المستهلك وملاحظة وتفتيش السوق ومراقبة نوعية الانتاجات والخدمات.
- مذكرة تفاهم بين الوكالة الفضائية الجزائرية ووكالة الفضاء التركية للتعاون، في مجال استخدام علوم وتكنولوجيات الفضاء للأغراض السلمية.

- مذكرة تفاهم في مجال البيئة.
- اتفاق حول الإنتاج السينمائي المشترك.
- بروتوكول تعاون في مجال المنح الدراسية للتعليم العالي.
- مذكرة تفاهم للتعاون في ميدان التشريفات.

أقيمت خلال الزيارة كذلك أشغال المنتدى الاقتصادي الجزائري-التركي، الذي ترأسه بقصر المؤتمرات «عبد الطيف رحال» رفقة الوزير الأول نذير العرباوي ضيف الجزائر السيد رجب طيب أردوغان، تحت شعار «من أجل شراكة اقتصادية منتجة ومستدامة»، عرف المنتدى مشاركة أزيد من 500 متعامل اقتصادي من البلدين ينشطون في مجالات اقتصادية متعددة.

استعرضت الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار خلال أشغال المنتدى المنظومة الجديدة للاستثمار في الجزائر والإجراءات والمزايا التحفيزية التي جاء بها قانون الاستثمار الجديد، فيما أبرز مكتب الاستثمار على مستوى رئاسة الجمهورية التركية، أهم مزايا الاستثمار في تركيا والمؤشرات الاقتصادية المحققة خلال السنوات الأخيرة، لاسيما في مجال التصدير واستقطاب الاستثمار المباشر الأجنبي.

وجدير بالذكر أن حجم التجارة بين الجزائر وتركيا عرف ارتفاعا بـ 27 بالمائة العام الماضي 2022 مقارنة بـ 2021، ليرتفع في الأشهر العشرة الأولى من 2023 الى 5 مليار دولار، أي بزيادة قدرها 19 بالمائة مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. كما أن أزيد من 1300 شركة تركية تنشط بالجزائر، الأمر الذي ساهم في خلق ما يزيد على 30 ألف وظيفة.

حالة المغرب 2023

أ. محمد الهلالي

رئيس المركز المغربي للدراسات والأبحاث المعاصرة

مجموعة التفكير الاستراتيجي

اسطنبول – تركيا 2024

يندرج هذا التقرير عن حالة المغرب ضمن مساهمة المركز المغربي للدراسات والأبحاث المعاصـرة فـي «التقرير الاستراتيجـي العربي» الذي تصـدره سنويا مجموعـة التفكير الاستراتيجـي، وهو عبارة عـن ورقة بحثية تستعرض مؤشرات الحالـة المغربية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا خلال سنة 2023.

أولا- الحالة السياسة والديمقراطية:

سنقف في هذا المحور على واقع الحالة السياسية من خلال تقييم الأداء الحكومي، وقراءة التقارير الدولية والوطنية.

أ- الحالة السياسية في التقارير الدولية

1 - تقرير مؤشر الديمقراطية

احتـل المغـرب الرتبة 95 عالميا والثانية من بين 167 بلدا شملها تقرير مؤشر الديمقراطية ضمن قائمـة الأنظمة الديمقراطية الهجينة، وقد حصل المغرب على نقطة دون المتوسط العالمي في حدود 5.29 وأعلـى مـن المتوسط الإفريقي المحدد في 4.07، حيث حصل المغرب على 5.04 من 10، وراء تونـس التـي حصلت على 5.51 واحتلـت الرتبة 85 عالميا والأولى مغاربيا، فـي حين احتلت موريتانيا الرتبـة الثالثـة مغاربيا و108 عالميـا بتنقيط 5.03 بينما تـم تصنيف الجزائر ضمـن قائمة الأنظمة الاستبداديـة بحلولهـا في الرتبـة 113 عالميا والرابعة مغاربيا بتنقيط لا يتجـاوز 3.66 من 10، فيما جاءت ليبيا في الرتبة الخامسة والأخيرة مغاربيا والرتبة 157 عالميا وبتنقيط 2.06 .

ويشيـر التقرير، إلـى أن المتوسط العالمي في «مؤشر الديمقراطية» في الإصدار الأخير هو 5.29 درجـة مـن أصل 10 درجات، بزيادة قدرها 0.01 فقط عن العام السابق، وهو ما يمثل «جمودا» و«ليس انتعاشـا، وعكسا للتراجع الديمقراطي الذي بدأ في عـام 2016»، على الرغم من التوقعات بالانتعاش بعد رفع القيود المتعلقة بالوباء، لم تتغير النتيجة تقريبا في 2022.

وتشير البيانات إلى أن أكثر من نصف البلدان الواردة في المؤشر، إما شهدت حالة تراجع أو بقيت كما هي، باستثناء منطقة أوروبا الغربية[1] .

(1) الموقع الإلكتروني لقناة الحرة.

2. مؤشر السلام الدولي

قـدم المعهد الملكي للدراسـات الإستراتيجية نظرة شاملة عن التطور الذي حققه المغرب على مر السنوات الماضية في عدد من المؤشرات الدولية.

وانتقـل المغـرب في مؤشر السلام العالمي حسب ملخص تقريـر رصدي للمعهد الملكي للدراسات الإستراتيجيـة من الرتبة 66 عـام 2008 إلى الرتبة 84 سنة 2023، أي بتراجع 18 درجة، وذلك لعدة عوامـل مـن بينها عدم استقرار البيئـة الإقليمية وتفاقـم الوضع والمخاطر الإرهابيـة والإجرامية في منطقة الساحل.

ورغم ذلك، أوضحت الوثيقة أن المملكة ستكون برسم سنة 2023 ضمن أفضل 7 دول الأكثر سلمية فـي منطقة شمـال إفريقيا والشرق الأوسط، وأن البلد دخل منذ سنة 2021 ضمن أكثر 30 دولة أمانا في العالم[1].

وفـي مـا يرتبط بمؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنـف والإرهاب، انتقل المغرب من الرتبة 79 عام 1998 إلى الرتبة 131 العام الماضي.

أما في ما يهم مؤشر محاربة الإرهاب العالمي، انتقل المغرب من الرتبة 119 عام 2002 إلى الرتبة 83 عام 2023.

وفي مؤشر «جودة البلد»، انتقل المغرب من الرتبة 73 عالميا عام 2014 إلى الرتبة 55 عام 2020.

وحسب نفس التقرير، فإن المغرب يحتل المركز الحادي عشر من حيث أكبر الدول المساهمة على مستوى العالم في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة؛ حيث انتقل ضمن مؤشر الأمن والسلام الدولي من الرتبة 41 عام 2014 إلى الرتبة الأولى عام 2020.

كمـا انتقـل المغـرب في مؤشر القوة الناعمة من الرتبة 48 عـام 2021 إلى الرتبة 55 عام 2023، محتـلا خلال هذه السنـة الرتبة الأولى مغاربياً والعاشرة على مستـوى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا[2].

3. مؤشر سيادة القانون

احتـل المغـرب المركز 92 عالميا والرتبة السادسة ضمن تقرير مؤشر سيادة القانون العالمي لسنة 2023، بعدما حصل على 0.48 نقطة وهو نفس تنقيط السنة الماضية، واحتل الرتبة الثالثة مغاربيا بعد

(1) نفسه.
(2) نفسه.

كل مـن تونـس التي احتلت المرتبة 72 عالميا بنقطـة 0.52، متراجعة بـ 9 مراتب فقط، وبعد الجزائر التـي جـاءت الرتبـة الثانية مغاربيا و 84 عالميـا، بنقطة حُددت في 0.48 . كمـا احتل المغرب الرتبة السادسـة علـى مستوى دول الشرق الأوسـط وشمال إفريقيا، بعدما كان يحتـل المرتبة 94 في مؤشر السنة الماضية، و 90 في مؤشر 2021، و79 في تصنيف سنة 2020 و 74 في سنة 2019 .

وتعتمد المؤسسة المصدرة لهذا التقرير، في تقييمها على ثماني مؤشرات رئيسية، وهي صلاحيات السلطة الحكومية وغياب الفساد والشفافية والحقوق الأساسية، الحكومة المفتوحة، الحقوق الأساسية، إضافة إلى العدالة بشقيها المدني والجنائي، والإنفاذ التنظيمي[1].

4. مؤشر حرية الصحافة

سجل المغرب تقهقرا بـ 9 درجات في مؤشر حرية الصحافة، مقارنة مع 2022، وحصل على الرتبة 144 عالميـا مـن أصل 180 دولـة، والثالث مغاربيا والثامن عربيا مسبوقـا بموريتانيا الأولى مغاربيا و 85 دوليـا، وتونـس الثانية مغاربيا و 21 عالميا، والجزائر الثالثة مغاربيا و 136 عالميا، وليبيا الأخيرة مغاربيا و 149 عالميا.

ويُعـزى هـذا التراجع إلى استمرار سجـن عدد من الصحفيين أبرزهم توفيـق بوعشرين مدير نشر يومية أخبار اليوم سابقا، وسليمان الريسوني رئيس التحرير السابق لنفس الجريدة، وعمر الراضي، إلى جانب بعض المدونين منهم رضا بن عثمان وياسين بن شقرون، كما لا يزال ملف المعتقلين على خلفية أحداث الريف دون تغيير، ومنهم ناصر الزفزافي ونبيل أحمجيق، وكذا السياسي والنقيب محمد زيان.

لقـد شهـدت الأشهـر الأخيرة من سنـة 2023 تكوين لجنة دوليـة من أجل الإفراج عـن المعتقلين السياسيين ضمت شخصيات بارزة أهمها الشاعر والكاتب عبد اللطيف اللعبي، وجمال بن عمر مبعوث الأميـن العام للأمم المتحدة السابق إلـى العراق واليمن، وعبد الله حمودي الأنثروبولوجي والأكاديمي، وشخصيات عربية ودولية مرموقة .

5 . مؤشر النزاهة والوقاية من الفساد

تراجـع المغـرب بخمس درجات في مؤشـر مدركات الفساد برسم سنـة 2022 حسب تقرير الهيئة الوطنيـة للنزاهـة والوقاية من الرشوة بحصوله على درجة 38 % مقارنة بـ 43 % سنة 2018، محتلا

(1) توفيق بوفرتيح، موقع هسبريس، نشر بتاريخ: 29 أكتوبر 2023.

الرتبة الثالثة مغاربيا بعد تونس والتاسعة عربيا بعد الإمارات وقطر والسعودية وسلطنة عمان والأردن وتونس والكويت والبحرين والرتبة 12 إفريقيا. كما حصل على الرتبة 94 عالميا من أصل 180. مع العلم أن مؤشر الفساد يتشابك مع انتكاسات في مؤشر الفعالية القضائية 32.81 % [1]، ومؤشر النزاهة الحكومية 38.7 % ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية [2].

ويرجع مراقبون هذا التراجع إلى عوامل كثيرة منها سحب قانون تجريم الإثراء بلا سبب المعروف إعلاميا بقانون «من أين لك هذا»؟ وتراجع مؤشر الحرية الاقتصادية وتنامي الشبهات المتعلقة بتضارب المصالح التي تلاحق مسؤولين حكوميين، بمن فيهم رئيس الحكومة نفسه، وتقهقر وضعية المنافسة وحرية الأسعار، وتراجع حرية الصحافة والإعلام وبقاء الصحفيين والمدونين المعتقلين في السجون.

أما عن سنة 2023، فقد احتل المغرب الرتبة 97 عالميا و9 عربيا، بـ38 نقطة حسب التقرير الجديد لمؤشر مدركات الفساد (CPI) لعام 2023، الصادر عن منظمة الشفافية الدولية بتاريخ 30 يناير 2024 متراجعا بـ3 درجات مقارنة بسنة 2022 رغم الحفاظ على نفس التنقيط، وذلك ضمن لائحة تضم اكثر من ثلثي الدول 180 التي يشملها التصنيف العالمي وبفارق 5 نقاط عن المعدل العالمي البالغ 43 .

هذا ويعنى مؤشر مدركات الفساد، بقياس مستوى «الرشوة»، و«تحويل الأموال العامة أهدافه الأصلية، واستعمال المسؤولين للمنصب العام لتحقيق المكاسب الخاصة دون مواجهة العواقب»، و«قدرة الحكومات على احتواء الفساد في القطاع العام»، و«البيروقراطية المفرطة في القطاع العام التي قد تزيد من فرص حدوث الفساد»، و«استعمال الواسطة في التعيينات في الخدمة المدنية»، بالإضافة إلى «وجود القوانين التي تضمن قيام المسؤولين العامين بالإفصاح عن أموالهم واحتمال وجود تنازع في المصالح»، و«الحماية القانونية للأشخاص الذين يُبلغون عن حالات الرشوة والفساد»، فضلا عن «استيلاء أصحاب المصالح الضيقة على الدولة»، و«الوصول إلى المعلومات المتصلة بالشؤون العامة/ الأنشطة الحكومية».[3]

وقالت ترانسبرانسي المغرب، في ندوة صحفية عقدت بمقرها بالرباط، إنه «بعد بصيص سنة 2018 حيث احتل المغرب الرتبة 33 في مؤشر إدراك الرشوة، الذي تنشره سنويا منظمة الشفافية

(1) تقرير منظمة الشفافية الدولية سنة 2022 والصادر في فبراير 2023
(2) نفسه
(3) بشرى الردادي تصنيف متدنّ للمغرب في «مؤشر مدركات الفساد» الدولي الموقع الإلكتروني لمجلة تيل كيل عربي 30 يناير 2024

الدوليـة، ضمـن 180 دولة، وحصل على نقطة 33 على 100، ارتباطا بإصدار قانون الحق في الوصول للمعلومة وانخراط المغرب في شراكة الحكومة المفتوحة، إلّا أنه ما لبث أن رجع لمسار الانحدار».

«وترسم هذه المؤشرات، إضافة إلى أخرى عديدة لا تقل إثارة للقلق العميق، مَعالِمَ مغرب يُعاني من رشوة نسقية ومعّممة تهدد الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وتشجع وضعيات الريع وتُمكن من حماية الأنشطة غير المشروعة».

هذا الوضع «يقتضي عاجلاً تحيين وتفعيل الاستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد، التي جمدت رغم المصادقـة عليهـا منذ دجنبر 2015، والتعجيل بإصدار المنظومـة القانونية ضد الفساد التي تضمنها دستـور 2011، خاصة قانون تقنين تضارب المصالح وقانون تجريم الإثراء غير المشروع، الذي نوقش لمدة ست سنوات في الولاية التشريعية السابقة قبل أن تَسحبَه الحكومة الحالية»، وهو ما شكل محط انتقادات قوية من الجمعية.

كمـا أوصـت الجمعية بـ«تطوير القوانين ذات الصلة، ومن ضمنها قانون الحق في الوصول للمعلومة، وقانـون «التصريـح بالممتلكات»، وقانون «حمايـة المُبلغين عن وقائع الرشـوة والفساد»، الذين سجلت ترانسبارانسي استمرار متابعة عدد منهم دون ضمانات لحمايتهم [1].

وقـد احتفظـت الإمارات العربية بالمركز الأول عربيا، بعـد أن تقدمت درجت لتحل في المرتبة 26 عالميـا بـ 68 نقطة، وبعدها قطر في المرتبة 40 بـ 58 نقطة، ثـم السعودية في المرتبة 53 بـ 51 نقطة، فالأردن والكويت في الرتبة 63 بـ 46 نقطة.

وتذيـل الترتيـب كل من الصومـال في المرتبة الأخيـرة ب 11 نقطة، بعد كل مـن سوريا، ثم جنوب السودان، ففنزويلا في الرتبة 177 بـ 13 نقطة، واليمن في المرتبة 176 بـ 16 نقطة.

وأكد التقرير أن «الفساد المُستشرِي في الدول العربية يُقوِّض بشكل كبير تحقيق تقدم في المنطقة. ورغم تعهدات البلدان بمكافحة الفساد، فغالباً ما تتخلى الحكومات عن الالتزام بها، ما يُعرِّض في نهاية المطاف الحقوق الأساسية مثل الصحة والتعليم للخطر».

(1) يوسف يعكوبي ترانسبرانسي»: المغرب متقهقر في «مؤشر الرشوة».. وفساد برلمانيين «مقلق هسبري بتاريخ 30 يناير 2024 .

وأوضـح أنه على مدى السنوات العشر الماضيـة، أخفقت معظم الدول العربية في تحسين مواقعها على مؤشر مُدرَكات الفساد، فيما أُدرجت سبع دول عربية ضمن الدرجات العشر الدنيا لمؤشر مُدرَكات الفساد لهذا العام[1].

ب - الحالة السياسية من منظور المؤسسات الوطنية

1 - الحالة السياسية في تقييم المؤسسة الملكية

وجه الخطاب الملكي لـ 29 يوليوز 2023 بمناسبة عيد العرش، نقدا حادا للحكومة وباقي المؤسسات من خلال دعوتها إلى الجدية، وهي الجدية التي لم تقف في المنجزات سوى على ما حققه الشباب في ميـدان كرة القدم بوصولـه إلى نصف نهائي كأس العالم، وما رافق ذلك على المستوى القيمي والعائلي والشعبـي أو مـا سُجل في ميـدان الابتكار بالإشادة باختـراع شابين لسيارتيـن كهربائية وهيدروجينية مصنوعة ومملولة بالكامل بالمغرب»، إلى جانب قضية الصحراء.

بينما أصبحت الجدية مطلبا اتجاه الحكومة بوصف هذه الجدية مذهبا في الحياة والعمل وأن تشمل جميع المجالات. و»الجدية في الحياة السياسية والإدارية والقضائية من خلال خدمة المواطن واختيار الكفـاءات المؤهلـة وتغيب المصالـح العليا للوطن والترفع عـن المزايدات والحسابـات الطبقية، وفي المجال الاجتماعي وخاصة قطاعات الصحة والتعليم والشغل والسكن، كما «أن الجدية التي نريدها»[2]، يضيـف الخطـاب الملكي تعنـي أيضا «الفاعلين الاقتصادييـن وقطاع الاستثمار والإنتـاج والأعمال»[3] والجدية كمنهج متكامل تقتضي الاستمرارية وربط المسؤولية بالمحاسبة وإشاعة قيم الحكامة والعمل والاستحقاق وتكافؤ الفرص.

ولـم يقـف الخطاب الملكي عند حدود مطالبة الحكومة والفاعلين الاقتصاديين بالجدية، بل طالبها أيضا «باتخاذ التدابير اللازمة للتخفيف من تداعيات الأزمة على الفئات الاجتماعية والقطاعات الأكثر تضـررا التـي يعرفها العالم، وتوالـي سنوات الجفاف وطنيـا وانعكاسها على ارتفـاع تكاليف المعيشة وتباطؤ وتيرة النمو الاقتصادي بعد ظهور بوادر تراجع تدريجي لضغوط التضخم على المستوى العالمي،

(1) محمد الصديقي موقع العمق المغربي تقرير مدركات الفساد .. المغرب يواصل التقهقر في مؤشر الشفافية العالمي بتاريخ 30 يناير
(2) الخطاب الملكي لـ 29 يوليوز 2023 بمناسبة عيد العرش، نشرته وكالة المغرب العربي للأنباء في نفس التاريخ.
(3) نفسه.

والحاجـة الماسة محليـا إلى الجدية وإشاعة الثقة واستثمار الفرص الجديدة لتعزيز صمود وانتعاش الاقتصاد الوطني.

2 - الحالة السياسية في أداء الحكومة

تميـزت سنة 2023 بهيمنة المشاكل والأزمـات على التدبير الحكومة، حيث انشغلت باحتواء ارتفاع الأسعار من خلال دعم النقل العمومي ونقل البضائع وإصلاح النظام الأساسي للتربية والتكوين، وإدماج المتعاقدين في هذا النظام، والرفع من الأجور في قطاعي الصحة والتعليم والتعليم العالي.

كمـا اهتمت الحكومة باستكمـال تنزيل ورش الحماية الاجتماعية وإخـراج السجل الاجتماعي، كما وجـدت نفسهـا في مواجهة أزمة طارئة تتعلـق بتداعيات زلزال الحوز بكل ما يعنيـه من رفع للأنقاض وإيواء المتضررين وإعادة بناء المساكن المهدمة.

وفي هذا الصدد، فقد انكبت الحكومة على معالجة الأزمات التالية:

- **ارتفاع الأسعار:**

ترجـع أسباب غـلاء أسعار المواد الأساسية الطاقية والغذائيـة والخدماتية إلى ظروف موضوعية، ترجعها وجهة النظر المؤيدة للحكومة في عوامل خارجية تتمثل في تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية والتوتـرات الدولية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين علـى الصعيد التجاري والجيوستراتيجي، وإلـى عوامل طبيعية ناتجة عـن توالي الجفاف للموسم الخامس على التوالي، كما ترجع في مقام ثالث إلى مخلفات عشر سنين من تدبير الحكومات السابقة، حسب رئيس الحكومة في تصريحاته المختلفة سواء أمام غرفتي البرلمان أو خلال الأنشطة الحزبية التي يشارك فيها[1].

وحسب وجهة النظر المؤيدة للحكومة، فالتضخم الذي فاق معدله 10 %، فهو نتيجة عامل خارجي واستثنائـي مرتبط بالوضع الاقتصادي الدولـي والإجراءات المتخذة لتطويق فيروس كورونا المستجد، كما أن نسبة النمو المنخفضة التي نزلت إلى ما دون 1 % أي 0.8 % هي مجرد نتيجة طبيعية للجفاف وانخفاض العوائـد الفلاحية وأزمـة الموارد المالية بسبـب شح الأمطار وعدم انتظامهـا وغور المياه الجوفية.

وعلـى خـلاف هذا الاتجاه، تدافع وجهـة النظر المقابلة على أن أزمة الغـلاء تعد من نتائج التدبير

(1) تصريح لرئيس الحكومة عزيز أخنوش في لقاء حزبي، بتاريخ: 27 شتنبر 2022.

الحكومـي ومـن تداعيات السياسات المالية والفلاحية التي قامت على تلبية حاجة الأسواق الخارجية، عوض تعزيز دعم الاكتفاء الذاتي وتمويل الأسواق المحلية وإعداد وتنفيذ برامج ومخططات تعيد هيكلة الفلاحة والزراعات.

ومـا يزكـي هذا المنحى هو تقييمات السلطة النقدية والمندوبية السامية للتخطيط، حيث قرر بنك المغـرب الإبقـاء على نسبة الفائـدة في حدود 3 % من أجل مواجهة التضخـم الذي سيستمر، وبواقع جـد مرتفـع يفـوق تقديرات الحكومة بثـلاث نقط ونصـف، أي 5.5 % بدل نسبـة 2 % التي حددتها الحكومـة[1]. وفـي نفس المنحى، أكـد المندوب السامـي للتخطيط أن ارتفاع الأسعـار سيستمر لمدة طويلة، وأن التضخم أضحى مشكلا بنيويا، وأن مصدره ليس خارجيا، بل هو داخلي بسبب قلة العرض، وأن رأس المشكلة تكمن في المخطط ألأخضر، الذي قاده رئيس الحكومة الحالي عزيز أخنوش حينما كان وزيرا للفلاحة في عدد من الحكومات المتعاقبة، وذلك بسبب توجهه إلى التسويق والتصدير، عوض تلبية الحاجيات المحلية[2].

من هنا تكون آراء الجهات المختصة في السياسة النقدية والتخطيط حاسمة في تحديد المسؤولية، وكذا في الفرز بين الذاتي والموضوعي في تفسير أسباب هذه الأزمة.

وعلى فرض تحميل جزء من المسؤولية إلى الحكومات السابقة، فإنها سوف تكون مسؤولية سياسية فقـط، طالمـا أن المسؤولية العملية والتقنية على القطاعات المعنيـة مباشرة بهذا الغلاء كان يتحملها من يقودون الحكومة اليوم، لأن إعداد المخططات الفلاحية والمياه والغابات والصيد البحري والتنمية القرويـة والاقتصاد والماليـة والتجارة والصناعة كانت محتكرة من قبـل شخصيات تنتمي إلى الحزب الذي يقود الحكومة اليوم، وأن قطاع الفلاحة الذي يعتبر الأكثر صلة بالغلاء ظل تحت مسؤولية رئيس الحكومـة الحالـي نفسه لأزيد من 14 سنة قبل أن يرتقي إلى منصـب رئاسة الحكومة ويُنصِّب الكاتب العـام الـذي كان يدير معه هذا المخطط وزيرا للفلاحة، كمـا أن المسؤول الأول عن المحروقات، ليس سـوى صاحـب أكبـر شركـة محروقات الذي يحتكـر وحده حوالـي 40 % من استيـراد وتوزيع المواد الطاقيـة الـذي ضغط من مواقعه الاقتصادية والحكومية من أجل منع عودة تشغيل شركة تكرير النفط «لاسامير»، ومـن أجل تحريـر أسعار المواد النفطيـة والمسؤول عن تسويق هذه المـادة الحيوية التي ينعكـس ارتفـاع ثمنها على ارتفاع أسعار مختلف المواد، ذلك أنه هو نفسه الرجل الذي تلاحقه شبهات

(1) تصريح لوالي بنك المغرب للصحافة، بتاريخ: 19 دجنبر 2023.
(2) بلال التليدي، أزمة الغلاء في المغرب: هل هي مؤشرات غضب الدولة من الحكومة؟، موقع القدس العربي، بتاريخ: 30 مارس 2023.

تضارب المصالح، وينعت بالجمع بين الثروة والسلطة، وهو نفسه الذي يمتلك المنشأة المعنية الصادرة فـي حقهـا إدانة مجلـس المنافسة بتهم المس بشروط المنافسة والتواطؤ حـول الأسعار، وما نجم عن ذلك من ربح غير المشروع .

- **الفساد:**

لا تقتصـر حالـة الفساد بالمغرب على الهشاشة القانونيـة والمؤسساتية ولا تختزل في النقص في الضمانـات القضائيـة التي تكـون موضوع تقييم التقاريـر الدولية والوطنية وحسـب، ولكنها بالأساس تنعكس في وقائع فعلية وملفات موضوع تتبع قانوني وتحقيق قضائي، ومن ذلك ما يلي:

- تضـارب المصالح خاصة بالنسبة لشخصيات سياسية بعضها في الحكومة وأغلبها في الجماعات الترابيـة، ومنهـا ملف رئيس الحكومة نفسه الذي تلاحقه شبهـات تضارب المصالح بوصفه رئيس للحكومـة وأكبـر المستثمرين في المجالات التي تقع تحت مسؤوليتـه أو إشرافه؛ من قبيل التجارة فـي المحروقات والغـاز واحتكار تزويد الطائرات بالوقود والمستشفيـات بالأوكسيجين المستعمل في الإنعاش الطبي، إلى جانب ما تداولته وسائل الإعلام عن صفقة ضخمة تقدر بـ 15 مليار درهم آلـت لـ «شركة أكوا» المالكة لشركتي «أفريقيا غاز» و«كريـن أوف إفريقيا» المملوكة لعزيز أخنوش رئيـس الحكومة وعثمان بن جلـون على التوالي بالتعاون مع «الشركة الإسبانية أكسيونا»، وذلك من اجل إحداث محطة تحلية مياه البحر بالعاصمة الاقتصادية للمملكة بطاقة إنتاجية تصل إلى 548 ألف متر مكعب يوميا، وتتطلب استثمارا بقيمة 800 مليون أورو، وسط حديث إعلامي عن انسحاب منافسين أكثر خبرة وتجربة واتهامات بتضارب المصالح.

- قـرار مجلـس المنافسة وهـو يمثل شرطـة اقتصادية تعنى بحمايـة المنافسـة ومحاربة الاحتكار والتركيز الاقتصادي، والذي انتهى إلى إدانة الفاعلين الاقتصاديين بالمنسوب إليهم والدخول معهم فـي تسويـة ودية، لما اقترفوه يدفعـون بموجبها حوالي مليار و800 ألف درهـم عوض 3 مليارات درهم التي سبق أن حكم به نفس المجلس قبل أن يتم عزل رئيسه السابق، وذلك في مقابل ما ثبته تقرير اللجنة البرلمانية من ثبوت أرباح غير أخلاقية ناتجة عن خرق قواعد المنافسة والتواطؤ على الأسعار بما يقدر بـ 17 مليار درهم.

- تصاعـد ملفات المسؤولين السياسيين المتابعين على خلفيـة جرائم المالية وجنائية تتعلق بتبديد أمـوال عموميـة والفساد وتضارب المصالـح وإسناد الصفقات والسندات خـارج قواعد المنافسة

.ويبلـغ عـدد البرلمانيين بمجلس النواب المتابعين أمام القضاء 27 عضوا بمجلس النواب الحالي، تم إصدار أحكام قضائية في حقهم، أو متابعون قضائيا أو في طور التحقيق، 6 منهم ينتمون لحزب التجمـع الوطنـي للأحرار الذي يقود الأغلبية الحكومية و 5 أعضاء من حزب الأصالة والمعاصرة، و 4 أعضـاء مـن حزب الاتحـاد الدستوري و 3 أعضاء من حزب الحركـة الشعبية و 3 أعضاء من حزب الاستقلال و 3 أعضاء من حزب الاتحاد الاشتراكي، وعضوين من حزب التقدم والاشتراكية، وعضـو واحد من حـزب الحركة الديمقراطيـة الاجتماعية[1]. ويتابع بعض هـؤلاء البرلمانيين في حالة اعتقال، وثلاثة منهم تم تجريدهم -بموجب ثلاث قرارات صادرة عن المحكمة الدستورية في تواريخ متقاربةمن عضوية البرلمان والإعلان عن إجراء انتخابات جزئية لشغل المقاعد الشاغرة[2].

- ملف الاتجار الدولي في المخدرات الذي يتابع فيه قادة حزبيون ومنتخبون ورجال أعمال ومسؤولين عن أندية رياضية كبيرة، والذي ما زال يكشف عن مفاجآت بخصوص وزن المتابعين ومواقع نفوذهم فـي عوالم السياسة والرياضة والفن وجسامة التهـم التي تصل إلى الاتجار الدولي في المخدرات وتبييض الأموال واقتراف أعمال تحكمية غايتها الإضرار بالحريات الشخصية والابتزاز، قد يكيف قانونـا فـي إطـار جرائم الاتجار بالبشـر، ويتابع في هـذا الملف 25 شخصا، ضمنهـم البرلماني السابـق «بلقاسـم مير» عن حـزب الأصالة والمعاصـرة، إلى جانب رجال أعمـال، ومصممة أزياء، ومسيري شركات، وتجار، وموثق، وعناصر أمنية، ومنتمين إلى سلك الوظيفة العمومية[3].

- **زلزال الحوز:**

فـي الثامـن مـن شتنبـر 2023، ضـرب المغـرب زلـزال بقـوة 7 درجـات علـى سلـم ريختـر، بمنطقـة الحـوز فـي بـؤرة تبعـد عـن مدينـة مراكش بحوالـي 70 كلـم، وشعـر بـه المغاربـة فـي المـدن وأدى إلـى مصـرع 2946 شخصـا، فيمـا وصـل عـدد الجرحـى إلـى 5674 شخصـا. ولمواجهـة هـذه التداعيات عقد الملك ثلاث جلسات عمل بتاريخ 9 و14 و20 شتنبر، نتج عنها اعتماد برنامجين، الأول استعجالي والثاني مندمج ومتوسط المدى.

وقد خصص البرنامج الاستعجالي لتنفيذ مبادرات فورية للإيواء المؤقت في عين المكان وفي بنيات مقاومـة للبـرد والاضطرابات الجوية، أو في فضاءات استقبال مهيـأة وتتوفر على المرافق الضرورية.

(1) موقع بديل، بتاريخ: 9 يناير 2024 .
(2) المحكمة الدستورية، القرار رقم 219-23 والقرار 24-221 والقرار 24-222.
(3) موقع هسبريس، الجمعة 22 دجنبر 2023.

وتقديـم تعويضات استعجالية بقيمة 30 ألف درهم للأسـر المعنية، وكذا تخصيص دعم مالي بقيمة 140 ألـف درهـم لإعادة بناء المساكـن المنهارة كليا، و 80 ألف درهم لإعـادة تأهيل المساكن المنهارة جزئيا.

أمـا البرنامج المندمج فيمتد على مدى 5 سنوات وبغلاف مالي يصل إلى 120 مليار درهم لفائدة 4.2 مليـون نسمة، ويهدف إلـى إعادة البناء والتأهيل العـام وإعادة إعمار المناطـق المتضررة وتأهيل البنية التحتية وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتسريع امتصاص العجز الاجتماعي، في احترام للبعد البيئي والتراث المتفرد وتقاليد وأنماط عيش كل منطقة.

وقد عكفت الحكومة على تنفيذ التعليمات الملكية والبرامج المعتمدة وشكلت لهذا الغرض لجنة بين وزارية تضم الوزارات المعنية، غير أنه سجل تأخر ملحوظ لزيارة رئيس وأعضاء الحكومة إلى المناطق المتضررة، وبدا على تدخلها الارتباك، مما أسهم في عدد من الاختلالات سواء في إحصاء المتضررين أو فـي تقديـم خدمات الإيواء والتغذية والاستشفاء، وهو ما تسبب في احتجاجات متتالية لبعض الأسر المتضررة.

وعلـى هامش هذه الأزمة، شهدت علاقة المغرب مع فرنسا تدهورا ملحوظا على إثر عدم استجابة المغـرب لطلـب فرنسا على وجه الخصوص من أجل المساهمة في جهود الإنقـاذ، على خلفية الأزمة الصامتة بين البلدين على خلفية ما يعتبره المغرب غموضا في الموقف من قضية وحدته الترابية، مما حدا بالرئيس الفرنسي إلى التوجه مباشرة لمخاطبة الشعب المغربي في صيغة من الاحتجاج والشكوى من استغناء السلطات العمومية عن المساعدة الفرنسية.

- **إضرابات التعليم:**

شهـد قطـاع التعليم احتجاجات غير مسبوقة تقودها تنسيقيات منشقة عن النقابات وتخوض أطول إضراب شهده التعليم منذ 1979.

هـذه الإضرابـات التي يتجـاوب معها رجال ونساء التعليـم بنسب عالية، وذلك علـى خلفية اعتماد الحكومـة لنظام أساسي لقطـاع التربية الوطنية اعتبره المحتجون متراجعا عن المكتسبات وغير ملبي للمطالـب والانتظارات رغـم المدة الطويلة التي استغرقتها الحوارات مـع النقابات التابعة للحكومة[1].

(1) نقابة الاتحاد المغربي للشغل القريبة من الباطرونا ونقابة الاتحاد العام للشغالين القريب من الحزب الثالث في الحكومة، ونقابة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل ونقابة الفدرالية الديمقراطية للشغل، وكذا الجامعة الوطنية للتعليم/التوجه الديمقراطي (منشقة عن الاتحاد المغربي للشغل).

ويؤاخـذ رجـال التعليم على نظامهم الأساسي الجديد كونه لا يقدم أي حلول للمشاكل العالقة، وخاصة تحسيـن وضعيتهم الماديـة والمهنية، إلى جانـب تجريدهم من الاستقلاليـة البيداغوجية في مواجهة الإداريين والزيادة في الأعباء والمهام وساعات عمل إضافية، فضلا عن لائحة العقوبات الجديدة التي جاء بها بما يكرس المنظور الضبطي والتحكمي اتجاه المدرسة.

لقد أظهر الانخراط الواسع في الاحتجاجات من طرف رجال ونساء التعليم حجم السخط والغضب اتجاه خطاب إصلاح التعليم بمخططاته الاستعجالية ورؤاه الاستراتيجية وقانون الإطار الذي تم الترويج لـه بكونـه قانونا ملزما للحكومات المتعاقبة وغير خاضع للزمـن الحكومي المؤقت، كما عكس مستوى خيبـة الأمـل في الأحزاب المشاركة فـي الحكومة والنقابات الموالية لها، خاصـة التي لم تف بوعدها الانتخابية بزيادة 2500 درهم في أجور الأساتذة.

وعلـى إثـر النتائج التي أفضت إليهـا حوارات طويلة دامت سنتين دون نتيجـة مرضية ماديا ومهنيا ودون أن تقـدم حلـولا للمشاكل العالقة التي كانت موضوع اتفاقات ووعود سابقة من قبيل إنهاء التعاقد في التشغيل وحل الإشكالات المتوارثة في الترقية وإنصاف بعض الفئات المتضررة من أنظمة أساسية سابقة.

ولمواجهـة هذه الإضرابات القوية، عملت الحكومة على إعـلان تجميدها للنظام الأساسي موضوع الاحتجاجـات والشروع فـي جولة جديدة من الحوارات تم فيها إقرار زيـادة صافية في أجور الأساتذة بمبلـغ 1500 درهـم، ومراجعة القضايا التي جـاءت مستفزة في النظام الأساسـي للتعليم، خاصة في موضـوع تنظيـم مهام الأستاذ ولائحة العقوبات، وكذا ما يتعلق «بالتعاقد» وتوحيد جميع موظفي الوزارة فـي نظام موحـد بوصفهم موظفين عوض «موارد بشرية»، وذلك في «نظـام أساسي واحد وموحِّد» أي يجمع كل الفئات ويساوي بينهم في الحقوق والواجبات.

ورغـم كل هـذه الإيجابيات، فإن الأساتذة ما زالوا مُصرّين علـى مطالبهم في الكرامة وفي تحسين وضعيتهم المادية التي يقولون إنها الأدنى أجرا من بين نظرائهم على مستوى العالم العربي، ويواصلون مطالبهـم بإنهـاء كلي لجميع آثـار التعاقد في القانون وفـي الواقع، كما يؤكدون علـى مطالب بضرورة إنصـاف جميـع الفئات المتضررة وإرجاع الموقوفين مؤقتا عن العمـل بسبب نضالهم واستعادة المبالغ المقتطعـة مـن رواتبهم بحجة الأجر مقابل العمل كشرط للعودة إلـى الأقسام، غير أن هذا الموقف لم

يعد يحظى بإجماع بعد إعلان بعض التنسيقيات عن تعليق الإضراب[1].

وقد وصل صدى هذا التفاعل إلى البرلمان، حيث تم التعبير عن مطالبة وزير التربية الوطنية بالاستقالة وتمت مساءلة الحكومة عن قدرتها وكفاءتها في تجاوز هذه الأزمة وإنقاذ الموسم الدراسي بعد ثلاثة أشهر من الشلل التام[2] .

- **مناهضة التطبيع:**

إلى غاية السابع من أكتوبر 2023، كان المغرب ساحة متقدمة للتطبيع وفضاء لتعالي الأصوات المدافعة عن الكيان الصهيوني بكل قواميس تبرير التطبيع المتعارف عليه بين المطبعين العرب، مضاف إليه مسوغات محلية تتعلق بالاعتراف بالقضية الوطنية على إثر التوقيع الثلاثي بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني، في دجنبر 2020، وما تلا ذلك من اتفاقيات ثنائية همت مختلف المجالات الحيوية الأمنية والعسكرية والتجارية والسياحية وغيرها.

غير أن تباطؤ الولايات المحتدة الأمريكية في تنزيل استحقاقات هذا الاتفاق الثلاثي ومنها فتح قنصلية في مدينة الداخلة، وإعلان الكيان الصهيوني تأييده لمغربية الصحراء إلى جانب بعض التصريحات والممارسات المستفزة؛ جعل الخطاب التطبيعي الرسمي يتململ ويعبر عن غضبه بشكل علني في شكل صراع أجنحة داخل أوساط المطبعين أنفسهم، حيث بدأ نقاش الجدوى والمنفعة من هذا التطبيع وارتفعت الأصوات باللوم وتحميل المسؤولية بين أنصار الاقتصار على التطبيع الأمني والعسكري[3]، وبين مؤيدي التطبيع التجاري والسياحي الذين يجاهرون بموقفهم في كل الظروف ومهم[4]، لكن هذا المشهد برمته سيصل إلى مأزق حقيقي في ضوء الملحمة التي سطرتها المقاومة الفلسطينية حينما أقدمت يوم السابع من أكتوبر 2023 على تعرية الكيان الصهيوني والكشف عن طبيعته الإجرامية بوصفه كان يخفي أجندات التهجير القسري والإبادة الجماعية وإحلال استحقاقات صفقة القرن محل «حل الدولتين» .

(1) بلاغين صادرين بشكل منفصل عن تنسيقية التعليم الثانوي التأهيلي والتنسيق الموحد في منتصف شهر يناير 2024.
(2) كلمة للنائبة البرلمانية مليكة الزخنيني بمجلس النواب، عن فريق الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، في جلسة الاثنين 8 يناير2024.
(3) شامة درشول مسؤولة التواصل بمكتب الاتصال الصهيوني بالرباط في خرجة إعلامية بموقع بديل، بتاريخ: 10 أكتوبر2023.
(4) أحمد الشرعي مالك جريدة الأحداث المغربية الذي خرجت المدونة مايسة سلامة الناجي في الدفاع عنه في موقع بديل، بتاريخ: 7 نونبر 2023.

لقد أصبح المطبعون في المغرب في وضع حرج بعد أن بادر عرابوهم إلى إعلان التضامن العلني مع الكيان الصهيوني، حيث نشر رجل الأعمال أحمد الشرعي مقالا بعنوان «كلنا إسرائيليون» في صحيفة صهيونية، وأعلن الكاتب الطاهر بن جلون في مقال له نشر بجريدة «لوبوان» الفرنسية بتاريخ 13 أكتوبر 2023 أن «ما قامت به حماس لا يمكن أن تقوم به حتى الحيوانات»[1].

إن ما تشهده فلسطين من مجازر وتدمير ممنهج وإبادة جماعية للأطفال والنساء والشيوخ من جهة، وما يبديه الفلسطينيون من صمود ومقاومة وإصرار على الدفاع عن وطنهم والتحرر من الاحتلال لم تقتصر آثاره على الداخل الفلسطيني، وإنما أعادت الأمل إلى عموم الأمة والإنسانية جمعاء، حيث مشهد التضامن الشعبي السياسي وحجم الإدانة لآلة الحرب الصهيونية وحاضنتها السياسية في العواصم الغربية في أمريكا وأوروبا.

لقد أسهم هذا الوضع في إطلاق حراك شعبي مغربي يضع إلغاء التطبيع وإغلاق مكتب الاتصال الصهيوني بالرباط في صدارة مطالبه، حيث تشهد المدن المغربية وقفات احتجاجية شبه يومية وتظاهرات أسبوعية وطنية وجهوية تتنافس في تنظيمها والدعوة إليها هيئتان؛ الأولى تحت اسم مجموعة العمل من أجل فلسطين وتضم إسلاميين وقوميين ويساريين، والهيئة الثانية تحت اسم الجبهة الشعبية من أجل فلسطين ومناهضة التطبيع وتضم إسلاميين ويساريين جذريين، وكلاهما يلقى تجاوبا شعبيا كبيرا ويحظيان بتأييد جماهيري واسع يعكسه حجم الحضور في المظاهرات وعدد التوقيعات على العرائض المطالبة بإلغاء التطبيع[2].

وقد تم تنظيم العديد من الفعاليات منها ثلاث مسيرات وطنية بالرباط ومسيرات جهوية متعددة ومتكررة بكل من البيضاء وطنجة وفاس ووقفات أسبوعية في عشرات المدن مغربية .

وما ميز هذا الحراك الداعم للقضية الفلسطينية والمندد بالعدوان الصهيوني على الشعب الفلسطيني هو تعامل السلطة معه إما بالترخيص أو بغض الطرف، ماعدا في حالتين؛ تتعلق الأولى بمنع مسيرة جهوية كان مقررا أن تشهدها مدينة أكادير التي يسيرها مجلسها الجماعي رئيس الحكومة ويتولى منصب الوالي فيها وزير التربية والتعليم السابق المعروف بدفاعه عن التطبيع.

(1) وائل بورشاشن، موقع هسبريس: الطاهر بنجلون: إسرائيل تنال مباركة أمريكية وأوروبية في اقتراف الإبادة الجماعية، بتاريخ:19 أكتوبر 2023.

(2) عريضة شعبية بمبادرة كن مجموعة العمل من أجل فلسطين أسندت وكالتها للنقيب عبد الرحمان بن عمر وشخصيات من انتماءات مختلفة، موقع هسبريس، نشر بتاريخ: 19 يناير 2024.

كمـا كان لافتـا أيضا الموقف غير المنتظـر القاضي بمنع لجنة العريضة الشعبيـة المطالبة بإلغاء التطبيـع مـن إيداع العريضة لدى رئاسة الحكومة ورفض تسلمها، وهي العريضة التي تم إعدادها وفقا للشـروط المنصوص عليها في القانون[1]، ووصـل عدد الموقعين عليها إلى مـا يزيد عن عشرة آلاف مواطـن متجاوزة العـدد المطلوب قانونيا والمحددة في 4000 توقيع. وقـد بررت الحكومة على لسان الناطـق باسمهـا هـذا الموقـف باعتبارات تقنيـة تتمثل في أن المعنييـن لم يتوجهوا إلـى رئاسة لجنة فحصـ العرائضـ التي يرأسها الناطق الرسمي نفسه باعتباره وزيرا منتدبا مكلفا بالعلاقة مع البرلمان والمجتمع المدني وبصفته رئيسا للجنة الإدارية المتخصصة[2].

والخلاصـة هـي أن الطوارئ والأزمـات هي التي هيمنت علـى الأداء السياسي العـام، خاصة على مستوى الحكومة التي لا تخرج من أزمة إلا للدخول في أخرى؛ من الغلاء إلى الزلزال ومن الاحتجاجات المناهضـة التطبيـع في ضوء العـدوان على غزة إلى أزمة إضرابات التعليـم وتعطيل الموسم الدراسي لمـا يزيـد عن ثلاثة أشهر، ومن إضرابات الأساتذة إلى ملفات الفساد التي كشفت عن نوع النخبة التي حملتها انتخابات الثامن من شتنبر 2021 إلى المجالس والمؤسسات المنتخبة، حيث ظلت في كل هذه الملفات سمات العجز والفشل والفساد هي العنوان الرئيسي للحالة السياسية بالمغرب.

هـذه الوضعية جعلت تحليلات المراقبيـن وتوصيفاتهم تلتقي حول خلاصة أساسية بعنوان مشترك هو أن 2023 هي السنة التي تكرس فيها العجز الحكومي وتفاقم فيها فشل الكفاءات التي تدبر الشأن العام، وأضحى الجمود هو عنوان حالة المغرب سواء من جهة المبادرات السياسية أو من جهة القرارات والسياسـات العمومية المتفاعلة من الانتظـارات السياسية، حيث ظلت التقييمات السلبية والانخفاض والتراجع في المؤشرات هي المهيمنة على الخطاب السياسي لمختلف الفاعلين والمراقبين والباحثين على حد سواء.

ج- الحالة السياسية في أداء المؤسسة الحزبية:

الحالـة الحزبيـة هي جزء مـن الحالة الديمقراطية بالمغرب، وهي نفسهـا الحالة التي تم تسجيلها فـي السنوات المنصرمة، فأحـزاب الأغلبية الحكومية مشغولة بانسجـام تحالفاتها واحتواء الخرجات

(1) ظهير شريف رقم 1-16-107 صادر في 23 من شوال 1437 (28 يوليو 2016) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 14-44 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم العرائض إلى السلطات العمومية.
(2) تصريح عقب انعقاد المجلس الحكومي، نقلته مختلف المواقع الإلكترونية بتاريخ: 10 يناير 2024 .

الإعلامية للغاضبين من كوادرها[1]، ومواقفها متماهية مع ما تصدره الحكومة من قرارات وتصريحات، وأطرها مستغرقون في تدبير المؤسسات في الحكومة والبرلمان والجماعات الترابية الجهوية والإقليمية والمحلية.

وبينمـا يتواصل التراشق الحزبي بين الحزبيـن الغريمين؛ حزب التجمع الوطني للأحرار الذي يقود الحكومـة وحـزب العدالة والتنمية الذي يتموقع في المعارضـة، حول المسؤولية عن هذه الأزمات، فإن هناك ملامح وضع حزبي جديد آخذ في التبلور دون أن تتضح خلفياته ومراميه بعد.

وفـي هذا السياق ظهرت بـوادر تحالف حزبي بين الاتحاد الاشتراكي وحزم التقدم والاشتراكية من غيـر مقدمـات ولا نقاشات ممهدة لذلك وبدون تبادل للاعتذار علـى ما بدر من كل منهما من اتهامات خاصـة بيـن الأمينين العامين للحزبين؛ اللذين لا تجمع بينهما سوى تجاوز العدد المحدد للولايات على رأس الأمانة العامة لكل حزب حسب قانون الأحزاب والقوانين الأساسية والداخلية للأحزاب السياسية بالمغرب.

وقـد تم تفسير هـذا الحدث الحزبي غير المنتظر رغم وحدة المرجعيـة الإيديولوجية والاشتراكية للحزبين ضمن ما يلي:

- **الاتجاه الأول:** يرى فيه استعدادا لما بعد حكومة رجال الأعمال على إثر سقوط الرهان الاقتصادي الـذي تم على حساب الخيار الديمقراطـي، اعتبارا لكون مكونات هذا التحالف هي الأنسب لحمل شعـار الدولـة الاجتماعيـة والمرافعة على أدبياتـه لكونه يشكل رهـان المرحلة للولـوج إلى نادي الاقتصادات الصاعدة كما يتوقعه النموذج التنموي الجديد.

- **الاتجـاه الثاني:** ينظر إليه باعتباره حدثا حزبيا مـن غير رهانات سياسية سوى قطع الطريق على أي ترميـم محتمل للتحالف الـذي كان يجمع بين المعتدلين الإسلاميـين والشيوعيين إبان حكومة الحراك الديمقراطي الذي شهده المغرب بعد 2011.

- **الاتجاه الثالث:** يرى أن الأمر لا يخرج عن السلوك المعتاد للكاتب الأول لحزب الاتحاد الاشتراكي إدريـس لشكـر، والذي يقضي نصف ولاية في معارضة الحكومة في انتظار الالتحاق قبل أن ينقلب فـي النصف الثاني إلى خيار التهديـد والتصعيد لتحقيق المرامي ذاتها كما فعل مع حكومة عباس الفاسي.

(1) حالة تجميد عضوية هشام المهاجري عضو مجلس النواب عن حزب الأصالة والمعاصرة.

وفـي هذا السياق تفهـم مبادرته قبل سنة بتسمية فريق حزبه بالمعارضة الاتحادية للتذكير بمرحلة الستينـات والسبعينات إعلانه عن استعداده للتحضير لملتمس رقابة من أجل إسقاط الحكومة، خاصة في هذه الظروف الموسومة بالهشاشة والتفكك على مستوى الأغلبية الحكومية .

طبعـا هنالـك ملحـظ نقدي هام يمكـن أن يضعف تماسك وجهـة النظر هاته، ويتعلـق الأمر بمدى إغفال حزب التقدم والاشتراكية لهذه المناورة من غريمه، لكن هذا الاعتراض يمكن أن يزول في ضوء حاجـة شيوعيـي المغرب إلى المسافـة الضرورية التي تجنبهـم تبعات ومصير حلفائهـم القدامى في حـزب العدالـة والتنميـة بعد الضربة التي تعرضوا لها في الثامن مـن شتنبر 2021، وكذا إلى قدر من التمايز معهم في ضوء الخطاب الجديد للإسلاميين حول المرجعية والقيم والأسرة، وأخيرا فإن مقابل المكاسـب الإيديولوجية والسياسيـة التي يمكن أن يحققها الشيوعيين المغاربة باستعادة الغاضبين من تحالفهـم ومواقفهـم السابقة واحتواء الضغوط الموجهة إليهم بسبـب قربهم من الإسلاميين ومواقفهم المشتركة في مواجهة التحكم، كل ذلك يستحق دفع الثمن وغض الطرف عن مسلكيات ومناورات وحتى طموحـات غريمهـم القديم وحليفهم الجديد، لاسيما وأن الحـزب معني بالبحث عن خلف قيادي يمكن أن يمـلأ مكانـة أمينه العام الحالي عبد الإله بنكيران الذي لم يجد بُدّا من الاستمرار على رأس الأمانة العامة للحزب رغم الإكراهات القانونية والحرج الأخلاقي .

مـن جهـة أخرى، يستعد حـزب الأصالة والمعاصـرة المرتب في الصف الثاني فـي الحكومة لعقد مؤتمـره الوطنـي خلال شهر فبرايـر 2024، وهي مناسبة يتجدد فيها الصـراع بين الأجنحة المختلفة داخـل الحـزب، وهذه المرة سيحتدم الصراع على خلفية المتابعات الجنائية التي تلاحق عددا كبير من قادته ورموزه ومنتخبيه في البرلمان والجماعات الترابية.

وفـي هذا الإطار، يجـري الحديث في الأوساط السياسية على رحيـل محتمل للأمين العام الحالي الذي يشغل منصب وزير العدل على خلفية خرجاته الإعلامية المثيرة للجدل، والتي تتسبب في أزمات سياسية تضر بصورة الحزب وتمس مصداقية العمل الحزبي والسياسي، إلى جانب أحاديث عن تحميله المسؤوليـة السياسيـة والمعنوية عن الجرائم التي يتابع فيها قـادة ورموزا من حزبه وبعضهم كانوا من موكليه بصفته المهنية كمحام.

أمـا حـزب العدالـة والتنمية، فقـد كان خلال هـذه السنة في قلب سجـال سياسي كبيـر على إثر

صـدور بيان مـن الديوان الملكي[1] عبر فيه عـن رفضه لموقف حزب «العدالـة والتنمية» من التطبيع، واعتبر تدخل الحزب في السياسة الخارجية للمغرب أمرا مرفوضا.

وانتقد الديوان الملكي موقف الحزب الذي «استهجن فيه المواقف الأخيرة لوزير الخارجية الذي يبدو فيها وكأنه يدافع عن الكيان الصهيوني في بعض اللقاءات الإفريقية والأوروبية، في الوقت الذي يواصل فيه الاحتلال الإسرائيلي عدوانه الإجرامي على إخواننا الفلسطينيين».

وانتقد الديوان الملكي ما اعتبره «تجاوزات غير مسؤولة ومغالطات خطيرة فيما يتعلق بالعلاقات بين المملكة المغربية ودولة إسرائيل، وربطها بآخر التطورات التي تعرفها الأراضي الفلسطينية المحتلة».

وأضـاف أن «موقـف المغرب من القضية الفلسطينية لا رجعـة فيه، وهي تعد من أولويات السياسة الخارجيـة لجلالـة الملك الذي وضعهـا في مرتبة قضية الوحدة الترابيـة للمملكة، وهو موقف مبدئي ثابت للمغرب لا يخضع للمزايدات السياسية أو للحملات الانتخابية الضيقة».

كمـا أكد البيـان أن «السياسة الخارجيـة للمملكة هي من اختصاص جلالة الملـك، بحكم الدستور ويدبرها بناء على الثوابت الوطنية والمصالح العليا للبلاد، وفي مقدمتها قضية الوحدة الترابية»[2].

وفي تفاعله مع بلاغ الديوان الملكي، أصدرت الأمانة العامة لحزب العدالة والتنمية بلاغا يوم الثلاثاء 14 مارس 2023، أكدت فيه «أن الحزب لا يجد أي حرج في تقبل ما يصدر عن جلالته من الملاحظات والتنبيهات، انطلاقا من المعطيات المتوفرة لديه، وباعتباره رئيس الدولة، وممثلها الأسمى، ورمز وحدة الأمة، وضامن دوام الدولة واستمرارها»، لكنها في المقابل نفت بشكل مطلق «كل ما يمكن أن يفهم من بلاغها المذكور أنه تدخل في الاختصاصات الدستورية لجلالة الملك وأدواره الإستراتيجية، معلنة عن تجديـد اعتزازها الكبير بموقـف جلالة الملك، أمير المؤمنين ورئيس لجنـة القدس، المبدئي والثابت اتجـاه القضيـة الفلسطينيـة وتأكيده المتواصل على أنهـا في مرتبة قضية الوحـدة الترابية للمملكة». وأضافت «أن ممارسات الحزب ومواقفه وبلاغاته مقيدة بما يخوله الدستور لأي حزب سياسي من كون الأحـزاب تؤسـس وتُمارس أنشطتها بحرية في نطاق احتـرام الدستور والقانون، وفي إطار حرية الرأي والتعبير المكفولة بكل أشكالها بمقتضى الدستور»، كما أوضحت أن موقفها إنما يندرج في إطار «القيام بالواجـب الحزبـي والوطني في احترام تـام للمؤسسات الدستورية ومراعاة للمصالـح الوطنية العليا»،

(1) بلاغ الديوان الملكي، منشور في مختلف الصحف والمواقع الإلكترونية، بتاريخ: 13 مارس 2023.
(2) نفسه.

نافيا بشكل قاطع «علاقة ذلك بأي أجندة حزبية داخلية أو انتخابية ولا بأي مغالطات أو مزايدات سياسوية أو أي ابتزاز»، وأن هذا البلاغ «لا يخرج عن مواقف الحزب الثابتة والمتواترة في دعم القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني ورفض التطبيع، وهو ما يعبر عنه الحزب باستمرار وفي كل مناسبة عبر مؤسسات الحزب وهيئاته، وفي إطار الإجماع الوطني، وأنه بلاغ يأتي في سياق تفاعل الحزب المباشر مع تصريحات السيد وزير الشؤون الخارجية، باعتباره عضوا في الحكومة، يخضع كباقي زملائه في الحكومة، للنقد والمراقبة على أساس البرنامج الحكومي، الذي يتضمن الخطوط الرئيسية للعمل الحكومي في مختلف مجالات النشاط الوطني، وبالأخص في ميادين السياسة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية والخارجية».

وختم البلاغ بالتأكيد على أن الحزب سيواصل، «أداء مهامه والقيام بواجباته كما يضمن ذلك الدستور والقانون، وسيظل مصطفا كما كان دائما خلف جلالة الملك حفظه الله للدفاع عن الوحدة الترابية والسيادة الوطنية والمصالح العليا لوطننا في ظل الثوابت الدستورية الجامعة، ومنخرطا بإخلاص ووفاء في الدفاع جهد المستطاع عن قضايا الأمة والوطن والمواطنين بمسؤولية وتجرد وصدق وأمانة»[1].

من جهة أخرى، حدد الحزب موعدا لعقد مؤتمره الوطني التاسع بين أبريل وماي من عام 2025 وانتخب لهذا الغرض الدكتور إدريس الأزمي الذي يشغل رئاسة مجلسه الوطني رئيسا للجنة التحضيرية للمؤتمر التي تتكون من 24 عضوا لا تتضمن أي من الرموز البارزة التي قادت المرحلة السابقة.

وقد عاد النقاش من جديد حول طبيعة المؤتمر ورهاناته، وكذا حول المسؤولية عما جرى إثر السقوط أو الإسقاط الانتخابي المدوي يوم الثامن من شتنبر 2021، وما إذا كان ذلك يرجع إلى أسباب ذاتية ومواقف متخاذلة في ملفات التراجع في العربية، تقنين القنب الهندي «الكيف» والتوقيع عن اتفاقية التطبيع مع الكيان الصهيوني، أم أن ذلك هو نتيجة قرار استراتيجي استغلت فيه السلطوية السياق وحالة الانقسام الحزبي لتعلن إغلاق قوس مشاركة الإسلاميين في الحكم والتحاق المغرب بدول الخريف العربي فيما كان يسمى بالاستثناء المغربي.

ولا يظهر أن هذا الإشكال قريب من الحل في ظل تبيان وجهات النظر بين الإصرار على رفض أي رجوع إلى تقييم الماضي الذي قد يعود بالحزب إلى جراحات ومواقف مؤلمة، واستمرار تواري رموز

(1) بلاغ صادر عن الأمانة العامة لحزب العدالة والتنمية، نشر بالموقع الإلكتروني للحزب، بتاريخ: 14 مارس 2023.

وقيادات الحزب السابقين إلى الخلف وإحجامهم عن الفعل السياسي والحزبي المباشر.

مـن جهـة أخرى، يواصل حـزب الاستقلال المكون الثالـث للتحالف الحكومي تأجيـل عقد مؤتمره الوطنـي الـذي كان من المفروض أن يعقد صيـف 2022، قبل أن تفرض الخلافات حول تعديلات على النظام الأساسي للحزب تأجيله إلى منتصف 2023، وإعلان تأجيل ثان إلى شهر أبريل أو ماي من سنة 2024 حسب تصريحات منسوبة إلى الأمين العام أمام الفريق البرلماني للحزب .

وتأتـي هـذه التأجيـلات على خلفية الصـراع بين جناح نزار بركـة الأمين العام وجنـاح حمدي ولد الرشيد حول التعديلات على النظام الأساسي بعد تمريرها في اللجنة التنفيذية للحزب وسط اعتراض برلمانيين من الحزب نفسه[1].

فـي باقـي المشهد نظم الحـزب الاشتراكي الموحد المحسوب على اليسـار الجذري والذي تم فيه احتـرام التنـاوب الديمقراطي برحيل السيدة نبيلة منيب التي قضت ولايتين كأمينة عامة للحزب وتولى الدكتور جمال العسري[2] مهمة الأمين العام الجديد لهذا الحزب.

د- الحالة السياسية في أداء الحركات الإسلامية

خلال 2023، واصلت الحركة الإسلامية أداءها المعتاد، حيث هيمنت الرهانات الداخلية والتنظيمية مـع حضـور لافت في الاحتجاجـات الاجتماعية، بالنسبـة لجماعة العدل والإحسـان، وقضايا التدافع حـول الأسرة والقيم بالنسبة لحركة التوحيد والإصلاح، والانخراط التنافسي في قضايا دعم فلسطين ومناهضة التطبيع والمشاركة في أعمال الإنقاذ وإغاثة متضرري زلزال الحوز.

1 - حركة التوحيد والإصلاح

عقـدت حركـة التوحيـد والإصلاح دورتيـن لمجلس شوراهـا، الأولى التأمت فـي 14 ماي 2023، تمحـورت أشغالهـا حـول موضوع «التجديـد الفكري عند حركـة التوحيد والإصـلاح وتحديات الهوية والقيـم». والـدورة الثانية انعقدت بتاريخ 4 فبراير 2023 للمصادقة علـى برامجها السنوية واستكمال اعتماد مخططها الاستراتيجي .

(1) موقع هسبريس، الخميس 26 أكتوبر 2023.
(2) وهو من مواليد 11 أكتوبر 1967 بأكادير، وحاصل على الدكتوراه في الأدب العربي سنة 2018، ويشغل أستاذا للتعليم الثانوي التأهيلي بطنجة.

وقـد حضرت حركة التوحيـد والإصلاح بفعالية في أعمال التضامن الشعبي في جهود إنقاذ وإغاثة متضرري زلزال الحوز .

وتميـزت الحركـة خلال هذه السنة بالانخراط الواسع في الحـراك الشعبي المناهض للعدوان على فلسطيـن والمطالبة بإلغاء التطبيع ضمن الفعاليات التي تدعو إليها مجموعة العمل من أجل فلسطين؛ التـي تضـم إسلاميين وقوميين، ومنهـا مسيرتين وطنيتيـن بالرباط ومسيرات جهويـة بكل من طنجة وأكادير، إلى جانب وقفتين كل أربعاء وجمعة من كل أسبوع منذ انطلاق العدوان على الشعب الفلسطيني.

كما أصدرت الحركة مذكرة حول تعديل مدونة الأسرة قدمتها بين أيدي اللجنة المختصة التي عينها ملك البلاد، وعرضت خطوطها العامة على أنظار الرأي العام في ندوة صحفية بتاريخ 29 نونبر2023.

2 - جماعة العدل والإحسان

واصلـت جماعـة العدل والإحسان فعالياتهـا المعتادة وعقدت اجتماعات هيئاتهـا التنظيمية وتميز أداؤهـا خلال سنة 2023 بالمشاركـة الفاعلة في الاحتجاجات التي خاضها رجال ونساء التعليم، وكان منتسبـو الجماعـة في صدارة القيـادات الميدانية لهـذه الاحتجاجات، مما جعـل مسؤولين حكوميين يوجهون اتهامات مبطنة إلى الجماعة بتأجيج الاحتجاجات[1].

كمـا حضـرت سجل مراقبون حضور الجماعـة النوعي دون لافتات تحيل عليها فـي أعمال الإغاثة والتضامن لفائدة متضرري زلزال الحوز.

غير أن أبرز مساهمة لجماعة العدل والإحسان خلال سنة 2023، هو مشاركتها المكثفة في أعمال الدعـم والنصرة للقضية الفلسطينيـة ومناهضة التطبيع ضمن الفعاليات التي تقودها إلى جانب بعض مكونات اليسار في جبهة دعم فلسطين ومناهضة التطبيع .

كما أحيت الجماعة من 16 إلى 31 دجنبر 2023 الذكرى السنوية 11 لرحيل مؤسسها الشيخ عبد السلام ياسين رحمه الله، بندوات فكرية في قضيتين رئيسيتين هما؛ القضية الفلسطينية: المنطلقات والمآلات في ضوء السياقات الجارية، ثم قضية الأسرة بعنوان؛ مؤسسة الأسرة والتماسك الاجتماعي: التحديات والرهانات[2].

(1) ردود فعل رئيس الحكومة أثناء رده على ممثل نقابة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب في جلسة للأسئلة حول السياسات العامة بمجلس المستشارين.
(2) بلاغ صادر عن مكتب الإرشاد بجماعة العدل والإحسان، نشر بالموقع الإلكتروني للجماعة، بتاريخ: 12 دجنبر 2023.

كمـا أصـدرت جماعة العدل والإحسان مذكرة حول الأسـرة؛ خرجت عن عادتها في تناول مثل هذه القضايا من حيث عنايتها بالتفاصيل العلمية والفقهية، إلى جانب المواقف الكبرى والتحليلات العامة.

ثانيا- الحالة الاقتصادية والاجتماعية:

حسـب الخبير الاقتصـادي الدكتور نجيب اقصبي فإن نسبة نمو الناتج الداخلي للاقتصاد المغربي لم تتجاوز 2.5 % خلافا لوعود الحكومة في قانون المالية لسنة 2023 الذي توقعت فيه أن تصل نسبة النمو إلى 4 %، وخلافا لتوقعات تقرير النموذج التنموي الذي كان قد رفعها إلى سقف 7 % .

أما نسبة التضخم فقد وصلت إلى مستوى 10 % برسم نفس السنة، خلافا للتوقعات الرسمية التي كانت تتفاءل بانخفاض التضخم إلى حدود 2 % خلال سنة 2023.

وعلى المستوى الاجتماعي، فقد المغرب حوالي 300 ألف منصب شغل ما بين الثلث الأخير من سنة 2022 والثلث الأخير من سنة 2023، ليصل بذلك عدد العاطلين إلى مليون و625 ألف عاطل ووصلت نسبة البطالة إلى 13.5 % بتراجع نقطتين خلال سنة 2023 فقط، وهي نسبة وطنية لا تخف الفجوة الكبيـرة بيـن العالم القـروي 38 % والعالم الحضري 17 % بين الأجيال، حيـث تصل إلى 38 % في صفوف الشباب بين 15 و 24 سنة و 20 % في صفوف حملة الشهادات و 20 % في صفوف النساء.

وينتظر أن تتفاقم هذه الوضعية أمام تراكم الجفاف والخصاص الكبير في الموارد المالية والضغط الجبائـي واللجـوء المتزايـد إلى الديـون[1]، وهي ديون شهـدت ارتفاعا كبيرا ووصلـت إلى 129 مليار درهـم، فـي وقت عملت الحكومة خلال سنة 2023 علـى اقتراض ما لا يقل عن 129 مليار درهم لسد حاجياتها التمويلية التي تقدر بحوالي 193 مليار درهم، ويؤذن مشروع قانون المالية الذي صادق عليه مجلـس النـواب مؤخرا للحكومة «في التمويل بالاقتراض واللجوء إلى كل أداة مالية أخرى وفق الشروط المقـررة»[2]، وينص القانون المالي 2023 على اقتراض 69 مليار درهم من السوق الداخلية عبر ديون متوسطـة وطويلـة الأجل، كما ينص في ذات السياق على اقتراض 60 مليار درهم بالعملة الصعبة من الأسـواق الماليـة الخارجية. وبذلك فإن حجم القروض التـي ستلجأ إليها الحكومة هذا العام ستزيد بـ

(1) محاضرة علمية لتحليل مشروع قانون المالية تم بثها بشكل مباشر ونشر ملخصها في عدد من الصحف والمواقع الإلكترونية، منها موقع أنفاس بريس، بتاريخ: 28 دجنبر 2023.
(2) الموقع الإلكتروني لجريدة الاتحاد الاشتراكي، بتاريخ: 22 يناير 2024 .

21 مليار درهم مقارنة مع قانون مالية 2022 الذي أذن للحكومة باقتراض 105 ملايير درهم[1].

وقررت الحكومة، ضمن مشروع القانون المالي لسنة 2023، أن تخصص 109 ملايير درهم لنفقات القروض برسم السنة القادمة، حيث ستبتلع فوائد وعمولات الدين العمومي حوالي 31 مليار درهم، فيما ستصل استهلاكات الدين العمومي المتوسط وطويل الأمد إلى أزيد من 78 مليار درهم.

وقد كشفت وزارة الاقتصاد والمالية، في آخر تقرير إحصائي أن إجمالي الدين الخارجي العمومي للمغرب بلغ خلال الفصل الأول من 2022 أزيد من 40 مليار دولار أي 388 مليار درهم، ليرتفع بذلك منسوب الدين الخارجي للبلاد منذ بداية الأزمة الوبائية بحوالي 4.5 مليار دولار، مقارنة مع ما كان عليه قبل 5 سنوات[2].

وقد سبق لمؤسسة «بلومبرغ» الأمريكية أن أعدت تقريرا لتصنيف الدول حسب درجة التهديد بعدم القدرة على سداد ديونها، وذلك بناء على أرقام صندوق النقد الدولي، ووفق هذا التقرير فقد احتل المغرب الرتبة 18 ضمن قائمة 50 دولة مهددة بالتخلف عن سداد ديونها سنة 2022، وحسب هذا التقرير حلت تونس في المرتبة الثالثة عالميا من حيث هذه المخاطر ومصر الخامسة والبحرين التاسعة.

ووفق التقرير، فإن المغرب دخل القائمة بناء على عدة معطيات، أولها نسبة عائدات السندات الحكومية من إجمالي الدين، والتي بلغت 7.3 في المائة، وخطر التخلف عن السداد لمدة 5 سنوات والذي بلغ 330 نقطة، ونسبة الفائدة المطالب بها من إجمالي الناتج المحلي وهي 2.4 في المائة [3].

وفي موضوع الفقر، قالت المندوبية السامية للتخطيط أن حوالي 3.2 ملايين مغربي تعرضوا للفقر بما رفع معدل الفقر من 3 % إلى 4.9 % بين 2021 و 2022، وأن هذا المعدل قفز في المدن من 1 % إلى 1.7 % ومن 6.8 % إلى 10.7 % في العالم القروي، وأن معدل الهشاشة الاقتصادية قفز من 10 % إلى 12.7 % سنة 2022، وهو ما جعل المغرب يفقد تسع سنوات من التقدم في مجال القضاء على الفقر والهشاشة، مقارنة مع سنة 2014[4].

(1) نفسه
(2) نفسه
(3) موقع الصحيفة، بتاريخ: 19 يوليوز 2022 .
(4) موقع العربي الجديد، بتاريخ: 22 ماي 2023.

ثالثا- الحالة الثقافية والفكرية بالمغرب:

رغم تراجع النقاش العمومي خاصة في وسائل الإعلام السمعية البصرية، فقد ظل الفضاء الرقمي هو الفضاء المفضل لتسجيل وتوثيق وقائع الحراك الثقافي والفكري بالمغرب.

وفي هذا الإطار، ظلت قضايا الجنس خارج إطار الزواج والشذوذ الجنسي والإجهاض وتجريم الزواج دون سن الأهلية ومنع التعدد والمجاهرة ببعض الممارسات في الفضاء العام باسم الحريات الفردية؛ هي القضايا الأكثر تداولا بين النخب وبعض التيارات الثقافية، مما أحدث فرزا واصطفافا في المواقف بين هذه النخب والتيارات .

وقد تجدد هذا الجدل بمناسبة إعلان عبد اللطيف وهبي وزير العدل عن قرب الانتهاء من إعداد مسودة جديدة لمجموعة القانون الجنائي ومدونة الأسرة اللذين سوف يتضمنان مكتسبات حقوقية في مجال حقوق الإنسان والحريات الفردية في تجاوز للثوابث الدستورية والمقتضيات القانونية والقيم الجامعة. هذه الإعلانات التي لقيت ردود فعل مجتمعية قوية نقلت الخلاف إلى مكونات الأغلبية الحكومية، حيث دفعت الناطق الرسمي باسم الحكومة إلى أخذ مسافة منها وإعلانه أن القوانين التي يخرجونها في الحكومة تكون مطابقة لقيم المغربة وأن حزبه يعد أيضا حزبا محافظا[1].

أمام هذا الخلاف وبعد خروج بعض العلماء المحسوبين على المؤسسة الرسمية، ومنهم الدكتور مصطفى بن حمزة الذي اتهم أصحاب هذه التصريحات بمحاولة فرض رأي بطرق ملتوية، وأن سبب انتقاد المدونة يرجع إلى كونها تتضمن حكم للذكر مثل حظ الأنثيين، وأن من يريد تصحيح هذا الحكم فهو لا يريد تصحيح المدونة وإنما في حقيقته يريد تصحيح القرآن نفسه[2].

كما دخل حزب العدالة والتنمية عبر خطاب لأمينه العام وبيان لقيادته السياسية على خط هذا الجدل المحتدم، رافضا أي مساس بالأسس الشرعية في القوانين المغربية أو في المضامين الشرعية الواردة في مدونة الأسرة.

أمام هذا الوضع، أعلن العاهل المغربي عن تشكيل لجنة للنظر في مراجعة مدونة الأسرة وتقديم مقترحات حول الاختلالات التي كشف عنها التطبيق القضائي للمدونة، على أن يتم إعداد مشروع قانون

(1) مصطفى بايتاس الوزير المنتدب المكلف بالعلاقة مع البرلمان والمجتمع المدني الناطق الرسمي باسم الحكومة في لقاء إعلامي بمؤسسة الفقيه التطواني بسلا، بتاريخ: 23 فبراير 2023.
(2) الدكتور مصطفى بن حمزة عضو المجلس العلمي الأعلى في ندوة حول «مدونة الأسرة وأفق التعديل»، نظمت بشراكة بين مركز الدراسات والبحوث الاجتماعية ومحكمة الاستئناف بوجدة، بتاريخ: 24 فبراير 2023.

بذلك يعرض لاحقا للمصادقة البرلمانية.

وقـد اقتصرت اللجنـة في تركيبتها على مكونات السلطة القضائية والنيابة العامة التي تشرف على مشاورات موسعة وتشرك كل من المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمجلس الأعلى والسلطة الحكومية المكلفـة بالأسـرة، فـي تنزيل للعلماء من الموقـع والمكانة التي ظلوا يحتلونها فـي النظر في مثل هذه القضايا.

ولتخفيف هذا الاحتقان وعدم الرضا غير المعلن تم الاستدراك باعتماد جميع هذه المكونات ضمن لجنـة موسعـة تساهم في إدارة المشـاورات وتنصت إلى جميع الأطراف المعنيـة من جمعيات مجتمع مدنـي مختصـة، هيئات نيابية وباحثين وخبراء، قبـل أن يتم التدارك مرة أخرى بإعلان الاستماع أيضا إلى الأحزاب السياسية والنقابات وجمعيات مهنية.

وقـد انطلقـت الهيئة في عقد جلسات الاستمـاع منذ الفاتح من نونبر2023 إلـى غاية 27 دجنبر، وعقـدت أزيـد مـن 100 جلسة استمـاع؛ استمعت فيها لأزيد من 1000 جمعيـة و 12 مركز بحث و 8 هيئـات، كما وضعت عنوانا إلكترونيا لتلقي المساهمـات المكتوبة من مختلف الباحثين والمهنيين ومن الهيئـات التـي لم تتمكن من المشاركة في جلسات الاستماع[1]. ومن القضايا الخلافية في هذا النقاش يمكن استعراض ما يلي:

- مرجعيـة المدونة بيـن الشريعة الإسلامية والمواثيـق الدولية بين الإطـار الشرعي الذي يستكمل بأحكام الفقه المالكي والإطار المدني الذي يستكمل بالإطار التعاقدي؛
- مفهوم المساواة بين قيمة العدل وقيمة المماثلة، وبين التمايز والتمييز والاختلاف والتطابق؛
- مفهوم النوع بين الفطرة القائمة على الزوجية والطبيعة القائمة على النزعة الفردية؛
- ومـن القضايـا الخلافية فـي الزواج؛ مفهومه وأركانـه وشروطه وتوثيقه والـزواج دون سن الأهلية والـزواج بالتعـدد والزواج بغير المسلم، وفي الطلاق والمسؤولية في إيقاعه والمسؤولية في النفقة فيه ومصير العاجز عنها والحضانة وتحصين الحق فيها للمرأة حتى يعتبر زواجها؛
- قضيـة الإرث ومراجعـة أحكامه، خاصة المتعلقة بالتعصيـب وحصر القضية وتلازم الحق الواجب

(1) تصريح لمولاي الحسن الدالي الوكيل العام للملك بمحكمة النقض رئيس النيابة العامة لموقع هسبريس، بتاريخ: 13 دجنبر 2023.

فيه وقضية مسكن الأسرة، خاصة بالنسبة لليتيمات والزوجة، وأخيرا إثبات النسب ومصير منقطع النسب بين المسؤولية الاجتماعية والآثار الشرعية.

وما يسجل بهذا الصدد هو تطابق مذكرات كل من حركة التوحيد والإصلاح وجماعة العدل والاحسان وحـزب العدالة والتنمية من جهـة، وتطابق المضامين بين مذكرات بعض الجمعيات النسائية ومذكرة المجلس الوطني الحقوق الإنسان من خلال تقديم مطالب تتصادم مع أحكام الشريعة الإسلامية والثوابت الدستورية وتطالب بالمساواة المطلقة بين المرأة والرجل، خاصة في موضوع الولاية على الأبناء والنفقة والحضانة وفي موضوع الإرث، بما في ذلك الآية الكريمة «للذكر مثل حظ الأنثيين» باعتبارها حسب مزاعمهم مجرد حكم تاريخي قابل للتطور بانتفاء مسبباتها التي كانت تبرر التفاوت في الإرث بالمسؤولية عن حماية القبيلة والعشيرة ودور الذكور في ذلك والدعوة إلى المساواة بين الطليقين في الولاية على الأطفال و القطع مع المفاهيم الفقهية التي تكرس دونية المرأة من قبيل مفهوم القوامة وحذف المادة 400 التي تحيل على الفقه المالكي، فيما لا تنص فيه في المدونة إلى جانب منع تعدد الزوجات بصفة نهائية باعتباره يعد انتهاكا لحقوق النساء وله آثار وخيمة على حياتهم ونفسيتهن وكرامتهن[1].

رابعا- حالة المغرب في أفق 2024:

استنادا إلى ما سلف وبناء على المعطيات الأولية لا تخرج توقعات سنة 2024 المقبلة عن أحد السيناريوهات التالية:

1 - السيناريو الأول: متشائم

وهو سيناريو يتوقع أن تستمر حالة الجمود والمراوحة على المستوى السياسي، حيث أن العناد والمكابرة هي المتحكمة في السلوك السياسي لمن يقف وراء هندسة السابع من أكتوبر 2021، وكذا لتوفر التبريرات الكافية لتفسير حالة الانسداد السياسي الذي يمكن أن تعلق عليها الفشل في التعامل مع المعضلات التي يشهدها المغرب، وعلى رأسها العوامل الخارجية المتمثلة في الحرب الأوكرانية والتوترات الدولية في الشرق الأقصى والأوسط والانكماش الاقتصادي العالمي نتيجة بطء التعافي من

(1) تصريح المحامية سميرة موحبا رئيسة فدرالية رابطة حقوق النساء بخصوص بلاغ التنسيقية الثنائية من أجل التغيير الشامل لمدونة الأسرة، نشر بموقع هسبريس، بتاريخ: 13 أكتوبر 2023.

تداعيات الأزمة الصحية العالمية.

ما يرجح هذا السيناريو، حسب من يقول به، هو ضعف المعارضة داخل المؤسسات وتوزعها بين من ينتظر إشارة للالتحاق بالأغلبية ومن يتردد في القيام بدوره في المعارضة حتى لا يتم تأويل معارضته للحكومة على أنها معارضة للحكم.

كما أن الضغط الشعبي خارج المؤسسات لا يشكل تهديدات جدية على الاستقرار بحكم أن الاحتجاجات الشعبية رغم قوتها فهي بقيت برهانات اجتماعية واقتصادية.

وعلى هذا الأساس يرجح أنصار هذا السيناريو بقاء الوضع على ما هو عليه إلى غاية 2026 والتمهيد لتناوب ثالث، إذ يمكن في هذه المرحلة تجريب تحالف اشتراكي تحشد فيه الأغلبية لقطب يساري بقيادة الاتحاد الاشتراكي والتقدم والاشتراكية والحزب الاشتراكي الموحد، إلى جانب الجناح اليساري في حزب الدولة بعد تصفيته من الأعيان الفاسدين.

2- السيناريو الثاني: وهو سيناريو حذر

ينظر أصحاب هذا السيناريو إلى ما يجري من صرامة مع النخب الفاسدة ومتابع عدد من المنتخبين الكبار في أحزاب كان مجرد الانتماء إليها يعطي الإحساس بالحصانة، على أنه تحول واعد يمكن أن يفضي إلى تغيير حكومي يتجاوز البعد التقني.

ويستند هذا السيناريو الحذر إلى مجموعة من المؤشرات منها ترك الحكومة تواجه الأزمات المتتالية بناء على قدراتها الذاتية خاصة في أزمات مثل غلاء الأسعار واحتجاجات رجال التعليم الذي وصل الإضراب فيه إلى ثلاثة أشهر دون تدخل من مركز الدولة للمساعدة على تخطي هذه التحديات، وكذا الخروج الإعلامي النقدي لبعض المنابر الصحفيين وبعض المؤثرين المحسوبين على جهات نافذة في الدولة.

كما أن المتابعات الجارية لبعض الساسة من أحزاب ظلت تنسب إلى أجنحة في السلطة تدل حسب أصحاب هذا الرأي، على أن الحكم رفع الغطاء على هذه الحكومة وعلى الأحزاب التي كانت تتمتع بامتياز خاص في مربع السلطة، وأن ما وصول الملاحقات الجنائية إلى قيادات في الصف الأول ومسؤولين كبار في الأغلبية الحكومية هو من دليل على تراجع نفوذ الجهات التي تمخضت عنها هذه الحكومة ووفرت لها الحماية في مواجهة الدعوات المتتالية للرحيل وفي مواجهة المشاورات السياسية والقانونية.

ووفقـا لهذه المعطيات يقـول أصحاب هذا السيناريو أن المغرب مقبل على مرحلة جديدة قد تصل إلـى حد الإعلان عـن انتخابات سابقة لأوانها وفي الحد الأدنى إلى تعديل حكومي بجوهر سياسي من أجـل مواجهة التحديـات المتصاعدة داخليا وخارجيا خاصة أمام ما يمكن أن تسفر عنه معركة طوفان الأقصـى علـى الصعيـد الإقليمي والدولي وما ينتـج عنه من استرجاع النخب التـي تم الانقلاب عليها وإقصائها لوزنها السياسي.

ويستشهـد المدافعون عن هـذا الرأي بحالة التسامح مع الحراك الشعبـي المناهض للتطبيع وكذا بالصرامـة التـي يتم بهـا مواجهة المتابعين علـى خلفيات الجرائـم الجسيمة، وأخيرا بمـا يتم تداوله إعلاميـا محاولات لترضية المعارضة فـي البرلمان ومنها حزب العدالة والتنمية في إطار ترتيب الآثار القانونية المتعلقة بالمواد التي رفضتها المحكمة الدستورية بخصوص تعديل النظام الداخلي وتخفيض عتبـة تكويـن الفرق النيابية من 20 إلى 12 مقعـد لفسح المجال أمام حزب العدالة والتنمية من تكوين فريـق برلمانـي تتيح له الاندماج أكثر في منظومة 8 شتنبـر، عوض الضغط عليه من الداخل والخارج، وهـو المقتـرح الذي يزكيـه فريق الأصالة والمعاصـرة ويحظى بدعم أحزاب المعارضـة التي رأت فيه خطوة لتعزيز تمثيلية الأحزاب داخل البرلمان[1].

3 - السيناريو الثالث: متفائل

وراء الحراك الشعبي والسياسي الجاريان على خلفية مناهضة العدوان على غزة والمطالبة بإسقاط التطبيـع بالمغـرب، وكذا على خلفية الحراك القضائي لمتابعـة السياسيين والمنتخبين المتورطين في الفساد، هناك من يقول بسيناريو آخر يرجح عودة الشارع كفاعل مركزي لما ستؤول إليه حالة المغرب السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

القائلـون بهذا السيناريو، يرتكزون على فرضيات متنوعة منها فشل وصفة الثامن من شتنبر 2021 وفشـل الهندسة السياسية التـي تأسست عليها، وعجز نخب الأحـزاب والشخصيات الحاكمة عن حل المعضلات التي تواجه المغرب سواء على المستوى السياسي من خلال حالة العزلة الخانقة التي تطوق المغـرب وتشـوه وصورته أمام الرأي العام بسبب الاختـراق الصهيوني والاتهامات بمقايضته بمصالحه الخاصـة على حساب المبادئ والقيم وبتقهقـر ترتيبه في مختلف التقارير التصنيفات الدولية، لاسيما تلـك المتعلقـة بمؤشر الديمقراطيـة وحرية التعبير، ومستـوى العزوف عن السياسـة والشؤون العامة

(1) موقع مدار 21، بتاريخ: 5 يناير 2024 .

وانهيار الوساطات السياسية والاجتماعية وفقدان ما تبقى من ثقة ومصداقية في المؤسسات المنتخبة التمثيليـة، ثـم العجز الاقتصادي والاجتماعي الذي تعكسه نسب النمو التي وصلت مستوى غير مسبوق فـي التدنـي، وحجم الديون التي بلغـت مستوى قياسي في الارتفاع، وتدهور القـدرة للشرائية للمغاربة ورفعـت أسعار المواد والخدمات الحيويـة إلى أعلى مستوى، والتي أضافت أزيد من 4000 مغربي إلى دائرة الفقر والهشاشة وقلصت دائرة الطبقة المتوسطة إلى أدنى مستوى.

فمستـوى الغضـب الشعبي ضد التطبيع والفعاليات المطالبة بإسقاطـه من جهة، ومستوى التفاعل الشعبـي مـع المتابعات القضائية للمتهمين بالفساد، خاصة من الرمـوز والقادة السياسيين في أحزاب فـي الحكومـة والمعارضة وجسامة الأفعـال موضوع المتابعة والاختلالات التي بـدأت تظهر في بعض الملفات الجديدة من قبيل ملف أوراش، وملف الاستفادة من برامج جبر أضرار متضرري زلزال الحوز، واختـلالات الاستفـادة من برامج الدعم الاجتماعي، وكذا الجمـود السياسي وعدم التململ في أوضاع المعتقليـن لأسبـاب سياسيـة أو اجتماعيـة، أو بسبب التعبير عـن الرأي والموقف، كلهـا تشي بحجم الاحتقـان وبالقابلية للانفجار، خاصة في ضوء التحولات المنتظرة من تطورات معركة طوفان الأقصى تداعياتها على وجه الخصوص بالنسبة للدول المطبعة ومنها المغرب.

كل ذلـك يمكـن أن تكـون لـه تداعيات علـى الاستقـرار وعلى الأمن العـام، في حال عـدم التدخل الاستباقي لمعالجتها.

لـكل هـذه المعطيات يمكـن حسب هـذا السيناريو أن يتم التخلص من هندسة الثامـن من شتنبر والحكومة الناتجة عنها، وربما تفكيك البنية السلطوي المرتبطة بها وامتداداتها في الأحزاب والتجمعات المصلحية والاقتصادية.

مـا يشهـد لهذه الخلاصة حسب هذا السيناريو هو نوعيـة الشخصيات التي سقطت بسبب الفساد وتركها بدون حصانة رغم مواقعها السياسية والحزبية والمناصب التي يشغلونها .

وما يرجح هذا التوجه أيضا هو التفاعلات التي تتم في الحزب الثاني في التحالف الحكومي، رغم ما كان يحظى به منذ نشأته إلى غاية تبويئه للمكانة التي منحت له في هذه الحكومة وفي السلطة حتى وهو في المعارضة رسميا.

كما يشهد له أيضا مستوى الهجوم الذي تتعرض له شخصيات تحتل مكانة سامية سواء في هندسة الوضع السياسي الراهن أو في قيادته الحكومية أو المصالح الاقتصادية .

ويتوقع أصحاب هذا السيناريو أن يتم تقديم عرض سياسي جديد، لا يكتفي بتفكيك الوضع الراهن وإنما يشرع في إعداد الخطوات الأولية الممهدة للعهد المقبل ومنع ارتهانه بأثقال الماضي وإخفاقاته .

حسـب هذا السيناريو، يتوقع إطلاق مبادرات لتهيئة المنـاخ بإجراءات سياسية تفرج عن المعتقلين السياسيين بإعمال العفو الملكي، وترفع اليد عن حرية واستقلال الإعلام وحرية التعبير وإنهاء التجمع الإعلامـي المرتبط بالمصالح الريعية الذي يقوده شخص حاضر في التهم والتحقيقات الجارية حسب المحاضـر المتداولة إعلاميا، وكذا العدول عن ممارسات الإقصاء السياسي، خاصة اتجاه الإسلاميين والجمعيـات الحقوقية والرجـوع إلى خيار الدولة الاستراتيجي في الإدمـاج السياسي، وتعزيز كل ذلك بالدفـع بتدابير محاربة الفساد إلى مـدى أبعد والحرص على إخراج كل ذلك في صورة عرض سياسي جديـد يبـدأ بتطهير بنية الدولة من الفاسدين والمجرمين والمنتهكين وتكريس الشعور بتساوي الجميع أمـام القانون وحياد السلطة في التنافس الانتخابـي والسياسي والمنافسة الاقتصادية، وكذا بالحرص على تقديم إصلاحات مهيكلة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي ضمن منظور شمولي لجيل جديد من الإصلاحات في صدارتها إصلاح جريء لمدونة الأسرة ومدونة الانتخابات ومدونة القانون الجنائي في الشق المتعلق بحماية القيم وعدم الإفلات من العقاب ومحاربة الفساد وتجريم الإثراء غير المشروع.

ليبيا خلال العام 2023
جدلية الاستمرارية والتغيير

د.نزار كريكش

مجموعة التفكير الاستراتيجي
اسطنبول – تركيا 2024

كان يوم الرابع والعشرون من ديسمبر ذكرى استقلال ليبيا هو الموعد المقرر لإجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية المتزامنة سنة 2021، وذلك وفقاً لاتفاق جنيف الذي رعته الأمم المتحدة، لكن هذه الانتخابات التي أظهرت رغبة الليبيين في الانتخابات حيث فاق عدد المسجلين فيها مليوني ناخبا من الجنسين، لم تأت وأصدرت الهيئة العليا للانتخابات الليبية بيانها بأن الانتخابات غير ممكنة نتيجة لما وصف بالقوة القاهرة. هذا الإخفاق لهذا الاستحقاق أحدث أزمة أخرى للمراحل الانتقالية التي لم تنته في ليبيا بعد ثورة السابع عشر من فبراير عام 2011.

جاء عام 2023 وعاد الانقسام للمشهد الليبي، مجلس النواب في طبرق يسحب ثقته من حكومة عبد الحميد الدبيبة التي جاءت عبر اتفاق جنيف 2022، وتمنح الثقة لفتحي باشاغا وزير الداخلية السابق في حكومة فايز السراج، الدبيبة يرفض القرار ويمنع فتحي باشاغا من الدخول لطرابلس، تنقسم المؤسسات الإدارية في البلد مرة ثانية وتدخل نفق الانقسام تماما كما هي منذ العام 2014 حين أعلن الجنرال خليفة حفتر انقلابه على الإعلان الدستوري الذي أصدره المجلس الانتقالي الذي حكم البلد بعد ثورة فبراير.

هذه الحلقة المفرغة، منعت من الوصول لمرحلة مستقرة ودائمة تحظى بشرعية شعبية، لذا كل ما حدث هذا العام 2023 هو انعكاس لذلك الإخفاق، المؤسسات انقسمت بين الشرق والغرب، إدارة الدولة دخلت في حالة من الفساد والترهل نتيجة لغياب الهياكل المؤسسية والسلطات التشريعية التي تراقب عمل الحكومة، وانتشرت شبكات الفساد واقتصاد النزاع في ليبيا مما جعلها تتصدر الدول التي تنتشر فيها الجريمة المنظمة، وفقاً لمؤشر الجريمة الدولية المنظمة عام 2023.

ربما من المناسب أن نضع هنا إطاراً عاماً لتتبع هذه المتغيرات، ووضعها في سياقها الجيواستراتيجي، فإن كل هذه المتغيرات الداخلية حدثت في بيئة إقليمية وعالمية غاية في التعقيد ألقت بظلالها على المرحلة الانتقالية في ليبيا وجعلتها حالة متغيرة بشكل سريع وقوي يمنع أي حالة من الاستقرار أو الاستمرارية التي يمكن أن تتبع تكوين مؤسسات الدولة الليبية وفقاً للإعلان الدستوري الذي تغير أكثر من 13 مرة خلال المرحلة الانتقالية أو 13 سنة بعد ثورة فبراير. لتتبع هذا المسار المتغير، وتتبع

منحنى التغيير في ليبيا فإننا نقترح نموذجاً من أربع متغيرات.

- متغيرات تتعلق بالاستراتيجيات غير المتماثلة المحيطة بليبيا وفيه نحاول أن نضع كافة المتغيرات في سياق مفهوم الاستراتيجيات غير المتماثلة.
- نتبـع التغيرات في مستوى تأثير الشبكات المختلفة سوآء شبكات الجريمة، أو المليشيات ونحوها. ولحسن الحظ صدر تقرير الجريمة الدولية الي سنعرضه ويفي بتتبع هذه المتغيرات.
- التغيرات في اقتصاديات النزاع الليبي وتأثيره على مؤشرات الاقتصاد الليبي.
- المتغيـرات المتعلقة ببناء الشرعية وهـذا الذي سنعطيه مساحة أكبر، لأنه يؤكد أن كل المحاولات للخروج من المرحلة الانتقالية باءت بالفشل.

تتبـع هـذه المتغيرات يؤكـد أنه بدون حل شامل لفهم هذه البيئة المحيطـة بليبيا، والتأثير في كافة المتغيرات، دون حدوث ذلك فإن المرحلة الانتقالية التي ترتكز على توحيد المؤسسات وبناء الشرعية فإنها ستظل في حالة من التغيير والانتقال بين المقترحات والمبادرات دون أن يكون هناك نمط مستمر ولو بطيء لكنه يصل في النهاية لحالة مستقرة.

الاستراتيجيات غير المتماثلة: تأثير الوضع الإقليمي والدولي على الأزمة الليبية

تتسم السياسة الخارجية الليبية بسمة قلما تخلفت عن التاريخ الليبي, وهي أن التدخلات الخارجية تكـون لغيرهـا لا لذاتها، أي أن المتدخلين لا يبحثون عن ليبيا نفسها إنما لمصالح أخرى تتحقق لهم من التدخل أو السيطرة على المشهد الليبي. هذا النمط المتكرر في التاريخ الليبي يؤدي إلى استراتيجيات غيـر متماثلـة لهذه الدول، فهي قد تلتقي في بعض السياسات أو المصالح لكنها تختلف بل قد تتناقض في الاستراتيجيات العامة، هذا النمط يختلف باختلاف التحالفات والنزاعات بين هذه الدول من جانب، وبين المصالح المتضاربة لمجموع الدول المحيطة بليبيا؛ وينشأ عن ذلك طيف واسع من التعقيدات التي جعلت العنصر الداخلي المتمثل في الدولة الليبية والأطراف المتنازعة على السلطة فيها والمجتمع يفقد قدرته على ما يعرف بالملكية المحلية للازمة، وتنشأ علاقات وأنماط متكررة وهي:

- كلما زاد الاختلاف بين الدول المتدخلة في ليبيا يصعب التحكم في الأزمة الليبية.

- ضعف الملكية المحلية يزيد من حجم التدخلات الخارجية.

حجم المؤثرات الخارجية كبير جداً ويشمل

- تدهـور الإجماع الذي حصل حول ليبيا في مؤتمر برليـن 2020 وعدم استمرارية الأخذ بقراراته، وهـذا لـم يكن من الأطراف الليبية وحدها، بل الأطراف الدولية ابتداءً من روسيا التي أصرت على الحـرب ضـد طرابلس من قبل قوات حفتـر انتهاء برفض الانتخابات من قبـل خليفة حفتر وباقي الأطـراف السياسيـة عـام 2021، الأمر الذي تحول إلـى مجموعة مصالح أدت فـي النهايات إلى استراتيجيات مختلفة ومواقف تظهر الاتفاق لكنها في المحصلة النهائية يعارض بعضها بعضا.
- الحرب الأوكرانية في 20 فبراير 2022، عمق حالة الانقسام بين القوى العظمى.
- الحـرب الداخليـة في السودان في 15 أبريل 2023 بين القـوات المسلحة السودانية التي يقودها عبد الفتاح البرهان، وقوات الدعم السريع التي يقودها محمد حمدان دقلو (حميتي).
- انقلاب النيجر 26 يوليو 2023.
- أحداث غزة في السابع من أكتوبر 2023.

هذا السياق للأحداث خلق حالة من التباعد في الاستراتيجيات بين مجموع الدول المؤثرة في ليبيا فيمـا يلـي عرض لأهم الدول تأثيـر الأوضع الإقليمية والدولية على الحالـة الليبية، وكل هذا التغيرات الدولية عززت من الانقسام الداخلي الليبي كما سيأتي.

الولايات المتحدة الأمريكية

وصفـت مجلـة الفوريـن أفير واقـع التنافس الدولي مـن خلال مقـال لأستاذ التاريـخ مايكل كماج (12/10/2023) بأنـه زمن تشتـت القوى الكبرى, فالولايات المتحدة الأمريكيـة بتنافسها مع روسيا والصين خلقت فراغا في أماكن عدة في العالم يقول:

(فراغـات السلطة تتكاثر. فـي أفريقيا، ومنطقة البلقان، والشرق الأوسـط، وجنوب القوقاز، بدأت الصراعات القديمة، التي كان بعضها خاملاً، تشتعل من جديد لتتحول إلى أزمات جديدة. وتبذل القوى المتوسطة والجهات الفاعلة المحلية جهودها بجرأة متزايدة. في كثير من الأحيان، ينتهي الأمر بالقوى العظمى إلى النظر بلا حول ولا قوة).

كانـت السياسـة الأمريكية المعلنـة في الخطة الاستراتيجيـة السنوية هو دعم تطبيـع دول الشرق الأوسـط حتـى تتفـرغ الولايات المتحـدة الأمريكية لمنافسـة الصين من خلال طريـق الهند التنموي، واستمـرار الحـرب في أوكرانيا إلى حين هزيمة بوتين. أحداث غزة خلقت المزيد من التشتت، ووجدت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها مرغمة على العودة للشرق الأوسط.

كل هـذه الطـرق تحتـاج لحماية واستقرار فـي المنطقة، لذا فما يحدث فـي غزة يوثر في حدة التنافـس الدولـي، ويجعل التشتت هو سيد المشهد، الأمـر أشبه بتنافس محموم، وفي ظل التعقيد التقني واللوجيستي فالتناقض هو الأمر الأصعب بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية. هذا سيؤدي إلـى تحفيـز الولايات المتحدة لاتخاذ اجراءات صارمة تجـاه خصومها في ظل حالة التربص الذي يشهـده العالـم كما شهدنا في حالة غزة، وهذا ربما سيتكـرر في مناطق أخرى من بينها ليبيا، لكن المفارقـة هنـا أن الولايات المتحدة قد تكون أكثر مرونة مع الحلفـاء كتركيا والسعودية حين تشعر بأنهم يرفعون عنها كاهل حلول الأزمات التي تعانيها المنطقة[1].

(شـكل2)طريـق الهنـد التنمـوي

(1) Foreign Affair، 122023/10/. https://qoshe.com/foreign-affairs/michael-kimmage-and-hanna-notte/the-age-of-great-power-distraction/166432623

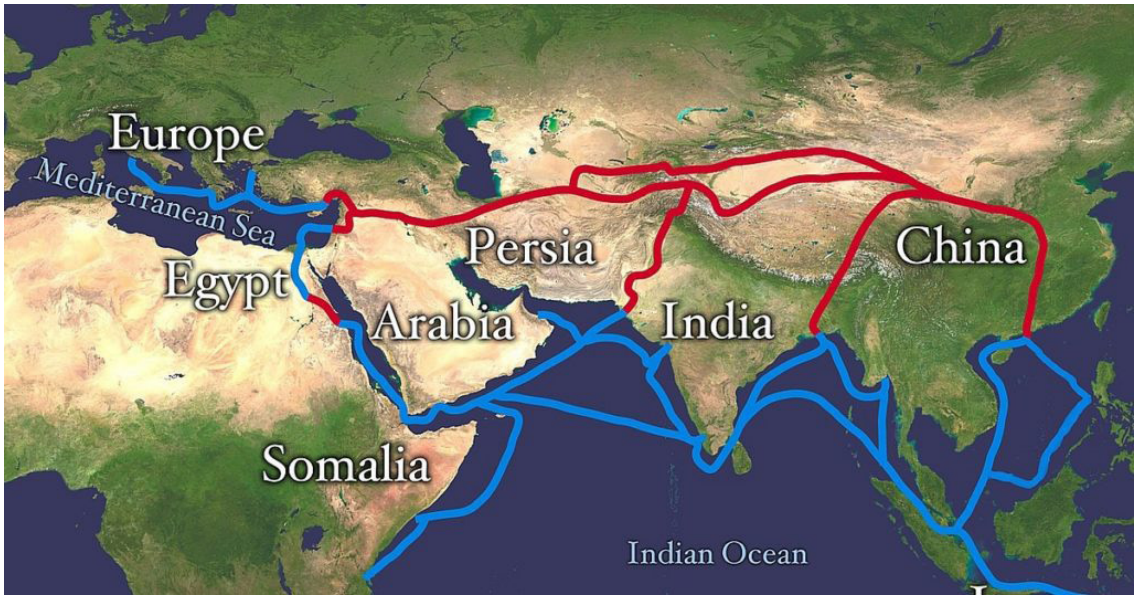

(شـكل2)طريـق الحريـر الصينـي

هـذا التنافس الدولي أثر تأثيراً كبيـراً على الأزمة الليبية فالتنافس الأمريكي الروسي حول إفريقيا سينعكـس علـى ليبيـا، فسلوك الولايات المتحـدة الأمريكية تجاه أي تدخلات روسيـة في ليبيا لم يعد متوقعاً، أو أن قواعد الاشتباكات قد تغيرت فقد تلقت قوات فاغنر خلال هذه السنة ضربات من قوات جويـة لـم تفصح عنها قوات حفتر والأغلـب أنها من قبل قوات حفتر. كمـا أن تقرير الخبراء الدوليين الصـادر هـذا العـام قد بين حجـم التنافس على جلب الأسلحـة لليبيا بين القـوى الإقليمية كالإمارات العربية المتحدة وروسيا.

الاتحاد الأوروبي ومواجهة المخاطر

الاتحاد الأوروبي يعاني من أخطار وجودية بعد حرب أوكرانيا، لكن الاتحاد الأوروبي يعاني من مشكلة أخـرى مزمنـة وهي غياب سياسة خارجية موحدة، ورغم المحـاولات المستمرة لإيجاد سياسة موحدة إلا أنه خلال عمر الاتحاد الأوروبي لم تنجح هذه المساعي، فهناك تنفس تاريخي بين ألمانيا وفرنسا، وبيـن فرنسا وإيطاليا. هـذا التنافس سببه قيادة الاتحاد الأوروبي الذي بـرزت فيه ألمانيا باقتصادها القـوي، رغم محاولات النظام الرئاسي الفرنسي البروز كقود دافعة للاتحاد من خلال رئيسها إيمانويل ماكرون. إيطاليا من جانبها ترفض أن تكون ضحية للهجرة غير النظامية في أوروبا بعد رفض كثير من الدول محاولات مختلفة لتوزيع العبء على الاتحاد الأوروبي.

لذا يمكننا أن ننظر لهذه الدول منفردة، ونذكر سياساتها الخارجية وتطورها تجاه الأزمة الليبية خلال العام 2023.:

فرنسا عام الخروج من إفريقيا

قبـل محـاولات القائد العام خليفة حفتر للدخول لطرابلس عنـوة عام 2012، كانت فرنسا ترى في ليبيـا فرصـة لفرض مزيد من السيطرة على القارة الإفريقية، فشل حفتر في طرابلس والتدخل التركي المباشر، أحدث معادلة جديدة في شمال إفريقيا، صاحب ذلك تدخل واسع لقوات فاغنر في إفريقيا، صـارت ليبيا عقـدة ضمن شبكة معقدة من التهريب كونتها قوات فاغنـر، وبدأت الأخيرة في السيطرة علـى عديـد الحكومات الإفريقية في السودان وتشاد وافريقيـا الوسطى والنيجر، كل ذلك أعطى دفعة لهذه الدول للابتعاد عن فرنسا، جاءت أحداث في مالي وبوركينا فاسو ومؤخرا انقلاب النيجر كصفعة قويـة لسياسـات الرئيس ماكرون في القارة الإفريقية. هذه الظروف بالإضافة إلى مخاطر الطاقة التي تواجههـا القارة الأوروبية بعد حـرب أوكرانيا جعل فرنسا تغير من سياساتها تجاه الأزمة الليبية. يمكن اختصار هذه السياسات في ثلاث قضايا أساسية

- التعامـل مـع كافة أطراف الأزمـة الليبية من خلال السفـارة في طرابلس والتواصـل المستمر مع الشرق والجنوب الليبي.
- التوجه نحو أوروبا والتعامل مع ملفات المنطقة عبرها، وذلك يعني أن حجم التنسيق الأمني يزداد مع أوروبا، وكذلك المواقف السياسية تجاه بعض الأزمات منها ليبيا.
- التركيز على المخاطر الأمنية التي قد تأتي من ليبيا، ولعب دور الوسيط النزيه قدر الإمكان.

فرنسـا تنظـر للجنـوب الليبي نظرة أمنية وترى أنه يمثل مخطر كبيـر على مصالح فرنسا من حيث اليورانيـوم الـذي يمد فرنسا بالطاقة الكهربائيـة حيث تصل المواد الخام القادمة مـن أمريكيا لنسبة تقارب 20%، كما أن مشاريع تتعلق بالغاز من النيجر إلى نيجيريا إلى الجزائر كلها تؤثر في فرنسا لكن الأخطـر من ذلك أن منطقة شمـال إفريقيا صارت مرتعاً للسلاح الذي انتشر عقب الثورة الليبية وهذا خلـق بـؤر توتر كثيرة لفرنسا ولم تفلح تجاربهـا في مالي وبوركينا فاسو وطردت من النيجر، حل محلها قوات فاغنر التي تعاملت بشكل مباشر مع النخب الحاكمة في بعض الدول الإفريقية، لقد شهدت هذه السنـة انقلابان في الجابون وكذلك النيجـر، كما أن الحرب جارية في السودان والتوترات مستمرة في تشاد، كل هذا جاء بفعل التوتر في جنوب ليبيا الذي يسمى مثلث الموت (تشاد، السودان، جنوب ليبيا)،

لقـد حـدث خلاف حقيقي بين الإمـارات والسعودية ومصر حول السودان حيـث ترى كل من السعودية والإمـارات أن الصـراع في السودان هو صراع حول نفوذهما في إفريقيا، بينما ترى مصر أن ما يحدث فـي السـودان هو تهديد لأمنها الوطني لأن السـودان في مجالها الحيوي، خاصة مع ما يحدث في غزة ونزاعهـا مـع إثيوبيا، لذا فإن عام 2023 قد شهد تعقيداً كبيراً للواقع في جنوب ليبيا، هذا التعقيد قد أضعف الملكية المحلية للأزمة في ليبيا وزاد من التدخلات الخارجية.[1]

ألمانيا في السياق الليبي

سياسـات ألمانيا تجاه ليبيا تشتمل على دعم نفوذها، وبناء هويتها من خلال الانخراط في الأزمات الدولية وهذه تسمى بالنظرية البنيوية حين تسعى الدولة لبناء سمعتها العالمية من خلال الانخراط في الأزمات كصمام أمان ومصدر للاستقرار، والجانب الاقتصادي قضية أساسية لبلد تعتمد على التصنيع فـي دعـم أكبـر اقتصاد في أوروبـا. هذا يعني أن ليبيا بالنسبـة لألمانيا حالة أمنية يمكـن أن تؤثر في اقتصادهـا مـن خلال سلاسل التوريد للطاقة وأثرها على الاقتصاد الدولي كما أنها مساحة لبناء هوية دوليـة لهـا كوسيط في النزاعـات الدولية، ليبيا كذلك تشكل مخطر كبير علـى وحدة الاتحاد الأوروبي حيث تتصارع إيطاليا وفرنسا على استقبال المهاجرين من إفريقيا عبر ليبيا، وهذا ما يؤرق ألمانيا التي تسعى لاستمرار نفوذها وقيادتها الاتحاد الأوروبي.

إيطاليا الشريك الحذر

أمـا إيطاليـا فإنها تعطي ليبيا أولوية كبرى لأنها جزء من أمن الطاقة بالنسبة لها، كما أن الخارجية الإيطاليـة تعتبـر منطقة شمال إفريقيا ذي أهمية خاصة وفرصة لتمدد حذر وبطيء قد يعطي لإيطاليا مكانة في الاتحاد الأوروبي لذا فهي تتمنَّع على الاتحاد الأوروبي في موضوع الهجرة, وترى أنها ضحية لغيـاب سياسـات أوروبية موحدة تجاه الهجرة، كما أنها تـرى أن شركة إيني ذراع اقتصادي مهم لها في شـرق المتوسـط لذا فهي حذرة في سلوكها مع الليبييـن والأتراك وتحاول دائماً أن تتجنب الدخول في صراعات مباشرة.

لـذا فالموقف الأوروبي ينظر لليبيا كحديقة خلفيـة وتربط مصالحها بجنوب المتوسط، ولهذا عدة مشاريـع ربمـا يعطلها الأزمة الليبية كمشروع المتوسط في زمن ساركوزي، لذا فغياب المبادرة وانتشار الفوضـى في ليبيا يشكل مخطر أساسـي لأوروبا. ليبيا وشمال إفريقيا هي البديل لمصادر الطاقة من

(1) Foreign Policy، 10 oct، How Sudan Became a Saudi__UAE proxy war.

روسيـا فهنـاك ثلاث طرق أساسية مـن تركمانستان لتركيا، وشرق المتوسـط، وليبيا والجزائر خاصة طريق نيجيريا – النيجر

الجزائـر. كل ذلـك يتوقف ويتحول لمخاوف للـدول الأوروبية وهذا يؤكـد أن المخاوف الأمنية هي الأولوية لهذه الدول وأن اختلاف هذه الدول فيما بينها، وغياب سياسة خارجية موحدة (مع الاتفاق في الجوانب الأمنية) كل ذلك يعني أنها استراتيجيات غير متماثلة تعطل مواقف قوية من الاتحاد الأوروبي في الأزمة الليبية.

مصر وتركيا

- التقـارب المصري التركي بـدأ بزيارات أمنية ثم تطورت لزيارات للخارجيـة التركية، وبدأ التعامل مـع المعارضـة المصرية في تركيا بمنطق مختلف، وضيق عليهـم إعلامياً، وصافح الرئيس التركي الرئيـس المصـري في مونديال قطـر 2022، واستمرت المغازلة فيما بعد. هـذا انعكس بشكل أو بأخـر علـى الأزمة الليبية فالتعاون من الشرق والغرب مع تركيا صـار ظاهراً، لكن الاستراتيجيات غيـر متماثلـة، فقد تتفق الأطـراف (مصر وتركيا) في بعض المسائل لكنهـا استراتيجيا مختلفة لـذا فإن هذه الظاهرة تمثل عقدة حقيقية تهدد الأمـن القومي الليبي، فغياب السياسات الموحدة تنشـأ عنـه إجراءات مشتتـة تعرض ليبيا لمخاطر تلـك الاستراتيجيات. من بعـد حرب غزة ظهر هـذا الخلاف جلياً، فمصر ترى أنها محاطـة بكافة المخاطر من الجنوب والغرب والشرق، كما أن الاقتصاد المصري يعاني من صدمات متعددة وزيادة مضاعفة لنسبة الدين الخارجي لناتج الدخل القومـي تضاعفـت من 15 % إلى 40 %. أمـا تركيا فاقتصادها يعاني وعـودة الولايات المتحدة للمنطقـة بقـوة أكثر (عسكرياً هذه المرة) جعل سياسـات تركيا السابقة كقوة محورية عسكرية في المنطقـة تتشتت وأكثر تحفظاً, لـذا كانت تركيا تبحث عن منظمات إقليمية تختبئ وراءها لتخفي عجزهـا وخوفهـا من مواجهة الولايـات المتحدة الأمريكية. مصر من جانبهـا – كما تبين النظرية السياسية– تتحصل على دعم أكبر للحصول على مواقف أكثر مرونة مع إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكيـة فـي مواجهة الرفض الشعبي لهذه السياسات, كما حدث مـع السادات في عملية التي قادها مع دولة الكيان الصهيوني. مصر تسعى لتوفير أي موارد ممكنة من ليبيا، لذا فهي تستغل ما يحدث في المنطقة للحصول على ضمانات في الملف الليبي، فقد ودرت أنباء إعلامية عن محاولة مصر الاستفراد ببعض موانى النفط في الشرق الليبي، وبيعه لحسابها بالاتفاق مع قوى في الشرق الليبي (الأمر الذي لا يمكن تطبيقه عملياً، إلا أن انتشر إعلامياً) لكن هذا يدل أن هناك حرية أكثر

لمصـر للحركـة في ليبيا أكثر من تركيا. تركيـا تشعر بتقييد أكثر لذا فهي تسعى التحالف مع كافة الأطـراف الليبية، ويمكن ملاحظة انخفاض التوتر مع اليونان وغياب الحديث عن شرق المتوسط، والتفات الرئيس أردوغان لاقتصاده الذي يتعرض لهزات قوية بسبب المحيط الإقليمي المضطرب وتشتـت القـوى الدولية. نفس النتيجة نصل إليها هنا، وهـي أن هذه الاستراتيجيات غير المتماثلة تعيق التحول في ليبيا.

- **نتيجـة 1: الاستراتيجيـات غير المتمثلة تضعف الملكية المحليـة للأزمة الليبية وتسعى الأطـراف للاستنجاد بالقوى الدولية والإقليمية المختلفة وهذا يطيل من عمر الأزمة في ليبيا.**

ليبيا في مؤشر الجريمة الدولي

ربمـا يصـح القول إن هذا المسار فـي انتشار شبكات الجريمة هو الظاهـرة الأخطر في ليبيا عام 2023، وقبل أن نتحدث عن هذا المؤشر نذكر بعض الأحداث التي حدثت خلال هذا العام. في تقرير الجريمـة الدوليـة الصادر عام 2023 ليبيا جاءت في الترتيب 18 من أصل 192 دولة يشملها التقرير، كما أنها الدولة الأولى في انتشار الجريمة في شمال إفريقيا، كما أنها الدولة الأخيرة في قدرة الدولة على مقاومة الجريمة.

شمـل التقريـر 15 جريمـة (انظر الرسـم)، في المقابل يقيـس التقرير قدرة الدولـة على مقاومة الجريمة من خلال 12 مؤشرا كالتالي:

- القيادة السياسية والحكم الرشيد.
- الشفافية والمسؤولية.
- التعاون الدولي.
- السياسات المحلية والقوانين.
- النظام القضائي والسجون
- إنفاذ القانون

- السـلامة الإقليمية للحدود
- مكافحة غسيل الأموال.
- القدرات التنظيمية الاقتصادية.
- دعم ضحايا الشهود.
- السياسات الوقائية
- الجهات غير الحكومية.

مؤشرات مقاومة الجريمة.

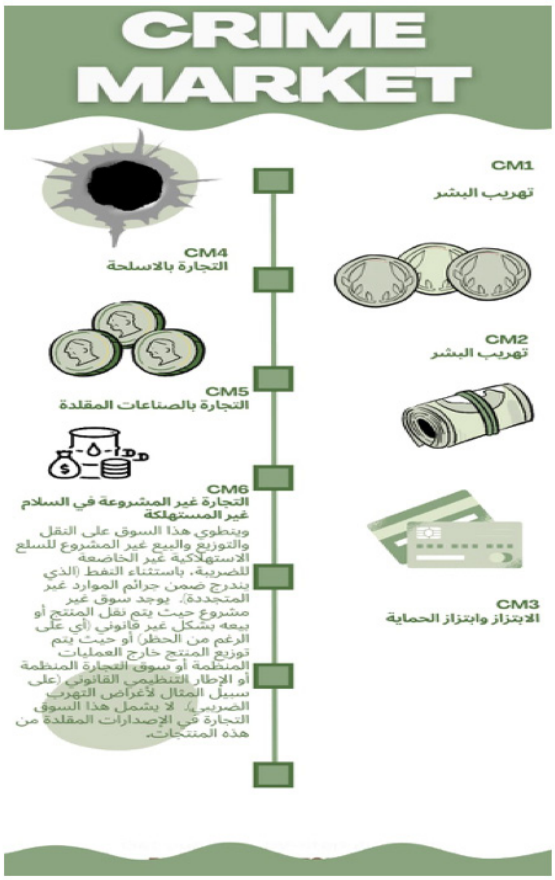

(شكل 3) 15 جريمة يرصدها التقرير الاتجار بالبشر، تهريب البشر، التجارة بالمخدرات، الجرائم السبرانية، الجرائم تهريب النباتات والحيوانات النادرة.

ليبيا جاءت متقدمة في هذه الجرائم، وضعيفة في كافة مؤشرات مقاومة الجريمة، فهي تعاني ليبيا مـن انقسـام سياسي حاد، وفشل مؤسساتي مزمن، وشبـكات إجرامية محلية ودولية، وضعف مجتمعي لمكافحـة الجريمـة وإدراك خطرها علـى اقتصاد الدولة، كل ذلـك انعكس في أرقـام ليبيا في مؤشر الجريمـة الدوليـة. ليبيا مثل أفغانستان في مكافحتها للجرائم (1.5) وهي الأخيرة في إفريقيا في هذا الجانـب من المؤشر، وفي الجرائم كتهريب البشر والاتجـار بالبشر فإنها الخامسة إفريقيا بقيمة 8.5 و9.5 علـى التوالـي. هذا الرقم مرتفع جداً إذا عرفنـا أن الدول الأولى في العالم في مكافحة الجريمة كفنلنـدا وليتوانيـا وهـي فقط 2.5 أو يزيد. في إفريقيـا تجد دولة مثل موريشيوس أقـل إجراماً (4.4) وأكثر مكافحة (5.54).

ليبيـا كذلـك تضرب أرقاما قياسية في الاتجار بالبشر (9.5) وهذا ظاهر في التقرير وكذلك تقرير الخبراء وهي مشكلة حقيقية لأوروبا (انظر التوضيح في الجدول التالي). الابتزاز من خلال المليشيات المسلحـة جريمـة مسكوت عنها، حيث يعتبره البعض ثمن الأمان للناس أن يدفعوا أتوات وهي جريمة وليبيـا جـاءت برقـم مرتفع (9). يصف التقريـر أن الكوكايين لـم يكن منتشرا في ليبيـا وهو آخذ في الانتشـار، التـرامادول المخدر يعبر مـن ليبيا لمصر وهو أمر معروف، بل صـارت ليبيا مركزاً للتوزيع العالمي. تهريب الخردة والذهب والنفط وغيرها يرصدها التقرير، والأهم هو أن الأمر في تصاعد من التقريـر السابق عام 2021 إلى التقرير الحالي. يصف التقرير الأمر في جمل واضحة (شمال إفريقيا حصـل علـى أعلى درجـات (7.83) في الجرائم, الماليـة. وكانت هـي أيضا المنطقـة الأعلى تسجيلاً للجرائم المالية في العالم، تليها مباشرة غرب آسيا (7.82) وجنوب شرق آسيا (7.18). هنا، قُيِّم هذا النوع من الاقتصاد غير المشروع على أن له تأثير شديد في جميع بلدان المنطقة (من 8-9.5 بما يخص الجرائم الاقتصادية) باستثناء المغرب (7.5 وهي على المحك والتأثير بين المؤثر والتأثير الشديد)، أو غير قادر على التأثير كما في موريتانيا. آما ليبيا فقد حوت معدل المنطقة ككل في مستويات الاحتيال فـي القطـاع العام (9.5). وهو أمر منتشر في البلاد وينطوي على اختفاء مليارات الدولارات من خلال العقـود العامة، ومشاركـة مسؤولين رفيعي المستوى، وموظفي البنوك فـي مخططات فساد من خلال مليشيات مسلحة وأمراء حرب تمكنوا من الوصول إلى أموال الدولة)ص 88

قياسـ ليبيـا العام كان 6.59 الأول في شمال إفريقيا، لكن المقاومة كانت تشير بقوة لأس الداء في ليبيـا وهـي ضعف كبير في مؤسسـات الدولة فكانت المقاومة ضعيفة للغايـة 1.5. الفواعل الأكثر في ليبيـا هـي الشبكات داخـل مؤسسات الدولة. هـذه الشبكات هي التي جعلت الجريمـة المالية مرتفعة

خاصة في ظل الانقسام المستمر والمزمن هذا ما سنذكر جذوره في المسار الثلث وهو مسار السياسي والمؤسسي.

700 ألف مهاجر

أكثرُ من سبعمائةِ ألفِ مهاجرٍ غيرِ نظاميٍّ في ليبيا من بينهم 50،000 لاجئٍ وطالبِ لجوءٍ حسبَ آخرِ تقديراتِ الأممِ المتحدة، أغلبُهم من النّيجر ومصر والسودان وتشاد ونيجيريا، خمسةٌ وخمسونُ في المائةِ منهم يستقرّونَ في غربِ البلادِ وثلاثةٌ وثلاثونَ في المائةِ في الشرقِ والبقيةُ في الجَنوب.

معضلة حقيقية

هـذا الرقـمُ الكبيرُ قد يَجعـلُ ليبيا كبلدِ عبـورٍ أمامَ معضلـةٍ حقيقيةٍ فـي إدارةِ تدفّقاتِ المُهاجريـن، حيثُ تتداخَلُ طرقُ ومساراتُ التّهريـب، ووفقًا للمنظمةِ الدوليةِ للهجرةِ فقد اعترضَ حرسُ السّواحلِ اللّيبيِّ خلالَ عامِ ألفينِ وثلاثةٍ وعشرينَ أكثرَ من اثنيّ عشرَ ألفَ مُهاجِر.

طريق وسط المتوسط

فـي المقابـلِ، فُقِدَ أكثرُ من 2000 مهاجراً خلالَ عـامٍ فقط على طريقِ وسطِ المتوسط، وهـي إحـدى الطرقِ الوَعرةِ قبـلَ الوصولِ إلى السواحلِ الأوروبية، حيـث تَسبِقُها رحلاتٌ مُروِّعـةٌ، مِـن الحدود. تُديرُها شبكاتُ تهريب، لها امتدادٌ دوليٌّ في أغلبِ الأحيان، وقد تم توثيق انتهاكاتٍ عدّةٍ منها التعذيبُ والاحتجاز.

تقصير أوروبي

ومـع قلّـةِ الإمكانياتِ وعدمِ قدرةِ السّلطاتِ اللّيبيـةِ لوحدِها على ضبطِ الحدودِ ومكافحةِ تهريـبِ البَشـر، لجأتْ إلى الاتحـادِ الأوروبيّ وغيرِه من المنظمـاتِ الدّولية لكنّها واجَهت انتقـاداتٍ كبيـرةً في تأزيمِ الوضعِ والتّركيـزِ على البحرِ وإغفالِ الطّـرقِ الصحراويةِ التي تنطلقُ منها تدفّقاتُ المهاجرين.

انتهاكات وجرائم

في مارس ألفين وثلاثة وعشرين، أصدرت البعثةُ المستقلةُ لتقصّي الحقائقِ في ليبيا تقريرًا سلّطتْ فيه الضوءَ على الانتهاكاتِ التي يتعرّضُ لها المهاجرونَ مع دخولِهم إلى ليبيا، وكشَفَتْ وقتَها عن تورطِ أفرادٍ في جهازِ مكافحةِ الهجرةِ غيرِ الشرعيةِ وحرسِ السواحلِ في الجرائمِ التي وثّقَتْها.

8 طرق للتهريب

وبالحديثِ عن الجرائم، أكّدَ فريقُ الخبراءِ الأُمميُّ في تقريرٍ صادرٍ في سبتمبر الماضي أنَّ شبكاتٍ ليبيةً من المُهرّبينَ تُديرُ ثمانيةَ طرقٍ مختلفةٍ للاتّجارِ بالبشرِ وتهريبِ المهاجرين، ولها عناصرُ دوليةٌ وإقليميةٌ في سبعةَ عشر بلدًا منها إثيوبيا وألمانيا والإمارات وإيطاليا وباكستان وسوريا، والسودان، ومصر، والمغرب.

قوات حفتر متورطة

فريقُ الخبراءِ الأمميُّ كشفَ أيضا أنَّ قواتٍ مواليةً لخليفة حفتر تَستخدمُ عددًا من شبكاتِ الاتّجارِ بالبشرِ والتّهريبِ عن طريقِ مطارِ بنينا كنقطةِ دخولٍ ومعسكراتٍ مؤقّتةٍ ونقاطِ خروجٍ من ليبيا لقواربِ المهاجرينَ التي تُحاولُ الوصولَ إلى المياهِ الدّولية، وتَحصلُ على إتاواتٍ من هذه التجارة.

شبكة الزاوية الموسعة

في الغرب، أماطتِ الأممُ المتحدةُ اللثامَ على شبكةٍ مُوسَّعةٍ في مدينة الزاوية تَحصلُ على مواردَ ماليةٍ كبيرةٍ عن طريقِ إدارةِ أنشطةِ الاتّجارِ بالبشرِ وتهريبِ المهاجرينَ برًّا وبحرًا، وقد أنشأتْ منظومةَ احتجازٍ غيرَ نظاميةٍ لذلك، وارتكبتْ انتهاكاتٍ جسيمة.

عملية عسكرية

وفي يونيو ألفين وثلاثة وعشرين، أطلقتْ حكومةُ الوحدةِ الوطنيةِ عمليةً عسكريةً في الزاويةِ والساحلِ الغربي، قالتْ إنّها تستهدفُ تجارةَ المخدراتِ وتهريبَ الوقودِ والبشرِ والجريمةِ المنظمة، وقد أسفرتْ وقتَها عن تدميرِ قواربَ مُعَدَّةٍ للاتّجارِ بالبشر

طرد جماعي

ورَغـمَ هذه العمليةِ التي كانت محدّدةً زمانيًّا ومكانيًّا، تأزّمتِ الأوضاعُ على الحدودِ الليبيةِ التّونسيةِ في يوليو الماضي بعدَ ما وُصفَ بالطّردِ الجماعيِّ لمئاتِ المهاجرينَ باتّجاهِ ليبيا مِـن قِبلِ قواتِ الشرطةِ والجيشِ والحرسِ الوطنيِّ التونسيِّ واستخدامِ القوةِ المُفرِطةِ في ذلك.

أزمة "الحدود"

أزمـةُ المهاجرينَ العالقينَ في المنطقةِ الحدوديّةِ لاقـتْ انتقاداتٍ كبيرةً داخليًّا وخارجيًّا، وقـد راحَ ضحيّتَها العشراتُ مـن الأشخاصِ الذين تاهوا في الصحراءِ ولقَيَ البعضُ منهم حتفَه، قبلَ التّوصلِ إلى اتفاقٍ ليبيٍّ-تونسيٍّ لاحتواءِ الأزمة.

مؤتمر دولي مرتقب

وتبقَى تدفقاتُ المهاجرينَ تمثّلُ تحدّيًا كبيرًا أمامَ ليبيا وإدارتِها تحتاجُ إلى تعاونٍ فعّالٍ من المجتمـعِ الدّوليِّ وحلولٍ حقيقيّة، لذلك أعلنتْ حكومةُ الوحـدةِ استضافَتَها لمؤتمرٍ دوليٍّ بشـأنِ مكافحةِ الهجرةِ خـلالَ يناير ألفينِ وأربعةٍ وعشرينَ بمشاركةِ سفراءَ وممثلِي الدولِ المَعنيّة.

توضيح 1: لتوضيح قضية الهجرة عام 2023 أزمة حقيقية معقدة في ليبيا.

- **النتيجة 2: انتشار الجريمة المنظمة في ليبيا نتيجة طبيعية لانقسام المؤسسات وضعف مزمن في الإدارة الليبية نتيجة للنظام الفوضوي الذي حكم به القذافي، والفوضى التي وسمت المرحلة الانتقالية بعد ثورة فبراير.**

المسار المؤسسي والسياسي

خلال العام 2023 شهدت ليبيا صراعات بين النخب السياسي، ورغم أن هذه الصراعات مستمرة منذ العام 2019 من خلال الجدل حول الانتخابات، والصراع حول من يتولى إدارة المرحلة الانتقالية، فضلاً عن الصراع بين حكومة عبد الحميد الدبيبة في الغرب الذي رفض قرار مجلس النواب تنحيته عن السلطة، بعد أن أصدر مجلس النواب قراراً بتولي السيد فتحي باشاغا الحكومة في الغرب الليبي. عبد الحميد الدبيبة لا يعتبر مجلس النواب يملك السلطة على تنحيته لأنه لم يأت عبر مجلس النواب، بل جاء بناء على اتفاق سياسي بين أطراف النزاع في ليبيا، ويستند في ذلك للاتفاق نفسه الذي يعطيه الحق في البقاء في السلطة لحين اجراء انتخابات جديدة، لكن مجلس النواب يرى بأنه صاحب السلطة الشرعية في البلاد كما هو اتفاق الصخيرات لذا فله الحق في إقالة الدبيبة. عبد الحميد الدبيبة وعائلته له سلطة في ليبيا منذ عهد القذافي، فقد عهد لها القذافي تنفيذ مشروعات إعمار تقدر بمليارات الدولارات، لذا فإنه يمثل سلطة مالية لا يستهان بها، لذا فإنه سرعان ما كون نواة من الحلفاء من المليشيات ورجال الأعمال والسياسيين في المنطقة الغربية، في المقابل حاول عقيلة صالح رئيس البرلمان وكذلك خالد المشري الرئيس السابق لمجلس الأعلى للدولة بمعاونة بعض الأحزاب السياسية إقالة عبد الحميد الدبيبة لكن سرعان ما انتشرت المحاولات العسكرية للدخول للعاصمة لكنها فشلت وكان الانتصار حليف عبد الحميد الدبيبة الذي طرد المليشيات الموالية لباشاغا من طرابلس وذلك خلال المناوشات التي استمرت خلال العام 2022[1].

هذا السياق خلق عدة أزمات حقيقية في البلد، منها التخبط في قرار ات البعثة الأممية حيال وجود حكومتين، هل يمكن إجراء الانتخابات بوجود حكومتين، وهل الأولوية للانتخابات على حساب توحيد الحكومات، وتربص كل طرف برأيه، ولم يكن هناك قرار حازم من البعثة أو مجلس الأمن، ففي 30 من يوليو كان رئيس البعثة في ليبيا عبد الله باتيلي يتحدث عن تقاسم الكعكة بين مجلس النواب والدولة، لكن مجلس الأمن بعدها بأربعة أيام يعتمد خارطة الطريق التي قدمها مجلس النواب والتعديلات التي

(1) https://www.aljazeera.net/news/2022/8/29/%D8%A7%D9%86%D8%B3%D8%AD%D8%A7%D8%A8-%D9%82%D9%88%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%A8%D8%A7%D8%B4%D8%A7%D8%BA%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A8%D9%8A%D8%A8%D8%A9
انسحاب قوات موالية لباشاغا والدبية يعلن انتهاء مشروع العدوان على طرابلس 2022/9/28.

أجراهـا على الدستـور.[1] الخلاف استمر في قضايا قانونية هي التـي أفشلت انتخابات ديسمبر التي قرارها اتفاق جنيف، وتشمل القضايا المتعلقة بترشح العسكريين للانتخابات وقضايا تتعلق بالجنسية وهـل علـى المترشح لرئاسة الدولة أن يتخلى عن جنسيته الثانية قبل الترشح للانتخابات. المعنى بهذا النقاش هـو خليفة حفتر، فهو عسكري وعنده جنسية أمريكية. استمـر الجدل حول هذه القضايا بين أخذ ورد.

كيف يمكننا أن نفهم هذا السياق في الخلاف بين ثلاثة أربعة أطراف رئيسية هي:

- مجلـس النـواب ويمثله عقيلة صالح وله ثقل في قبيلة العبيـدان كبرى قبائل الشرق الليبي، ويتلقى دعم من مصر.
- خليفـة حفتـر، ويمثل سلطة الأمر الواقع في الشرق الليبي، وهو القوة الأكبر عسكريا، ويتلقى دعم من الإمارات وروسيا ومصر.
- فـي المقابل فـي الغرب الليبي هناك المجلـس الأعلى للدولة ويمثل سلطـة استشارية، لكن اتفاق الصخيرات (2015)
- عبد الحميد الدبيبة والكتلة الاقتصادية في الغرب الليبي من رئيس مصرف ليبيا المركزي ورئيس ديـوان المحاسبة ورجال الأعمـال والمؤسسة الوطنية للنفط ومؤسسـة الاستثمار التي تتحكم في صندوق السيادة الليبي (أكثر من 200 مليار دولار في عهد القذافي).

لفهـم هذه الأطراف السياسيـة وتفاعلها نلجأ لنموذج تفسيري. لذا في التوضيح التالي نبين نظرية النخب السياسية في التحولات الديمقراطية ثم نحاول تطبيقها على الحالة الليبية.

(1) كلمة باتيلي أمام أعيان فزان، 30 يوليو 2023 https://2u.pw/JjagXnX
بيان لبعثة الأمم المتحدة، 26 يوليو، 2023 https://2u.pw/Q4a7L1p

في كتابه الأوتوقراطية وأصول الديمقراطية كتب كل من مارك ألبرتس وفيكتور مينالدو قاما بنقد هذه النظريات من خلال مراجعة الدساتير لأغلب دول العالم منذ القرن التاسع عشر، وأكدا أن الديمقراطية ليست للشعب فهي أيضا ليست له ولا من قبله. من عام 1800 إلى عام 2006، بدأت 34 في المئة فقط من الديمقراطيات الجديدة بدستور أنشأوه بأنفسهم أو ورثوه من حقبة سابقة من الحكم الديمقراطي في بلدهم. تشمل الأمثلة البارزة بعد الحرب العالمية الثانية اليونان، والأرجنتين، والفلبين، ومنغوليا. ورث ما مجموعه 66 في المئة من الديمقراطيات الجديدة دستورا تم تصميمه في ظل الديكتاتورية وحيث سيطرت النخب المنتهية ولايتها على العملية الانتقالية. توضح تشيلي وتركيا وجنوب أفريقيا وإندونيسيا وتايلاند هذا السيناريو الأكثر شيوعا. في الواقع، أصبحت الديمقراطية المتحيزة للنخبة أكثر شيوعا بعد الحرب العالمية الثانية. باختصار، الحمض النووي لمعظم الديمقراطيات الحديثة استبدادي بطبيعته. فالمسألة لا تتعلق بدراسة الناخبين بقدر ما تتعلق بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تصحب التغيرات السياسية. لذا فهناك نوع من التموضع في كل تحول من التحولات السياسية التي تشهدها الدول.

هذا التموضع يشمل ما يعرف باللغة الانجليزية Elites وأصولها من اللغة العربية عِلية القوم، ففي كل مجتمع هنا علية القوم ممن يملكون الإمكانات الاقتصادية والاجتماعية والمناصب السياسية التفاعل بين هذه العلية الاقتصادية والعلية السياسية. في كل مجتمع يخضع التوازن لتفاعل هذه النخب المختلفة، لذا يرى الكاتبان أن هناك محاولة من النخب السياسية للحفاظ على مكاسبهم من خلال تصميم نظام سياسي يضمن استمرارهم في السلطة، بينما تسعى العلية الاقتصادية لتوفير البيئة المناسبة لاستمرار الحصول على مكاسبهم من خلال الشركات المحلية والسيطرة على عقود الدولة، لذا عادة ما تكون هذه العلية هي الأقرب للناس والأقرب لتتعامل مع ثورات الناس للضغط على العلية السياسية، لكن في المجمل لا تسعى أي من هذه النخب لتمثيل الأغلبية السياسية من الناخبين.

هذا التفاعل بين العليتين قد يفسر المسار السياسي الذي تشهده ليبيا لذا فإننا وقبل أن نسقـط هـذا النموذج على الحالة الليبية فإننا نؤكد أن علية القوم وهي تريد أن تصمم النظام السياسي وفقاً لالبرتس وميناالدو تحرص على الآتي

1. قواعد انتخابية لا تضمن تمثيل الأغلبية من الشعب.
2. المراقبـة والضبـط التي لا تسمح بتغيـرات كبيرة في السياسـات العامة بدلاً من تعزيز المحاسبة للحاكم.
3. منـع أي تغيير في الدستور من غيـر العلية السياسية التي تملك ميزة تنافسية عن غيرها بامتلاكها لسلطة التشريع.
4. الانتقائيـة في السماح لبعض الأحزاب مـن ممارسة عملها السياسي (مثال حزب الاستقلال في المغرب).
5. السعي نحو منع أي محاسبة أو السماح بضياع المكاسب الاقتصادية التي تحصلت عليها في المراحل الانتقالية وهذا قد تكون عبر سن بعض القوانين أو بناء فيدرالية تضمن مصالح كل طرف، أو منع الأغلبية الحزبية من التشريع.

توضيح 2: إطار نظري لفهم الحالة الليبية.

هذه الرباعية وفقاً للنظرية المبينة أعلاه تتمثل في وجود كتلتين واحدة سياسية وأخرى اقتصادية.

1: الكتلة السياسية (عقيلة والمشري)

فـي التطبيـق كان هنـاك محاولات من المجلسين لبنـاء تحالفات، قد تطورت هـذه التحالفات بعد اتفاق جنيف واختيار عبد الحميد الدبيبة رئيساً للوزراء في فبراير 2021. منذ ذلك الزمن نشهد تطور للتحالفات بين نوعين النخب، النخب السياسية متمثلة في مجلس النواب الذي بدا أكثر تماسكاً خاصة وأن أغلـب القـرارات التي أصدرها البرلمان كانت تحظى بقبول أو بصورة تشريعات يضمن من خلالها أعضـاء مجلـس النواب سيطرتهم على المشهد، وهذا لـه أمثلة كثيرة كمحاولة مجلس النواب السيطرة

على المحكمة العليا، أو وضع المراقبة على الحكومة من خلال جهاز الرقابة الإدارية بدلاً من ديوان المحاسبة، أو وضعه لقوانين الانتخابات التي فشلت في ديسمبر 2021، وتطوير ذلك إلى تحالف بين رئيس مجلس الدولة خالد المشري ومن ورائه الحزب الديمقراطي بقيادة محمد صوان وكتلة هي في الأصل كتلة العدالة والبناء لكنها تميل لآراء محمد صوان الذي كان يرأس العدالة والبناء وشكل بعد فشله في الانتخابات الحزب الديمقراطي الذي سعى لتشكيل حكومة موازية لحكومة عبد الحميد الدبيبة برئاسة فتحي باشاغا.

هذه اللحظة التي قد تشكل محاولة واضحة للتحالف بين الأطراف السياسية، هذه الأطراف ليس لها قوة حقيقية في سياق القوى الاجتماعية والسياسية في ليبيا، فرغم أن عقيلة صالح على سبيل المثال من قبيلة العبيدات لكنه ليس من المشايخ المعروفين في هذه القبلية، ووفقا لكتابات المولود الأحمد فإن ظاهرة الزعامات السياسية هي ظاهرة مستمرة في التاريخ الليبي، فإن عقيلة استغل وجوده في هذه القبيلة لبناء زعامة سياسية تستند في جزء منها للقبيلة وفي جزء آخر لسيطرته المستمرة على مجلس النواب بالتحالف مع زعامة عسكرية أخرى متمثلة في خليفة حفتر.

خالد المشري هو أحد أعضاء جماعة الإخوان المسلمون السابقين ولم يكن له أي تواجد سياسي أو قبلي قبل الثورة، لكنه مع انتخابات المؤتمر الوطني وصعوده في المناصب خاصة في مجلس الدولة بدأ في تشكيل تحالفات مع بعض المليشيات والدول الإقليمية وصناعة سلطات داخل دينامية مجلس الدولة وجد نفسه مضطرا للتعامل مع عقيلة صالح لضمان مجموعة تشريعات قد تضمن لهذه العلية السياسية القدرة على تصميم نظام سياسي يضمن لها الاستمرار في السلطة حتى إذا كان هناك تحولات كبرى كإجراء الانتخابات أو الصراعات السياسية، لذا يمكن قراء سلوك خالد المشري وتحالفه مع الحزب الديمقراطي ومد أيديهم لعقيلة صالح وخليفة حفتر بأنه محاولة لإيجاد أرضية قانونية تضمن إجراء انتخابات تعطيهم القدرة على:

- وضع أسس الدستور وذلك ظاهر في التعديلات الدستورية المتعاقبة، فالتعديل 13 الصادر من مجلس النواب[1] مثلا ظاهر في تضخيم سلطة رئيس الدولة، والحرص على نظام انتخابي أقرب للنظام الفردي والصوت الواحد غير المتحول.
- إزاحة النخبة الاقتصادية من خلال الحوارات المستمرة حول المناصب السيادية (المركزي، ديوان

(1) للاطلاع على نص التعديل انظر https://lawsociety.ly/legislation/التعديل-الدستوري-رقم-13-لسنة-2023/

المحاسبة، الحكومة، النفط، الاستثمار) .

- البعد عن كل إجراءات تتعلق بالعدالة الانتقالية.
- محاولة ضمان مصالحهم الاقتصادية وهذا ظاهر جداً في قرار مجلس النواب باستمرار حصانتهم وميزاتهم حتى بعد خروجهم من مجلس النواب في القانون رقم 5 عام 2015.[1]

هـذه المحـاولات للسيطرة على المشهد جاءت ضمن تحالف بين عقيلة صالح رئيس مجلس النواب وخالد المشري رئيس المجلس الأعلى للدولة، وجاءت فكرة تأسيس لجنة سميت 6+6 تحاول أن تستقل بقرارها وتلتقي في المغرب[2] لحل كل الإشكالات العالقة في المشهد الليبي من حيث الانتخابات، لكن في اليوم الذي وصلت فيه اللجنة لقراراتها والتي كان من المفترض أن يحضر رئيسا المجلسين لتوقيع على الوثيقة التي كانت كحل وسط يضمن الذهاب للانتخابات فوراً، بعد تصديق المجلسين عليها دون نقاش، تراجع خالد المشري وعقيلة صالح عن التوقيع على ما وصلت إليه اللجنة.

هنـا بـدأت الخلافات داخل المجلـس الأعلى للدولة تتعالـي، ورفضت كتلة داخـل المجلس الأعلى للدولـة التعديـل الدستوري الثالث عشر الـذي تضمن لجنة 6+6، هؤلاء أعلنـوا رفضهم للخطوة، وبدأ الجـدل داخـل المجلس الأعلـى للدولة حتى أطيح بخالد المشري فـي 6 أغسطس 2023، وجاء محله السيـد محمـد تكاله رئيساً للمجلـس الأعلى للدولة. السيد تكاله أقرب لرئيـس الحكومة عبد الحميد الدبيبـة وبتتبـع مواقفه يمكـن القول إن رئيـس الحكومة عبد الحميـد الدبيبة بدأ فـي السيطرة على المجلس الأعلى للدولة.

في الجانب المقابل ومن بعد فشل عقيلة صالح في تمرير أي قانون بشكل عملي بدأ الحديث داخل المجلـس النـواب عن ضعف جناح عقيلة صالح وصار خليفة حفتر يسعى بوضوح لتهميش عقيلة صالح فـي كافة المحافـل الجماهيري التي أجريت في الشـرق الليبي، وتشير المعلومات بـأن الكتلة النيابية الموالية لعقيلة ضعفت بشكل كبير بعد أن ظهرت مؤشرات لتحالف ا

(1) قانون رقم 5 للبرلمان عام 2015 https://parliament.ly/قوانين-مجلس-النواب-لسنة-2015-م/
(2) https://www.hespress.com/1175911-ا-في-كاملة-توافقات-تحقق-66-الليبية-لجنة.html

العلية الاقتصادية: خليفة حفتر وعبد الحميد الدبيبة

في المقابل سنجد أن النخب الاقتصادية بدأت تحاول السيطرة على مفاصل الدولة الليبية، فرغم كل المحاولات من مجلس النواب لحجب الثقة عن حكومة الدبيبة، إلا أنه استطاع بناء تحالفات حقيقية مع كافة القوى في المنطقة الغربية. ظهر هذا جليا بعد أن أقر مجلس النواب حكومة فتحي باشاغا في 10 فبراير 2022، هنا بدأ سلوك عبد الحميد الدبيبة بالتوجه للشارع ضد مجلس النواب وبدأ يظهر مع قيادات المؤسسات الليبية، ويحاول أن يبني تحالفات مع مجموعة مليشيات والقبائل في المنطقة الغربية. عبد الحميد الدبيبة ومجموعة من رجال الأعمال منهم من عمل مع النظام السابق فضلاً عن شبكة واسعة من العاملين في مؤسسات الدولة استطاعت تكوين شبكة لإعادة بناء النظام الحاكم للقوى السياسية والاقتصادي في الغرب الليبي وكذلك بعض القوى في الشرق والجنوب. سلوك هذا التحالف كان أقوى تأثيراً على الشارع الليبي، وهذا يتطابق مع النظرية السياسية، فإن كل طرف يمارس قواته العلية السياسة من خلال التشريع، والعلية الاقتصادية من خلال القرارات الاقتصادية؛ هذا بالطبع سينعكس على نجاح كل طرف في الانتخابات أو في تزايد شعبيته في الشارع.

تتبع سلوك هذ التحالف يبين أنه له مصالح متشابكة، فمثلاً كان هناك تحالفات لإدارة قطاع النفط، واستمرار للتدفقات المالية للحكومة رغم محاولات مجلس النواب منع الحكومة من صرف ميزانية مما دعا الحكومة للجوء لطرق أخرى قانونية للاستمرار في الإنفاق، استمرار الحكومة في العمل رغم إقالتها من قبل مجلس النواب يؤكد أن كلا الطرفين صار وحدة أقرب لحزب أو تكتل قادر على الفعل، أي أن النظام السياسي في حالة تشكل مما يضمن لكل كتلة قدرتها على العمل بشكل منفصل عن الآخر.

المؤسسة الوطنية للنفط التي تولى رئاستها فرحات بن قدارة رئيس المصرف المركزي في زمن القذافي يبدو أنه جاء ضمن تلك الصفقة بين خليفة حفتر وعبد الحميد الدبيبة، لكن الطرفين كما تبين الأحداث حاولا السيطرة على الطرف التشريعي الذي يمثل السياسة في النموذج الذي نطرحه، فكما أخفق خالد المشري في تغيير المناصب السيادية، لايزال خليفة حفتر يحاول إبعاد عقيلة صالح عن رئاسة مجلس النواب لكن حدثت مفاجأة قلبت كل الموازين وهي طوفان درنة.

طوفان درنة الكاشف للمشهد الليبي: استنزاف الاقتصاد وضعف الخدمات

ليلة العاشر من سبتمبر ليست كغيرها من الليالي، فقد تجمعت مياه وادي درنة بكمية قدرت ب 40 مليون متر مكعب وجاءت المياه من جنوب المدينة لتغطيها وتقضي على مساحات واسعة من البناء ولايزال عدد الضحايا غير معروف على وجه الدقة إلى يوم كتابة هذا التقرير، مباني بأكملها غرقت في البحر، كما أن وسط المدينة صار أثراً بعد عين. ظهر جليا خلال الطوفان الانقسام السياسي والإداري في الدولة الليبية، وتنافست الأطراف المتنازعة لإظهار سلطتها وحرصها على المواطنين الليبيين. لكن كل ذلك التنافس جاء بنتيجة عكسية فقد تضاربت القرارات، وتضاعفت الميزانيات، وأفشلت كل حكومة وكل سلطة مساعي الأطراف الأخرى، فقد أعلنت سلطة عبد الحميد الدبيبة عن تشكيل لجنة لإدارة الأزمة، وكذلك الحكومة المكلفة من البرلمان برئاسة أسامة حماد الذي خلف فتحي باشاغا، هذه الحكومة الأخيرة تتبع لخليفة حفتر بشكل واضح؛ البرلمان قرر تخصيص 10 مليار دينارا لصالح الأزمة، كل تلك الجهود لم تفلح في الإحاطة بالأزمة أو تحقيق أدنى متطلبات إدارة الأزمة التي عصفت بالمنطقة الشرقية فقد تضررت مناطق كثيرة في الشرق الليبي. [1]

في هذه الظروف بات واضحاً أن الاعتماد على الأطراف الليبية لحل الأزمة السياسية غير ممكن، خاصة في ظروف كالتي يعانيها الشرق الأوسط وتصاعد النزاع في غزة، والتوجه الأمريكي الواضح لإظهار قوتها وقدرتها على ضبط الشرق الأوسط وفق إيقاعها. هنا بات الحديث عن خارطة طريق جديدة بعد أن فشلت الأطراف السياسية الليبية في الوصول إلى حل للأزمة، فلا لجنة 6+6 نجحت، ولا خارطة الطريق التي صدرت عن مجلس النواب باعتماد قوانين انتخابات لاقت أي صدى لذا كان المجال مفتوحاً للبعثة للضغط على الأطراف الليبية لقبول مقترحاتها.

مقترحات البعثة بين نظرية التموضع وأدبيات الأمم المتحدة

عبد الله باتيلي شخصية أكاديمية سياسية دبلوماسية ربما يكون من أكفأ من جاء لرئاسة البعثة من حيث الخبرة التي تجمع بين التحصيل الأكاديمي كحاصل على شهادة الدكتوراة في فلسفة التاريخ وعمل في السياسة من خلال الانخراط المباشر في حزب سياسي في السنغال، كما أنه- وهو المهم- عمل في إفريقيا الوسطى كمبعوث للأمين العام للأمم المتحدة السابق بان كي مون. هذه الخبرة جاءت

(1) https://www.bbc.com/arabic/articles/clj0dnlepj1o

لمجابهة ظروف دولية غاية في الصعوبة فبعد أن عيّن الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيوغوتيرش عبد الله باتيلي في الثاني من سبتمبر عام 2022، استحرّ الخلاف بين القوى العظمى في أوكرانيا بعد أن أعلن الرئيس فلاديمير البوتين الحرب في فبراير من نفس العام، هذه الحرب غيَّرت الظروف الدولية المحيطة بالأزمة الليبية، بعد أن عانى النظام الدولي من وباء كورونا التي عززت من أزمات بيئية واقتصادية كبيرة في النظام العالمي.

لم تكن الظروف الإقليمية أسعد حالاً، فإن مجيء فاغنر لليبيا وانتشارها في إفريقيا، والتواجد التركي في الغرب الليبي عزز الحرب بالوكالة في ليبيا، وصار الانقسام ظاهراً للعيان، ولم يفلح اتفاق جنيف في عقد الانتخابات في موعدها، وبدأ البرلمان والحكومة في ليبيا لعبة شد الحبال، وانقسم الليبيون بين نخبة حاكمة اقتصادية متمثلة في رئيس الحكومة المعترف بها دوليا، وبين البرلمان الذي يمثل النخبة التي تملك التشريع في الشرق الليبي، وبين مليشيات وقوات مسلحة تملك المال والسلاح والسلطة خاصة قيادة «للجيش الوطني في الشرق الليبي» الذي يمتلك مساحة واسعة من الأراضي الليبية وبتحالفات إقليمية ودولية. كل هذه الظروف يجب ألا ننساها عند تقييم عمل البعثة، فعبد الله باتيلي حاول «ترقيع» مسار جنيف قدر الإمكان، كما أنه أعطى فرصة كبيرة للفرقاء المحليين للوصول لحل للأزمة دون فرض وصاية عليه، فبعد أن اقترح إنشاء هيئة عليا للحوار في فبراير 2022 و تنتهي من عملها عام 2023، خرج عبد الله باتيلي للرد على المشككين في أن الأمر لا يعدو أن يكون وصايا من البعثة على ليبيا، بأنه سيسمح للأطراف الليبية بالتشاور للوصول إلى حل وأعطاها فرصة لمدة ستة أشهر؛ لكن الخلافات لم تنته بين الليبيين، رغم التعديلات الدستورية، والجدل القانوني، والاتفاقات الشخصية بين رئيس مجلس النواب أو ثنائي المشري وعقيلة السابق، لم يفلح كل ذلك في الوصول لحل للأزمة الليبية، ومن هنا جاء المقترح الأخير بأن يجتمع أطراف النزاع اجتماعاً مباشراً للوصل إلى حل. كيف نفهم هذا المقترح؟ وهل يختلف عن غيره من المقترحات والأفكار التي قدمتها البعثة الأممية؟

في النزاعات الدولية هناك نظريتان حاكمتان الأولى تسمى النظرية المؤسسية أو **نظرية J**، وتفترض هذه النظرية أن الدول التي تدخل في حروب داخلية تمر بمرحلة انهيار المؤسسات وبالتالي فإن قاع الحرب هو نهاية الحرف «J» هو الذي تصل إليه الدولة، لذا فعمل الأمم المتحدة هو دعم بناء المؤسسات، لذا استغنت الأمم المتحدة عن إرسال قوات حفظ سلام واكتفت ببعثها لدعم المسار الانتقالي وبناء المؤسسات. لكن، كما ذكرنا سابقاً، هذا واجهه الباحثون بنقد شديد على اعتبار أن هذه الدول لا تملك المؤسسات الكافية لمواجهة الانقسامات المجتمعية. هذا دفع الباحثون الإفريقيون

وغيرهم من الحديث عن نظرية أخرى تسمى نظرية «**التموضع**» وتعني أن النزاعات لا تتعلق بالمؤسسات في هذه الدول، بل بسؤال السلطة، أي أن كل طرف خلال النزاع يتموضع أو يأخذ طرفاً من الأزمة ويحاول أن يساوم من خلاله، وأن الحل يكمن في فهم أدوات السلطة والتعامل معها.

ربما تكون النظرية الأولى هي الحاكمة للبعثات السابقة، كما أنها التي تعود عليها العاملون في الأمم المتحدة، وهي الوصفة التي تعطي لكافة الأمراض والحروب التي تصاب بها دول العالم، ونجد أن المقترح الذي طرحه عبد الله باتيلي يميل للنظرية الثانية والفارق واضح بأنها لا تعتمد على التمثيل و لا تسعى لوضع مخطط مسبق ناتج عن النظرية المعهودة للمراحل الانتقالية، إنما هو حوار مباشر بين الأطراف المختلفة للذهاب للانتخابات وهذا لن يكون – بالطبع- إلا باتفاقات شاملة حول السلطة في البلد، فلا نتصور أن يكون هناك ذهاب للانتخابات دون أن تكون الأطراف قد اتفقت على تفاصيل تضمن استمرارها في السلطة أو مصالحها أو عدم تعرضها للمساءلة.

باتيلي طرح هذا وفي ذهنه الدعوات والدراسات التي تنتقد البعثات السابقة والتي كانت تدعو لإعادة النظر في دور البعثة في ليبيا، كما أن الفشل الذريع للبعثة في ليبيا جعلها محل انتقاد كبير حسب التقارير التي اطلعنا عليها، لذا فإن هذه المبادرة لها ميزات عدة تشمل النظرية التي تنطلق منها والتي تجعلها مباشرة وواقعية وتعتمد على الفاعلين أو الخمسة الكبار كما سماهم عبد الله باتيلي، وهي تسمية تؤكد أنه يعتمد نظرية التموضع، فالجميع سيشارك في هذه المبادرة و يتموضع استراتيجياً لكسب جزء من الكعكة أو الصفقة التي يراد إبرامها. هذا كذلك قد يخفف من التنافس الدولي حين تشارك كل دولة في الحوار من خلال ممثليها (يغيب التمثيل المحلي ويحل محله التمثيل الدولي)، وهذا قد يصل بالجميع لاتفاق واقعي حتى في السياق الدولي. إذا قارنا هذا بالحوارات السابقة قد كانت تعتمد مبدأ التمثيل المحلي والدولي، وهذا يجعل صناعة القرار، بعد الاتفاق، ترتهن لقدرة الممثل على تحقيق إرادة أطرف النزاع، فقد رأينا مثلاً كيف ماطل مجلس النواب في اعتماد اتفاق الصخيرات، وكيف تعامل مجلس النواب والحكومة الوطنية مع اتفاق جنيف. الأمر الأخير الذي يصب في صالح هذه المبادرة هو أنها لن تأتي بفاعلين جدد، أي لن نجد أطرافاً جديدة، فالاتفاقات السابقة وسَّعَت دائرة الفاعلين ولم يكونوا أبدا فاعلين إيجابيين، بل حاولوا التغلغل في مؤسسات الدولة والتعامل بذكاء مع المشهد، كما حدث مع عبد الحميد الدبيبة، لكنه ذكاء انتهى إلى وضع أكثر تعقيداً.

كل هذه الميزات تقابلها عقبات ومساوئ. أولها ما جاء على لسان مجموعة الأزمات الدولية، وهي أنها تفتقر لمفهوم أساسي في النزاعات وهو الطرف الثالث، فلم يعتمد المقترح أي آلية لفض النزاع

بين الأطراف أي ليس هناك طرف ثالث يحفظ ماء وجه المتخاصمين، يحكم بينهم، يضع حلول وسط تضمـن الاستمـرار في الحوار؛ وقد كتب ويليام أوري كتابـه الشهير الطرف الثالث بعد تجربة استمرت ل 25 عامـاً فـي فض النزاعـات، ليؤكد حقيقة واضحة وهي أنه لا بد مـن وجود طرف ثالث. اللّهم إلا أن يقـال إن البعثـة هـي الطـرف الثالث، لكن هذا غيـر واضح في المقترح فلابـد للمحكم من شروط تجعله قادر على الفصل في المسائل المعقدة. يمكن الرد على هذا بأن المقترح لا يتعامل مع الأطراف كمتنازعين، بل طالبين للسلطة يرضي كل منهم أن بتموضع وضعاً يناسبه في مجال الحكم. هذا خَبِرته التجربة الإفريقية من خلال الدخول التدريجي للمليشيات والمسلحين في مجال الحكم لنقل النزاعات من العنف السياسي للتسامح السياسي الذي هو طريق للتوافق.

عقبـة أخـرى تواجه المقترح وهو في حال لم يصـل المتخاصمون للحلول وسط فيما بينهم أنهم قد يعودون للغة السلاح والتخوين، أو أن المقترح لا يوضح هذه السيناريوهات المحتملة. وقد يرد على هذا بأنه لا مجال للعودة للنزاع، لأن الحوار سيكون تفصيلي حول السلطة والانتخابات، بمعنى سنحتاج لفهم جدول أعمال الحوار، **والتي يجب أن يكون مفصلاً كما حدث في ليبيريا حين شمل الحوار كافة قوانين الانتخابـات**،وهل سيكون حواراً شامـلاً يحقق مصالح الأطراف من جانـب، ويسمح للعملية الانتقالية بالحركة من جانب آخر هذا غير واضح، وهذا يؤكد النقطة السابقة وهي حاجة أي حوار لطرف ثالث.[1]

- **النتيجة 3: الحوار المباشر بين الأطراف من خلال دعوة الأمم المتحدة ظاهرة جديدة سيعتمد نجاحها على إيجاد طرف ثالث حاكم بين المتنازعين).**

(1) Newman Edward. Understanding Civil War. Cambridge;2014.

سيناريوهات المستقبل وديناميات التحول

مما سبق وصلنا لثلاث نتائج أساسية

- الاستراتيجيات غير المتماثلة تضعف الملكية المحلية للأزمة في ليبيا، مما يدخل البلد في دوامة الحرب بالوكالة.
- ضعف المؤسسات الليبية أدى إلى انتشار الجريمة المنظمة خاصة الشبكات التي تحميها المليشيات تستنزف موارد الدولة.
- دعوة البعثة للحوار المباشر هي مبادرة تختلف عن غيرها وأكثر واقعية لكن يقنصها وجود طرف ثالث يقضي بين المختلفين.

هـذه النتائج قد تختصر الواقع في ليبيا، فمـن خلال هذه المفاهيم الثلاث المتعلقة بالاستراتيجيا غيـر المتماثلـة، وعلاقة المؤسسـات بالجريمة المنظمة، وفهمنـا لطبيعة النزاع بيـن الكتل السياسية والاقتصادية يمكن أن نقول إن المبادرة التي جاءت بها البعثة لن تصل لحل جذري للأزمة الليبية، ربما تكـون أكثر جرأة وقوة، لكن نجاحهـا سيعتمد على أطراف النزاع وقدرتهم على إيجاد صيغة للحل فيما بينهم، لكن ما لذي سيحدث إذا اختلفوا هذا ما لم يضع مصمم الحوار إجابة له.

الوضـع في ليبيـا سيتحدد وفق هذه المحـددات، الظـروف الدولية والتوافقـات الإقليمية ستدفع الأطـراف الليبيـة لسلوك إما أكثـر اعتدالاً أو أكثر تطرفـا، لكن المسار الوحيـد المستمر هو الفساد وانهيـار المؤسسـات لـذا فإن السرعة التي يتحرك بها كل مسار ستؤثـر في الآخر وعلى ذلك يمكن أن نبني عدة سيناريوهات ممكنة.

- توافـق دولي يدفع الأطراف للدخول في حوار جـدي ينشأ عنه مجلس النواب جديد فيه جميع التوجهـات الليبيـة وهكذا يمكن أن يخف التدخل الخارجي حيـن يبدأ العمل مع الحكام الجدد لتحقيق مصالح هذه الدول.
- فرصـة هـذا السيناريو ضعيفة في الزمن المنظور لأننا نعيشـ فترة فيها حالة من عدم اليقين على المستوى الإقليمي والدولي. ربما ينجح هذا المسار في حال كان هناك ضغط من الولايات المتحدة لمنع روسيا من المزيد من التدخل في الشأن الليبي، ولذا ستدفع مصر وتركيا للتحاور والضغـط على الأطراف الليبيـة للقبول بمقترح باتيلي، وربما ساعتهـا سنرى تشكل للسلطات

الحاكمــة فــي ليبيا، ولكن لن نــرى تحولاً ديمقراطياً حقيقيا، بل حالــة استقرار يمكن أن يبنى عليها مستقبلا كما هي أدبيات الأمم المتحدة في مثل الحالات.

- استمرار النزاعات الدولية، وضعف الإرادة الأمريكية في منع روسيا من التدخل في ليبيا وهنا سيزداد النزاع بين الأطراف الليبية وتقترب ليبيا من الصراع السوري، لأن حالة الفيتو والفيتو المقابــل فــي مجلس الأمن ستمنع من أي أفق للحل، لذا تلجأ الأطراف الليبية لمزيد من النزاع ويفقدون الملكية المحلية للأزمة، تزداد شبكات الجريمة وتتعقد مصالحها وعندها تدخل ليبيا فــي حالــة من العنف المنخفض، والفساد المستمر الــذي قد يحول ليبيا إلى حالة من السيولة مفتوحة على كل الاحتمالات.

- الوصــول لوساطــات إقليميــة ومحلية بين أطراف النزاع تحت ضغــط شعبي قد يدخل أطراف النزاع في اتفاق نسبي تنجح منه الانتخابات وينشأ مجلس النواب فيه كافة التوجهات وهنا يعود للبلد شيء من الاستقرار والملكية والمحلية، وتبدأ القوى الدولية في البحث عن مصالحها عن طريــق سلطــات شرعية قائمة أي عودة الشرعية التدريجية للبلد، في هذا السيناريو سيتحسن مؤشر الجريمة الدولية، ويبدأ النزاع الحقيقي داخل مؤسسات الدولة.

موريتانيا ..
تحولات السياسة وآفاق المأمورية الثانية
للرئيس الغزواني

أ. محمد سالم

مجموعة التفكير الاستراتيجي
اسطنبول – تركيا 2024

تستقبل موريتانيا العام السياسي 2024 بانتخابات رئاسية في منتصفه، بعد أخرى انتصفت العام 2023، ضمن متغيرات سياسية متعددة، مع نهاية مأمورية وبداية أخرى.

وتأتي هذه الانتخابات المرتقبة بشكل خاص في ظل تشرذم متصاعد من القوى المعارضة، وتراجع في جاذبية خطابها، رغم حالة من الاستياء بشكل عام في الشارع وخصوصا بين الشباب وسكان المدن الكبرى تجاه أداء النظام.

وستكون متغيرات العام القادم دائرة بشكل خاص حول التحضير للرئاسيات وتنظيمها ونتائجها وتشكيل الطبقة السياسية والحكومة المنبثقة عنها

ولاستجلاء المسار السياسي لموريتانيا خلال العام المنصرم تقدم هذه الورقة قراءة في المحاور التالية

- الانتخابات البرلمانية
- محاكمة الرئيس السابق
- العلاقات الدبلوماسية لموريتانيا
- الحوار السياسي وآفاقه

البرلمان الموريتاني ..تعزيز لسلطة الأغلبية والقبيلة والمال

حملت نتائج الانتخابات المنظمة في 13 مايو 2023 مفاجئات عديدة للشأن العام، في تشكيل الخريطة السياسية من جديد، وتصعيد قوى سياسية لم تكن ذات شأن كبير، وإدالة أخرى من الشأن العام، فيما يمكن اعتباره شهادتي ميلاد ووفاة سياسية عديدة.

وكان من أبرز الملامح العامة التي اكتنفت هذه الانتخابات:

- المستوى العالي من التعددية داخل الأغلبية والمعارضة على حد سواء حيث شاركت كل الأحزاب السياسية المرخصة في البلاد في سابقة هي الأولى من نوعها في التاريخ الانتخابي
- أدت الانتخابات إلى خروج أحزاب عريقة من الساحة البرلمانية بشكل كلي ونهائي على ما يبدو.
- كان للمغاضبين والمنسحبين من مختلف الأحزاب السياسية دور أساسي في صياغة مشهد النتائج وإدارة الانسحابات.
- كان حضور المال السياسي نوعيا وفعالا، وعزز من تمثيل رجال الأعمال في البرلمان.

ولا يمكن قراءة نتائج الانتخابات دون ربطها بالسياق الذي أنتجها والذي كان من أبرز ملامحه:

- انتظام واستمرار حالة الترقب والمتاركة السياسية بين نظام ولدى الشيخ الغزواني والقوى السياسية الداعمة له، أو بالأحرى حالة من التهدئة، أو تحييد عنصري الصداقة العميقة أو المواجهة الحادة مع الأغلبية والموالاة على حد سواء، وهو ما جعل الانتخابات متنفسا سياسيا بعد سنوات من الدوران حول حوارات سياسية كسب بها النظام الوقت، وفكك كثيرا من أرواق قوة المعارضة، كما منع الأغلبية من إعادة التشكل أو بناء جيوب قوة ولوبيات ضغط داخل جسمها الكبير.
- جاءت هذه الانتخابات لتكون أول اختبار فعلي للرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني، وسياسته تجاه المجتمع والقوى السياسية، كما أنها تأتي أيضا قبل سنة أخرى من الانتخابات الرئاسية التي تتطلب تشكيل وتهيئة الساحة السياسية لأول تنافس على الكرسي الذي لا يتسع لغير رجل واحد.

- كانت الانتخابات الماضية أول تجربة للجنة الوطنية للانتخابات، في طبعتها الجديدة التي يشارك فيها كل الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان.

سير الاقتراع ومسار النتائج

شاركت في الانتخابات البرلمانية المنصرمة 25 حزبا هي كل القوى السياسية المعترف بها، وكان من أبرز ملامحها:

- الهدوء السياسي، حيث كانت الحملة بشكل عام باهتة وغير تنافسية بشكل شوارعي، وإعلامي، اللهم إذا استثنينا بعض المواجهات السياسية داخل جسم الأغلبية، كما هو الحال في العاصمة الاقتصادية نواذيبو، التي غير فيها حزب الإنصاف الحاكم مرشحه للبلدية ثلاث مرات، قبل أن يستقر على ترشيح الاقتصادي القادم من العاصمة نواكشوط أحمد ولد خطري ليكون أول مرشح في منطقة ليس مسجلا فيها على لوائح الناخبين، وقبل أن يهزم على يد العمدة القوي للمدينة القاسن ولد بلال

§ كانت حدة التنافس بين المجموعات المحلية التي تدثر أغلبها بأغطية حزبية شفافة لم تخف حقيقة التخندقات القبلية في أغلب الدوائر بما فيها كبريات المدن، وقد أخذت هذه المواجهات القبلية بعدا قويا في مدينة لعيون بولاية الحوض الغربي، حيث كان التنافس القبلي قويا جديا بين القبليتين القويتين في المدينة، وكان ترشيحات حزب تواصل الإسلامي المعارض في هذه المدينة داخل إحدى القبائل دون الأخرى، مما اضطر أبناء هذه القبيلة ورجال أعمالها إلى العمل بجد من أجل إنجاح مرشحي الإنصاف، وذلك فرارا من تهمة الانحياز إلى طرف معارض.

أما في مدينة كيفة عاصمة ولاية لعصابة وسط موريتانيا، فقد هزم مرشحو حزب الإنصاف الحاكم أمام المجموعتين القبليتين الأقوى في المدينة، وذلك ترشيح الحزب المذكور لشخصيات أخرى محسوبة على قبيلة الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني التي تمثل أقلية في المدينة، وحصل الأمر نفسه في مدينة بوتلميت في ولاية الترارزة، حيث رشحت إحدى القبائل التي تشكو التهميش في المدينة من خلال حزب تواصل المعارض في مواجهة مرشح حزب الإنصاف الذي يتولى المعقد لمأموريات ثلاث منذ العام 2013

أسهمت التنافسية القبلية في سحق قوى معارضة استفادت من ذات التنافسية في الانتخابات السابقة، حيث فقد حزب تواصل الإسلامي بلدية عرفات، التي نالها دائما بسبب الدعم القوى من رجال الأعمال والفاعلين المنتمين إلى قبيلة عمدة البلدية الخاسر الحسن ولد محمد، وهي نفس

قبيلة الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني، وبإعلان الحزب عدم ترشيح عمدته الحسن ولد محمد، تحول داعموه القبليون إلى مرشح حزب الإنصاف، خصوصا أن القبيلة في هذه المرة وجدت مصالحها ومرشحيها في صف واحد، بعد أن كانت مستهدفة بالتصفية السياسية والمالية خلال حكم الرئيس السابق محمد ولد عبد العزيز.

ويصدق الأمر أيضا على مقاطعة توجنين في العاصمة نواكشوط، حيث كان أقارب عمدتها المطاح به، أبرز داعميه في انتخابات 2018، ليتحولوا بعد ذلك إلى منافسين أقوياء له ولحزبه، الذي رشح عناصر أخرى من ذات التحالف القبلي الذي كان داعما للمعارضة في 2018

لقد أسفرت هذه التنافسية القبلية والعرقية بشكل كبير عن ضبابية غير مسبوقة في حجم التوقع، لتأتي النتائج صادمة للمعارضة بشكل عام، رغم كونها موضوعية بسبب السياق الذي جاءت فيه، وقد كان من أبرز النتائج ما يلي:

- خروج المعارضة لأول مرة من قيادة المجالس البلدية في العاصمة نواكشوط منذ مطلع الألفية الحالية. إلى جانب خروج أحزاب أخرى من الخدمة، حيث فقد حزب تواصل الإسلامي بلدية عرفات العريقة التي سيطر عليها منذ العام 2001 إلى 2023، كما فقد مقاطعة توجنين التي سيطر عليها لمأموريتين متتاليتين

- التقاعد القسري: لقوى وأحزاب عريقة: مثل حزبي اتحاد قوى التقدم الممثل الأول لليسار التاريخي في موريتانيا، حيث عجز مرشحو الحزب بشكل عام في حصد أي مقعد انتخابي مهما كانت ضآلته، فيما استطاع مغاضبو الحزب والخارجون منه السير قدما في طريق التقدم السياسي بعد أن اختبروا تحالفات سياسية وعرقية ومجتمعية أكثر فعالية، كما خرج أيضا حزب تكتل القوى الديمقراطية بقيادة الزعيم التاريخي للمعارضة أحمد ولد داداه للسبب ذاته، فلم يحصل أي من مرشحي الحزب على أي مقعد انتخابي، وتكرر أيضا معه نفس الأسلوب حينما استطاع المغاضبون والخارجون منه الحصول على تمثيل برلماني.

وفي داخل الأغلبية أخفقت أحزاب سياسية كانت ذات حضور تاريخي وشبابي كبير مثل الحزب الجمهوري الذي كان الطبعة الحاكمة طيلة 15 سنة من حكم الرئيس الأسبق معاوية ولد سيدي أحمد الطايع، وحزب الحراك الشبابي الموالي.

- تراجع حزب تواصل الإسلامي المعارض: رغم محافظته على الرتبة الأولى في المعارضة، حيث

فقد معاقله ذات الرمزية التاريخية في مقاطعات عرفات وتوجنين والطينطان، كما تراجع حضور الحزب في البرلمان من 14 نائبا في انتخابات 2018 إلى 11 في 2023

وجاءت هذه النتيجة على وقع خلافات قوية ومستمرة داخل الحزب الذي يشهد نزيفا قياديا مستمرا منذ قرابة عقد، وقد تسارعت حدة هذا النزيف مع وصول الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني إلى السلطة.

- تراجع القوى السياسية الممثلة لقومية الحراطين: حيث تراجعت حركة إيرا بقيادة النائب بيرام ولد الداه ولد اعبيدي في معاقلها التقليدية في العاصمة الاقتصادية نواذيبو، وفي العاصمة نواكشوط، وفي مناطق الضفة التي يمثل فيها السود الناطقون بالحسانية وكذا الزنوج قوة انتخابية عرقية ذات ولاء متصاعد للقوى الحقوقية المعبرة عن مظالم ومطالب الشرائحيين.

أما على صعيد المكاسب السياسية فقد كان حزب الإنصاف الأكثر استفادة من هذه الانتخابات على مستويات متعددة منها على سبيل المثال:

- تحقيق الحزب الحاكم أفضل نتيجة في تاريخ الأحزاب الحاكمة على مستوى اللوائح الوطنية، وذلك بتحصيل 7 نواب من اللائحة الوطنية من أصل 20 بعد أن ظل حظوظه خلال الدورات المنصرمة محدودة في حدود 3-4 نواب،

كما أن الحزب أعاد مجددا السيطرة على المجالس الجهوية الثلاث عشرة في البلاد، إضافة إلى سيطرته الكاملة لأول مرة على العاصمة نواكشوط

- صعود قوى سياسية جديدة في طرفي المشهد من أبرزها:

- الجبهة الجمهورية للوحدة، وهي تجمع سياسي يضم عددا من البرلمانيين السابقين أغلبهم كان ضمن أحزاب وحركات معارضة، وقد اعتمدت هذه الجبهة بشكل خاص على دعم القوى الزنجية التي أعادت تشكيل صفوفها بعد غياب بعض قياداتها المهمة، مثل السياسي كان حاميدو بابا الذي توفي في حادث سير سنة قبل الانتخابات.

- كان للأحزاب القومية حضور فعال في الانتخابات المنصرمة، حيث أعادت ترتيب أوراقها ومنح عناوينها للترشحات القبلية، ولرجال الأعمال، وهكذا حصلت أحزاب الإصلاح ونداء الوطن، وحاتم على على تمثيل برلماني أخفقت في الحصول عليه كلياأو جزئيا خلال انتخابات 2018

البرلمان والتوزيعة العرقية والجهوية

أعاد البرلمان الموريتاني الجديد تشكيل التمثيل السياسي للأعراق والجهات والفئات بشكل جيد، حيث حصل الحزب الحاكم على نسبة 61 % من أصوات الناخبين مسجلا تقدما جديدا مقارنة بانتخابات 2018 التي توقف فيها عند سقف 58 % من أعضاء البرلمان.

فيما تراجع حزب تواصل أكبر أحزاب المعارضة من نسبة 9.93 % من أعضاء البرلمان إلى نسبة 9 % صافية، أما أحزاب تكتل القوى الديمقراطية واتحاد قوى التقدم والتحالف الشعبي التقدمي فقد تراجعت من نسب 2.13 % التي حصل عليها كل من هذه الأحزاب إلى نسبة 00 % التي تعني الخروج الكامل من التمثيل البرلماني.

وعلى مستوى التمثيل العام للأغلبية فإن داعمي الرئيس الغزواني سيطروا على 149 معقدا من أصل 176 من بينها 107 مقعدا خالصة لحزب الإنصاف أكبر أحزاب الأغلبية، وهو ما يعني أن أنصار ولد الغزواني سيطروا بشكل مريح على 84.62 % من مقاعد البرلمان، فيما كان تمثيل المعارضة في حدود 15.38 % وهو ما يجعلها في أقل تمثيل لها منذ انتخابات 2013 إلى اليوم، مكتفية بسبع وعشرين نائبا لا أكثر.

وقد امتاز البرلمان الجديد بنسب كبيرة من التجديد، حيث يمكن تحديد الوجوه النيابية الجديدة بحوالي 56 % من أعضائه، وكان حزب تواصل الإسلامي رائد التجديد، حيث منع نوابه السابقين من الترشح لمأمورية ثانية، وهو ما دفع بوجوه جديدة إلى الواجهة، وقد أدى هذا التجديد إلى حالات من التذمر بين النواب السابقين، وبعض داعميهم، وهو تذمر يتوقع أن يتطور لاحقا مع الزمن إلى انسحابات.

أما حزب الإنصاف الحاكم فقد كانت نسبة التجديد لديه محدودة بحوالي 47 %، وهو نسبة تجديد مقبولة في ظل حجم الضغوط وتوسع اللوبيات التقليدية وتحكمها في توزيعة الناخبين المحليين.

القبيلة والتيارات السياسية.. حضور متصاعد

كشف البرلمان الموريتاني الجديد عن عودة قوية للتيارات السياسية من خلال التمثيل في أحزاب سياسية مختلفة، كما أظهر أيضا سعيا حثيثا لقوى قبلية من أجل السيطرة والحضور الفعال والتمثيل الأكبر في البرلمان.

وعلى سبيل المثال استطاع القوميون العرب والزنوج دخول البرلمان عبر عدة أحزاب سياسية مختلفة، ومن أبرز الأحزاب التي صعدوا من خلالها «الصواب/ الإصلاح/ حاتم/ نداء الوطن،

كما حضر الإسلاميون من خلال ترشيحات حزبهم الأول حزب التجمع الوطني للإصلاح والتنمية تواصل، كما كان لهم حضور أيضا فعال من خلال عدد من النواب الصاعدين من الأغلبية، وخصوصا من حزب الإنصاف الذي استقبل عددا كبيرا من منسحبي حزب تواصل، وخصوصا رجال الأعمال.

وإضافة إلى ذلك كان هنالك حضور نوعي للقوى القبلية، وربما جاء الأمر دون تنسيق مسبق، إلا أن المنتمين إلى قبائل « لقلال- تجكانت- ادوبسات- تندغة، كانوا الأغلبية المتجانسة قبليا داخل البرلمان، رغم وصولهم إلى مقاعده من تيارات وأحزاب وخيارات سياسية متباينة بشكل عام.

ولم يخف الحضور النوعي لقومية الزنوج في موريتانيا حيث مثلت 35 نائبا وهو ما يمثل 19.89 من النواب في تصاعد ملاحظ مقارنة مع انتخابات 2018 التي توقف فيها مؤشرهم عند 15 % وفي مقابل ذلك تراجع حضور شريحة الحراطين (السود العرب والأرقاء السابقين) إلى 20 نائبا وهو ما يمثل 11 % من أعضاء البرلمان.

وتعود النسبة التي حصل عليها الزنوج الموريتانيون إلى عدة أسباب منها:

- التنظيم وإعادة التموقع من جديد، من خلال ائتلاف قوى متعددة، من أجل تحقيق الهدف، إضافة إلى تحالفات سياسية مع قوى مجتمعية من قومية البيظان، وهو ما مكن من رفع نسبة التمثيل
- الترشيح من خلال مختلف الأحزاب وخصوصا في الأغلبية وحزب الإنصاف بشكل خاص وحزب تواصل.

أما بالنسبة لمجتمع الحراطين فيمكن تفسير النتيجة التي مثل بها في البرلمان بعامل أساسي وهو تراجع جاذبية الخطاب الحقوقي الراديكالي الذي صعد بها متحدثون باسم الشريحة المذكورة خلال

العشرية المنصرمة، وخصوصا زعيم حركة إيرا الحقوقية بيرام ولد اعبيدي الذي انتقل من معارض راديكالي للرئيس الحالي محمد ولد الشيخ الغزواني إلى متقرب إليه، يرى فيه «الصديق الذي كان يبحث عنه» قبل أن يعود من جديد إلى مهاجمته ووصفه بالفساد، ويتهم وزير الداخلية بإفساد العلاقة بين الطرفين.

ولم يخل البرلمان الحالي من تنوع عمري ونوعي، حيث حصدت النساء 22 % من أعضائه، كما كانت الفئة العمرية من من 35-55 في حدود 56.57 % من أعضائه، فيما ارتفعت نسبة الفئة العمرية من 55-65 إلى 25 % وحصل الشباب والمسنون على نسبة 9.29 % و8.57 % على التوالي.

وبشكل عام يمكن القول إن البرلمان الحالي حقق مجموعة من المؤشرات السياسية والمجتمعية من أبرزها:

- استقرار الأغلبية الداعمة للرئيس الغزواني: و تعزيز موقعه السياسي من خلال أغلبية مريحة بشكل غير مسبوق منذ ثلاث دورات انتخابية، إضافة إلى معارضة مفككة.

ارتفاع نسبة التمثل الزنجي، وهو متغير سياسي يعزز من حضور هذه القومية التي يقود خياراتها السياسية الآن جيل شبابي فعال، يتوقع أن يعيد من جديد طرح القضية الحقوقية الزنجية والمطالب الفئوية من جديد، خصوصا في ظل متغير آخر يتعلق بمسار التعريب في التعليم العمومي، وهو ما تعتبره القوى الزنجية تهديدا مستمرا لحقوقها الثقافية وهويتها الخاصة وفرصها في التوظيف والتي تربطها بشكل دائم باللغة الفرنسية واستمرار التمكين للفرنكفونية.

- ضعف الانسجام الفكري والعمري والفئوي والسياسي داخل البرلمان: وهو ما يهيئه لأن يكون واحدا من أكثر البرلمانات الموريتانية صخبا و

وجدلية، خصوصا في ظل مشتركات فكرية وعرقية تجمع بعض عناصره الذين يفرق بينهم التموقع السياسي وعناوين الانتخاب.

الحوار السياسي.. المسار والآفاق

أخذ ملف الحوار السياسي ظرفا زمنيا كبيرا خلال حكم الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني، ويبدو أنه كان جزء من اهتماماته قبل خروجه من المؤسسة العسكرية، ووصوله إلى السلطة، حيث كان الحافز السياسي للحوار معه قويا لدى مختلف القوى السياسية، وخصوصا قادة حزبي اتحاد قوى التقدم، وتكتل القوى الديمقراطية.

ومع دخول العام الخامس من المأمورية الأولى للرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني، وضعت القوى السياسية المحاورة وحزب الإنصاف الحاكم لمساتها الأخيرة على وثيقة سياسية حملت اسم «الميثاق الجمهوري»

خارطة الطريق

يحمل نص وثيقة المسار الجمهوري خارطة طريق تتشكل من المحددات التالية:

1 – التمسك الراسخ بالمحافظة على استقرار وأمن البلد، وذلك من خلال إرساء نظام قوامه العدالة الاجتماعية، وسيادة القانون والتشبث بالمُثل الديمقراطية؛ وإرساء تنمية مستديمة.

2 –اعتبار الأغلبية والمعارضة هما الفاعلان الرئيسيان في كل نظام ديمقراطي، وأنهما يتحملان، كل فيما يخصه، المسؤولية السياسية والأخلاقية عما يمكن أن يتعرض له البلد بسبب انعدام الرؤية وغياب البصيرة لدى فرقاء العملية السياسية؛

3 – العمل من التغلب في هذا الظرف الدقيق على خلافاتنا، خدمة للمصالح العليا للبلد، وتجنبا للمخاطر التي قد يتعرض لها جرّاء الانقسامات العقيمة والهدّامة بين مكونات الطبقة السياسية؛

4 – القيام على وجه الاستعجال، بدراسة معمقة لمنظومتنا الانتخابية، وإذا اقتضى الحال الشروعَ في الإصلاحات المناسبة بما يعزز نظامنا الديمقراطي، بغية تجاوز الوضع المترتب عن الانتخابات الأخيرة وضمان تفادي أي خلاف انتخابي في المستقبل؛

5 –الإرادة المشتركة في إجراء الإصلاحات الأساسية الضرورية لصون الوحدة الوطنية وتعزيزها، وترسيخ قيم الديمقراطية ودولة القانون، وتتعلق هذه الاصلاحات بتحقيق العدالة الاجتماعية والحكم الرشيد، والعمل على تحسين الظروف المعيشية لمواطنينا الذين يعانون جرّاء الأزمة،

فضلا عن مخلفات الأوضاع الناجمة عن عشرية النظام السابق؛ وسيتم إجراء هذه الإصلاحات في إطار وطني شامل يطبعه التشاور، على شكل ورشات، اعتمادا على قائمة الموضوعات المدرجة في ملحق الاتفاق الذي يشكل جزءًا لا يتجزأ منه؛

6 – إبرام هذا الاتفاق لإرساء تفاهم سياسي، وطني، جمهوري وديمقراطي، يُدعى «الميثاق الجمهوري»، مفتوح أمام جميع الاحزاب السياسية الرّاغبة في الانضمام إليه، من أجل تنفيذ الإصلاحات المذكورة آنفا؛

7 – العمل إطار «الميثاق الجمهوري» وعلى مختلف الأصعدة وبكافة الوسائل من أجل المُضي قدما ببلادنا إلى المزيد من الوئام والوحدة والتماسك الاجتماعي، بغية تكريس الديمقراطية وتحقيق التنمية والازدهار؛

8 – الاتفاق على تشكيل لجنة للتوجيه والمتابعة تتألف من ممثلين عن الأطراف الموقعة، للسهر، على تنفيذ هذا الاتفاق في أجل لا يتجاوز شهرين من تاريخ توقيعه.

كما تضمنت خارطة الطريق أيضا ملحقا تكميليا تتضمن مجموعة من البنود أبرزها:

1 – القيام، على وجه الاستعجال، بدراسة معمقة لمنظومتنا الانتخابية، وإذا اقتضى الحال الشروع في الإصلاحات المناسبة بما يعزز نظامنا الديمقراطي، بغية تجاوز الوضع المترتب عن الانتخابات الأخيرة، وتفعيل المقتضيات القانونية في مجال الانتخابات، وضمان تفادي أي خلاف انتخابي في المستقبل؛

2 – استحداث آلية ذات مصداقية لحل ملفات حقوق الإنسان والمظالم العالقة، والعمل على تسويتها بصفة نهائية، مع الأخذ بعين الاعتبار لما بذل من جهود ولما اتخذ من إجراءات سابقا في هذا الصدد؛

3 – وضع تدابير ملموسة تهدف إلى ترجمة التنوع الثقافي للبلد وإبرازه في الفضاء العام، لا سيما على مستوى وسائل الإعلام والبرامج التعليمية والأنشطة الرسمية، وتفعيل المقتضيات الدستورية المتعلقة باللغة العربية، مع الاعتراف بقابلية اللغات البولارية والسونينكية والولفية للولوج إلى مرتبة لغات رسمية؛

4 – السهر على تفعيل وتطبيق المنظومة القانونية التي تُجرم الممارسات الاسترقاقية والعنصرية وغير المنصفة في حق الفئات المغبونة، وكذا الخطابات المُحرّضة على العنف والغُلو والتطرف، والعنصرية والكراهية، وإنشاء آلية وطنية للتكفل بضحايا الممارسات المذكورة أعلاه وإعادة دمجهم في المجتمع، بما في ذلك اعتماد وتنفيذ سياسات وطنية ناجعة من شأنها تقليص الفوارق الاجتماعية، ممّا يُفضي إلى تمييز إيجابي لصالح هذه الفئات؛

5 – تطبيق مبدء المساواة وتكافؤ الفرص بين عموم أفراد الشعب، في كافة المجالات وعلى جميع الصعُد، وتكريس المساواة بين الفاعلين الاقتصاديين أمام المرافق الإدارية؛

6 – محاربة ارتفاع الأسعار من خلال اتخاذ التدابير المناسبة، التي من شأنها أن تحمي، بشكل مستديم، القدرة الشرائية للمواطنين؛

7 – وضع آلية فعّالة للتعبئة الوطنية من أجل بلورة ودعم اصلاح عقاري يهدف الى النهوض بالزراعة وتعزيز السياسات الرامية إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في المجال الغذائي، بوصفه قضية سيادة وأمن قومي؛

8 – ترقية اللامركزية والحكم الرشيد في مجالات تسيير الشأن العام، والإدارة والمالية العامة، من خلال تعزيز الآليات الوطنية لمكافحة الرشوة وتطبيق ترتيباتها بفعالية؛

9 – الحرص على تطبيق مخرجات المشاورات الوطنية حول إصلاح التعليم، وتكاتف جهود القوى الوطنية من أجل ضمان نجاح المدرسة الجمهورية؛

10 – السهر على تطبيق مخرجات المشاورات الوطنية حول إصلاح العدالة؛

11 – التقيد بالفصل الصارم بين الوظائف السياسية والوظائف الفنية، والمضي قدمًا في النأي بالإدارة العمومية عن المعترك السياسي والتنافس خلال الاستحقاقات الانتخابية

12 – العمل على النهوض بالأحزاب السياسية لتمكينها من الاضطلاع بمهامها الدستورية، ومراجعة وتطبيق النصوص القانونية والتنظيمية التي تحكمها؛

13 – العمل على النهوض بالقطاع الخاص والمجموعات المحلية والمجتمع المدني والصحافة والنقابات ولتمكينهم من لعب أدوارهم كفاعلين رئيسيين في تنمية البلد؛

14 – العمل على إقامة حوار اجتماعي مستديم بين الشركاء الاجتماعيين، والسهر على حماية حقوق العمال؛

15 – وضع استراتيجية وطنية متكاملة لحماية الأطفال والشباب من تعاطي المخدرات ومن الانحراف والعنف، والعمل على معالجة البطالة والتصدّي لظاهرة هجرة الشباب؛

16 – السهر على توفير المزيد من التمكين لصالح النساء والشباب وذوي الاحتياجات الخاصة، والعمل على دمجهم في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية للبلد، بما في ذلك وضع وتنفيذ سياسات ناجعة في مجال التكوين المهني المؤهل.

17 – إنشاء صندوق سيادي يُمول من إيرادات المحروقات، ويخدم التنمية الاقتصادية المستديمة والمتوازنة للبلد، ويحافظ على مصالح الأجيال القادمة؛

18 – العمل على رصد واستنهاض الخبرات والكفاءات والاستثمارات لدى جالياتنا في الخارج لصالح الوطن.

وتظهر خارطة الطريق سعيا إلى دمج كل المطالب السياسية لمختلف القوى الوطنية، زيادة على رؤى متعددة للإصلاح الإداري ومحاربة الفساد، مما يجعله في عمومه أقرب إلى ميثاق إعادة تأسيس جديدة للدولة، وهو ما يضفي على إمكانية تنفيذه مستويات كثيرة من الضبابية، نظرا لأن أجزاء كبيرة من بنوده تعتبر – في نظر الأغلبية- مسارات مستمرة ومركزية في العمل الحكومي، وقد لا يمكن أن ينجز فيها أكثر مما هو كائن وفق الأدبيات السائدة في خطاب الأغلبية ودعاياتها السياسية.

وإضافة إلى ذلك فإن أبرز أحزاب المعارضة، وهو حزب تواصل – ذي الخلفية الإسلامية- اعتبر نفسه غير معني بالميثاق المذكور، قبل أن يعود إلى توقيعه مجددا، ثم التشكيك في نية وزارة الداخلية المشرفة على إبرام هذا الميثاق، معتبرا أنها تعمل على نسف مضامينه.

كما أن أبرز ممثل للقوى الزنجية وهو حزب التحالف من أجل العدالة/ بقيادة السياسي مامادو مختار صار يعتبر نفسه أيضا غير معني بتلك الحوارا

لكن الجوهر العميق في قضية الميثاق الجمهوري ليس في مبادئه، ولكن في تضارب الرهانات بين المعارضة والأغلبية، كما أن محاولة الحزبين المعارضين الأكثر تحمسا للحوار، أخفقا بشكل كبير في كسب أي تقدير جماهيري، وخرجا من السباق الانتخابي بحصيلة مؤلمة، حيث أن الشارع الموريتاني لا يتحمس غالبا للمساحة الرمادية بين المعارضة والأغلبية، ويتوزع غالبا بين خطابات حدية صارمة وفسطاطات متباينة سياسيا.

ولا يبدو أمام الميثاق الجمهوري كثير من الآفاق لتنفيذه، بفعل الأزمات القوية التي تواجهها الأحزاب المعارضة، وخصوصا:

- وضعية حزب تكتل القوى الديمقراطية: الذي يواجه صراعات متفاقمة جدا، بعد سفر رئيسه أحمد ولد داداه للعلاج وتقدمه في السن، حيث توزع الحزب إلى أكثر من تيار متنازعين في شرعية تمثيل الرئيس ولد داداه، وفي الموقف تجاه السلطة.
- تفاقم الموقف المعارض تجاه النظام: وخصوصا من القطبين الأكثر تمثيلا في الشارع وهما حزب تواصل الإسلامي، وحركة إيرا المناوئة المدافعة عن مطالب شريحة الحراطين
- انشغال السلطة بملف الرئاسيات والتوجه إلى خوضه: مما يجعل الحوار السياسي مع المعارضة أمرا مؤجلا في سلم الأولويات إلى حين المأمورية الثانية، والتي قد تبرز فيها أولويات وتقديرات أخرى أكثر أهمية من ميثاق دستوري لا تهتم به أغلب القوى السياسية

ويمكن القول إن النظام اختبر مجموعة الحوارات مع المعارضة العام 2019 تحت أكثر من لافتة ومن أبرزها:

- إقامة اللجنة المشرفة على تسيير صندوق كوفيد 2019.
- التحضير للحوار السياسي قبل انتخابات 13/ مايو/2023 وهو المسار الذي تم توقيفه بعد انسحاب القوى المحسوبة على شريحة الحرطام
- جاءت المحطة الثالثة والأخيرة بعد إعلان نتائج الانتخابات وما أعقبها من صدمة في أوساط موالين ومعارضين وصلت حد المطالبة بإعادتها؛ والتلويح بعدم الاعتراف بها؛ والتحذير من أزمة شرعية سياسية ناجمة عنها.

ولعلاج هذه الآثار الناتجة عن الانتخابات، جاءت المبادرة من الرئاسة حيث التقى الرئيس غزواني برئيسي التكتل وقوى التقدم وجرى ترتيب اتصالات مباشرة؛ وغير مباشرة مع قادة أغلب الطيف المعارض جددت خيار التهدئة؛ وعبرت عن الرغبة في محافظة الجميع عليه.

ويمكن – بخلاصة – القول إن فكرة الحوار هي ورقة أساسية لدى الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني، ضمنت له كل مرة تفكيك قوة المعارضة، ومنعها من التكامل حول أهدافها المشتركة، كما ضمنت له أيضا تحييد الصراع والسخونة عن السجال السياسي في موريتانيا، حيث ما زال النظام في كل فترة يعلن جاهزيته للحوار ويمنح تأشيرة الموافقة لكل تجربة حوار أو تشاور وطني، دون أن ينبثق عن ذلك لحد الآن شراكة في الحكومة، أو انتقال فعلي لقوى وازنة من المعارضة إلى الأغلبية.

المأمورية الثانية ....ختام مرحلة وبداية أخرى

بات السير الى المأمورية الثانية للرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني مسألة وقت لا أكثر، بعد تحديد موعد التصويت، وإعلان قوى الأغلبية مجتمعة ترشيحها للرئيس الغزواني لمأمورية ثانية، ولا تمثل هذه المأمورية حدثا خارج سياق التوقع، فلا تمثل المأمورية إشكالا كبيرا في البلدان الشبيهة بموريتانيا، إلا أنها أيضا تمثل:

- تمثل اختبارا لحصيلة الأداء خلال المأمورية الأولى.
- تأتي في فترة تراجع فيها ألق البداية، وتفاقمت فيها بعض الأزمات السياسية، كما تفاقم فيها أيضا حجم التحريض على النظام في وسائط التواصل الاجتماعي.
- تعني المأمورية الثانية بداية النهاية لحكم الرئيس الغزواني، وهو ما يعني أنها الأهم في بصمته التاريخية وأدائها في السلطة، وستكون بمعيار المتغيرات السياسية أهم فرصة لصناعة ما بعد نظام ولد غزواني من طبقة سياسية وأمنية ومن توجهات اقتصادية

ومن بين السياقات التي تأتي فيها الانتخابات:

- إعادة تشكيل الصف القيادي في المؤسسة العسكرية والأمنية، من خلال تقاعد أكثر من 13 جنرالا، وعشرات آخرين من مختلف القطاعات العسكرية وشبه العسكرية، وهو ما يعني أن الرئيس الغزواني يخوض الانتخابات بعد أن أحال الزمن رفاقه في المؤسسة العسكرية إلى

الاحتياط، وصعد آخرون من الذين عملوا تحت أمرته ضباطا من مستويات متعددة أخرى.

- وإضافة إلى ذلك تأتي هذه المأمورية بعد أن استطاع النظام إكمال محاكمة الرئيس السابق محمد ولد عبد العزيز، وتحييده سياسيا وأمنيا، بحكم قضائي نافذ بسجنه خمس سنوات ومصادرة أمواله التي تناهز عشرات المليارات من الأوقية، زيادة على منعه من الحقوق السياسية والمدنية.

أما على الصعيد الخارجي فتأتي المأمورية في سياق إقليمي مضطرب سياسيا وأمنيا (انقلابات في مالي والنيجر وبوركينا افاسو، وانتخابات متوقعة في السنغال الجار القريب)

كما أنه يأتي في ظل معركة طوفان الأقصى وما فتحته من متغيرات سياسية وأمنية واقتصادية – حتى- على العالم

1 - خارطة طريق التنافس المتوقعة

يظهر مواقف الأغلبية الداعمة للرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني أن مسار المأمورية الثانية قد اكتملت ملامحه من خلال:

- تعجيل الانتخابات التشريعية والبلدية لإعطاء وقت أرحب للتحضير للانتخابات الرئاسية.
- استباق طرح الموضوع في التداول الإعلامي من خلال مقالات ومبادرات سياسية.
- تناول الموضوع في الخرجات الإعلامية الأخيرة للرئيس غزواني، حيث أجاب عن سال صحفي حول ترشحه لمأمورية ثانية، في ظل المبادرات المطالبة له بذلك، قائلا: «قلت إن الأمر بيد الشعب الموريتاني، وأغلبيتي السياسية بشكل خاص.الأولوية الآن للعمل وكل شيء في وقته».

وتظهر مختلف المؤشرات المتوقعة أن الأسماء التالية قد تشغل المشهد الانتخابي القادم وهي:

- مرشح الأغلبية والأكثر حظوظا في الفوز: محمد ولد الشيخ الغزواني
- المرشح السابق للرئاسية: بيرام ولد الداه ولد اعبيد
- المرشح النائب العيد ولد محمدن

- مرشح من القوى الزنجية ولا يستبعد أن يكون القيادي التاريخي في حركة FLAM الزنجية السيد صمبا اتيام

فيما يبقى حزب تواصل الإسلامي أكثر الأحزاب ارتباكا تجاه الانتخابات القادمة، بين الخيارات التي لا يتوقع أن تحظى بدعم من جماهير التيار الإسلامي، أو السير في مجازفة الترشيح في ظرف لا تتوفر فيه للحزب قدرة سياسية ولا مالية لخوض السباق إلى الرئاسيات.

وغير خاف أن طريق الرئيس الغزواني نحو الرئاسة تكاد تكون محسومة وذلك لأسباب متعددة.

- شرعية الترشح: وذلك لتوافقه مع الدستور الذي يكفل للرئيس مأموريتين لا أكثر
- شرعية الإنجاز: فرغم كل ما توجهه المعارضة من انتقادات لاذعة للنظام، فإنه يتكئ أيضا على مسارات إنجازات متعددة وخصوصا في الملف الاجتماعي الذي مكنه من امتصاص أزمة الشرائحية، وتحويل كم كبير من المشاريع التنموية إلى مناطق الهشاشة الاجتماعية، من خلال مشروع التأمين الصحي لأكثر من 100 ألف أسرة، وكذا مشاريع وكالة تآزر للتنمية في المناطق الهشة والتي تمكنت من توفير الخدمات الأساسية في مناطق كثيرة كانت محورا انتخابيا وورقة قوة بيد القوى المعارضة وخصوصا القوى الشرائحية.
- تناقض رهانات المعارضة، وضعف وسائلها البشرية والمادية، وغياب أي داعم خارجي أو داخلي من رجال الأعمال، كما كان خلال العشرية المنصرمة

لكن النظام أيضا يواجه مرشحا جادا من قومية البيظان، حتى لا تبقى الانتخابات بشكل عام اصطفافا عرقيا بين الشرائح المشكلة للمجتمع الموريتاني، وهو ما لم تظهر له لحد الآن مؤشرات قوية.، اللهم إلا إذا قرر حزب تواصل الدفع بأحد قادته إلى الانتخابات الرئاسية، وهو ما يمثل توازنا في السباق الانتخابي، رغم كونه تحديا صعبا بالنسبة للحزب الذي يعاني من نزيف في قياداته وأنصاره تجاه الأغلبية.

سجن الرئيس السابق.. نهاية أصعب ملفات المأمورية الأولى

كانت الأحكام الابتدائية على الرئيس السابق محمد ولد عبد العزيز بالإدانة والسجن أهم متغير سياسي خلال السنة المنصرمة، حيث أنهت الحكم بمستوى كبير من الهدوء أصعب الملفات التي واجهت نظام الرئيس الحالي محمد ولد الشيخ الغزواني، أو على الأقل شغلت الرأي العام خلال ما مضى من مأموريته الأولى.

وقد جاءت الأحكام مفاجئة للرأي العام في موريتانيا، من حيث حجم التبرئات الكبيرة التي نالها أغلب المتهمين، وهو ما يعني خروجهم بشكل نهائي من الملف واستعادتهم لحرياتهم، مما سيسمح لهم بإعادة التموقع السياسي.

وقد سبقت هذه التبرئة رسالة إيجابية تجاه عدد من المتهمين، منها على سبيل المثال تعيين إحدى كريمات الوزير الأول السابق المشمول في ملف الفساد المهندس يحيى ولد حدمين في منصب سام.

وقد أخذت التهدئة أيضا جانبا آخر من خلال تبرئة وأحكام مخففة جدا تجاه العناصر الأكثر قربا من الرئيس السابق محمد ولد عبد العزيز، ويتعلق الأمر أساسا بصهره رجل الأعمال محمد ولد امصبوع، وابن عمه محمد ولد بوبات

وقد أظهرت الأحكام ميلا رسميا إلى تضييق دائرة التأزيم في ملف الرئيس السابق الذي وجد نفسه الوحيد المدان المعاقب بالسجن، أما بقية من أدينوا معه، فقد كانوا أقل من أصابع اليد الواحدة، وجاءت الأحكام عليهم غير نافذة.

وباستثناء الإداري السابق محمد ولد أحمد سالم الملقب المرخي الذي أدين أيضا بالفساد، وحكم عليه بالسجن الموقوف، ومصادرة الأحوال المتحصل عليها من الجريمة، وتقييد الحقوق السياسية، فلا يوجد متضرر آخر بشكل كبير من الأحكام، ولا أحد من المتهمين ينتظر أن يدفع بنقض الأحكام الصادرة، إلا ما كان من إجراء يمكن اعتباره شكليا بقرار النيابة العامة الاستئناف ضد الأحكام الصادرة، أو قرار محامي الرئيس السابق محمد ولد عبد العزيز الموقف ذاته.

وقد حققت الأحكام جملة من الأهداف من أبرزها:

العزل السياسي للرئيس السابق محمد ولد عبد العزيز: حيث ظهر المعني الأول بالمحاكمة، والرجل الأكثر تضررا منها، حيث أدين بخمس سنوات نافذة، ومصادرة الأموال المتحصل عليها من

الجريمة، زيادة على تعويض للدولة الموريتانية بقيمة 50 مليون أوقية أي قرابة 1.4 مليون دولار، زيادة على حرمانه من الحقوق السياسية والمدنية.

ومن شأن هذا الحكم أن يبعد الرئيس السابق عن المشهد السياسي بشكل عام، وخصوصا في نهاية مأمورية الرئيس الحالي محمد ولد الشيخ الغزواني، واستعداده للرئاسيات.

كما أن مصادرة الأموال المنسوبة للرئيس السابق محمد ولد عبد العزيز والتي تصل إلى قرابة 13 مليار أوقية، إضافة إلى المصادر من أموال متهمين آخرين يمثل ورقة مهمة لدى النظام ليؤكد بها، جديته في محاربة الفساد وحرصه على المال العام، رغم سهام النقد التي وجهت إليه أكثر من مرة، بالتغاضي على نهب المال العام، وترك الحبل على الغارب للمفسدين

- تنقية الجبهة التقليدية للأغلبية من التأزم: حيث يمكن اعتبار ملف الرئيس السابق محمد ولد عبد العزيز شرخا داخل الأغلبية، وقد مكنت الأحكام الأخيرة من:
- استعادة بعض من كبار الموظفين والأطر الداعمين للرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني، ومن أبرز هؤلاء الوزيران الأولان السابقان يحيى ولد حدمين ومحمد سالم ولد البشير، والوزراء السابقون محمد عبد الله ولد أوداعه والطالب ولد عبدي فال.
- رسائل إيجابية لمحيط الرئيس السابق: من خلال الإفراج عن مقربين منه اجتماعيا مثل صهره واثنين من أقاربه، مع أحكام محدودة النفاذ وعقوبات غير مشددة، وهو ما يعني سيرا إلى تسوية اجتماعية تطوي صفحة مما يراه أقارب الرئيس السابق استهدافا لهم ولمصالحهم من خلال محاكمة الرئيس السابق.

مستقبل الرئيس ولد عبد العزيز

فتحت الأحكام الأخيرة نافذة أمل أمام الرئيس السابق، فلم توجه إليه تهم كبيرة مثل الخيانة العظمى، كما تم حصر الإدانة في التهم أو المجالات التي لا يمكن إدراجها تحت الصلاحيات أو سلطة التقدير للمسؤول، وتوجه الحكم إلى الأفعال المناقضة لروح التكليف الرئاسي، مثل التربح والمتاجرة وما في بابهما من ممارسات الفساد واستغلال المنصب

وتظهر الأحكام ما يمكن اعتباره سعيا من النظام إلى تخفيف أمد سجن الرئيس السابق، وهو ما قد يؤهله لنيل عفو رئاسي قبل إكمال محكوميته التي يحتسب منها فترته سجنه قبل المحاكمة.

ويبدو خيار الإفراج عن الرئيس السابق بعد قص أجنحته السياسية وتقليم قدراته المالية وحجم مناوراته، وقطع كثير من أواصر شبكته المالية وعلاقاته الخارجية خيارا غير مستبعد، كما يمكن أيضا أن يتم قضاء بقية المحكومية في إقامة جبرية.

وبهذا الحكم تنطوي صفحة مهمة من تاريخ الصراع بين المحمدين أو الصديقين الذين تحولا إلى عدوين لدودين، بعد أكثر من ثلاثة عقود من عمق الصداقة.

غير أن آفاق المصالحة أو التهدئة تحتاج أيضا إلى معرفة ما يكنه الرئيس السابق، وهل ما زال يحمل هم الانتقام من أديل نظامه بانتخابه، ومن سلبه وافر المال الذي حصله، وقطع أمامه طريق الشراكة في الحكم أو العودة إليه، وبلا شك فإن محدودية قدرات ووسائل وهامش المناورة للرئيس السابق، وربما تقدمه في السن أيضا سيحدان كثيرا من غلواء مواقفه غير الإيجابية – طبعا– من خليفته محمد ولد الشيخ الغزواني

النص الكامل للحكم الصادر على متهمي العشرية

«منطوق الحكم رقم 01/2023 في الملف رقم 01/2021 بتاريخ: 04/12/2023،

حكمت المحكمة ابتدائيا حضوريا بعد المداولة القانونية بما يلي:

أولا: في الدفوع

تصرح المحكمة باختصاصها بالنظر والبت في القضية رقم 2021/01، وتقبل الدفع الشكلي المقدم من طرف دفاع هيئة الرحمة وتصرح ببطلان الإجراءات في حقها وترفض كافة الدفوع الأخرى

ثانيا: في الدعوى العمومية

1 - بالنسبة للمتهم محمد عبد العزيز اعلي، المولود: 1956 في: أكجوجت:

إدانته بارتكاب جريمتي غسل الأموال والإثراء غير المشروع الفعلين المجرمين والمعاقب على ارتكابهما بالمواد: 2 و 36 و 37 من القانون رقم 2019 – 017 المتضمن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والمادة 16 من القانون رقم 2016 – 014 المتعلق بمكافحة الفساد، ومعاقبته بالسجن النافذ خمس سنوات (5)، وبغرامة تعادل مثلي الأموال محل جريمة غسل الأموال، والحرمان من الحقوق المدنية. ومصادرة كافة الممتلكات المتحصل عليها من هذه الجرائم مهما كانت طبيعتها

الصالح خزينة الدولة طبقا للمادتين: 49 و 30 من القانونين المذكورين، وبراءته من بقية التهم المنسوبة إليه.

2 - بالنسبة لكل من:

- يحيى حدمين غلام، المولود: 1953 في: تمبدغه
- محمد سالم البشير دمب، المولود: 1962 في العيون
- محمد عبد الله إسلم أوداعة، المولود: 1967 في: ألاك
- الطالب عبدي فال، المولود: 1965 في الطينطان.

براءتهم من التهم المنسوبة إليهم، ورفع الحجز عن ممتلكاتهم.

3 - بالنسبة لمحمد سالم أحمد ابراهيم فال، المولود: 1964 في المذرذرة

إدانته بجريمة الإثراء غير المشروع الفعل المجرم والمعاقب على ارتكابه بالمادة 18 من القانون رقم 2016 – 014 المتعلق بمكافحة الفساد، ومعاقبته بالحرمان من الحقوق المدنية، ومصادرة كافة أملاكه المتحصل عليها من هذه الجريمة مهما كانت طبيعتها لصالح خزينة الدولة طبقا للمادة 30 من القانون المذكور، وبراءته من بقية التهم المنسوبة إليه.

4 - بالنسبة لمحمد ملاي اعل الداف، المولود: 1971 في ازويرات

إدانته بجريمة استغلال النفوذ الفعل المجرم والمعاقب على ارتكابه بالمادة 13 من القانون رقم 2016 – 014 المتعلق بمكافحة الفساد، وعقوبته بالحبس سنتين وستة أشهر، ستة أشهر منها نافذة، وسنتان موقوفتان، وتغريمه مبلغ خمسين ألف أوقية، ومصادرة كافة أملاكه المتحصل عليها من هذه الجريمة مهما كانت طبيعتها لصالح خزينة الدولة طبقا للمادة 30 من القانون المذكور، وبراءته من بقية التهم المنسوبة إليه.

5 - بالنسبة لمحمد سيد امبارك امصبوع، المولود: 1984 في نواكشوط

إدانته بجريمة الإثراء غير المشروع الفعل المجرم والمعاقب على ارتكابه بالمادة 16 من القانون رقم 2016 – 014 المتعلق بمكافحة الفساد، ومعاقبية بالحرمان من الحقوق المدنية، ومصادرة كافة أملاكه المتحصل عليها من هذه الجريمة مهما كانت طبيعتها 30 الصالح خزينة الدولة طبقا للمادة من

القانون المذكور، وبراءته من بقية التهم المنسوبة إليه.

6 - بالنسبة لمحمد الأمين أحمد باب بوبات، المولود: 1956 أكجوجت

إدانتـه بجريمـة إخفاء العائـدات الإجرامية الفعل المجـرم والمعاقب على ارتكابـه بالمادة 17 من القانون رقم 2016 – 014 المتعلق بمكافحة الفساد وعقوبته بالحبس سنتين مع وقف التنفيذ، وتغريمه مبلـغ خمسيـن ألف أوقية، ومصادرة كافة أملاكه المتحصل عليها من هذه الجريمة مهما كانت طبيعتها لصالح خزينة الدولة طبقا للمادة 30 من القانون المذكور، وبراءته من بقية التهم المنسوبة إليه.

7 - بالنسبة لمحمد الأمين سيد محمد ألوكاي، المولود: 1960 في: تيارت.

براءته من التهم المنسوبة إليه.

8 - بالنسبة ليعقوب محمد الأمين العتيق، المولود: 1987 في أكجوجت

إدانتـه بجريمـة إخفاء العائـدات الإجرامية الفعل المجـرم والمعاقب على ارتكابـه بالمادة 17 من القانون رقم 2016 – 2014 المتعلق بمكافحة الفساد، وعقوبته بالحبس سنتين، ستة أشهر منها نافذة، وتغريمـه مبلغ خمسين ألـف أوقية ومصادرة كافة أملاكه المتحصل عليها من هذه الجريمة مهما كانت طبيعتها لصالح خزينة الدولة طبقا للمادة 30 من القانون المذكور.

ثالثا: في الدعوى المدنية

بإلـزام محمـد عبد العزيز اعلي؛ بتعويـض الدولة الموريتانية مبلغ 50 مليـون أوقية، وبرفض كافة الطلبات الأخرى للأطراف»

الدبلوماسية الموريتانية...الموقع والمسارات

عـزز النظـام الموريتاني علاقاته مع قـوى دولية مختلفة، وذلك في ظل رهـان وتنافس دولي للقوى العظمـى، وللمحـاور الكبرى في المنطقة، ويمكن في هذا السياق رصد مستويات العلاقة بين موريتانيا ومحاور دبلوماسية متعددة أهمها:

- المحور الخليجي (السعودية – الإمارات– قطر– إيران)
- تدبير العلاقة بين المغرب والجزائر

موريتانيا وإدارة التوازن بين إيران والسعودية

استقبلت موريتانيا خلال السنة المنصرمة رسائل إيجابية متعددة من النظام الإيراني منها على سبيل المثال زيارة نائب وزير الخارجية الإيراني لموريتانيا مطلع فبراير 2023، ضمن جولة إفريقية وهي زيارات من بين أخرى ينظمها مسؤولون إيرانيون إلى عدد من دول القارة الإفريقية بحجة مواجهة التطبيع، والنفوذ الإسرائيلي في المنطقة، لكن حقيقتها تكمن في سعي إيران لتجاوز العقوبات المفروضة عليها، والبحث عن بوابة تؤمن لها ممرات مائية وأسواقا مفتوحة تضمن لها بيع بضائعها والحصول على ما يلزمها من منتجات، وبطبيعة الحال فإن ذلك كله سيؤدي إلى تعزيز نفوذها السياسي والأيديولوجي في المنطقة.

ورغم تسلم الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني يوم 06 يناير 2023 رسالة خطية من نظيره الإيراني، ودعوة لزيارة الجمهورية الإسلامية الإيرانية، إلا أنه لم يقم بذلك لحد الآن.

وقد سعت الرياض عبر إمكاناتها المادية وعلاقاتها الوطيدة إلى لعب دور الناصح، والحريص على مصلحة موريتانيا وبقائها في عمقها العربي والإسلامي، ولعل هذا ما يفسر الزيارات الأمنية المتكررة في الشهر الماضي لوفود سعودية إلى نواكشوط، وتوقيع اتفاقيات أمنية، على غرار زيارات واتفاقيات مماثلة مع عدد من دول المنطقة من بينها المغرب والنيجر.

ولم يخف أن السعودية باتت داعما اقتصاديا مهما للنظام الموريتاني، الذي زار هذا البلد مرتين بشكل رسمي، كما زارها أيضا بشكل رسمي غير رسمي أكثر من ثلاث مرات لأداء العمرة والحج، ودعمت السعودية بشكل خاص الميزانية الموريتانية، وبلغ حجم المساعدات والدعوم السعودية لموريتانيا قرابة 1،236،145،728 دولار، موزعة على 74 قطاعا تنمويا وفق منصة الدعم السعودي

أما العلاقة مع الإمارات العربية فقد تعززت علاقتها مع النظام الموريتاني بشكل كبير خلال العشرية المنصرمة وذلك لأبعاد متعددة منها:

- تقرب النظام السابق إلى الإمارات من خلال الصراع مع التيار الإسلامي وخصوصا تيار الإخوان المسلمين ممثلا في حزب تواصل وفي المشاريع الدعوية والعلمية التي يقودها نائب رئيس اتحاد العلماء المسلمين الشيخ محمد الحس ولد الددو.

- توافق الطرفين ضد محاولات الربيع العربي والتي استهدف جزء منها الإطاحة بالرئيس السابق محمد ولد عبد العزيز

وقد ورث نظام الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني العلاقة بشكل قوي خصوصا أنه كان جزء أساسيا من ترتيبها وأدار خلال العشرية التي سبقت حكمه واحدة من أهم منافذ التقارب الموريتاني الإماراتي في الملف العسكري والأمني

وتأخذ العلاقة بين موريتانيا والإمارات عدة أبعاد منها:

الرسمي: عبر منافذه المتعددة سياسيا وعسكريا وثقافيا وتنمويا، حيث تتدخل الإمارات في مختلف القطاعات ذات النفع العام في موريتانيا، وتعتبر داعما أساسيا للنظام الموريتاني في مختلف المجالات.

العلاقات المجتمعية: وتتمدد هي الأخرى عبر أكثر من وجه سواء عبر البوابة الثقافية حيث يرتبط عدد كبير من المثقفين والعلماء الموريتانيين بهذا البلد سواء عبر مشروع اللسان العربي أو عبر بوابة مجلس السلم الذي يقوده مفتي الإمارات الشيخ الموريتاني عبد الله بن بيه، ويثير هذا المجلس بشكل خاص حالة كبيرة من الجدل العلمي والسياسي داخل موريتانيا

عودة العلاقات الموريتانية-القطرية

استعادت موريتانيا متأخرة علاقتها مع دولة قطر، بعد أن قطعت علاقاتها مع هذا البلد البالغ التأثير في المنطقة، وفي وجدان الشعوب والمرتبط بعلاقات قوية مع عدد من التيارات المؤثرة، وخصوصا تيارات الظاهرة الإسلامية.

وقد ورث الرئيس الموريتاني محمد ولد الشيخ الغزواني من سلفه هذه القطيعة، وأضاف إليها تعميق العلاقة مع غريمها الإماراتي وهو ما أضعف العلاقة من جديد، خصوصا أن القطريين كانوا يراهنون على تحول جديد في دبلوماسية موريتانيا مع نظام جديد في استعادة العلاقة أو تطويرها.

ومع الأشهر الأولى لحكم الرئيس ولد الشيخ الغزواني بدا أن نواكشوط غير مستعجلة لتطبيع العلاقة مع الدوحة، وهو فوت عليها فرصا عديدة للاستفادة من فرص التغيير الإيجابي في الموقف.

وبعد مرور سنتين على حكم ولد الشيخ الغزواني بدأ الجليد يذوب بشكل تدريجي في العلاقة بين الطرفين، حيث أعادت الدوحة سفيرها في موريتانيا، فيما اكتفت موريتانيا بتعيين قائم بالأعمال يحمل نفس اسم الرئيس السابق الذي قطع العلاقات مع قطر، قبل أن تقرر مع نهاية العام 2023 تعيين الوزير

السابق محمد الأمين ولد سلمان المقرب سياسيا واجتماعيا من الرئيس الموريتاني الأسبق معاوية ولد سيدي أحمد ولد الطايع المقيم في قطر منذ العام 18 سنة.

وبتعييـن ولد سلمان تكـون العلاقات الموريتانية القطرية قد استعادها مسارها الطبيعي على الأقل في المستوى المؤسسي، إلا أنها مؤهلة لمستوى من التعزيز في مجالات منها:

- التعاون الاقتصادي وخصوصا في مجال الغاز، خصوصا أن قطر أصبحت أحد المستثمرين في الغاز الموريتاني من خلال شراكة مع الشركة البريطانية المستثمرة في التنقيب في موريتانيا
- رفـع التجميـد عن المشاريع الاستثماريـة القطرية في موريتانيا: في مجـالات الصحة والتعليم والعمـل الإنساني وهي المشاريـع المتوقفة منذ بداية المأمورية الثانية للرئيس السابق ولد عبد العزيز.

وإضافـة إلى ذلك فإن قطر تستضيف جاليـة موريتانية نخبوية، من بينها شخصيات مؤثرة على المستـوى الدولـي مثل الشيخ محمد الحسن بن الددو نائب رئيس اتحاد العلماء المسلمين، ومن شـأن أي تقـارب موريتاني أن يعزز من دور هذه الجالية في خدمـة بلادها وفي تحريك العلاقة وكذا في جلب الاستثمار وإقامة شراكات نوعية بين القطاعين الخاصين في البلدين.

موريتانيا وتدبير العلاقة بين المغرب الجزائر

تواجه موريتانيا تدبير علاقات متوازنة بين الصراع المغربي والجزائري، ويأخذ تدبير هذه العلاقات أكثر من بعد في ظل التسابق والتنافس المتصاعد بين البلدين، ومثل انتقال الحكم إلى الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني رهانا أساسيا للبلدين المتنافسين.

ولم يفتأ النظام الموريتاني يرسل بين الحين والآخر رسائل إيجابية وسلبية تجاه الطرفين، فقد كان إعـلان الرئيس الغزواني في مستهل حكمه اعتـراف بلاده بالصحراء الغربية واستقلالها، واعتبار ذلك موقفا ثابتا، مؤشرا مغضبا تجاه المغرب الذي لم تتأخر ردة فعل إعلامه تجاه موريتانيا ورئيسها

أمـا الجزائـر فقد عززت هي الأخرى تقاربها مـع موريتانيا خلال العام المنصرم، أو سعت إلى ذلك من خلال جملة من المؤشرات أبرزها:

- مسـح ديـون مستحقة على موريتانيا: مساهمة في التنمية الاقتصادية لموريتانيا وفق ما جاء في الإعلان الجزائري.

- فتح الباب أمام اتفاقيات الشراكة المتعددة، دون أن يرتفع ذلك إلى مستوى طموح الجزائر التي شكت أكثر من مرة من ضعف تجاوب موريتانيا مع عروضها الاقتصادية، كما أن الجزائريين مستاءون أيضا من تأخر موريتانيا في تفعيل عدد من الاتفاقيات الثنائية بين البلدين والتي يعود تاريخ بعضها إلى أكثر من أربعة عقود.

وبلغت العلاقات بين البلدين ذروتها في زيارة الرئيس الموريتاني محمد ولد الشيخ الغزواني للجزائر سنة 2022، وهي الزيارة التي احتفى بها الجزائريون لكن لم ينتج عنها اتفاقيات فارقة

ويأخذ التعاون مع الجزائر عدة أبعاد، يتعزز منها الاقتصادي بشكل متصاعد، مع إطلاق الخط البحري بين البلدين، زيادة على الطريق البري بين تنيدوف- ازويرات الذي يتوقع أن يكون بوابة نوعية للجزائر تجاه إفريقيا بشكل عام

وفي الجانب الأمني يتعزز أيضا التعاون بين البلدين، في مجالات الاستخبارات والتنسيق الأمني، وفي مجال التكوين العسكري والأمني.

أما العلاقة الموريتانية المغربية فما تزال في مستوى من البرودة، وهو ما يعبر عنها الإعلام المغربي بهجومه المتكرر والدائم على نواكشوط، وعلى نظام ولد الشيخ الغزواني بشكل خاص، الذي يرون فيه ظهيرا للبوليساريو وغير جدير بالثقة.

ومع ذلك فإن التعاون الموريتاني المغربي أخذ عدة أبعاد، تعزز منها الجانب الأمني بشكل من خلال عدد كبير من الزيارات لضباط المغاربة والموريتانيين وتنسيق مهام وقضايا أمنية مهمة ومن آخرها زيارة المفتش العام للقوات الملكية المغربية إلى موريتانيا، نهاية العام 2022

ولم يظهر التبادل التجاري بين البلدين تقدما كبيرا في الحركية الاقتصادية، حيث ظلت في نفس المؤشر للعام 2022 تقريبا.

وتملك المغرب بشكل خاص عدة منافذ للتأثير في الشأن المحلي الموريتاني من أبرزها:

- **ملف التكوين:** حيث تستضيف المملكة آلاف الطلاب الموريتانيين في مختلف التخصصات، وهو ما يصنع من الزمن نخبة ترتبط بولاء أو تقدير للجار الشمالي الذي يرونه متفوقا بشكل كبير على بلادهم، زيادة على كونه نموذجا صاعدا في محيط متدهور.

- **الورقة الصوفية:** تمثل هي الأخرى عمقا قويا للمملكة المغربية تجاه موريتانيا، ورغم الصراع الجزائري المغربي على التيجانية، فإن هذه الطريقة بالذات تمثل واحدة من أهم عوامل التأثير في كثير من النخب السياسية والمجتمعية والعلمية في موريتانيا، حيث تنتمي إلى هذه الطريقة قيادات ومجموعات مؤثرة وذات باع طويل في مختلف ميادين التأثير في موريتانيا.
- **ورقة التكامل مع الجار السنغالي:** حيث يتناغم الطرفان بشكل دائم وكامل، وخصوصا في القضايا الإشكالية المتعلقة بموريتانيا، وخصوصا ملف الصحراء الغربية، كما تمثل المغرب ظهيرا أساسيا للجار السنغالي.

وتعمل المغرب بشكل كبير على منافسة الموانئ الموريتانية من خلال مبادرتها الجديدة لصالح دول الساحل بإيجاد منفذ على المحيط، وبارتفاع وتيرة هذه الظاهرة وتصاعد جاذبية ميناء دكار فإن موريتانيا ستكون المتضرر من تحول جزء كبير من التجارة الساحلية عن شواطئها التي ظلت مسارا بحريا منذ قرون.

ويمكن القول إن موريتانيا تعمل على تدبير هادئ للعلاقة مع المملكة المغربية، يضمن لها الحفاظ على مصالحها التي يقتضي الحفاظ عليها السير بين حقول أشواك سياسية، لا تثير غضب الجزائر، ولا تمنح المغرب فرصة للإضرار بمصالح

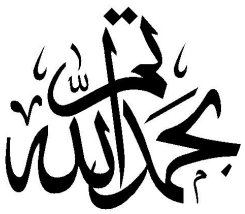
تم بحمد الله

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

من برامج جمعية
مجموعة التفكير الاستراتيجي

برنامج الدراسات العليا

(الإدارة الاستراتيجية والتفكير والتخطيط الاستراتيجي)
(دبلوم - ماجستير - دكتوراه - زمالة)

المناهج العلمية:

1) التحليل الاستراتيجي
2) الجيوبوليتيك
3) الجغرافية السياسة
4) مدخل لعلم الاستراتيجية
5) التفكير والتخطيط الاستراتيجي القومي
6) دراسات متقدمة في التفكير والتخطيط الاستراتيجي القومي
7) التفكير الاستراتيجي
8) الإدارة الاستراتيجية للبيئة
9) دراسات أمنية متقدمة
10) الإدارة الاستراتيجية القومية
11) صناعة القرار
12) مدخل إلى الدراسات المستقبلية
13) الدراسات الاستراتيجية الإسلامية
14) مناهج البحث العلمي
15) الاستراتيجية والسياسة الدولية

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

من برامج جمعية
مجموعة التفكير الاستراتيجي

هيئة التدريس:

- الأستاذ الدكتور / محمد حسين أبو صالح

أستاذ التخطيط الاستراتيجي القومي (السودان)

- الأستاذ الدكتور / وليد عبد الحي

أستاذ الدراسات المستقبلية في جامعة اليرموك / الأردن

- الدكتور / مصطفى شاهين

أستاذ الاقتصاد بكلية أوكلاند الأمريكية (الولايات المتحدة الأمريكية)

- الأستاذ الدكتور / عبد الستار رجب

أستاذ علم الاجتماع السياسي بجامعة قرطاج (تونس)

- الدكتور / أسامة عيدروس

أستاذ مشارك بجامعة أم درمان قسم العلوم السياسية (السودان)

- الدكتور / محمد نعمة الله

أستاذ التفكير الاستراتيجي بأكاديمية نميري العسكرية (السودان)

- الدكتور / جمال نصار

أستاذ الفلسفة والمذاهب الفكرية في جامعة إسطنبول صباح الدين زعيم (تركيا)

- الدكتور / داود بابكر

أستاذ في معهد البحوث والدراسات الاستراتيجية بجامعة أم درمان (السودان)

الشراكات والاعتمادات:

İBN HALDUN ÜNİVERSİTESİ

جامعة ابن خلدون

اسطنبول/تركيا

İZ Sabahattin Zaim Üniversitesi

جامعة صباح الدين زعيم

اسطنبول / تركيا

NECMETTİN ERBAKAN ÜNİVERSİTESİ

جامعة نجم الدين اربكان

قونيا / تركيا

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

من منصات
جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي

نادي الشباب «للتفكير الاستراتيجي»

* **من نحن:**

- مجموعة شبابية رائدة في مجال التفكير والتخطيط والادارة الاستراتيجية ودراسات المستقبل بالمنطقة.

* **الاهداف:**

- توجيه جيل الشباب للدراسات والتخصصات في التفكير والتخطيط الاستراتيجي ودراسات المستقبل.
- تمكين الشباب من امتلاك ادوات ومهارات التفكير والتخطيط والادارة الاستراتيجية في مختلف التخصصات وإكسابهم الخبرات العملية في ذلك.
- المساعدة على اخراج وتطوير مجموعة من المشاريع الشبابية والتنموية في الإطار الاستراتيجي.
- إيجاد فرص وتوظيف لاستثمار مخرجات البرامج والمشاريع الشبابية في تطوير المجتمعات
- المساهمة في تطوير أبحاث ومناهج الدراسات الاستراتيجية ودراسات المستقبل.

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

من منصات
جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي

* خدمات النادي:

- تقديم الاستشارات للشباب في مجالات التخصصات المختلفة وتطوير الذات وتنمية الإبداع والتفكير وتطوير المشاريع والابتكارات.
- توفير فرص استثمار الشراكة الإبداعية الإنتاجية بين الشباب الباحثين والمبدعين والمبتكرين وبين سوق العمل والشركات.
- إتاحة الفرصة للشباب للالتحاق في دورات الوعي الاستراتيجي والبرنامج السنوي لها.
- مساعدة الشباب الباحثين والدارسين للحصول على خدمة مجانية أو خصومات للكتب والمراجع من الجهات والناشرين.
- تسهيل تسجيل الشباب في مجال الدراسات الجامعية والدراسات العليا خصوصاً في مجالات التفكير والتخطيط الاستراتيجي.
- تقديم منح كاملة أو منح جزئية للدراسات العليا في مجال التفكير والتخطيط الاستراتيجي ودراسات المستقبل وفق الشروط والضوابط التي تضعها جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي.
- مساعدة الشباب الباحثين في نشر بحوثهم في المجلات المحكمة.
- الاستفاده من قاعدة بيانات جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي.
- توثيق التعاون بين الباحثين الشباب والمراكز الأعضاء في الجمعية للتعاون البحثي.

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

من إصدارات
جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي

مراكز الأبحاث في الشرق الأوسط

العالم وجائحة كورونا «السيناريو المتوقع للعالم العربي»

ندوة تطوير مراكز التفكير الاستراتيجي .... 11 ديسمبر 2015 اسطنبول

الأطراف الفاعلة .. الحالة الجيواستراتيجية في المنطقة (تقدير موقف)

تحليل حركة المتغيرات ... الأزمات : (العراقية - السورية - اليمنية - الليبية - المصرية)

الأزمات بين السعودية وإيران .. مآلات وسيناريوهات

مستقبل المنطقة في ظل مرور مائة عام على اتفاقية «سايكس بيكو»

مستقبل المنطقة من منظور السياسيين ومراكز البحث والتفكير الاستراتيجي

تحليل حركة المتغيرات (التوصيف والتحليل والتوقعات)

المستجدات السياسية والاستراتيجية على المنطقة وتأثيراتها

على الوضع الجيواستراتيجي في المنطقة

ما بعد الانقلاب العسكري الفاشل في تركيا... التحديات والسيناريوهات

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

من إصدارات
جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي

التقرير الاستراتيجي لعام 2018

التقرير الاستراتيجي لعام 2017

التقرير الاستراتيجي لعام 2019

التقرير الاستراتيجي لعام 2020

التقرير الاستراتيجي لعام 2022

التقرير الاستراتيجي لعام 2021